

الجنة المباشرة وصيغها في قانون العقوبات والقوانين المختلفة

الإدعاء بمبلغ ٥٠١ بدلا من ٥١ جنيه في ضوء أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

دراسة تأصيلية للقوانين ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٧ لسنة ١٩٩٢ السارية من أول أكتوبر ١٩٩٢ مع أحدث أحكام محكمة النقض .
الصيغ القانونية للجنة المباشرة .

دكتور
عيسى عوض
المحامى

الناشر
دار الفكر الجامعى
الإسكندرية



الجنحة المباشرة وصيغها فى قانون العقوبات والقوانين المختلفة

الادعاء - يبلغ ٥١١ ج بدأ من ٥١ ج فى ضوء
أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢
ودراسة تأصيلية للقوانين ٩٢ و ٩٥ و ٩٧ سنة ٩٢
السارية من أول أكتوبر ١٩٩٢
مع أحدث أحكام محكمة النقض

تأليف

**الدكتور على عوض حسن
المحامى بالنقض**

١٩٩٣

الناشر

**دار الفكر الجامعى
٣٠ ش سوتير - الأزاريطة**

مقدمة

فى غضون عام ١٩٩٢ صدرت عدة قوانين هامة منها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قوانين المرافعات المدنية والعقوبات والإجراءات الجنائية ومنها القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ بتعديل قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء والقانون رقم ٩٦ لسنة ٩٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨/٩٢ بشأن الإصلاح الزراعى والقانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ بشأن مكافحة الإرهاب وأياً ما كان رأينا فى هذه القوانين والدوافع التى صدرت من أجلها والعجلة التى صاحبت صيورها فإنها - وإلى أن يقضى بعدم دستورتها - تعتبر واقعاً يتعين دراسته .

ولا يخفى على أى مشغل بالقانون مدى المعاناة التى تصادفها وهو يتابع هذا السبيل المذهم من التشريعات التى تعدل اليوم ما صدر بالأمس ، وتزداد الصعوبة بالنسبة لمن أوكلت إليهم مهام الدفاع فى القضايا ومن نيط بهم رد الحقوق إلى أصحابها والفصل فى قضايا الناس من خلال هذا الكم الضخم من النصوص التشريعية . ولذلك أثرت فى هذا الكتاب أن يكون عملياً بحيث يجد فيه المحامى والقاضى ما يمكن أن يعاونه فى تحقيق غاياته .

ويتناول الكتاب الإدعاء المدنى المباشر أمام المحكمة الجنائية أو ما اصطلح على تسميته بالجنحة المباشرة فى عرض سلس مذيّل بأحدث آراء الفقه وأحكام محكمة النقض شارحاً المشكلات العملية التى تصادف المحامين وحلولها وخاصة فى ظل أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الذى بدأ سريانه من أول أكتوبر ١٩٩٢ حيث أصبح الإدعاء بمبلغ ٥٠١ ج حتى يجوز استئنافه ، وزيادة فى الفائدة العملية فقد خصص جزء كبير من الكتاب لعرض الصيغ القانونية للجنح المباشرة فى كل نصوص قانون العقوبات والصيغ القانونية للجنح المباشرة فى تشريعات أخرى متفرقة لكنها بالغة الأهمية من الناحية العملية ويقول لمن يسرق جهود الآخرين وينسبها لنفسه إن القارئ يعلم الفث من السمين ويميز بين

المجتهدين في مجال العلم والمتطوعين على أعتابه ممن سيكون مصير إنتاجهم
المسروق سلة مهملات التاريخ وأسأل الله أن أكون قد وفقت في تغطية كافة
جوانب الموضوع .

المؤلف

الإسكندرية في أول نوفمبر ١٩٩٢

فصل تهيدي

١- ماهية الجنحة المباشرة

لا يوجد فيما نعلم أصل علمي لهذه التسمية ، كما أنه لا توجد جنحة مباشرة و جنحة غير مباشرة فالمصطلح الفرنسي *action civile* يعبر عن الدعوى المدنية كما أن اصطلاح *action directe* يعبر عن الدعوى المباشرة ، ولكن اصطلاح «الجنحة المباشرة» بات أمراً شائعاً بين رجال القانون والمتقاضين على السواء .

والجنحة المباشرة بخلاف الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية لأن هذا الادعاء جائز في كل الجرائم المنظورة أمام المحاكم الجنائية فهو جائز في الجنائيات والجنح والمخالفات ولكن اصطلاح الجنحة المباشرة مرتبط بجريمة الجنحة دون سواها .

والأصل أن المحاكم المدنية هي المختصة بنظر الدعاوى المدنية ولكن استثناء من ذلك أجاز قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية إذا توافر في الفعل الذي تتشا عنه شرطان أساسيان أولهما أن يكون هذا الفعل مكوناً لجريمة جنائية وثانيهما أن تكون هذه الجريمة قد سببت ضرراً لمن يدعى حصوله وهو ما اصطلاح على تسميته «بالدعى بالحق المدني» .

٢- الدعوى المدنية والدعوى الجنائية

إذا أقام المضرور من الجريمة جنحة مباشرة أو ادعى مدنياً في دعوى جنائية منظورة كانت هناك دعويان مستقلتان ولكنهما مرتبطتان ، دعوى مدنية ودعوى جنائية فالدعوى المدنية *L'action civile* هي تلك التي ترفع بقصد تعويض الضرر الشخصي الذي نشأ عن الجريمة^(١) .

أما الدعوى الجنائية أو العمومية *L'action publique* فهي الالتجاء إلى

(1) *L'action civile* est celle qui a pour objet la réparation du prejudice causé par l'infraction .

V . Donnedieu de vabres, precis de droit criminel, no 82 p. 29, Paris, 1946.

السلطة القضائية بإسم المجتمع ولمصلحته للوصول إلى إثبات وجود الفعل
المقاب عليه وإقامة الدليل على إجرام مرتكبه وتوقيع العقوبات المقررة
قانوناً^(١) .

والدعوى العمومية صفات جوهرية ، فهي النتيجة الحتمية للجريمة وهي
لا تتوقف على الصفة الضارة للفعل ولا على الدعوى المدنية المترتبة على هذه
الصفة وهي دعوى عامة تقام بإسم المجتمع .

ورغم أن الدعويين تنشأن عن فعل واحد وهو الجريمة إلا أنهما تختلفان من
عدة وجوه :

فالسبب القانوني مختلف لأن الدعوى العمومية ناشئة عن جريمة بوصف
كونها تحدث خللاً بالنظام العام بينما الدعوى المدنية ناشئة عن جريمة معتبرة من
وجهة العلاقات الشخصية كفعل ضار بالغير^(٢) .

وموضوع الدعوى العمومية هو العقوبة أما موضوع الدعوى المدنية فهو
التعويض عن الضرر^(٣) .

وخصوم الدعوى العمومية النيابة العامة والمتهم وخصوم الدعوى المدنية
المضروب والمستول .

والدعوى العمومية لا يمكن إقامتها الا على الفاعلين أو الشركاء في الجريمة
بينما الدعوى المدنية يمكن إقامتها أيضاً على الورثة والمسؤولين عن الحقوق
المدنية .

(١) جنس عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ، ج ٢ ، فقرة ٧ صفحة ٤٢٠ والدعوى الجنائية تختلف من الخصومة
الجنائية وهي الطلب المرجع من الدولة ممثلة في النيابة العامة إلى القضاء لإلزام حقا في العقاب عن طريق
إثبات واقع الجريمة وتسببها إلى متهم معين وكذلك كافة الإجراءات الجنائية التالية لهذا الطلب حتى تنقضي بحكم
بأنه أو بغير ذلك من أسباب الانتفاء فتتحرك الدعوى الجنائية من العمل بالانتهاج للخصومة وقد يتم دون أن
تنشأ الخصومة كاملة كما إذا كان المتهم مجهولاً - انظر الدكتور أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون
الإجراءات الجنائية ج ١ سنة ١٩٧٩ ص ١٢٢ .

(٢) جنس عبد الملك ، المرجع السابق ، ص ٤٢٦ وما بعدها .

(٣) وقد يشمل الزد وأداء مقابل من التقدير ومصاريف الدعوى .

ومن أسباب انقضاء الدعوى العمومية العفو الشامل والوفاء أما الدعوى المدنية فلا تنقضى بهذه الأسباب . كما أن زوال الضرر الشخصى يدفع التعويض لا يؤثر على الدعوى العمومية .

وتستقل الدعويان كل عن الأخرى فلا تتوقف الدعوى المدنية على إرادة النيابة العامة كما لا تتوقف الدعوى العمومية على إرادة المجنى عليه أو المضرور من الجريمة .

٣ - نظام الجنحة المباشرة فى التشريعات الاجنبية

لا تجرى التشريعات على قاعدة واحدة فيما يتعلق بتحويل المحاكم الجنائية النظر فى الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة فالتشريعات الانجليزية والجرمانية لا ترى فى وحدة المصدر بين الدعويين ما يبرر الخروج على أحكام الولاية وهى مقررة للصالح العام فليس لمن أضررت به الجريمة أن يقيم نفسه خصماً أمام المحكمة الجنائية ولهذه التشريعات مزاياها اذ تخفف العبء على المحاكم الجنائية والمتهم ^(١) أما التشريعات اللاتينية فقد أجازت لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحاكم ذات الولاية الأصلية وهى المحكمة المدنية أو أمام المحكمة الجنائية وبهذا أخذ المشرعان المصرى والفرنسى وقد برر الفقه الفرنسى هذا الخروج على القواعد العامة فى الولاية بمبدأ سلطان قانون العقوبات *l'autonomie du droit pénal* وحاصله أنه وإن كان القضاء المدنى والقضاء الجنائى توأمان يؤيدان وتليقتهما فى انسجام تام حفاظاً على الأمن الاجتماعى الا ان قانون العقوبات كفرع مستقل له سلطان لا جدال فيه *Indiscutable* حيث يضع قيوداً تشريعية صارمة *Préscriptions* على الأفراد بما يسمح للمحاكم الجنائية بقدر كبير من الحركة يمكنها من فحص الأنزعة الناشئة عن الجرائم وتمحيصها والفصل فيها على وجه السرعة حتى اذا ما قضت المحكمة الجنائية فى النزاع لم يعد هناك ثمة جلوى من إعادة طرحه على المحكمة المدنية ^(٢) ويضيف الفقه المصرى تبريراً آخر بقوله ان هذا النظام

(١) د. محمد محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية الطبعة التاسعة ١٩٦٤ فقرة ١١٦ ص ١٤٤ .

(2) Stéfani et Lévasseur, droit pénal général, Septième édition, Précis Dalloz, Paris 1973, No 36 p. 34 et 36.

ينطوى على تبسيط للإجراءات وذلك بتنظر الدعويين أمام محكمة واحدة (١)

ونحن نرى أن هذه المبررات محل نظر لأنه على الرغم من القيد الذى فرضها المشرع على حق رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية فإنه لازال هناك من الناحية العملية عبء كبير على كاهل المحاكم الجنائية نتيجة تصنيدها لنظر الكم الهائل من الدعاوى المدنية المرفوعة بهذا الطريق ولما يكون بالإمكان إثبات سوء استعمال هذا الحق المخول للمدعى بالحق المدنى كما أن الغالبية العظمى من الجنح المباشرة المتداولة يدعى فيها المدعون بالحق المدنى بتعويض مؤقت ٥١ ج أو ١٠١ ج (٢) ومعنى هذا أن النزاع على تقدير التعويض سيعاد طرحه بالضرورة أمام المحكمة فى حالة الحكم بالإدانة امتثالاً لقواعد الاختصاص القيمى وبالتالى تهدر فكرة تبسيط الإجراءات وفكرة تمحيص الدليل أمام المحكمة الجنائية وهى الأفكار التى ساقها الفقهاء المصرى والفرنسى تبريراً للأخذ بنظام الادعاء المدنى المباشر أمام المحكمة الجنائية .

ويرى البعض أنه لا جدوى فى نظام الادعاء بالحقوق المدنية للمطالبة بتعويض عن ضرر الجريمة لأن الأفضلية العملية قد كشفت عن أنه حيث يكون الجانى معسراً فلا سبيل الى اقتضاء التعويض من مال له فليس للمجنى عليه نصيب يذكر من العناية بالقياس الى النصيب الذى ظفر به الجناة أو المتهمون ومن أجل ذلك علت الأصوات تنادى برعاية حقوق المجنى عليه بذات الحماية التى تحفظ بها حقوق الجانى أو المتهم وصدرت بالفعل تشريعات أنجلو سكسونية وأمريكية تضمن للمجنى عليه تعويضاً من جانب الدولة حيث يكون حصوله على ذلك التعويض من الجانى غير ممكن ولم يرق الوضع التشريعى فى مصر الى هذا المستوى .

(١) د. مصدرة مصطفى ، الوضع السابق .

(٢) يصدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الذى بدأ سريانه من أول أكتوبر ١٩٩٢ فإن مبلغ التعويض المدعى به أمام محكمة الجنح الجزئية أصبح ٥٠١ ج بعد أن رفع النصاب القيمى المحكمة الجزئية فى حده الأدنى والأقصى (انظر ما سيلي فقرة ٨١) .

٤ - طبيعة الحق في الدعوى المباشرة

تختلف الدعوى المدنية عن دعوى التعويض العادية في أن الأولى تنشأ عن جريمة جنائية ويمكن رفعها إما إلى المحاكم الجنائية وإما إلى المحاكم المدنية وأما الثانية فتنشأ عن فعل ضار ولا يجوز رفعها إلا أمام المحاكم المدنية .

والحق في الدعوى المباشرة يتميز بخصيصتين الأولى أنه حق احتياطي لموازنة حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أو عدم تحريكها والثانية أن له طابعاً مختلطاً جنائياً ومدنياً مع تطلب أثر الطابع الجنائي .

٥ - تقسيم موضوعات هذا الكتاب

تنقسم موضوعات الكتاب إلى قسمين

القسم الأول : في الأحكام الموضوعية والاجرائية للجنة المباشرة .

وينقسم هذا القسم إلى ستة أبواب :

الباب الأول : شروط قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية .

الباب الثاني : خصوم الدعوى المدنية .

الباب الثالث : إجراءات رفع اللجنة المباشرة .

الباب الرابع : آثار رفع اللجنة المباشرة والحكم فيها .

الباب الخامس : انقضاء الدعوى المدنية بالتقادم والتنازل والترك .

الباب السادس : أساءة استعمال حق رفع اللجنة المباشرة .

القسم الثاني : نتناول فيه الصيغ القانونية للجنة المباشرة في قانون

العقوبات والتشريعات الجزائية المختلفة .

القسم الأول

فى الأحكام الموضوعية والاجرائية

للجنة المباشرة

الباب الأول شروط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

٦ - النصوص التشريعية :

نصت المادة ١٦٢ من القانون المدني على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ونصت المادة ٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي .

ونصت المادة ١/٢٥١ من نفس القانون على أن «لن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حانة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة .. إلخ . والمستفاد من هذه النصوص أن الفعل الذي ترفع بشأنه الدعوى المدنية لا بد أن يكون جريمة ولا بد أن تكون هذه الجريمة ضارة بالمدعى بالعق المدني . كما يشترط أن تكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية ولا بد أخيراً أن يكون التعويض المطالب به مبنياً ذات الفعل المكون للجريمة والذي رفعت به الدعوى الجنائية .

وعلى هذا الأساس نتناول هذه الشروط في فصول أربعة :

الفصل الأول : أن يكون الفعل جريمة .

الفصل الثاني : أن يتحقق الضرر .

الفصل الثالث : قاعدة تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية .

الفصل الرابع : أن يكون التعويض المطلوب مبنياً على الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية .

الفصل الأول

أن يكون الفعل جريمة

٧- الجريمة الجنائية

نصت المادة التاسعة من قانون العقوبات على أن «الجرائم ثلاثة أنواع ، جنائيات وجنح ومخالفات ، وحددت المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من ذات القانون تعريف كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من خلال العقوبات المقررة لها ^(١) .

(١) تنقسم الجرائم إلى جرائم إيجابية وجرائم سلبية والأولى هي التي يكون ركنها المادي عملاً إيجابياً كالقتل والشرب والسب والذف (في قانون العقوبات) وجريمة فصل العامل تطبيقاً قبل طلب عرضه على اللجنة الثلاثية (مادتان ٦/١٢ و ٦٥ من قانون السبل ١٣٧ لسنة ١٩٨١) ومعظم الجرائم من هذا النوع أما الجريمة السلبية فهي التي تتم بالإمتناع عن الفعل محددة بتطبيق القانون ومثالها عدم أداء لجر العامل لوراً (مادة ٢٨ سبل) ومعظم جرائم قانون السبل من هذا النوع . راجع للمؤلف - العجيز في شرح قانون السبل الجديد ، طبعة يناير ١٩٨٢ ، دار الثقافة للطباعة والنشر صفحة ٨٦ وما بعدها .

وتنقسم الجرائم إلى وقتية ومستمرة والأولى هي التي يتضمن ركنها المادي نشاطاً إيجابياً أو سلبياً في وقت محدد وينتهي الجريمة بواقع هذا النشاط كجريمة القتل . أما الجريمة المستمرة أو المتعددة فهي التي يتكرر ركنها المادي من حالة تحدث بلطبيعتها الاستمرار سواء أكانت هذه الحالة إيجابية أم سلبية . ومعنى ذلك أن الجريمة المستمرة توجد بمجرد قيام هذه الحالة وتستمر ما دامت هذه الحالة قائمة وذلك كجريمة إخفاء الأشياء المسروقة المخصوص عليها في المادة ٤٤ مكرراً عقوبات وكجريمة إثارة محل بدون ترخيص أو قيادة سيارة بدون رخصة قيادة . وفي الجريمة المستمرة يميز الخط والقضاء بين نوعين من الجرائم المستمرة هما الجريمة المستمرة استمراراً ثابتاً كجريمة إقامة جدار خارج خط التنظيم . والجريمة المستمرة استمراراً متجدداً أو متتبعاً كجريمة حبس شخص بدون وجه حق (راجع في تفاصيل ذلك - تعدد الجرائم وأثره في العقاب في القانون المقارن ، رسالة الدكتوراه - طي حسن الخلف - جامعة القاهرة مارس ١٩٥٤ ص ٤٩ وما بعدها) .

وإذا اعتبر محكمة النقض أن جريمة البناء بغير ترخيص متتابعة الأفعال أي أنها مستمرة استمراراً متجدداً متى كانت أعمال البناء متتابعة متتالية .

وتنقسم الجرائم إلى جرائم معدية وأخرى غير معدية والأولى هي التي تصرف فيها إرادة الجاني إلى تحقيق جميع أركان الرقعة الإجرامية مع العلم بواقعهما وبيان القانون يعاقب عليها وأما الثانية فهي التي تصرف فيها إرادة الجاني إلى ارتكاب نشاط مادي يعاقب عليه بذاته أحياناً كقيادة سيارة بسرعة تجاوز الحد المسموح به وبغير مهابط عليه بذاته أحياناً كإلقاء طاب سيارته مشتعل بدون احتياط ولكن في المآلين معاً لا تصرف إرادة الجاني إلى تحقيق النتيجة المخطورة . فالقصد الجنائي ينجم هنا لتل فكرة خطأ الجاني أو إعماله بمرسنة أساساً أدبياً كافياً لمساخنة متى تسبب هذا الخطأ أو الإعمال في إحداث أضرار معينة مما يتطلبها القانون ومن أمثلة هذه الجرائم القتل والإعمال والإصابة خطأ والحريق بالإعمال (راجع مبادئ القسم العام من التشريع المطايع للكثير روح عبيد - الطبعة الثالثة سنة ٦٦ ص ١٨٢ و ١٨٤) .

فالدعوى المدنية لا يمكن أن تنشأ إلا عن جنائية أو جنحة أو مخالفة مع ملاحظة ما سيأتى بخصوص بعض الجرائم الجنائية التى لا يجوز لمن يدعى حصول ضرر له من إحداها أن يقيم نفسه مدعياً بالحق المدنى فيها نظراً لاعتبارات معينة تتعلق بنوع المحكمة التى تنتظر الدعوى الجنائية أو بشخص المتهم^(١) كما يلاحظ أنه لا يكفى كون الفعل جريمة حتى يمكن الإدعاء مدنياً بشأنها بل لابد من توافر الشرط الثانى وهو أن تكون الجريمة قد سببت ضرراً للمدعى بالحق المدنى إذ لا دعوى مدنية بدون ضرر وهو أمر مستفاد من القواعد العامة سيما وأن الأصل فى رفع الدعوى المدنية أن يكون أمام المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة^(٢).

وبناء عليه فإنه من المتصور وقوع جريمة دون إمكان القول بترتب ضرر عليها كالشروع.

٨ - الجريمة متوافرة الأركان

أيما كان نوع الجريمة فيشترط أن تكون متوافرة الأركان فلا يكفى مجرد الركن المادى لأن عدم توافر الركن المعنوى يرفع عن الفعل وصف الجريمة

= وتنقسم الجرائم إلى جرائم بسيطة وجرائم إعتداء والأولى هى التى يتكون ركنها المادى من فعل واحد لا يشترط تكراره لتوافيق العقوبة والثانية التى تتكون من عمل مادى يتكرر كجريمة الاعتداء على مصلحة السفارة والافتراس الزنا الفحش .

وتنقسم الجرائم إلى جرائم سياسية وجرائم عادية وجرائم عسكرية فالأولى هى الجرائم المخلّة بامن الدولة من جهة الخارج مثل المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها وجريمة التخابر مع الأعداء وكذلك الجرائم المخلّة بامن الدولة من جهة الداخل مثل محاولة قلب نظام الحكم بالثورة وبتحقق الجرائم العسكرية بالجرائم السياسية . أما الجرائم العادية فهى كل ما لا يعد سياسياً من الجرائم (راجع لى تفصيل ذلك رواف جيد - لراجع السابق ص ١٧٦ وما بعدها) .

(١) انظر ما سيجىء فى الفصل الثانى من الباب الثالث .

(٢) تقضى جنائى رقم ٤٧٥ سنة ١٤ ق ١٩٤٤/٢/٢٠ الموسومة المدنية ، حسن التكتالى وحيد المدغم حسمى الجزء الخامس الإصدار الجنائى سنة ١٩٨٤ قاعدة رقم ٥٧٣ ص ٢٧٤ .

قانوناً^(١) وبناء عليه يتعين أن يتوافر السلوك الإجرامى المكون للمظهر الخارجى لنشاط الجانى وكذلك الإرادة المتطقة بهذا السلوك وإدراك الأمور على نحو صحيح يطابق الواقع^(٢) .

فإذا تبينت المحكمة أن الفعل المنسوب إلى المتهم لا يعتبر جريمة تعين الحكم ببراءة المتهم فى الدعوى الجنائية وعدم إختصاص المحكمة بالدعوى المدنية^(٣) .

(١) د . أحمد فتحي سرور ، فقرة ١٧٩ ص ٢٩٩ - المرجع السابق .

(٢) وينبى القصد الجنائى إما الجهل بالظن أو الخط فيه - د . رواب عبيد صالحة ٢٣٠ وما بعدها - المرجع السابق .

(٣) د . أحمد فتحي سرور - المرجع السابق .

الفصل الثاني

تحقيق الضرر

٩- تعريف الضرر

الضرر *Préjudice* هو الأذى الذي يصيب الشخص في حق من حقوقه أو في مصلحة مشروعة له سواء كان ذلك الحق أو تلك المصلحة متعلقاً بسلامة جسمه أو عاطفته أو بماله أو حريته أو شرفه وإعتباره أو غير ذلك ^(١) والضرر شرط لازم في دعاوى المستولية عموماً . وسبب الدعوى المدنية هو الضرر المترتب على الجريمة .

وقد تكرر ذكر هذا الشرط في نصوص متفرقة من قانون الإجراءات الجنائية حيث قالت المادة ٢٧ ككل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة .. إلخ" وقالت المادة ٧٦ "لن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنياً أثناء التحقيق في الدعوى .. إلخ" وأضافت المادة ١١٩ مكرراً قولها "لن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى .. إلخ" وقالت المادة ٢٢٠ "يجوز رفع الدعوى المدنية مهما بلغت قيمتها بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة .. إلخ" وأرلفت المادة ٢٥١ "لن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية .. إلخ وكذلك فعلت المواد ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨ مكرراً و٢٦٤ من قانون الإجراءات .

وهكذا فإن الضرر هو مناط الدعوى المدنية .

١٠- أنواع الضرر

الضرر الذي تحدثه الجريمة على نوعين مادي وهو ما يصيب الشخص في جسمه أو نفسه كما في جرائم القتل والجرح والضرب أو يصيبه في ماله أو ينتقص من نمته كما في السرقة والنصب وخيانة الأمانة والتزوير وأدنى وهو ما

(١) د . سليمان مرقس ، شرح القانون المدني (٢) في الإلتزامات سنة ٦٤ لفرقة ٢٤٤ ص ٣١٠ . مستوفى الرامى للفتنة عن نعل الرامى ، طبعة ١٩٦٨ ص ٢٨ وملحقها .

يصيب الشخص في شرفه وإعتباره أو يمس شعوره أو يحط من كرامته كما في جرائم القذف والسب والإمانة والبلأغ الكاذب .

وكان الفقهاء المصري والفرنسي في القديم وكذلك القضاء في كلا البلدين مترددين في تعويض الضرر الأدبي ولكن القانون حسم هذه المسألة منذ صدوره عام ١٩٤٨ فقرر أن التعويض يشمل الضرر الأدبي أيضاً (مادة ٢٢٢ مدني) .

ويرى أستاذنا الجليل المرحوم الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري ^(١) أن الضرر الأدبي يمكن إرجاعه الى أحوال معينة (أ) ضرر أدبي يصيب الجسم كالجروح والتلف الذي يصيب الجسم والألم الذي ينجم عن ذلك وما قد يعقبه من تشويه في الوجه أو في الأعضاء أو في الجسم بوجه عام كل هذا يكون ضرراً مادياً وأدبياً . (ب) ضرر أدبي يصيب الشرف والإعتبار والعرض فالقذف والسب وهناك العرض وإيذاء السمعة بالتقولات والتفريعات والإعتداء على الكرامة كل هذه أعمال تحدث ضرراً أدبياً إذ هي تضر بسمعة المصاب وتؤدي شرفه وإعتباره بين الناس (ج) ضرر أدبي يصيب الماطفة والشعور والعنان فإنتزاع الطفل من حضن أمه وخطفه والإعتداء على الأولاد أو الأم أو الأب أو الزوج أو الزوجة كل هذه أعمال تصيب المضرور في عاطفته وشعوره وتدخل الى قلبه الغم والأسى والعز، ويلحق بهذه الأعمال كل عمل يصيب الشخص في معتقاداته الدينية وشعوره الأدبي (د) ضرر أدبي يصيب الشخص من مجرد الإعتداء على حق ثابت له فإذا سفل شخص في أرض مملوكة لآخر بالرغم من معارضة المالك جاز لهذا أن يطالب بتعويض عما أصابه من الضرر الأدبي من جراء الإعتداء على حقه حتى ولو لم يصبه ضرر مادي من هذا الإعتداء ويجب في جميع الأحوال أن يكون الضرر الأدبي كالضرر المادي محققاً وغير احتمالي .

وقد يستحيل الضرر الأدبي الى ضرر مادي في النهاية كالقذف في حق تاجر فإنه يؤثر على الثقة به ويضر بماليته ولكن حتى إذا كان الضرر أدبياً محضاً فإنه

(١) السنهوري - الميسر في شرح القانون المدني ج ١ طبعة ١٩٥٢ تقر ٥٧٧ ص ٨٦٤ .

يصح الحكم بالتعويض^(١) .

(١) كَوْنُ الضَّرَرِ نَتِيجَةً مُبَاشِرَةً لِلجَرِيمَةِ

وهذا الشرط مستفاد من نصوص قانون الإجراءات الجنائية (مواد ٢٧ ، ٧٦ ، ١٩٩ مكرراً ، ٢٢٠ ، ٢٥١) وهو شرط قانوني مطابق للقواعد العامة في المسؤولية المدنية التي تركز على فكرة السببية المباشرة بمعنى أن يثبت أن بين الجريمة والضرر علاقة السبب بالمسبب وينبئ على ذلك أنه إذا كان الضرر ناشئاً عن ظرف خارج عن الجريمة فلا يجوز اعتبار الجاني مسؤولاً عنه حتى ولو ثبت أنه لولا الجريمة لما حصل هذا الظرف^(٢) .

وقد يكون هناك ضرر لكنه غير متولد عن الجريمة ومن هنا فإنه يحظر على القاضى أن يحكم بالتعويض إذا لم يكن الضرر نتيجة مباشرة للجريمة الجنائية^(٣) .

١٢- أحكام محكمة النقض في الضرر المادى والضرر الأدبى

حكمت محكمة النقض بأنه من حيث أن المولى عليه لدى جمهرة علماء القانون أن الضرر المادى والضرر الأدبى ميان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وأنه إذا كان الضرر الأدبى متعذر التقويم خلافاً للضرر المادى فكلاهما خاضع في التقدير لسلطان المحكمة - فمتى رأت في حالة معينة أن الضرر الأدبى يمكن تعويضه بقدر معين من المال يجب الإذعان لرأيها إذ لا شك في أن التعويض المادى مهما قيل من عدم الموازنة بينه وبين الضرر الأدبى يساعد أو يقدر على تخفيف الألم النفسى عن المضرور^(٤) وقالت في حكم آخر صادر في

(١) جندى عبد الله ص ٦٠٢ - المرجع السابق د . أحمد قنمى سرور ص ٢٩٥ هامس (١) للرجع السابق .

(٢) جندى عبد الله ص ٦٠٥ - المرجع السابق د . أحمد قنمى سرور فقرات ١٠٨٦ ص ٢٠١ - المرجع السابق .
(٣) André Viti, Procedure pénale, p. 151, Collection Thémis, Paris, 1957 .

(٤) نقض جاني ٧ نوفمبر ١٩٣٢ مشار إليه في موسوعة جندى عبد الله - الموضع السابق .
وحكم بأنه وإن كان المادى لم يقم ما يثبت الضرر المادى الواقع عليه فإن ذلك لا يمنع من الحكم له بتعويض الضرر الأدبى المتصل في إيذاء مائلته يشعره نتيجة الإحشاء عليه من ضابط الشرطة (القضية رقم ٩٢٢ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة نائز ٢٧ تعويضات جلسة ١٩٨١/١/٢٨ حكم غير منشور)

دعوى بلاغ كاذب أن الضرر الذي لحق المدعى المدني هو ضرر أدبي ينتج حتماً من حصول الفعل ذاته وهذا كاف للحكم بالتعويضات بدون إحتياج لإثبات أو بيان الضرر المادي^(١) .

وحكم بآئته وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم أن يدمج الضررين المادي والأدبي معاً ويقدر التعويض بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما فإن ذلك لا يحول دون قيام تلك الحقيقة الواقعة وهي أن لكل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضى به ومن ثم إذا إستأنف محكوم ضده حكماً قضى بإلزامه بإداء تعويض أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار كل منهما من التعويض ورأت محكمة الإستئناف عدم الأحقية في التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين فقد وجب عليها عندئذ أن تخصص ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداء وهو ما يقتضى بطريق الزم النزول به عن المقدار الذي صدر به الحكم المستأنف^(٢) .

١٣- أحكام محكمة النقض في الضرر المباشر

تطبيقاً لشرط ترتب الضرر مباشرة على الجريمة حكمت محكمة النقض بآئته إذا كان الضرر الذي بنى الحكم عليه قضاءً بالتعويض غير ناشئ عن جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى لأن سببه إنما هو منافسة المتهمين للمدعى (وهو قوميونجي بشركة باير) في تجارة الأسبرين ببيعهم في السوق أسبريناً مقلداً على أنه من ماركة باير فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساساً للحكم بالتعويض في الدعوى الجنائية إذ هذه المنافسة مهما كان إتصالها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى فإنها أمر خارج عن موضوع الإتهام والضرر الناتج عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها إذ هي لم يضر بها مباشرة إلا الذين وقع عليهم فعل النصب

(١) نقض جنائي ٢٥ مارس ١٩٠٥ مشار إليه في موسوعة جندى عبد الملك - الموضع السابق .

(٢) نقض مدني رقم ٨٦١ من ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠ رقم ١٩٩ من ٨٢٩ من الموسوعة الشاملة لأحكام محكمة النقض ج٦ - المستشار عبد الحليم الشريريني .

بشرائهم الأسبرين المقلد (١) .

وقضى بأنه ليس المحكمة وهي تقضى في جريمة إتلاف زراعة قائمة على الأرض الموجهة أن تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض لأن الضرر المباشر الناشئ عن الإتكاف إنما يصيب صاحب الزراعة التي أتلفت وهو المستأجر أما مالك الأرض فإن كان هو الآخر يصيبه ضرر فلنما يكون ذلك عن طريق غير مباشر وبذلك لا تكون له حصة في رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة يطلب تعويض الضرر الذي يكون قد لحقه فإن هذا الحق مقصور على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة دون غيره (٢) .

وحكم بأنه لا يجوز لأحد أن يدعى بحق مدني على شخص تقاضى منه فائدة تزيد على الحد الأقصى الجائز الإتفاق عليه قانوناً لأن هذا الافتراض وحده لا جريمة فيه وإنما الجريمة في الإعتياد عليه والإعتياد وهو مناط العقاب لا يمكن أن يكون مصدر الضرر للمقترض إذ هو وصف معنوي يمتد قائم بذات الموصوف ولا علاقة له البتة بالضرر الذي أصاب المقترض من عملية الإقراض المادية (٣) وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه المقترض زائداً على الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل (٤) .

وحكم بأنه إذا قضت المحكمة المدنية بالحق المدني بتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وهي شروع المتهم وآخرين في سرقة منزلها وعن تعديهم عليها عند ضبطها المتهم متلبساً بجريمته فلا خطأ في قضائها بالتعويض عن التعدي وإن لم ترفع به الدعوى العمومية لأنه كان نتيجة للجريمة المرفوعة بها الدعوى (٥) .

(١) تقض ١٨٦٩ س ١٠ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٤٠ الجدل العشري ٢٧٧/٥٦٩ .

(٢) تقض ١٤٤٢ س ١٢ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٤٠ الجدل العشري ٢٧٢/٥٧٢ .

(٣) تقض ١٣٥٤ س ٥ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٣٥ رقم ٢٦٩/٢٧٠ .

(٤) تقض ٢١ س ١٥ ق جلسة ١٤/٢/١٩٤٥ رقم ٥٠٩ س ١٨٢ .

(٥) تقض رقم ٦٤١ سنة ٦٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢٠/١٩٣٦ المرسومة القضائية باد ٥٦٢ س ٢٧٠ .

وحكم بأنه إذا كان المدعى بالحق المدني فى جريمة التبديد قد بنى دعوى التعويض لا على الضرر الناشئ عن جريمة التبديد المسندة الى المتهم وإنما على الضرر الذى لحق به نتيجة إخلال المتهم بواجبه فى تنفيذ شروط عقد النقل فإن الدعوى لا تختص بنظرها المحكمة الجنائية (١) .

١٤ - الحكم بتعويض الضرر لا يتعداه الى رد الحقوق

حكمت محكمة النقض بأنه ليس للقاضى الجنائى أن يحكم للمستفيد بقيمة الشيك فى جريمة إصدار شيك بغير رصيد إذ أن ، الحكم به لا يعد تعويضاً عن ضرر تسبب عن الجريمة وإنما هو قضاء بدين سابق على الجريمة ومستقل عنها تمام الإستقلال بما تنفث به ولاية المحاكم الجنائية (٢) .

وحكم بأنه إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت عن جنائية هناك عرض فلا يجوز للمحكمة أن تتدخل فى عناصر التعويض الذى قضت به على المتهم ما أصاب المجنى عليه من ضرر مادى نتيجة الإعتداء عليه بالضرب إذ تكون بذلك قد قضت بالتعويض عن واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى إليها وتكون بذلك قد خالفت القانون بتصديقها لافعل ليس مطروحاً عليها ولا ولاية لها بالفصل فيه (٣) .

وحكم بأنه ليس للمجنى عليه فى دعوى ضرب أن يطالب المتهمين بثلث الأشياء التى أتلفوها وحصل الضرب بسبب منعهم من إتلافها ذلك أن الإتلاف لم يكن ناشئاً عن الجريمة بل سابقاً عليها ومسبباً لها (٤) .

كما حكم بأنه ليس لمن زور إصداقه على شيكات مسحوية على بنك أن يطالب البنك فى دعوى التزوير بقيمة هذه الشيكات لأن الضرر الذى أصابه ليس ناشئاً عن جريمة التزوير بل منشؤه الخطأ الذى وقع من موظف البنك فى عدم التحقق

(١) نقض رقم ١٨٠٢ من ٢٤ ق جلسة ١٩٥٠/١١/١٦ مجموعة للكتب القنى من ٦ ص ١٩٢ .

(٢) نقض رقم ١٠٨٨ من ٢٩ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢٠ مجموعة للكتب القنى من ٦ ص ١٠٢٢ .

(٣) نقض رقم ٥٠٢ من ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٧/٢٧ - للكتب القنى من ١٢ رقم ١٤٤ ص ٧٤٧ .

(٤) نقض رقم ١٠٩٢ من ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ - للكتب القنى من ١٠ ص ٨٢١ ونقض رقم ٨٢٦ من ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٧/١٦ - للكتب القنى من ١٢ ص ١٢٤ .

من صحة الإضاءات الموقع بها على الشيكات قبل صرف قيمتها وهذا الخطأ وإن كان متصلاً بالوقائع المرفوعة بها الدعوى إلا أنه لا يدخل فيها فمحل المطالبة به هو المحكمة المدنية (١) .

وحكم بأنه لا إختصاص للمحكمة الجنائية برد حيازة العين المتنازع عليها لأن إختصاصها مقصور على التعويضات الناشئة عن ارتكاب الجريمة ومن حقها أن تتخلى عن الدعوى المدنية إذا رأت من الظروف أن الحكم فيها يقتضى إجراء تحقيقات خاصة لا تتفق مع طبيعة مهمتها (٢) .

وحكم بأن دعوى الطرد للغصب أمام القضاء المدني تختلف في موضوعها عن الدعوى المباشرة أمام محكمة الجنتج بطلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار وإستعماله لأن موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هي طرد أساسه الغصب وهو نزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار ولو كان هذا العقد مرتبطاً بدعوى الغصب لإختلاف موضوع الدعويين (٣) .

وحكم بأنه لما كان الحكم بالبراءة بنى على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية تدور حول عدم الوفاء بقرض وقد ألبست ثوب جريمة التهديد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم منه الحكم بعدم الإختصاص بالفصل في الدعوى المدنية (٤) .

١٥- إثبات الضرر

الضرر المكون للجريمة يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما فيها

(١) د. محمود مصطفى - ص ١٥٧ ماض ١٠٢ المرجع السابق .

(٢) نفس راء ٢٣٨٩ ص ٢٧ في جلسة ١٩١٨/٧/٨ الموسوعة التعمية ص ٢٨٢ .

(٣) نفس راء ٦٦٧ لسنة ١٩٧٢ في جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ المكتب الفني ص ٢٨ ص ٩٥٢ .

(٤) نفس راء ١٥٦١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٠/٢/٢ المكتب الفني ص ٢١ ص ٣٢٥ .

البيئة والقرائن (١) .

وراثيات وقروح الضرر ومداه أو إنتقاله هو من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض في شأنها أما التكييف القانوني للواقع وما تثبته محكمة الموضوع عن تعيين الضرر وعناصره فإنه يعتبر من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض (٢) .

فإذا لم يبين الحكم عناصر الضرر فيما قضى به من تعويض فإن ذلك يعتبر قصوراً يستوجب نقض الحكم ولكن إذا كانت المحكمة قد قدرت تعويض الضرر المادي والأدبي معاً بمبلغ معين فهذا مما يدخل في سلطاتها التقديرية وليس عليها أن تبين قيمة الضرر المادي أو الضرر الأدبي الناشئين عن كل فعل على حده وكذلك تمتد رقابة محكمة النقض إلى ماهية الضرر وطبيعته وتكييفه إن كان محققاً أو إحتياطياً أو متوقفاً أو غير متوقع وكذلك في صفة طالب التعويض وشرعية إستحقاقه وما إذا كان المدعي وارث أو غير وارث وما إذا كانت المدعية خلية أو من نوى القربى وما هي درجة القرابة ولكن تقدير الضرر ووزن العناصر المكونة له لتحديد أهميتها فهو من قبيل الواقع الذي لا يخضع لمحكمة النقض وكذلك يستقل قاضي الموضوع بتقدير مبلغ التعويض بلا رقابة عليه من محكمة النقض (٣) .

١٦- تعلق الضرر بالنظام العام

رأينا أن أهم شرط يلزم توافره في الضرر أن يكون ناشئاً عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أو التي يحاكم على أساسها المتهم . وهذا الشرط متعلق بولاية المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية وبإختصاصها على سبيل الإستثناء من القواعد العامة ولهذا فهو من صميم النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها

(١) نقض رقم ٦١٤ جلسة أول ماي ١٩٤٧ ص ١٠٠ - الجدول العشري .

(٢) المستشار حسين عامر . المسئولية المدنية لقراءة ٤٠ ص ١٨٠ .

(٣) نقض جنائي ٢١/١٠/١٩٤٠ رقم ٧٠ ص ٩١ - الجدول العشري .

الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض^(١) ويكون النفع قائماً من باب أولى إذا تخلف الضرر بالمرة^(٢).

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا كان ما طلب المدعى بالحق المدني التعويض عنه لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالواقعة فإن القضاء يرفض الدعوى المدنية لا يمكن قد خالف القانون في شيء^(٣).

١٧- إستثناء من شرط ترتب الضرر على الجريمة

إستثناء من مبدأ اشتراط أن يكون الضرر مترتباً مباشرة عن الجريمة أجازت المادة ٢٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية للمتهم أن يطالب المدعى بالحق المدني أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه ، فهنا يلاحظ أن الضرر الذي يصيب المتهم ليس ناشئاً عن الجريمة وإنما عن فعل المدعى بالحق المدني والمتمثل في إقامة الجلسة المباشرة بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية وهذا الإستثناء قصد به حماية المتهم من تصف المدعى بالحق المدني وتحايله على إختصاص المحكمة الجنائية^(٤).

ويشترط لإستعمال هذا الحق أن يطلب المتهم التعويض أثناء مباشرة الدعوى المدنية التبعية المرفوعة عليه فإذا إنقضت هذه الدعوى بالترك أو بغيره زال إختصاص المحكمة الجنائية بطلب التعويض المقدم من المتهم . على أنه إذا رفع المتهم دعوى التعويض على المدعى المدني أثناء مباشرة الدعوى المدنية التبعية

(١) نقض جنائي رقم ٩١٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/١٩ - للكتب التي من ٢ قاعدة ٢٤٥ من ٩٦٦ - ونقض

جنائي رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ - للكتب التي من ٨ من ٢٨٨ ونقض جنائي رقم ١٨٥ لسنة ٢٥

ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ - مجموعة الكتب التي سنة ١٦ من ٩٦٨ .

(٢) د . محمودة مصطفى ، فقرة ١٢١ من ١٥٤ - المرجع السابق

(٣) نقض جنائي رقم ١١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ من ٢ من ١٢٢ للكتب التي .

(٤) انتميه فيتي من ١٥١ - المرجع السابق - انظر :

ماسيلي في الباب السادس بشأن التصف في رابع اللجنة المباشرة

ظل إختصاص المحكمة الجنائية ينتظرها ولم ينقضت تلك الدعوى بعد ذلك (١) .

١٨- شخصية الضرر ورأي محكمة النقض

ويشترط في الضرر أن يصيب الشخص الذي يشكو منه سواء كان ، شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً . وليس معنى شخصية الضرر أن تكون الجريمة قد وقعت مباشرة على من أصابه ضرر منها بل يكفي أن تكون الجريمة قد ألحقت به ضرراً سواء كانت قد وقعت على غيره وناله منها ضرر وهذا ما استقر عليه قضاء النقض والإستئناف (٢) .

وتطبيقاً لذلك قضى بحق نقيب المحامين في إتخاذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها إستعمالاً لحقه المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ (المقابلة للمادة ١٢٨ من القانون الساري للمحاماة رقم ١٧ لسنة ٨٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ والتي جعلت أيضاً لرئيس مجلس النقابة الفرعية إختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة للنقابة الفرعية) (٣) .

كما حكم بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية والد المجنى عليها وأخ شقيق لها مما لم يجده الطاعن وكان ثبوت الإرث لهما أو عدم ثبوته لا يقدح في صفتها وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقدان إبنة أولها وأخت ثانيهما نتيجة الإعتداء الذي وقع عليها وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على إنتصابها مقام المجنى عليها بعد أيلولة حقها في الدعوى إليهما وكان هذا ما أثبته الحكم وبينه فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم (٤) .

وحكم بأنه ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أي

(١) د . أحمد فتحي سرور فقرة ١٨٣ ص ٢٠٩ - المرجع السابق انظر رأيتنا في هذا الموضوع في الباب الأخير .

(٢) جندى عبد الملك ص ٦٠٦ - المرجع السابق .

(٣) تقدر رقم ٩١١ لسنة ٤٦ جلسة ١٩٧٧/١/٢ مجموعة للكتب التي ص ٢٨ ص ١٤ .

(٤) تقدر رقم ١٢١٢ لسنة ٤٦ جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ للكتب التي ص ٢٨ ص ٢٤٠ .

شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجاً عن الجريمة مباشرة^(١) .

وحكم بأن حق المدعى المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو إستثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الإلتجاء إليه منوطاً بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة^(٢) .

وبناء عليه فإنه يقبل من الزوج أن يطلب باسمه تعويض الضرر الناشئ عن القذف أو السبب الموجه الى زوجته متى كانت عبارات القذف أو السبب تتعدى إليه وللوالد أن يرفع الدعوى المدنية باسمه إذا كان الفعل الذي أضر بأولاده الصغار أو الكبار قد ألحق بشروته أو بشرفه ضرراً مادياً أو أدبياً . ويقبل من المتعهد بوفاء ديون التركة أن يدعى مدنياً في تهمة تزوير سند على المتوفى لأنه يزيد في ديون التركة ولو ثبتت صحته لوجب على المتعهد الوفاء به . وإذا باع شخص عقاره مرتين لشخصين مختلفين فلأن الجريمة تكون واقعة على المشتري الثاني ولو أسرع بتسجيل عقده وأصبح بذلك مالكاً لأنه وقت البيع كان معرضاً للخسارة فيما إذا سجل المشتري الأول عقده ويكفي لتكوين الجريمة إحتمال حصول الضرر ويكون للمشتري الأول أن يدخل كمدع بحق مدني في الجعنة التي ترفع على البائع بل وله أن يحررها بنفسه وإذا دهم سائق سيارة خائماً فلصاحبه ثللمخدوم المصاب أن يدخل مدعياً بحق مدني بما تلف من ماله الذي كان مع المجنى عليه بسبب المصامة . وإذا سرق من شخص سند كان محرراً باسم زوجته فلهذا الشخص أن يدخل في الدعوى المرفوعة على المتهم ليطالب بتعويض الضرر الذي أصابه شخصياً والذي نشأ مباشرة عن جريمة السرقة^(٣) .

ونرى أنه إذا أجرى الشريك المتضامن تصرفات داخلية في سلطات المدير ولم

(١) نقض رقم ٧٥٢ لسنة ٢٤ جلسة ١٩٥٤/٢/١٥ المكتب الفني من ٦ ص ٢٩٢ .

(٢) نقض رقم ٨٠٩ لسنة ٢٦ جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٥ المكتب الفني من ٧ ص ١٢٠ .

(٣) جلدی مید الملك... من ٦٠٦ - ٦٠٧ - المرجع السابق .

يكن له حق الإدارة جاز للمدير المنفرد بالإدارة بنص خاص في عقد الشركة أن يسمى منفياً ضده إذا ترتب على تصرفات هذا الشريك الإضرار بالشركة وتطبيقاً لذلك قضى بأن المدير لشركة المنفرد بإدارتها أن يحرك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر ضد الشريك الذي إنتحل صفة المدير وقام بتعيين عمال بالشركة (١) . وكذلك ضد الشريك الذي تعاقد مع أحد المحاسبين لإمساك حساباتها في الوقت الذي لم يكن فيه هذا الشريك مفوضاً بالإدارة (٢) .

كما نرى أن من حق النقابة العامة العمالية رفع الجثة المباشرة ضد مدير المصلحة الذي يرفض السماح للعاملين بها بتشكيل لجنة نقابية لأنه يكون بذلك قد خالف المادة ٣ من قانون النقابات العمالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ ويكون قد إرتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٧٥ ، ٧٦ من القانون المشار إليه لأن حق النقابة في التقاضي نيابة عن لجانها النقابية مقرر بالمادة الخامسة من ذات القانون (٣) .

١٩- إختمال الضرر وراى محكمة النقض

ويشترط أن يكون الضرر فوق ما تقدم محقق الوقوع والمقصود بذلك ألا يكون احتمالياً بل يجب أن يكون قد وقع فعلاً وهذا الوصف من الوقوع الفعلي يشمل الضرر الحال الذي أصاب المضرور في جسمه أو في ماله وقت المطالبة بالتعويض وهكذا يشمل ذلك الضرر المستقبل الذي سيتحقق وقوعه أى أن موجباته ستؤدي بالحتم الى تحققه (٤) .

(١) جنح بور سعيد في القضية رقم ٦٨١٥ سنة ١٩٨٢ جلسة ١٩٨٢/٧/٢٠ وفي هذه القضية حكمت المحكمة بإدانة الشريك المتضمن وتعليق الدعوى المدنية والمك بالتعويض للثلاث وتليد هذا الحكم إستئنافياً بالقضية رقم ١٨٨٨ سنة ٨٢ جنح مستئناف بور سعيد المحكم فيها بجلسته ١٩٨٤/٢/٢٨ (حكم غير منشور)

(٢) جنح بور سعيد في القضية رقم ٢٤٩ سنة ١٩٨٢ جلسة ١٩٨٢/٧/٢٠ ، والمزيد إستئنافياً بالقضية رقم ١٨٩٧ سنة ٨٢ جنح مستئناف بور سعيد بجلسته ١٩٨٤/٢/٢٨ (حكم غير منشور)

(٣) القضية رقم ٢٠١٧ سنة ١٩٨١ جنح السيدة زينب جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ (حكم غير منشور) .
مده الجنح المشار إليها في البواش ١ ، ٢٠ ، ٢٠ كان للثلاث قد ألتصها بالطريق المباشر وحكم فيها على التصر السابق بياته .

(٤) حسين عامر - السنوية المدنية - لقرة ٢٢٢ ص ٢٠٦ - للرجع السابق .

ويكون الضرر محققاً في حالتين الأولى أن يكون الضرر قد وقع فعلاً وتحدد مده بصورة نهائية والثانية أن يكون الضرر محقق الوقوع ولكن مده يتوقف على المستقبل . وهنا يجب التمييز بين الضرر المحقق الوقوع والذي يتوقف مده على المستقبل والضرر المحتمل وهو الذي يمكن أن يقع في المستقبل ، أو لا يقع ، فالضرر المحقق الوقوع وأن تراخى مده إلى المستقبل هو الذي يمكن المطالبة بالتعويض عنه إذا أمكن تقديره لحظة رفع الدعوى المدنية حتى صدور الحكم فيها (١) . مثال ذلك المجنى عليه في جريمة الإصابات الخطأ إذا كان لا زال تحت العلاج ولا يعرف مدى آثار هذه الإصابات وهل تؤدي بحياته أم تسبب له عاهة مستديمة الى غير ذلك من الإحتمالات ففي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يقدر التعويض وفقاً للضرر المحقق وقت الحكم به وهو تعويض مؤقت لا يصادر حق الضرر في المطالبة بقيته عند تحقق الضرر على وجه نهائي (٢) .

ومثال ذلك أيضاً قضاياء الضرب والجرح التي قد تحدث مضاعفات بالمجنى عليه في المستقبل وكثافت أشجار يؤثر على ثمارها في المستقبل وإلى هذا النوع من الضرر تشير المادة ١٧٠ من القانون المدني بقولها "يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيّاً في ذلك الظروف الملائمة فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يمين مدى التعويض تعييناً نهائياً فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير . وفي هذه الحالة فقط يجوز الحكم بتعويض مؤقت أما إذا تحدد الضرر قبل الحكم فإنه لا يجوز إعادة النظر في التعويض ولو كان المدعى قد وصفه بأنه مؤقت (٣) .

(١) حكم بأنه إذا ادعى شخص بحق مدني أنتم ممكنة الجرح وبأن القضاء له مبلغ بصفة تعويض مؤقت صا أصابة من ضرر بليل التهم للحكم الذي يصدر في صالحه لا يستلزم من المطالبة بتكملة التعويض بعد ما تبين له مدى الضرر الذي لحقه .

(٢) نقض مدني ١١٤٧/٢٢٦ رقم ٥٧٩ ص ٩٢ من الجدول المشرعي

(٣) د . أحمد فتحي سرور لفرة ١٧٨ ص ٢٩٦ - المرجع السابق .

(٣) د . محمود محطلي لفرة ١١٩ ص ١٤٨ - المرجع السابق .

وتطبيقاً لذلك حكمت محكمة النقض بأن الضرر الموجب للتعويض في المسائل المدنية يجب أن يكون ضرراً مباشراً ومحققاً فالضرر الغير مباشر لا يستحق عنه تعويض والضرر الإحتمالى غير محقق الوقوع لا يستحق عنه التعويض إلا إذا وقع فعلاً^(١).

وحكم بأن تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الوالد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد في أى حال^(٢).

وحكم بأن إحتمال حصول الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض بل يلزم تحققه^(٣).

وبأن مجرد إحتمال وقوع الضرر في المستقبل لا يكفى للحكم بالتعويض^(٤).

وحكم بأن العبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الإستمرار في ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس أما مجرد إحتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض^(٥).

وحكم بأن التعويض يكون عن الضرر الذى يمكن توقعه عادة وهو يقاس بمقياس موضوعى وليس بمقياس شخصى وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققاً بأن وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً^(٦).

(١) الطعن المنفى رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ موسومة عبد اللهم الشريينى ج. ١ رقم ٢٢ ص ١٠٩.

(٢) نقض جنائى رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٢٢/١١/٧ ونقض ٩١٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٢ ص ٨٩٩.

(٣) نقض جنائى رقم ٢٤٥١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٥ للمكتب الفنى ص ٥٠٢.

(٤) نقض جنائى رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٢ للمكتب الفنى ص ٧ من ٣٢٠.

(٥) نقض مدنى رقم ٦٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ موسومة عبد اللهم الشريينى ج. ٥ بند ١٤٠ ص ٥٦٤.

(٦) نقض مدنى رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ عبد اللهم الشريينى ج. ٦٧ بند ٨٢٤.

٢٠- تفويت الفرصة يعتبر ضرراً محقق الوقوع

ينق البحث بالنسبة الى تفويت الفرصة هل يعتبر ضرراً محقق الوقوع وأن تراخى تحديد مدهاء على المستقبل مما يستوجب التعويض أم هو مجرد ضرر محتمل لا يستوجب وجه الدقة في هذا الفرض أنه لا يمكن مطالبة المدعى بالانتظار مستقبلاً حتى تتضح معالم الضرر لأنه وقد ضاعت الفرصة تحدد موقفه نهائياً ولا يعرف ما إذا كان قد إستفاد من هذه الفرصة وما اذا كانت ستعود عليه بالربح أم بالخسارة مثال ذلك تفويت الفرصة في الطعن في الحكم أو تفويت الفرصة في النجاح في الإمتحان أو تفويت الفرصة على الموظف في الترقية ففي هذه الأمثلة هل يجب على المحكمة مراعاة الكسب أو الخسارة الذي كان سيعود على الشخص أم نقول أن الضرر المدعى به هو مجرد ضرر محتمل .

لاشك أن ثمة فرصة قد ضاعت على الشخص وهي وحدها ضرر محقق يستوجب التعويض أما إحتتمالات الكسب أو الخسارة التي تكمن وراء هذه الفرصة فهي التي تحدد مدى هذا الضرر وهو أمر تقتصر فائدته في تحديد نطاق التعويض فقط (١) .

٢١- تقدير حصول الضرر والتعويض عنه

من المقرر أن مسألة البحث في حصول ضرر من عنفه هي مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضى الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت مراقبة محكمة النقض (٢) .

كذلك فإن تقدير التعويض يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي يصوغ لها

(١) د. أحمد قنسى سرور ص ٢٩٨ - المرجع السابق .

والقائرن لا يمنع من أن يحسب في الكسب الفائت الذي هو عنصر من عناصر التعويض ما كان المفترض بلل الحصول عليه مادام هذا الأصل له أسباب مقبولة - نقض أول أبريل ١٩٤٢ حشار إليه في مارس ١ من ٢١١ من مرجع المستشار حسين عامر السنبلية للقضية - المرجع السابق .

(٢) جندى عبد الملك - ص ٦٠٩ - المرجع السابق .

تقديره إجمالاً إلا أنه يتعين عليها أن تبين في حكمها عناصر الضرر التي يتمسك بها المضرور وتناقشها وتبين ما أقرته منها وأسفلته في إعتبارها عند تقدير التعويض وما أطرحته ذلك لأن تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض تعد من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض^(١) . فإذا أغفل الحكم المطعون فيه بيان ذلك كله فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وحده^(٢) .

(١) نقض مدني رقم ٦٥٤ من ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٧/٢٢ موسومة عبد المظم الشرييني ج ٢ بند ٢١٦ من ٩٢٥ .

(٢) نقض مدني رقم ٦٠٣ من ٤٥ ق جلسة ٦ ابريل ١٩٧٨ الشرييني ج ٣ بند ٩٤ من ٣٠٦ ونقض مدني رقم ٦٢٤

لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٩ - للشرييني ج ٥ بند ١٤٠ من ٦٤٥ ونقض مدني رقم ٦٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٨١ موسومة الشرييني ج ١٠ بند ٢٠٧ من ١٠٦٨ - للرجوع السابق .

الفصل الثالث

تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية

٢٢- النص التشريعي

نصت المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم ترى المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلامصاريف

هذا النص يتضمن القاعدة العامة والإستثناء .

فأما القاعدة العامة فحاصلها أنه متى رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية فإن المحكمة تلتزم بالحكم في الدعويين معاً رغم إستقلال كل منهما عن الأخرى وهذا ما يعرف بشرط أو مبدأ تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية .

وأما الإستثناء فخلاصته أنه يجوز للمحكمة الجنائية إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية بلامصاريف إذا تبين لها من فحص مفردات النزاع أن حكمها في التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص يعطل الفصل في الدعوى الجنائية .

وسوف نتناول تفصيلاً القاعدة وتطبيقاتها ثم الإستثناء ، وتطبيقاته .

٢٣- قاعدة التبعية وتطبيقاتها في قضاء محكمة النقض

لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تحكم في الدعوى المدنية إلا إذا كانت الدعوى العمومية مرفوعة أمامها بطريقة صحيحة ذلك لأن إختصاصها فيما يتعلق بالحقوق المدنية إختصاص إستثنائي والإدعاء بالحقوق المدنية متى وقع صحيحاً ومقبولاً أي كانت الطريقة التي يقع بها طرح الدعوى المدنية على المحكمة الجنائية ويرفع إليها في الوقت نفسه الدعوى العمومية إذا لم تكن هذه الدعوى مرفوعة من قبل .

فحق الحكم في الدعوى المدنية هو بالنسبة للمحكمة الجنائية نتيجة لحقها في

الحكم فى الدعوى الجنائية .

وبناء على ذلك لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تفصل فى الدعوى العمومية وتؤجل القضية الى جلسة أخرى للفصل فى الدعوى المدنية ^(١) .

وكذلك إذا رفع المدعى المدنى دعواه مباشرة ولكنه لم يحضر يوم الجلسة لا هو ولا المتهم فحكمت المحكمة بالبراءة وشطب الدعوى المدنية لم يجر للمدعى المدنى أن يجدد دعواه ثانياً أمام المحكمة الجنائية لأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية ولا يصح رفعها أمام المحاكم إلا إذا كانت الدعوى العمومية لا تزال قائمة أمامها فإذا خرجت من سلطتها يصدر حكم فى موضوعها لا يجوز رفع دعوى من جديد أمامها عن التعويضات المدنية ^(٢) بل أنه إذا حضر المدعى المدنى قبل انقضاء الجلسة وبعد الحكم بالبراءة وشطب الدعوى المدنية ^(٣) ، لم يجر له أن يطلب إعادة دعواه المدنية المشطوبة إلى الجدل لأنه لا يمكن فى هذه الحالة بعد أن فصلت المحكمة بالبراءة فى الدعوى العمومية اعتبار الدعوى المدنية مرفوعة بالتبعية لدعوى عمومية قائمة .

وحكم بأن المحكمة الجنائية عند الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية لها الخيار بين أن تفصل فى الدعوى المدنية لو أن تتخطى عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها ، وذلك على الإطلاق دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأس لها فى عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التى لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية ^(٤) .

وحكم بأن الدعوى المدنية بوصف كونها ملحقه بالدعوى الجنائية ومتفرعة عنها يجب بطبيعة الحال أن تأخذ حكمها فتتأثر بها ضرورة تعلقها بها تعلق التابع بالمتبوع والفرع بالأصل وهذا من مقتضاه أن جميع الأحكام المقررة

(١) نقض ١٩٣١/١/٣٢ قضية ٦١٧ ص ٤٨ ق - جنش عبد الملك ص ٦٧١ - المرجع السابق .

(٢) نقض ٢٧ يناير سنة ١٩١٨ واسكتندرية الابتدائية ١٢ ديسمبر ١٩٢٦ - جنش عبد الملك ص ٦٧٢ - السابق .

قضى سرور ص ٣١٠ هامش ٢ - المرجع السابق .

(٣) الصحيح أن يقال - تركه الدعوى المدنية لا شطبها .

(٤) نقض رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩ - للكتب للنش ص ٢ ص ٣٩٠ .

للدعوى الجنائية تسرى على الدعوى المدنية المرفوعة معها من المدعى بالحقوق المدنية ومن هنا يصبح رفع الدعوى المدنية مباشرة على المتهم الذي لا يزال قاصراً وعليه وصى يدير أمواله دون إدخال وصية فيها (١) .

وحكم بأن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى العمومية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً (٢) .

وحكم بأنه متى كان الحق في الدعوى المدنية ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية جنائية أو جنحة أو مخالفة فإنه إذا انتقلت الجريمة انتقلت طلة الاستثناء وانتقلت الإختصاص (٣) .

وحكم بأنه لا يجوز للمحكمة أن تفصل في الدعوى الجنائية وتزجّل الفصل في الدعوى المدنية (٤) ففي هذه الحالة يزول إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية باعتبار أنه يتوقف على تبعية هذه الدعوى الجنائية بعد أن زالت عن المحكمة الجنائية ولاية الفصل في الدعوى المدنية (٥) .

وحكم بأن من المقرر أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية إذا كان حكم البراءة يمس الدعوى المدنية مساساً يقيّد حرية القاضي المدني (٦) وحكم بأن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنتظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة الواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها (٧) .

(١) نقض رقم ٨٩٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٤/٢٤ - رقم ٥٨٠ - ٢٧٧ - الجدول المرفى .

(٢) نقض رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٥٥/١١ - المكتب الفني ص ٦ ص ١٢ .

(٣) نقض رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٦ - المكتب الفني ص ٧ ص ١٩٨٤ .

(٤) نقض جنائي رقم ١٤/٢٤ ص ٢٦ ق المكتب الفني ص ٧ رقم ١٨٠ ص ١٤٦ ونقض جنائي رقم ٤٠٨ جلسة ١٩٥٠/٧ - المكتب الفني ص ٨ رقم ١٦٦ ص ٦٠٦ .

(٥) د . أحمد الحمى مقرر ، الفقرة ٢١٠ ص ٣٦١ - المرجع السابق .

(٦) نقض جنائي رقم ٣٣١٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥ - المكتب الفني ص ٣١ ص ٥٨٤ .

(٧) نقض جنائي رقم ٦٥٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ - المكتب الفني ص ٣١ ص ٩٢٥ .

٢٤- ما العمل إذا أغلقت المحكمة الفصل في الدعوى المدنية

إذا كان الحكم قد أغلقت الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة الاستئنافية لم تنظر إطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها فإن الطرق السوية أمام الطاعة هي أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغلقت وما لنا أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون مازال باقياً بالنسبة له ^(١) وإذا أخطأت المحكمة الجنائية وفصلت في الدعوى الجنائية وأرجأت الفصل في الدعوى المدنية فإن هذا الخطأ لا يؤثر في صحة الحكم الجنائي كل ما هناك أن المحكمة الجنائية يزيل اختصاصها على الدعوى المدنية فلا تملك أن تفصل فيها بعد ذلك وعليها أن تحيل الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية بلامصاريف ^(٢).

٢٥- قاعدة التبعية من النظام العام

شرط تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية قاعدة تتعلق بالنظام العام لتعلقها بالولاية القضائية للمحاكم مما يجوز معه لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ^(٣).

ولأنه وإن كانت المادة ١/٣٣٩ إجراءات قد اقتضت على وجوب الفصل في موضوع الدعويين الجنائية والمدنية بحكم واحد إلا أن مبدأ تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية يؤدي أيضاً إلى وجوب الفصل في الدعويين معاً في المسائل

(١) نقض جنائي رقم ١٥٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧١، مجموعة المكتب الفني ص ٢٢ من ٤٠٢ - ويرى البعض أن ذلك تطبيق لقاعدة إجرائية عامة نص عليها قانون الرافعات في المادة ١٩٢ منه مؤلفاً أنه إذا أغلقت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه بالمقصور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه . ويصحب على هذا الحكم بأن ملاب تطبيق هذه القاعدة الإجرائية أن تكون المحكمة لها اختصاص بالفصل في الدعوى وهو ما يتواءم كمبدأ عام في الدعوى المدنية إلا إذا كانت الدعوى الجنائية منطوية أمام المحكمة - د . أحمد فتحي سرور ص ٣٦١ وماض ٢ المرجع السابق .

(٢) د . أحمد فتحي سرور ص ٣٦٢ وماض ١ و ٢ - المرجع السابق .

(٣) نقض جنائي رقم ١٠٨٩، جلسة ١٦/١/٥٤، المكتب الفني ص ٥ من ١٠٠٦ .

الإجرائية المتعلقة بعدم القبول أو بعدم الإختصاص (١) .

٢٦- الاستثناء وأحكام محكمة النقض

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ إجراءات على أنه إذا رأت المحكمة أن الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف . والإحالة في مفهوم حكم المادة ٢٠٩ لا يؤثر بها إلا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية وترى أن الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية (٢) . وهذا الاستثناء من قاعدة تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية يفترض بداهة أن تكون المحكمة الجنائية مختصة بالفصل في الدعوى المدنية التبعية المرفوعة بالطريق المباشر أو بالإدعاء المدني أثناء التحقيق ، وبناء على ذلك فإن المحكمة الجنائية إذا قضت بالبراءة لانتفاء التهمة أو لعدم ثبوتها فإنه يتعين عليها أن ترفض الدعوى المدنية لا أن تحيلها إلى المحكمة المدنية كما لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تفصل في التعويض على أساس شبهة الجنة المدنية (٣) .

وتطبيقاً لذلك حكم بأنه إذا كانت المحكمة الجنائية قد تخلت عن الدعوى المدنية للقضاء المدني على أساس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة فهذا التخلي يكون قد تم في حدود ما رخص به القانون فإذا كانت

(١) نقض جنائي ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ من ١٥٢ ونقض ١٩٦٦/١١/٢٥ ، مشار إليهما في ملحق رقم ١ صفحة ٣٦٢ من د . أحمد قنص سرور . المرجع السابق .

(٢) نقض جنائي رقم ٢١٧٢ لسنة ١٩٦٢/١٢/٢٠ - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ - المكتب الفني السنة ١٤ من ١٦٩ .

(٣) نقض جنائي جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ ، مجموعة المكتب الفني من ١٣ رقم ٢٠٢ من ٨٤٢ ، ونقض جلسة ١٩٦٢/٢/١٤ من ١٤٩ - ومضى ذلك - مصر المخططة ١٢ مايو ١٩٦٩ حيث قضت بأنه لا يتوجب على الحكم بالبراءة حتما رفض الدعوى المدنية قبل التهم لأن الفصل المنسوب إليه إذا كان لا يقع تحت طائلة قانون العقوبات بأن كان جنحة مدنية يجب الحكم للمجني عليه بتعويض ما أصابه من ضرر . ويلاحظ أن هذا الحكم صادر في ظل قانون تحقيق البراءات الذي كان يجهز للمحاكم الجنائية للفصل في الدعوى المدنية رغم البراءة في الدعوى الجنائية الأمر الذي لم يعد جازماً في ظل قانون الإجراءات الجنائية الحالي .

المحكمة قد قضت في هذه الحالة بعدم الإختصاص فإنها تكون قد أخطأت وكان يجب عليها أن تحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية^(١) .

وحكم بأنه يتمتع على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي تصدره بالبراءة في الدعوى الجنائية المتبوعة مادامت لم تر أن الفصل في التعويضات - موضوع الدعوى المدنية كان يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبئ عليه تعطيل الفصل في الدعوى العمومية^(٢) .

وحكم بأنه إذا كانت المحكمة قد قضت في الدعوى الجنائية وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة التجارية وبتت قضاها بالإحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة وعلى ما ارتكته من وجود ارتباط وثيق بين الدعويتين فإن الحكم يكون مخالفاً للقانون لأن قانون الإجراءات الجنائية لم يتحدث عن حالة الارتباط^(٣) . ولا يجوز في هذا المجال تطبيق قواعد قانون المرافعات^(٤) . ذلك لأن الحكم القاضي بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية لا بد أن يكون أساسه أن الفصل فيها يستلزم تحقيقاً يخرز الفصل في الدعوى الجنائية^(٥) .

وحكم بأن حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجبية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساساً يقيّد حرية القاضي المدني^(٦) .

وحكم بأنه متى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة

(١) نفس جنائي رقم ٤٤٤ لسنة ٢٢ في المجموعة الذهبية من ٢٧٨ .

(٢) نفس جنائي رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ ، مجموعة المكتب الفني من ٧ ص ٥٩٦ .

(٣) نفس جنائي رقم ٣٩٩ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٥/٥/٣١ ، مجموعة المكتب الفني من ٦ ص ١٠٦٧ قاعدة ٣١٢ .

(٤) نفس جنائي رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٣ ، مجموعة المكتب الفني من ٦ ص ١٠٦١ .

(٥) نفس جنائي رقم ١٠١٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٦/٢/٢٢ ، المكتب الفني من ٦ ص ٤٤١ قاعدة ١٧٨ .

(٦) نفس جنائي رقم ٦١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٣/٥ ، مجموعة المكتب الفني من ٨ ص ٢٢٥ .

التبديد التي رفعت بها الدعوى فليس في وسع المحكمة وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة إلا أن تقضى برفضها وما كان في مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية لأن شرط الإحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكميلي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية^(١).

وحكم بأن محل التمسك بطلب إحالة دعوى التعويض إلى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يستلزم الفصل في التعويضات اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية وهذا مناطه ان يكون الاختصاص الاستثنائي بالفصل في دعوى التعويض منعقداً للمحاكم الجنائية^(٢).

وتقدير ما اذا كان الفصل في التعويض يستلزم اجراء تحقيق يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية يعتبر مسألة موضوعية من اطلاقات محكمة الموضوع مثال ذلك أن ترى المحكمة أن تقدير التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الاموال المسروقة وعقارها بالضبط^(٣) او لتحديد صفة المدعين بالحق المدني^(٤) وهو ما لا يتسع له وقتها .

(١) نقض جنائي رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٣/٥/١٩٥٧ ، مجموعة المكتب الفني س ٨ ص ٤٨٦ .

(٢) نفس جنائي رقم ١٢٤٥ س ٢٥ جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني س ١٦ ص ٧٢٤ .

(٣) نفس جنائي ١٤١/١/١٩٦٤ س ١٥ رقم ١٠ ص ٢٠٢ مشار إليه في هامش ص ٢٦٢ من هـ . لحد فتص

سرد.

(٤) د. أحمد فتحي سرور هامش رقم ١ ص ٣٦٤ ونقض ١٩/١٢/١٩٦٠ س ١١ رقم ١٧٩ ص ٩١٨ .

الفصل الرابع

التعويض مبناه الجريمة

٢٧- لا سيمس طلب التعويض على ذات الفعل المرفوعة به الدعوى الجنائية

استقر قضاء محكمة النقض على أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم^(١) وإذا كان لمحكمة الموضوع أن تكيف الدعوى بما تتبينه من وقائعها وأن تنزل عليها وصفها الصحيح في القانون إلا أنها لا تملك تغيير السبب الذي أقيمت عليه الدعوى بل عليها أن تلتزمه وتقتصر بحثها عليه^(٢).

وسبب الدعوى المدنية هو الضرر المترتب على الجريمة وموضوعها هو المطالبة بتعويض ذلك الضرر . فما دام هناك ضرر من الجريمة فإن الدعوى المدنية به تكون صحيحة وإن انتهت بلن المدعى المدني لا يستحق تعويضاً طبقاً لأحكام القانون المدني .

٢٨- تطبيقات محكمة النقض

سبق أن أوردنا في الفصل الثاني العديد من تطبيقات شرط أن يكون الضرر المطلوب منه التعويض ناشئاً عن الجريمة . وفي هذا الفصل نورد بعض التطبيقات الأخرى مما قضت به محكمتنا العليا في خصوصية التلازم بين السبب في كلتا الدعويتين المدنية والجنائية .

فقد حكم بأنه إذا كانت الدعويان العمومية والمدنية قد رفعتا على المتهم على أساس أنه تآمر بنفسه فعل الضرب الذي ، وقع على عين المدعى بالحق المدني وسبب له الضرر المطلوب من أجله التعويض واستمر النظر فيهما على هذا الأساس طوال المحاكمة فإن المحكمة إذا داخها الشك في أن المتهم ضرب

(١) نقض مدني رقم ١٩١١ سنة ٤٩ جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠ موسوعة الشريعتي ج-٨ - ص ١٠٦٦ . ونقض مدني رقم ٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ فبراير ١٩٧٧ - موسوعة الشريعتي ج-٢ ص ٢٩٠ .

(٢) نقض مدني في العطن رقم ٢٠٠ ص ٤٨ ق جلسة ٩ فبراير ١٩٨١ . موسوعة الشريعتي ج-٩ ص ١٨١ .

المدعى عليه ولم تر أنه قارف أية جريمة أخرى يكون من سلطاتها أن تحاكمه عليها فبرأت لعدم ثبوت التهمة وتبعاً لذلك رفضت الدعوى المدنية المقامة على أنه ارتكب بنفسه الفعل الضار تكون قد أصابت إذ لم يكن في وسعها أن تحكم بغير ما حكمت به ذلك بأن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره وليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقرر السبب الذي تقام عليه الدعوى أمامها وإلا تكون قد تجاوزت سلطاتها وحكمت بما لم يطلب منها الحكم به^(١) إذ لا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية^(٢).

وحكم بأنه إذا برأت المحكمة الجنائية المتهم التابع من تهمة القتل الخطأ المرفوعة بها الدعوى الجنائية ورأت رفض الدعوى المدنية فإن مسئولية المتبوع تكون على غير أساس فإذا أسند إليه الحكم وقوع إهمال منه قبل الحادث جعله أساساً للالتزام الذي رفضت به الدعوى العمومية^(٣).

وحكم بأنه لا اختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صبح عندها أنها وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني^(٤).

وحكم بأنه لما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه أما الحكم بالتعويض وإلزامه بالبرائة فشرطه ألا تكون البرائة قد بنيت على عدم حصول

(١) نقض جنائي أول فبراير ١٩٤٢ رقم ١٦١ من ٤٨٠ ورقم ٥٣٧ من ٨٦ من الجدول العشري - المرجع السابق .

(٢) نقض جنائي ١١ نوفمبر ١٩٤٦ رقم ٥٥١ من ٨٨ - الجدول العشري .

(٣) نقض جنائي رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١١/١٩٥٤ ، المكتب الفني من ١ من ١٩٢ .

(٤) نقض جنائي رقم ٨٢٢ من ٢٥ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٥٥ ، المكتب الفني من ٦ من ٤٠٩ .

الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم لقيام المستويين الجنائية والمدنية معاً على ثبوت حصول الواقعة وصحة إسنادها إلى صاحبها^(١) .

وإذا كان مبنى البراءة حسبما جاء في معونات الحكم أن الاتهام المستند إليهما على غير أساس من الواقع أو القانون فإنه ينطوى ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها^(٢) .

وإذا تأسس طلب التعويض على فعل غير محمول على الجريمة لا تختص المحكمة الجنائية ولو كان هذا الفعل متصل بالواقعة محل المحاكمة لأن الجريمة ليست هي سبب الدعوى المدنية بالتعويض فهناك جرائم معاقب عليها جنائياً ولكن لا ينشأ عنها تعويض كالشروع في السرقة أو إحراز سلاح بدون ترخيص .

(١) نقض جنائي رقم ٢٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٢/١٩٨٠ - المكتب الفني ص ٢١ من ٢٩١ .

(٢) نقض جنائي رقم ٢٣٨٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/٤/١٩٨٠ - المكتب الفني ص ٢١ من ٥٢٧ .

الباب الثاني

خصوص الدعوى المدنية

٢٩- تهديد وتقسيم

خصوص الدعوى المدنية هما المدعى والمدعى عليه . وقد يكون كل منهما شخصاً طبيعياً كما قد يكون شخصاً اعتبارياً مع ملاحظة أن المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي محل خلاف بين الفقهاء كما سنرى .

والرأى الراجح أن النيابة العامة ^(١) خصم في الدعوى الجنائية فقط دون الدعوى المدنية ومع ذلك فقد خول المشرع للنيابة العامة سلطة التدخل في بعض الدعاوى المدنية رعاية للمصلحة العامة وهذا التدخل قد يكون أصلياً وقد يكون انضمامياً ومن الأمثلة على ذلك ما نصت عليه المادة ٨٧ مرافعات حين أجازت للنيابة الحق في رفع الدعاوى المدنية في الحالات التي ينص عليها القانون ، ومن هذا القبيل أن ترفع دعوى بإشهار إفلاس تاجر (مادة ١٩٦ تجارى) وأن ترفع دعوى بطلب حل الجمعيات (م ٦٦ مدنى) وأن ترفع دعوى بطلب بطلان الجمعية العمومية للجمعيات (مادة ٢٤ من القانون رقم ٢٨٤ سنة ٥٦) وأن ترفع الدعوى

(١) التنظيم القانوني للنيابة ولخصائصها ورد في تفريعات متفرقة . ففي قانون الإجراءات الجنائية نصت المادة ١/٢٢ على أن أعضاء النيابة العامة ومعاونيها على رأس مأموري الشطب القضائي . نصت المواد من ٦١ إلى ٦٢ على تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات ونصت المواد من ١٩٩ إلى ٢١٤ على اختصاصات النيابة فيما يتعلق بالتحقيقات كما وردت بعض الاختصاصات التي تتولاها النيابة فيصوص أخرى متفرقة من قانون الإجراءات الجنائية وفي قانون المرافعات المدنية حددت المواد ٨٨ ، ٨٩ ، ٨٩ ، ٨٩ حالات تدخل النيابة العامة وفي قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدل تناوالت المرات من ١٢٠ إلى ١٢٢ تنظيم النيابة العامة وإجراءات التتبع فيها كما تناوالت المواد من ١٢٢ إلى ١٢٨ تأديب أعضاء النيابة .

ولما كان هذا الموضوع خارجاً عن نطاق البحث فنكتفي بهذه الإشارة للدرجة ونضيف أن جهاز النيابة العامة يتكون من جهازين أحدهما عام يعمل لدى جميع المحاكم بالجمهورية هذا محكمة النقض ويرأسه النائب العام ويتكون منه ومن مساعديه والمحاميين الأول والمحاميين المعينين رؤساء النيابة ومعاونيها ومساعدوها ومعاونيها وجهاز خاص يعمل لدى محكمة النقض ويرأسه مدير لهذه النيابة ويتكون منه ومن عدد من المحامين ورؤساء النيابة ويصل كل من هذين الجهازين تحت رئاسة وزير العدل وبعد تعديل قانون السلطة القضائية وإعادة مجلس القضاء الأعلى إلى الوجود أصبح أعضاء النيابة العامة يتبعون نفس الصيانة التي يتمتع بها القضاة .

(راجع القانون ١/٢٨ بتعديل قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) .

التأبيلية ضد المحامين طبقاً للمادة ١٠٢ من قانون المحاماة رقم ٢٧ سنة ٨٣ ومن أمثلة تدخل النيابة كطرف منضم في بعض الدعاوى المدنية التدخل التلقائي بناء على طلبها في الطعون والطلبات أمام محكمة النقض وفي كل حالة أخرى ينص القانون على وجوب تدخلها فيها . من أمثلة التدخل الإختياري تدخلها في الدعوى الخاصة بعيسى الأملية وناقصيا والفائين والمقربين والدعاوى المتعلقة بالأوقاف الخيرية ودعاوى رد القضاة وأعضاء النيابة ومخاضاتهم ودعاوى الصلح الواقع من الإفلاس . ومن أمثلة تدخل النيابة بناء على طلب المحكمة جواز تدخلها عندما ترسل إليها المحكمة ملف القضية في أية حال تكون عليها الدعوى إذا عرضت فيها مسألة متعلقة بالنظام العام أو الآداب وفقاً للمادة ٩٠ من قانون المرافعات وإذا تبين للمحكمة الجزئية أن الواقعة جنائية أو إنها جنحة من الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحكم بعدم إختصاصها وتحيلها الى النيابة العامة لإتخاذ ما يلزم فيها (مادة ٢٠٥ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) .

٣٠- قيود على سلطة النيابة العامة في بعض الدعاوى الجنائية

تفيد قانون الإجراءات الجنائية النيابة ببعض القيود المتعلقة برفع الدعوى العمومية كحالات الشكوى من المجنى عليه أو الإذن أو الطلب ممن يملكه فهل يجوز للنسبة إذا حركت الدعوى العمومية بطريق الإدعاء المباشر في إحدى هذه الجرائم أن تستمر في السير في إجراءاتها وهل تستطيع إذا حكم بالبراءة على المتهم أن تستأنف الحكم ؟ الجواب على ذلك إنه لو لم تكن النيابة خصماً في الدعوى الجنائية لما جاز لها ذلك ولكن لأنها خصم يمثل الجماعة فإن حقها في الإستمرار في الدعوى الجنائية التي حركت بطريق الجنبه المباشرة ثابت وكذلك حقها في الطعن على الحكم مثال ذلك أن يرفع المجنى عليه في جريمة شيك بدون رصيد جنبه مباشرة ضد المتهم فتتحرك الدعوى الجنائية الى جانب الدعوى المدنية فلو تصالح المجنى عليه وإسترد قيمة الشيك من المتهم وطلب التنازل عن اعواء المدنية فإن من حق النيابة أن تتمسك بتوقيع العقوبة على المتهم لوقوع الجريمة لأنها ماسة بالمجتمع وكذلك الحال في سائر جنبه النصب والتبييد وما شابهها وكذلك جنبه الضرب والتعدي البسيط بل إنه حتى في الجرائم التي

يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه يجوز للنيابة ذلك كجرائم السب والقذف ولا يستثنى إلا جريمة الزنا حيث لا يجوز للنيابة الإستمرار فيها إذا رغب الزوج فى العفو وتنازل عن الدعوى وقيل معاشره زوجته الزانية .

وحكم بأن تنازل المجنى عليه فى دعوى القذف والسب لا يؤثر إلا فى حقوقه المدنية ولا يتعدى الى الدعوى العمومية التى ترفع بإسم الجماعة عن الضرر الذى يصيبها من الجريمة ومادام القانون لا يشترط فى رفع الدعوى العمومية فى السب والقذف رأى المجنى عليه فيها كما فعل ذلك إستثناء من القاعدة العامة فى بعض الجرائم لاعتبارات خاصة بها فلا يصح القول بأن تنازل المجنى عليه فى هاتين الجريمتين تنقضى به الدعوى العمومية ^(١) .

وسوف نتناول خصوم الدعوى المدنية فى فصلين :

الفصل الأول : المدعى بالحق المدنى .

الفصل الثانى : المدعى عليه بالحق المدنى .

(١) نفس جنانى ١٢ أبريل ١٩٤٢م - ٥٢٨ ص ٨٦ من الجدول المشرى لجنة المحاماة - المرجع السابق .

الفصل الاول

المدعى بالحق المدني

٣١- من هو المدعى بالحق المدني

المدعى بالحق المدني هو كل من يضار من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية سواء حركت بمعرفة النيابة أو بطريق الإيداع المباشر (الجنحة المباشرة) ولا بد أن تتوافر في المدعى بالحق المدني الصفة والمصلحة وكذلك الأهلية وينتقل حقه في الإيداع المدني الى ورثته سواء أكان شخصاً طبيعياً أم كان شخصاً معنوياً .

وتتناول هذه المسائل في المباحث التالية :

المبحث الاول

صفة المدعى بالحق المدني

٣٢- الصفة والمصلحة

الدعوى المدنية هي حق الإلتجاء الى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعى به وينظمها القانون المدني أما الخصومة فهي مجموعة الأعمال الإجرائية التي يطرح بها هذا الإيداع على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه وينظمها قانون المرافعات وانقضاء الخصومة لا يترتب عليه أى مساس بأصل الحق^(١) .

وقد نصت المادة ٢٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق

(١) نقض مدني رقم ١٤٥١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢١ لائحة ٤٣ ص ١٥٤ من مجلة الشرييني جـ ٧ أما الدعوى الجنائية فهي الطلب الموجه من الدولة منقطة في النيابة العامة الى القضاء لإتراء حقها في العتاب من طريق إثبات وقوع الجريمة ونسبتها الى متهم معين والخصومة الجنائية تشمل هذا الطلب وكافة الإجراءات الجنائية التالية له حتى تنتظمي بحكم بات أو بغير ذلك من أسباب الإلتضاء وتنتظمي الدعوى الجنائية والخصوم الجنائية في أن واحد بصفور حكم بات أو بغير ذلك من أسباب الإلتضاء .
د . أحمد فتحي سرور فقرة ٦١ ص ١٢٢ - المرجع السابق .

الإثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل .

والدعوى المدنية شأنها شأن أى دعوى يشترط لقبولها طبقاً للقواعد العامة أن يكون لرافعها مصلحة بمعنى أن يكون له صفة في رافعها . (مادة ٢ مرافعات) وهذه قاعدة من القواعد الأصولية المسلم بها في الفقه والقضاء ويعبر عنها بأنه لا دعوى ولا دفع بغير مصلحة ويقصد بها الفائدة العملية التي تعود على رافع الدعوى من الحكم له ^(١) أو هي الحاجة إلى حماية القانون للحق المعتدى عليه أو المهتد بالإعتداء عليه والمنفعة التي يحصل عليها المدعى بتحقيق هذه الغاية ^(٢) .

ويشترط في المصلحة أن تكون قانونية أى مستندة إلى حق أو مركز قانوني وأن تكون شخصية ومباشرة فلا تخلف كانت الدعوى غير مقبولة ^(٣) .

وإذا تعارضت مصلحة المجنى مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له من يمثله تقوم النيابة العامة مقامه (مادة ٦ إجراءات جنائية) ويعتبر المسئول عن الحقوق المدنية الناشئة عن الجريمة ممن تتعارض مصلحته مع مصلحة المجنى عليه ^(٤) .

٣٣ - صفة رافع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

حددت المادة ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٢٥١ من ذات القانون صفة رافع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بقول الأولى "لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة إلخ" ، ويقول الثانية "لن لحقه ضرر من الجريمة" فربطت بذلك بين حصول الضرر المباشر وبين الصفة فلا تقام الدعوى المدنية إلا ممن لحقه ضرر شخصي من الجريمة ولا يلزم أن يكون المضروب هو نفسه رافع الدعوى بل يجوز أن يرفعها من يمتد إليه الضرر ولو لم يكن هو المجنى عليه مباشرة كما في حالة الزوج الذي يرفع جنحة مباشرة لتعريض الضرر الذي أصابه من جراء القذف أو السب الموجه لزوجته متى تعدت

(١) من الدين التصوري وحامد مكاز ، التطبيق على قانون المرافعات الطبية الثانية سنة ١٩٨٢ ص ١٢ .

(٢) د . عبد الحليم الشراكبي - نظرية المصلحة في الدعوى - الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ ص ٥٦ .

(٣) الدثاسوري ومكاز ص ١٥ - للرجوع السابق د . أحمد أبو الوفاء - التطبيق على قانون المرافعات الطبية ١٩٦٨ ص ٢٥ وبقض منى ١٩٦٨/٢٧ ص ١٦ - ١٤١٤ - للمكتب الفني .

(٤) مدني عبد الباقي - قانون الإجراءات الجنائية ملحقاً على توصيه ببراءة الفقهاء وأحكام المحاكم الطبية الأولى سنة ١٩٥٤ ص ٩

إليه عبارات الحط من الكرامة والمساس بالشعور .

٣٤ - أحكام محكمة النقض في الصفة والمصلحة

حكم بأن المجنى عليه هو الذي يقع عليه الفعل أو يقتاوله الترك المؤثم قانوناً سواء كان شخصاً طبيعياً أم معنوياً بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للصماية القانونية التي يهدف إليها الشارع والضرر الذي يتحملة المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقاً خاصاً له الخيار في أن يباشره أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر في الأحوال التي يجيز القانون فيها ذلك وهذا الحق الشخصي وإن كان الأصل إنه مقصور على المضرور إلا أنه يجوز أن ينتقل الى غيره من بينهم الورثة بوصفهم خلفه الخاص^(١) .

وحكم بأنه يجب لرفع الجثة المباشرة من دائن المجنى عليه أن يكون قد لحقه هو ضرر مباشر من الأفعال الجنائية التي يعزوها الى المتهم ألا يكون المجنى عليه - وهو صاحب الحق الأصلي - قد استعمل حقه في المطالبة بحقوقه التي يطالب بها الدائن^(٢) .

وحكم بأنه مادامت المحكمة قد أدانت المتهم لأنه تسبب في قتل المجنى عليه فذلك يتضمن في ذاته حصول الضرر قبل من له صفة في المطالبة بالتعويض عنه وتقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع خصوصاً إذا كان الضرر بطبيعته غير قابل لأن تقدر له قيمة مالية^(٣) .

وحكم بأنه ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أي شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام الضرر وكان ناتجاً عن الجريمة مباشرة^(٤) .

(١) نقض جنائي رقم ٧٠٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١١ من ١١ ص ١٤٢ - مجموعة للكتب الفنى .

(٢) نقض جنائي ١٤ أبريل ١٩٤١ من ٩٠ بك ٥٦٣ من الجداول العشرى لجهة المحاماة - المرجع السابق .

(٣) نقض جنائي أول مارس سنة ١٩٤٢ - الجداول العشرى بك ٥٨٤ من ٩٤ .

(٤) نقض جنائي رقم ٧٥٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/١٥ للكتب الفنى السنة السادسة ص ٣٠٠ .

وحكم بأنه لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويثقله عنه ورثته كان يكون قد انفق مالا في العلاج أما إذا كان الضرر الذي جملته المدعى بالحق المدني أساساً لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فإن هذا الضرر الأدبي لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني^(١).

وحكم بأنه مادامت ملكية الموقوفات لم تثبت للمدعى بالحقوق المدنية فهو إذن لم يكن الشخص الذي أصابه ضرر شخصي ومباشر من الجريمة فإن القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية يكون صحيحاً^(٢).

وحكم بأنه متى كان يبين أن أرملة المجنى عليه إدعت مدنياً أمام مستشار الإحالة قبل الطامن يطلب الحكم بتعويض مؤقت لها ولأولادها القصر المشمولين بوصايتها وقدمت الإعلام الشرعي المثبت للورثة وقراراً بتعيينها وصية على أولادها وصدر الحكم في الدعوى على هذا الأساس فإن النعي على الحكم بأنه قضى للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت عن نفسها وبصفقتها دون أن تقدم ما يثبت هذه الصفة لا يكون له محل^(٣).

وحكم بأن الدعوى المدنية المرفوعة من رئيس مجلس نقابة المحامين يطلب التعويض عن إهانة أحد أعضائها إستعمالاً لحقه المنصوص عليه بالمادة ٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ إتخاذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها هذه الدعوى تكون مقبولة ولو لم يوافق عليها مجلس النقابة^(٤).

(١) نقض جنائي رقم ١٤٢٢ لسنة ١٩٦٢ جلسة ١٢/٣/١٩٥٦ المكتب الفني ص ٧٠ ص ٣٣٠.

(٢) نقض جنائي رقم ٢١٩ لسنة ٢٩٦٢ جلسة ١٩/٢/١٩٥٦ المكتب الفني ص ١٠ ص ٣٩٧.

(٣) نقض جنائي رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ المكتب الفني ص ٢٤ ص ٩٠.

(٤) نقض جنائي رقم ٩١١ لسنة ٤٦ جلسة ١٩٧٧/١/٢ المكتب الفني ص ٢٨ ص ١٤. وجدير بالذكر أن القانون رقم ١٧ لسنة ٨٢ بشأن المحاماة المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ٨٤ قد أدخل الإشارة إلى هذا النص.

٣٥- دور القاضي في التحقق من الصفة :

القاضي الجنائي من حقه بل من واجبه أن يفصل في صفة الخصوم ولا تجوز مطالبته بوقف النظر في ذلك حتى يفصل في دعوى منتهية رفعت بشأنها ذلك لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ولأن القاضي الجنائي بحسب الأصل غير مقيد بما يصدره القاضي المدني من أحكام^(١) .

والنعمى على الحكم بالبطلان لإغفاله الإشارة الى إجراءات تصحيح شكل الدعوى وبيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية مبرور بأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم في الدعوى المدنية لصالح رافعها والقضاء له بالتعويض الذي تقدره المحكمة حتى يتسنى الوقوف على مسوغات هذا القضاء وأما في حالة الحكم برفض الدعوى المدنية فإن هذا البيان لا يكون لازماً في الحكم لعدم قيام الموجب لإثباته في مدوناته^(٢) .

المبحث الثاني

أهلية المدعى بالحق المدني

٣٦- الشخص الطبيعي والشخص المعنوي :

يجب أن يكون المدعى بالحق المدني أهلاً للتقاضى ، فإذا كان من لحقه ضرر من الجريمة فاقد الأهلية لم يكن له من يمثله قانوناً جاز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة أن تمنح له وكلاً ليدعى بالحق المدني بالنيابة عنه ولا يترتب على ذلك في أية حال إلزامه بالمصاريف القضائية (مادة ٢٥٢ إجراءات جنائية) .

ويعتبر فاقد الأهلية من حكم عليه بمقوية جنائية ومن حكم بإشهار إفلاسه مع استثناء الدعاوى المتعلقة بنفس المفسد^(٣) .

والشخص الاعتباري الممثل تمثيلاً صحيحاً كالشركات والمجالس المحلية يجوز

(١) نفس جنائي رقم ٧٩٢ سنة ١٤ ق جلسة ١٠/١/١٩٤٤ الموسومة المدنية رقم ٥٧٥ من ٢٧٥ .

(٢) نفس جنائي رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١/١٩٤٩ للكتب القنى ص ٢٠ من ٤٤٩ .

(٣) أحمد عثمان حمزوى ، موسوعة التطبيقات على مواد قانون الإجراءات الجنائية طبع ١٩٥٢ ص ١١٠٢ .

له أن يكون مدعياً بحقوق مدنية إذا ما أصابه ضرر في ماله أو في شرفه (١) .
أما الجماعات والطوائف الأخرى التي ليس لها شخصية معنوية فلا صفة لها في
الإدعاء بحقوق مدنية لأنه ليس لها وجود مستقل عن أشخاص أعضائها وإنما
تقبل الدعوى من الأعضاء أنفسهم عن الضرر الذي أصاب كلا منهم شخصياً
بسبب الجريمة التي وقعت على الطائفة كلها (٢) .

وبناء عليه فإنه يجوز لأعضاء النقابات المهنية إقامة الدعوى المدنية إذا إعتدى
على كرامة المهنة ، فالمحامى يحق له رفع جنحة مباشرة ضد من يعرض لعمل
المحامى رغم أن هذا الحق مقرر أصلاً للتقريب دفاعاً عن كرامة المهنة . لأن
الضرر وإن كان واقعاً على النقابة كشخص إعتباري فهو بلا شك ضرر مباشر
بالنسبة لأى محام وبالتالي تثبت له الصفة والمصلحة في رفع الدعوى .

وكذلك الحال بالنسبة للطبيب والمهندس والمعلم وغير ذلك ممن ينتمون الى
نقابات مهنية منشأة وفقاً لأحكام القانون .

وكذلك يكون من حق رئيس المنظمة العمالية (لجنة نقابية ، نقابة عامة ، إتحاد
نقابات العمال) أن يدعى مدنياً ضد من يرتكب جريمة سببت ضرراً أنيباً
بالتشكيل الذي يملكه ويكون له مصلحة وصفة في إقامة الدعوى . مع ملاحظة ما
نصت عليه المادتان ٤ و ٥ من قانون النقابات العمالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل
بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ من إشتراط أن تكون الدعوى التي ترفعها هذه
النقابات متعلقة بعلاقات العمل .

وقد أثيرت في فرنسا مسألة من يراحمون أعضاء النقابات المهنية بغير
ترخيص قانوني كمن يمارس مهنة الصيدلة وهو ليس صيدلياً أو كمن يمارس
مهنة المحاماة وهو ليس محامياً فهل يجوز لعضو النقابة في مثل هذه الأحوال أن
يرفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية على أساس أنه أضير من هذه
المزاحمة في المهنة التي وقعت من دخلاء عليها ؟

فمثلاً تنص المادة ٢٢٧ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ٨٣ المعدل بالقانون

(١) جندى عبد الملك ص ١١٣ للرجوع السابق .

(٢) جندى عبد الملك للوضع السابق ، ص ١١١ مصدق مصطفى ص ١٦١ للرجوع السابق

رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ على عقاب من ينتحل لقب محام على خلاف أحكام القانون بالحبس لمدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فلو قدم شخص للمحاكمة بهذه التهمة هل يجوز لأي محام أن يدعى مدنياً مطالباً بتعويض ما ناله من ضرر ، وهل يجوز لأي محام أن يرفع جنحة مباشرة إبتداءً ضد الخيل الذي انتحل لقب محام ؟ .

تعددت الآراء ولكن الرأي الذي أخذ به المشرع الفرنسي يخول للنقابات فقط حق رفع الدعوى في مثل هذه الأحوال ^(١) ونحن نؤيد هذا الرأي على أساس أن الضرر المباشر يقع على النقابة وليس على المحامي وعن ثم يكون التقييد وحده صفة الادعاء المباشر لأن القول بغير ذلك يفتح باب التوسع في التفسير والاجتهاد وهو ما يجب الأخذ به في أضيق نطاق .

٣٧ تطبيقات القضاء

حكم في فرنسا بأن للوالد الحق في رفع دعوى تعويض باسمه الشخصى عن الضرر الذى لحقه من جريمة إحداث جروح بغير قصد وقعت على ابنه القاصر وأن للوالد أن يدعى بحق مدنى من أجل جرائم وقعت على ابنته البالغة المقيمة معه ^(٢) وأن مالك الكلب الذى مض أحد عمال البريد فضلاً عن أنه مسئول عن التعويض قبل المجنى عليه فإنه مسئول أمام الهيئة عن تعويضها نظير ما صرفته من مصاريف علاج عامل البريد المذكور وأجرة من استخدمته مدة مرضه ^(٣) .

ولا يقبل من أحد أن يدعى بحقوق مدنية عن جريمة وقعت على أولاده أو زوجه أو أقاربه إلا إذا كان نائياً عنهم نيابة اختيارية كالوكالة أو جبرية كالوصاية والقائمة فيرفع الدعوى باسمهم وبالنسبة عنهم لا باسمه هو فإذا لم يكن المدعى من المجنى عليه في مركز يجعله ذا صفة في تمثيله أمام القضاء فتكون دعواه غير مقبولة إلا إذا كان قد أصابه شخصياً ضرر من الجريمة ^(٤) .

(١) راجع في تفاصيل هذه الآراء - جندى عبد الملك ص ٦١٢ و ٦١٤ ، المرجع السابق .

(٢) محكمة موناكو ١٩٨٥/١١/٢٢ - جندى عبد الملك ص ٦١٦ السابق .

(٣) أنثريه فيتي جندى عبد الملك - لوفسمان السابقان .

(٤) جندى عبد الملك ص ٦١٥ - المرجع السابق .

وقد حكم في مصر بأنه إذا ادعى الزوج ليلة الزفاف أن زوجته لم تكن بكرًا فإن هذا القذف يمس شرف والد الزوجة ويكون له الحق في أن يقيم نفسه مدعى بحقوق مدنية ويطلب بالتعويض^(١).

وإنه إذا أصيب خاتم بجروح من مصادمة سيارة فليسيده أن يدعى بحق مدني مقابل ما فقده من ماله الذي كان مع المجنى عليه وقت حصول المصادمة^(٢).

٣٨ - الدفع بانعدام الاهلية

الدفع بانعدام الاهلية يجب اثارته قبل التكلم في الموضوع فإذا ادعى المجنى عليه بحق مدني وكان قاصراً ولم يدفع المدعى عليه بعدم أهليته لوقع الدعوى بل ترفع في الموضوع وصدر الحكم عليه بذلك - لما فيه من قبول للتقاضى مع القاصر - يسقط حقه في التمسك بالدفع أمام محكمة التقض هذا فضلاً عن أن ذا الاهلية إذا رضى بالتقاضى مع ناقصى الاهلية لا يجوز له أن يتمسك بعدم أهلية خصمه^(٣).

٣٩ - هل يجوز رفع دعوى الحسبة بطريق الجنتحة المباشرة ؟

رأينا أن اتجاه الفقه والقضاء في فرنسا ومصر يميل إلى اسناد الدفاع عن مصالح الشخص المعنوي للممثل القانوني لهذا الشخص وعدم التوسع في منح هذا الحق للأشخاص الطبيعيين الذين يتألف منهم الشخص الاعتباري .

ويؤثر التساؤل عن مدى حق أى مسلم في رفع دعوى الحسبة بطريق الجنتحة المباشرة ضد من يعتدى على حق من حقوق الله تعالى رغم عدم وجود صفة أو صلة مباشرة أو غير شخصية واقع على رافع الدعوى .

والمعروف أن الشريعة الإسلامية تقر هذا الحق حيث يجوز لأى مسلم أن يقيم دعوى الحسبة دفاعاً عن حق من حقوق الله أو تكون مشتملة على حقين حق الله تعالى وحق العبد ولكن حق الله فيها غالب وهى نوع من الشهادة بحقوق الله فهى بهذه المثابة تكون من باب إزالة المنكر فهى واجبة بغير طلب لأن حق الله تعالى

(١) تلقى ١٩٨٦/١ - مشار إليه في جندى عبد الله - للموضع السابق .

(٢) للفتية الجزئية ٦ مايو ١٩٢٥ - جندى عبد الله - للموضع السابق .

(٣) تلقى جندى رقم ٧٤٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٠ المكتب القنى ص ٢٨ من ٨٠٢ .

يجب على كل مسلم القيام بإثباته والشاهد من جملة الناس هو القائم بالخصومة من جهة الوجوب وشاهد أيضاً من جهة تحمل ذلك ويكون القاضي الذي ترفع إليه دعوى الحسبة كائن نائب عن الله تعالى فيها ويترتب على ذلك أن مدعى الحسبة إذا تنازل عن خصومته فإن القاضي يأن لسواه ليقوم بموالة الخصومة .

وفي ضوء هذه الإشارة الموجزة لمفهوم الحسبة في الشريعة الإسلامية هل يحق للمسلم أن يدعى مدينياً في دعوى جنائية متداولة أو يرفع جنحة مباشرة ضد من يرتكب جريمة فيها مساس بحق من حقوق الله تعالى سبحانه وتعالى ؟ وهل يمكن اعتبار هذا المسلم المدعى بالحق المدني مضطراً ضرراً شخصياً بحيث يمكن التسليم بأن له مصلحة في الادعاء أو رفع الدعوى ؟

الواقع أننا لو سلمنا بهذا الحق لكان من الجائز عملاً لأي مسلم أن يدعى مدينياً في معظم الجنح المتداولة بالمحاكم لأنها تحاكم متهمين بجرائم سرقة ونصب وتبديد وقذف وبلاغ كاذب وشرب وإتلاف وقتل خطأ وشيك بلا رصيد وغير ذلك وكلها بطبيعة الحال تدخل في باب المنكر والاعتداء على حق الله تعالى وهو حقه على عباده في الطاعة وعدم العصيان (١) .

وهذه النتيجة لا يمكن التسليم بها لا من ناحية الواقع أو القانون أو الشريعة الإسلامية نفسها لما يؤدي إليه إطلاق هذا الحق لأي مسلم من اختلال واضطراب في حياة الأفراد وشيوع الكيد والتشهير والحقد وهي مفاصل يتعين درجتها صلا بالقاعدة الشرعية التي تقول أن ذم المفسد مقدم على جلب المصالح ولكن الأمر المتصور أن يكون للمسلم هذا الحق إذا كان مرتكب الجريمة قد اعتدى على حقين حق الله تعالى وحق العبد ولكن حق الله تعالى فيها غالب وأن تكون الجريمة قد أضرت بصورة مباشرة بالمحتسب (رافع الدعوى) حتى يمكن التسليم له بتوافر الصفة والمصلحة في رفع الدعوى .

ونستطيع من باب الاجتهاد - الذي قد يخطئ وقد يصيب - أن نصرب مثلاً لذلك إذا اتهم شخص أو أشخاص بإنشاء أو تشكيل منظمة هدفها محاربة الدين

(١) يرى الإمام الشافعي أنه لا يوجد حق خالص للعبد وإن أي حق لا يخرج من كونه ينطوي على حق لله تعالى .

الاسلامى أو يتم شخص بالتشويش عمداً على إقامة شعائر صلاة أو تعطيل العبادة بالعنف أو التهديد أو تخريب أو إتلاف المساجد ، فكل هذه الأفعال فضلاً عن أنها مؤثمة جنائياً بمقتضى أحكام التشريع الوضعى (مادة ١٦٠ و ١٦١ عقوبات) فهي من قبيل المذكر أن تعظيم شعائر الله من تقوى القلوب كما أن المساجد بيوت الله فى الأرض يعمرها من آمن بالله واليوم الآخر ولاشك أن أى مسلم فى مثل هذه الجرائم يكون قد أصابه ضرر مباشر فى عاطفته وشعوره^(١) .

٤٠- انتقال حق المدعى المدنى إلى ورثته

تقتضى القواعد العامة أن الدعوى المدنية قابلة للتحويل فقد نص القانون المدنى على حوالة الحق (مادة ٣٠٣ مدنى) والاصل أن حق المضرور ينتقل إلى الوراث بوصفه خلفاً عادياً^(٢) وبالنسبة لقبول الدعوى المدنية من ورثة المجنى عليه فإنه يتعين التفرقة بين ثلاثة حالات :

الحالة الأولى: أن تكون الجريمة وقعت قبل وفاة المجنى عليه

وفى هذا الفرض إما أن يكون المجنى عليه قد أقام الدعوى المدنية قبل وفاته وإما أن يكون قد توفى قبل أن يرفعها فإذا كان قد رفعها قبل وفاته فلورثته أن يستمرروا فى السير فى القضية لأن الدعوى المرفوعة بطلب التعويض تعتبر مالا يرثه الورثة مع غيره من أموال التركة . أما إذا كان المجنى عليه قد توفى دون أن يرفع الدعوى فقد فرق القانون الرومانى بين الضرر المادى كالسرقة والضرر الألبى كالقذف .

(١) انظر : الاحكام ارقام ٤٩١٢ ، ٧٣٩٠ ، ٧٣١٧ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى جنوب القاهرة الصادرة فى ١٨/٥/٨٦ (غير منشورة) وفى دعوى رد قضاء محكمة جنح قصر النيل فى قضية المحفل البهائى حيث تدخل الخراف فى دعوى الرد متشبهاً إلى النهاية العامة بطلب رفضها تنسياً على أن هذا التدخل ليس له بالغ سوى اللرد من حقوق الله تعالى فى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجب على كل فرد خصوصاً وأن دعوى الجنح المطلوب رد القضاء فيها موضوعها يمس عقيدة كل مسلم ويشير مشامره لأن المتهمين فيها وهدمهم أكثر من خمسين يحاولون إشاعة المذكر فى المجتمع باعتبار أن الهدف من ممارستهم نشاط المحفل البهائى المنسل يتصامم مع أصل من أصول الدين وهو التوكل على دين الاسلام ومن هنا كانت سفة خالب التدخل (راجع تفاصيل هذا الموضوع فى كتابنا رد مخاصمة أعضاء الهيئات القضائية ص ١١٦ وما بعدها) .

(٢) نفس مدنى رقم ٢٧٠٣ ص ٢٩ فى جلسة ١٦٠/٢/١٩٦٠ - للكتب القلى ص ١١ ص ١٤٢ .

وهذه التفرقة منتقدة كما لم يقرها الكثير من الشراح وقالوا أن الحق في التعويض ينتقل إلى الورثة دون تمييز بين الضرر المادى والضرر الأدبى على أساس أن هذا الضرر ينوعيه يقول فى النهاية إلى مال يورث هذا مع ملاحظة ما اشترطته المادة ٢٢٢ مدنى بالنسبة لانتقال الحق فى التعويض عن الضرر الأدبى (١).

ومع ملاحظة وجوب استثناء الجرائم التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه فإذا توفى قبل تقديم الشكوى فلا محل لانتقال الدعوى إلى الورثة (٢).

وتطبيقاً لذلك فُضى بأنه إذا كانت الجريمة من الجرائم التى لا تتوقف المحاكمة فيها على شكوى المجنى عليه (جريمة ضرب) فلوالد المجنى عليه بعد وفاته أن يدعى بحقوق مدنية على أساس الضرر الذى لحق ابنه من جرائمها لأن من حقه بصفته وارثاً أن يطالب بتعويض الضرر المادى والأدبى الذى سببته الجريمة لورثته (٣).

الحالة الثانية: أن تكون الجريمة هى التى سببت موت المجنى عليه
فإذا توفى انسان بسبب جناية قتل عمداً أو جنحة قتل خطأ فهل لورثته لمجرد أنهم ورثة الحق فى رفع الدعوى المدنية بطلب التعويض ؟

أجاب الفقه والقضاء بأنه وليس للورثة هذا الحق لأنه مادام أن الجريمة هى السبب فى الوفاة وأن الدعوى المدنية لم تنشأ إلا بالوفاة فلا يمكن أن تنتقل هذه الدعوى إلى ورثة المجنى عليه إذ أنها لم تدخل ضمن أمواله فى أى وقت من الأوقات (٤) ، ولكن يجوز لهم أن يدعوا مدنياً عما يكون قد لحقهم من ضرر شخصى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بسبب وفاة مورثهم وفقاً للقواعد العامة (مادتان ٢٧ و ٢٥١ إجراءات جنائية) بل أن مقتضى هذه القواعد يجيز

(١) د. أحمد قنصى سورر، ص ٢٢٢ - للرجوع السابق .

(٢) جندى عبد الملك ص ٦١٩ - للرجوع السابق .

(٣) نقض جندى رقم ٢١١ لسنة ١٤ فى جلسة ١٤٤٤/٣/١٢ - للسيرة الاجمالية ج ٥ رقم ١٠٠٧ من ١٤٥٧ .

(٤) جندى عبد الملك ، د. أحمد قنصى سورر ، الوضعان السابقان .

لاى مضرور من موت المجنى عليه أن يدعى مدنياً حتى ولو لم يكن من ورثته لو
أقاربه لأن مجرد صفة الوارث ليست وحدها كافية للحكم بالتعويض بل يلزم
اثبات الضرر كما أنه لا أهمية لدرجة القرابة ولا لترتيب الورثة في الحكم
بالتعويض كما أن التعويض لا يوزع وفقاً للفرائض الشرعية لأنه ليس من
موجودات التركة وإنما يوزع حسب حجم الضرر الذي أصاب كل مضرور
شخصياً . وإذا تعدد الأشخاص الذين لحقهم ضرر من الجريمة يمكنهم الاشتراك
معاً في رفع الدعوى المدنية لأن مصالحهم غير متعارضة ويجوز أن ينيبوا عنهم
واحداً للدعاء بالحق المدني .

وتطبيقاً لذلك حكم بأن لورثة القتل أن يطالبوا بتعويضات مدنية عما لحقهم
من الضرر بسبب موت مورثهم . وأن الحكم بتعويض للألم نظير وفاة ولداً لا
يمنع الأب من المطالبة بتعويض آخر ^(١) وأن الوالدين أن يطالبا بتعويض عن فقد
واحدما الصغير الذي قتل بغير قصد ولا تعمد ولا يصح دفع المسؤولية المدنية بأن
القتيل كان عمره لا يتجاوز الست سنوات وأنه لصغر سنه لم يكن في وسعه أن
يعول والديه وأن موته لم يفقد سوى مجرد آمال قد تحققت أو لا وقد لا تحققت
- لا يصح هذا الدفع لأن قتل الأبناء فضلاً عما يتركه في نفوس أهليهم من
الوعة والمصرة وما يسببه لهم من الأشجان والآلام المبرحة فإن هذه الأشجان قد
تضر بهم إضراراً بالغاً لاسيما إذا كان فقدانهم لا يعوض . ولذلك لا صح أن
ينظر إلى تعويض فقدان الأولاد من الوجهة المادية فقط لأن هذه الوجهة قد تكون
أقل الوجهات اعتباراً في مثل هذه الظروف ^(٢) .

وحكم بأن تعويض الوالد عن فقدته ولده لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل
الحصول في المستقبل وإنما هو تعويض لما سبب له هذا الحادث من الوعة بفقد
ولده ^(٣) .

وحكم بأن لأخت القتل مصلحة كافية للدعاء بحقوق مدنية بصرف النظر عما

(١) جندي عبد الله - الموضع السابق .

(٢) استئناف مصر ١٧ نوفمبر ١٩٣١ ، مشار إليه من مجلة جندي عبد الله من ٦٢٢ .

(٣) نفس ٧ نوفمبر ١٩٣٢ - جندي عبد الله - الموضع السابق .

إذا كانت واردة للقتيل أم لا (١) .

وحكم بأن لوردة المجنى عليه استناداً إلى الإعلام الشرعى المقدم منها لها الحق فى التعويض عما أصابها من ضرر نتيجة الاعتداء الذى وقع على ابنتها والذى أودى بحياته وهو ضرر مباشر (٢)

الحالة الثالثة : أن تقع الجريمة عقب وفاة المجنى عليه

ويتصور ذلك بالنسبة إلى الجرائم التى تمس ذكرى المتوفى كالقذف والسب . والقاعدة أنه يجوز لأقارب المتوفى وورثته رفع الدعوى المدنية لمطالبة القاذف بتعويض الضرر الألبى الذى أصابهم من جراء التعويض بذكرى فقيدهم الراحل وتكون الجريمة قد أصابت الورثة بضرر شخصى وذلك على أساس أن من عناصر اعتبار الشخص فى المجتمع صفاته الوراثية وأيضاً اعتبار الأسرة التى ينتمى إليها مثال ذلك أن يقال عن امرأة متوفاة أنها كانت تعاشر غير زوجها فهذا القذف يمس إبنها وينشئ له ضرراً مباشراً وبالتالي حقاً فى الادعاء المدنى بصفته أصيلاً لا خلفاً لورثته (٣) وكأن يقال عن شخص متوفى أنه كان يقرض بالريا المحرم وأنه كان يتاجر فى المخدرات فمثل هذا الاستناد يسيء إلى وراثته وهلم جرا .

٤١ - انتقال حق المدعى المدنى إلى وراثته

لدائىء المجنى عليه بما لهم من الحق على أموال مدينتهم أن يرفعوا الدعوى المدنية باسمه طبقاً للمادة ١٤١ مفعلى قديم (المقابلة للمادة ٢٢٥ من القانون الحالى) إلا إذا كانت الدعوى لها صفة شخصية محضة . ولهم أن يرفعوا الدعوى باسمهم إذا لحقهم ضرر شخصى من الجريمة طبقاً للقواعد العامة فإذا وقعت الجريمة على مال المجنى عليه فلا شبهة فى أن لدائىء الحق فى مباشرة الدعوى المدنية باسمه لأنها فى هذه الحالة ليست خاصة بشخصه . أما إذا وقعت الجريمة على نفس المجنى عليه فإما أن يكون الضرر الناجم عنها مادياً أو أدبياً فإذا كان

(١) لثش ٢٤ مايو ١٩١٣ - جنى عبد الله - ص ٦٢٢ .

(٢) لثش جنى رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١٠ - مجوعة للكتب لثش ص ٣٦ ص ١٥ .

(٣) د . أحمد لثش سرور ص ٢٢٦ - الرجوع السابق .

أدبياً كجرائم السب والقذف والزنا فليس لدائتي المجنى عليه أن يرفعوا الدعوى المدنية باسمه لأنها فى هذه الحالة تكون ذات صفة شخصية محضة أما إذا كان الضرر مادياً فلدائتي المجنى عليه أن يرفعوا الدعوى باسمهم إذا لحقهم ضرر شخصى من الجريمة بأن كان كل اعتمادهم على عمل المجنى عليه وكسبه وكانت الجريمة قد سببت وفاة المجنى عليه أو أحدثت به عاهة مستديمة أو عجزاً وقتياً عن العمل^(١) .

٤٢- انتقال حق المدعى المدنى إلى المحال إليهم

ومن جهة أخرى يجوز للمدعى المدنى أن يحول لغيره حقوقه الناشئة عن الجريمة (م ٢٠٢ مدنى) فهل يجوز للمحول إليه أن يرفع دعواه المدنية أمام القضاء الجنائى ؟

استقر الفقه فى هذه الحالة على عدم قبول الدعوى المدنية من المحال إليه وذلك باعتبار أنه لم يصب بضرر مباشر من الجريمة^(٢) ويلاحظ أن شركة التأمين تلتزم بمقتضى عقد التأمين بأن تدفع للمؤمنين مبلغ التعويض المقابل للضرر الذى لحق به ويحق لها بمقتضى ذلك أن ترجع على من ارتكب الخطأ الذى أدى إلى هذا الضرر فإذا كان الضرر مترتباً على الجريمة هل يجوز لشركة التأمين أن تدعى مدنياً قبل المتهم أمام القضاء الجنائى بقيمة ما دفعت من تعويض للمجنى عليه ؟

لا يحق لها ذلك لا بإسمها ولا بإسم المجنى عليه لأن الضرر لو كان باسمها فهو غير مباشر . وإذا كان باسم المجنى عليه فإن اختصاص القضاء الجنائى بالدعوى المدنية مشروط بأن يكون التعويض المطلوب قد ترتب على الضرر الشخصى المباشر من الجريمة والتزام الشركة بتعويض المجنى عليه لا يصدر عن الجريمة التى وقعت على هذا الأخير وإنما يترتب على عقد التأمين بينه وبين الشركة^(٣) .

(١) جدى عبد الله ، ص ٦٢٦ - المرجع السابق .

(٢) د. أحمد قنسى صوري ، ص ٢٢٦ - المرجع السابق .

(٣) د. أحمد قنسى صوري ، ص ٢٢٦ ، المرجع السابق .

٤٣ - حق المدعى المدني المستند إلى مركز لا يحميه القانون

يشترط أن يكون المدعى المدني في مركز يعترف به القانون حتى يمكنه أن يناضل عن حقه في تعويض الضرر الناشئ من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فإذا كان المضرور من الجريمة تربطه بالجاني عليه علاقة غير مشروعة فلا يجوز له إقامة الدعوى المدنية لأن مصلحته التي هي شرط قبول الدعوى مصلحة يهدرها القانون ولا يقيم لها وزناً وليست محل حماية . مثال ذلك أن ترفع الخليفة دعوى مباشرة ضد من قتل خليلها عمداً أو خطأ استناداً إلى الضرر الذي أصابها نتيجة انقطاع المبالغ التي كان يتلقاها عليها العشيقي في سبيل استمرار العلاقة غير المشروعة مثل هذه الدعوى لا تكون مقبولة في ظل القانون المصري وإن كانت في بعض الأحيان تقبل وفقاً للتشريع الفرنسي وما جرت عليه بعض أحكام القضاء في فرنسا ^(١) .

٤٤ - حق المدعى المدني إذا ساهم في الجريمة

إذا كان الضرر الناجم عن الجريمة راجعاً إلى مساهمة المضرور (المدعى المدني) فيها فقد قضت المحاكم الفرنسية بأنه لا يجوز المطالبة بتعويض عن أضرار ناتجة عن وقائع مجرمة ساهم المضرور في وقوعها واتهم بارتكابها كالضرر الذي يصيب أسرة المجنى عليها التي توفيت بسبب مساهمتها في إجهاض نفسها والضرر الذي يصيب المجنى عليه في جريمة إصدار شيك بنون رصيد ارتكبت بناء على تحريضه والضرر الذي يصيب المستأجر في تعاظمي خلو الرجل إذا كان قد عرض المقر على قبول هذا الخلو والضرر الذي يصيب المقترض بربا فاحش إذا ساهم مع المقرض في ذلك ، ومرد هذا القضاء هو القاعدة الرومانية التي تقضي بأنه لا يجوز للملوث أن يجنى ثمرة ثلوثه . ويرى الفقه المصري أن الأمر لا يتعلق بقبول الدعوى المدنية من حيث الشكل بقدر ما يتعلق بقبولها من حيث الموضوع ، فمن الناحية الشكلية يكفي مجرد ثبوت الضرر الشخصي المترتب مباشرة عن الجريمة حتى يحق للمضرور الادعاء مدنياً بشأته

(١) انظر في المزيد من الشرح - د. أحمد حمدي سرور ، فقرة ١٩٥ من ٣٣١ ، المرجع السابق .

أما نطاق حقه في التعويض ومدى توافر الخطأ المشترك فإن بحثها يأتي في مرحلة لاحقة على قبول الدعوى المدنية من حيث الشكل ولا يجوز اغفال الطابع الجنائي للدعوى المدنية التبعية في مجال بحث شروط القبول فلا يمكن للمتهم في الدعوى الجنائية أن يكون في وضع أفضل إذا كان المضروب من الجريمة قد ساهم معه في ارتكابها ^(١) .

(١) د . أحمد فتحي سرور ، ص ٢٢٢ - للرجوع السابق .

الفصل الثاني

المدعى عليه بالحق المدني

٤٥ - على من ترفع الدعوى المدنية ؟

ترفع الدعوى المدنية على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ^(١) المزمعين بتعويض الضرر الناتج عن الجريمة . فيقع هذا الالتزام على الفاعلين الاصليين وشركائهم في الجريمة وعلى الأشخاص المستولين ممتناً وعلى ورثة هؤلاء وأولئك وينتقل الالتزام بالتعويض إلى الورثة ويشتراط توافر الصفة فيمن ترفع عليه الدعوى المدنية وكذلك الاملية بشروط معينة على التفصيل التالي :

٤٦ - الفاعلون الاصليون والشركاء

يكون الجاني فاعلاً للجريمة إذا قام بدور فعال ومباشر في تنفيذها يقتضى وجوده على مسرح الجريمة أثناء التنفيذ ولو لم يصل هذا الدور إلى درجة الشروع فيها ، ويعد شريكاً في الجريمة كل من حرص على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض وكل من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقع بناء على هذا الاتفاق وكل من اعطى الفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أى شئ آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الاعمال المجهزة أو المسهلة أو التمهنة لارتكابها (مادة ٤٠ عقوبات) وكل شخص مسئول جنائياً عن جريمة سواء أكان فاعلاً أصلياً لها أو شريكاً فيها يكون مسئولاً عن الضرر الذى سببته هذه الجريمة . غير أنه قد يستفيد الفاعل أو الشريك من سبب من أسباب الاياحة أو أسباب عدم المسؤولية ومن هذا القبيل صغر السن والجنون والاكراه .

وقد حكم بأنه إذا كانت المحكمة قد نفت عن المتهمين سبب الاصرار ومع ذلك

(١) اللغة الحديث يرى أن الشخص المدعى عليه يجب أن يوجد هذه الإرادة ويتلخصها المضمون الذى يختص بتشغيل إرادة الشخص المدعى وفقاً للقانون أو طبقاً لمقتضى قواعد الفقه ومن ثم يمكن اعتباره شخصاً في نظر القانون الجنائي (المزيد انظر المسؤولية الجنائية للأشخاص المدعى عليهم على صالحيه من ١٢٢ وما بعدها خاصة ١٩٧٠ ، بلر المعارف .

أثبتت أنهما قد تعديا معاً بالضرب على المجنى عليه مما يفيد اتحاد ارادتهما على الاعتداء بصرف النظر عن جسامة ما وقع من كل منهما فهذا يستوجب مساطة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نشأ عن فعله وعن فعل زميله^(١) .

وحكم بأن عدم توافق سبق الاصرار والترصد لا يتعارض مع اتحاد ارادة الجانبين على الاعتداء واشتراكهما معاً فيه فإذا كانت المحكمة قد بنت حكمها بانعدام المسؤولية التضامنية بينهما على عدم توافق الطرفين المشار إليهما دون أن تنقص اتحاد ارادتهما على الاعتداء واشتراكهما معاً فيه فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه^(٢) .

وحكم بأن التضامن في التعويض بين المسؤولين عن الفعل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٦ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدي^(٣) مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لئيهما على إيقاع الضرر بالمجنى عليه^(٤) .

وحكم بأن أساس المسؤولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الارادات ولو فجأة وبغير تبدير سابق ويكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل واحد مع ارادة الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة^(٥) .

٤٧- المسؤولون عن الحقوق المدنية

تجدر الإشارة إلى أن الفاعلين الاصليين والشركاء لا يمكن أن يكونوا متساويين في الارادة الأتمة مع الأشخاص المسؤولين مئنيماً فهناك فوارق منها أن المسؤولية عن عمل الغير محبوبة بالتعويضات المدنية ولا تمتد إلى العقوبة ويناء عليه يجوز للمجنى عليه أن يطالب المسئول مئنيماً بتعويض يشمل الرد والتعويضات والمصاريف أما العقوبة كالفرامة والمصادرة فلا يجوز الحكم بها

(١) نقض جنائي رقم ٨٥٩ لسنة ٢١ ق، جلسة ١٠/١٠/١٩٥٤، مجموعة المكتب الفني س ٢ ص ٦٧ قاعدة ٢٨ .

(٢) نقض جنائي رقم ١١٩٥ لسنة ٢٤ ق، جلسة ١٢/١٢/١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفني س ٦ ص ١٠٧ .

(٣) نقض جنائي رقم ١١٨٩ لسنة ٢٦ ق، جلسة ٢٩/١/١٩٥٧، مجموعة المكتب الفني س ٨ ص ٨٨ .

(٤) نقض جنائي رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق، جلسة ١٦/١/١٩٥٨، مجموعة المكتب الفني س ٩ ص ٦٧٦ .

(٥) نقض جنائي رقم ٨٠ لسنة ٢٥ ق، جلسة ٢/٤/١٩٥٥، مجموعة المكتب الفني س ٧ ص ٤١٤ .

على المسئول مدنياً . ومن الفرق أيضاً أنه لا يجوز تحميل التعويض من المسئول بطريق الاكراه البدني بينما تنفذ العقوبة على الفاعل أو الشريك بطريق الاكراه البدني .

كذلك يكون ورثة الفاعلين الأصليين والشركاء وكذلك ورثة الأشخاص المسئولين مدنياً ملزمون بصفتهم ورثة ونسبة نصيب كل منهم في التركة بالتعويضات والرد والمصاريف .

٤٨ - تطبيقات محكمة النقض

حكم بآته إذا رفعت الدعوى المدنية على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديراً للشركة وقضت المحكمة بإلزام المتهم وحده بالتعويض دون أن تتناول الدعوى الموجهة إلى الشركة يكون حكمها قاصراً^(١) .

وحكم بآته متى كانت الدعوى المدنية قد وجهت إلى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع أن له من يمثلته قانوناً وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة إذا قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت القانون^(٢) فرفع الدعوى المدنية على المتهم بصفته الشخصية دون ممثله غير جائز طبقاً للمادة ٢٥٣ إجراءات^(٣) .

ولا يجوز للمسئول عن الحقوق المدنية التدخل أمام المحكمة الجنائية إذا لم تكن هناك دعوى جنائية مرفوعة ولكن يجوز له أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها والنيابة العامة أن تعارض في قبول تدخله كما يجوز للمدعي المدني المعارضة في قبول تدخله .

(١) ملعن جنائي رقم ٧٧٦ ص ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٧/٩ - المكتب الثاني ص ٤ من ١١٥٧ قاعدة ٢٨٨ .

(٢) ملعن جنائي رقم ٢٥٨ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/١٤ ، المكتب الثاني ص ٢٨ من ٥٠٩ .

(٣) ملعن جنائي رقم ١٨٢١ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ، المكتب الثاني ص ٩ من ١٦٢ .

تنص المادة ٢٥٣ على أن ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجرم إذا كان بالغاً وعلى من يملكه إذا كان قاصراً الأصلية فإن لم يكن له من يملكه وجب على المحكمة أن تعين له من يملكه طبقاً للمادة السابقة .

وحكم بقته إذا كان الثابت بالحكم أن سائق السيارة تركها في انتظار زوجة مخدومه وبها مفتاح الحركة في عهدة تابع آخر لمخدومه (خفير زراعة) فعبت هذا التابع الذي يجهل القيادة بالمفتاح فانطلقت السيارة على غير هدى وأصابته المجنى عليها . وقضت المحكمة بإدانة السائق والخفير والزمتها مع مخدومهما مقضامين بالتعويض المدني فإن المحكمة لا تضمن قد أخطأت في اعتبارها المخدوم مسئولاً مدنياً مع خادمه لأن إصابة المجنى عليها قد تسببت عن خطأ السائق أثناء قيامه بعمله عند مخدومه وخطأ الخفير وهو يؤدي عملاً لسيده ما كان يؤديه لو لم يكن خفيراً عنده (١) .

وحكم بأن المسؤولية تقوم في حق المتبوع كلما كانت وظيفة التابع هي التي ساعدت على إتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بآلية طريقه كانت فرصة ارتكابه وبناء عليه تكون الحكومة مسئولة عن تعويض الضرر الذي تسبب فيه المتهم باعتباره خفيراً معيناً من قبلها سواء على أساس أن الفعل الضار وقع منه أثناء تلبية وظيفته أو على أساس أن الوظيفة هي التي هيأت له ظروف ارتكابه ولا يرفع عنها هذه المسؤولية أن يكون المتهم لم يرتكب فعلته إلا بعامل شخصي خاص به وحده ولا شأن لها به أو أنه لا يكون هناك أي دليل على وقوع أي خطأ من جانبها فإن مسئوليتها عن عمل خادمها في هذه الحالة مفترضة بحكم القانون على أي أساس من الاسامين المذكورين (٢) .

ويسأل المتبوع ولو كان غير مميز فيصبح مساطة القاصر عن تعويض الضرر الذي ينشأ عن أعمال خدمه الذين عينهم له وإليه أو وصيه أثناء تلبية أعمالهم لديه ولا يرد على ذلك بأن القاصر يسبب عدم تمييزه لصغر سنه لا يتصور أي خطأ في حقه إذ المسئولية هنا ليس عن فعل وقع من القاصر فيكون للادراك والتمييز حساب فيها وإنما هي عن فعل وقع من خادمه أثناء تلبية أعماله في خدمته (٣) .

(١) نقض جنائي ١٢/٢٢/١٩٦٠ - رقم ٧٢٢ هـ من ٩٢ - الجدل العشري لجنة المحاماة - المرجع السابق .

(٢) نقض جنائي ١٦/٢٧/١٩٤١ - رقم ٧٢٢ هـ من ٩٢ - الجدل العشري لجنة المحاماة .

(٣) نقض جنائي ٥/٢٤/١٩٤٢ - رقم ٧٨٨ هـ من ٩٢ - الجدل العشري لجنة المحاماة - المرجع السابق .

ويكفى في مساطة المخدم منبياً أن يثبت أن الحادث قد تسبب عن خطأ خادم له ولو تعذر تعيينه من بين خدمه ولا يشترط أن يكون الخادم حاضراً أو ممثلاً في الدعوى التي تقام على المخدم فالتنازل عن مخاصمة الخادم أو ورثته لا يحول دون مطالبة المخدم (١) .

وإذا كان المجنى عليه قد تعامل مع التابع وهو يعلم أنه يعمل لحساب نفسه فلا محل لتضمنين المتبوع (٢) .

١٩- المتبوع العرضي

ثار التساؤل في فرنسا ومصر عن تقع عليه تبعة أخطاء التابع إذا كان المتبوع عرضياً .

والقاعدة التي اتبعتها القضاء الفرنسي والمصري هي مساطة المتبوع الأصلي على اعتبار أنه متبوع لذلك التابع العرضي إلا إذا كان من وضع تحت تصرفه ذلك التابع قد اكتسب إزاءه فيما يتعلق بإداء ما عهد إليه من عمل حق الرقابة والتوجيه وذلك بعد أن تخلص عنه متبوعه الأصلي وبالتالي فإن تبعية أخطاء التابع العرضي قد يحتملها المتبوع الأصلي تارة وثارة أخرى قد تقع تلك التبعية على المتبوع العرضي ومعيار تقريرها في فرنسا ومصر هو سلطة الإشراف والرقابة على ذلك التابع فحيث وجدت تلك السلطة في يد أي منهم اعتبر مسئولاً عن الأفعال غير المشروعة لذلك التابع والذي لحق الغير منها الضرر طالما كان وقوعها أثناء ما عهد إليه من عمل (٣) .

(١)، (٢) نفس جرائد ١٩١٢/١١/٢٢ ، نفس ١٩١٦/٥/٢١ ونفس ١٩١٦/٥/٢١ ص ٩٦ و ٩٩ على التوالي من الجليل المصري - المرجع السابق .

وتحت المادة ٢/٢٥٢ لجرائد بعد تعديلها بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ على أنه لا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن ينقل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه .

(٣) مسئولية المتبوع - محمد الشيخ حرر دلع الله - رسالة مذكورة من جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠ ص ٢٦١ - ٢٧٧ .

وتطبيقاً لذلك يسأل مستعير السيارة عن الأضرار التي أصابت الغير نتيجة لأخطاء ذلك التابع العرضي والتي وقعت أثناء فترة الإعارة طالما كان للمستعير السلطة في توجيه ذلك التابع ورقابته ^(١) .

(١) انظر في فكرة التهمة وتعليقات القضاء الفرنسي والمصري - رسائلنا للذكوراء - الفصل الثاني في قانون العمل ، دراسة مطروحة - جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٤ ، فترة ٦ ص ١٨ - ٢٨ .

الباب الثالث

إجراءات رفع الجنحة المباشرة

٥٠- تقسيم

للمدعى المدني أن يقيم دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية وهذا هو الأصل وله أن يرفعها مباشرة أمام المحكمة الجنائية سواء كانت الجريمة منظورة أمامها أو كانت بالطريق المباشر .

وحق الاختيار بين الطريقين المدني والجنائي مقيد ببعض الضوابط في القانون . كما أن هذا الحق مقيد بقيود تتعلق بنوع الجريمة وأخرى تتصل ببعض الأشخاص كما أنه مقيد أخيراً بكيفية الادعاء مدنياً والجهة التي يدعى أمامها ومبلغ التعويض المدعى به .

وسوف نتناول هذا الباب في فصول ثلاثة :

الفصل الأول : الاختيار بين الطريقين المدني والجنائي .

الفصل الثاني : قيود رفع الجنحة المباشرة .

الفصل الثالث : كيفية إقامة الجنحة المباشرة .

الفصل الاول

الاختيار بين الطريقتين المدني والجنائي

٥١- النصوص التشريعية

تنص المادة ٢٦٢ اجراءات على أنه «إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى» .

وتنص المادة ٢٦٤ على أنه «إذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض الى المحكمة المدنية ثم رفعت الدعوى الجنائية جاز له ترك دعواه امام المحكمة المدنية ان يرفعها الى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائي» .

ومدى هذه النصوص ان حق الاختيار بين الطريقتين المدني والجنائي حق عام لانه ينطبق على الدعوى المدنية الموجهة الى جميع المسؤولين عن الجريمة والمزمين بتعويض الضرر الناشئ عنها كما انه حق مقيد لان هناك موانع قانونية تمنع من مباشرة الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

ويشترط لثبوت حق الخيار للمدعى المدني ان يكون كل من الطريقتين الجنائي والمدني مفتوحاً أمامه .

والاصل ان الطريق المدني دائماً مفتوحاً لمدعى التعويض الناشئة عن جريمة أما الطريق الجنائي فيكون مفتوحاً في حالتين الاولى اذا كانت الدعوى الجنائية منظورة فعلاً والثانية اذا حركها المدعى المدني بموجب دعواه المباشرة .

وقد يكون هناك مانع قانوني يخلق الطريق الجنائي امام المدعى المدني ومن هذا القبيل حظر الادعاء امام محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية .

٥٢- الدفع بسبق اختيار المدعى للطريق المدني

من حق المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية ان يدفع بسقوط حق المدعى المدني في الالتجاء الى القضاء الجنائي لسابقة اختياره الطريق المدني ويشترط لقبول هذا الدفع ثلاثة شروط :

الشرط الاول : ان يكون المضرور قد اختار الطريق المدني .

الشرط الثاني : ان تكون الدعوى الجنائية مرفوعة قبل اختيار الطريق المدني .

الشرط الثالث : وحدة الدعويين خصوصاً وسبباً وموضوعاً .

٥٣-أولاً: اختيار الطريق المدني

ويتحقق هذا الاختيار اذا كان المضرور قد رفع دعواه بالفعل امام المحكمة المدنية أى بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة (مادة ١/٦٢ مرافعات) ويلزم ان تكون الدعوى قد رفعت صحيفة طبقاً للقانون فلا يجوز ذلك بالشكوى الى النيابة أو الى جهة الادارة ولكن يرفع الدعوى الى المحكمة ^(١) . كذلك فان بروتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي ^(٢) .

ولكن ما الحكم اذا كانت المحكمة المدنية غير مختصة بنظر الدعوى ؟

أجابت على ذلك المادة ١١٠ مرافعات بقولها :

«على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تامر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة واو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية» . ويترتب على هذا النص ان الدعوى لا تعود الى المدعى المدني بمجرد الحكم بعدم الاختصاص بل تظل قائمة امام المحكمة المختصة بنظرها ^(٣) .

٥٤-ثانياً: الدعوى الجنائية امام القضاء الجنائي قبل الاختيار

ويرفع الدعوى الجنائية يكون عن طريق التكيلف بالحضور أو بقرار الإحالة ويذهب الفقه الى انه يكفي لسقوط حق المدعى المدني في الالتجاء الى الطريق الجنائي ان تكون الدعوى الجنائية قد حركت امام قضاء التحقيق قبل رفع

(١) نفس رقم ٦٤ س ١٥ ق ، جلسة ١٩٥٥/٦/١٥ - للكتب الفني س ٦ ص ٦١٦ .

(٢) نفس رقم ٣١٠ س ٣٧ ق ، جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ - للكتب الفني س ٨ ص ٤٩٦ .

(٣) د . احمد قاضي سرور ص ٢٤٢ - المرجع السابق .

الدعوى المدنية^(١) .

ولكن اذا كانت الدعوى الجنائية لم تحرك بعد ثم رفع المدعى المدني دعواه الى المحكمة المدنية هل يجوز له ان يحرك بنفسه الدعوى الجنائية بالطريق المباشر وبالتالي يطرح امام المحكمة الجنائية دعواه المدنية ؟

ذهب رأى الى ان رفع الدعوى امام المحكمة المدنية يعتبر تنازلاً عن الحق في اللجوء الى المحكمة الجنائية^(٢) .

وايدت محكمة النقض هذا الرأي سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات او في ظل قانون الاجراءات الجنائية الحالي حيث قضت قديماً بأن قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائماً قبول الدعوى المدنية فالمدعى بالحقوق المدنية متى كان قد رفع دعواه امام المحكمة المدنية لا يجوز له بمقتضى المادة ٢٢٩ ان يرفعها بعد ذلك امام المحكمة الجنائية او بطريق التعمية الى الدعوى العمومية القائمة^(٣) ، كما قضت بأن المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات ان المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه امام القضاء المدني للمطالبة بالتعويض ان يلجأ الى الطريق الجنائي إلا اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة فاذا لم تكن قد رفعت منها امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر^(٤) .

كما حكمت بانه ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق ان المدعى بالحقوق المدنية قد اختار الطريق المدني باقامته دعوى مدنية قبل الطامن يطلب التعويض الناشئ عن الجريمة وكان ذلك قبل رفع الدعوى الجنائية الحالية من جانب النيابة العامة وأنه لم يترك دعواه المدنية وانما قضى بإيقافها حتى يفصل في الدعوى

(١) د . احمد قاضي سرور ص ٢٤٢ د . محمود مصطفى ص ١٨٢ د . رفيع حبيب ص ١٩٨ د . حسن المرصافي ، الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية ص ٧٢٥ ، انوار خالي ، حق اللجوء الى القضاء الجنائي ص ١٠٩ .

(٢) د . احمد قاضي سرور - الموضع السابق .

(٣) ملحق جنائي رقم ٢٢١٤ ص ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/١ ، مجموعة المكتب الفني ص ٦ ص ٤٨٥ .

(٤) ملحق ٤٢٩ ص ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/٧ - مجموعة المكتب الفني ص ٦ ص ١٠٩١ قاعدة ٢٢٠ .

الجنائية الماثلة التي طلب فيها المدمى بالحقوق المدنية الحكم له بتعويض مؤقت عن الجريمة ذاتها وكان البين من الأوراق اتحاد الدعويين سبباً وخصوصاً وموضوعاً فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول دعواه المدنية تبعاً للدعوى الجنائية المقامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة الى الدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها^(١) .

وينتقد البعض - بحق - هذه الآراء وأحكام محكمة النقض التي سايرتها وسندهم في النقد ان سقوط حق المدمى المدني يقتضى ان تكون الدعوى الجنائية قد حركت أو رفعت بالفعل لا ان تكون هناك فرصة للمدعى المدني في رفعها كما ان سقوط حق المدعى المدني في الالتجاء الى القضاء الجنائي لا ينفي ان يتوقف على كيفية تحريك الدعوى الجنائية أمام القضاء وعمّا اذا كان ذلك بواسطة النيابة العامة أو بالطريق المباشر^(٢) . ونحن نؤيد هذا الرأي الأخير .

٥٥- ثالثاً: اتحاد الدعويين خصوصاً وسبباً وموضوعاً

يشترط أخيراً لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية اتحاد الدعويين في السبب والخصوم والموضوع^(٣) فإذا اختلفت الدعويان في أحد هذه العناصر ظل حقه في الالتجاء الى القضاء الجنائي قائماً . ومن أمثلة اختلاف الخصوم انه يجوز للزوج ان يدمى مدنياً أمام المحكمة الجنائية ضد المتهم بجريمة القذف في حق زوجته للمطالبة بتعويض ما أصابه من ضرر ادعى شخصي من هذه الجريمة وذلك على الرقم من ان زوجته قد اقامت أمام المحكمة المدنية دعوى تطالب فيها المتهم بتعويض ما لحقها من ضرر بسبب هذه الجريمة^(٤) . ويجوز للنقابة ان تدعى مدنياً أمام المحكمة الجنائية ضد المتهم بجريمة القذف في احد اعضائها حتى ولو كان هذا العضو المقنوف قد أقام

(١) لمن ٢٨٨ ق ٤٢، جلسة ١٩٧٢/١/١ - مجريدة للكتب الفني ص ٢٤ من ٨٩٧ .

(٢) د . أحمد فتحي سرور ، ص ٢٢٤ - المرجع السابق .

(٣) لمن جنائي رقم ٢٨٨ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٩٧٢/١/١ ، للكتب الفني سنة ٤٢ .

(٤) د . أحمد فتحي سرور ص ٢٤٥ - المرجع السابق .

دعواه بتعويض الضرر امام المحكمة المدنية .

وبالاحاط ما سبق ان ذكرناه بالنسبة لخصوم كل من الدعوى المدنية والدعوى الجنائية حيث ان رفع الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية على المستول عن الحقوق المدنية لا يسقط حق المدعى المدني في اقامة دعواه ضد المتهم لان وحدة الخصوم ليست متوافرة إذ ان خصوم الدعوى الجنائية هما المتهم والنيابة العامة .

٥٦- تطبيقات محكمة النقض حول وحدة السبب والموضوع

حكم بأن النعي بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية في اختيار الطريق الجنائي مردود بأن الثابت من اسباب الطعن ان المدعية بالحقوق المدنية لم تطلب في الدعوى المرفوعة منها امام المحكمة المدنية إلا فسخ عقد البيع والتعويض عن هذا الفسخ وهي تختلف سبباً عن دعواها المباشرة امام محكمة الجنج بطلب تعويض الضرر الناشئ عن جنة استيلاء الطاعن بالاحتيال على مال المدعية بتصرفه بالبيع في عقار ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه إذ تستند الدعوى الاخيرة الى الضرر الناشئ عن الجريمة ولا يدعى الطاعن بأن المدعية بالحقوق المدنية قد اقامت دعواها عن الجريمة المذكورة والاصل ان حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارتها امام المحكمة الجنائية^(١) .

وحكم بأنه اذا كان المدعون بالعق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية المرفوعة منهم امام المحكمة المدنية إلا بطلان عقد الايجار الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثاني بسبب صورته ففضى لهم بذلك . وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة امام محكمة الجنج إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد أموالهم فإن الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لأن المدعين لجأوا الى القضاء المدني يكون بلا أساس^(٢) .

(١) لقض جنائي رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٩٠ في جلسة ١٩٨٠/٥/١٠ . مجوعة المكتب الفني سنة ٣١ ص ٤٦٥ .

(٢) لقض جنائي رقم ١٣٣٧ ص ٢٨ ق ٢٠٠/١٧/١٩٨٠ . مجوعة المكتب الفني سنة ٩ ص ١١٤٨ .

وحكم بأن دعوى اشهار الافلاس تختلف موضوعاً وسبباً عن دعوى التعويض عن جنحة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم إذ تستند الاولى الى حالة التوقف عن دفع الديون وتستند الثانية الى الضرر الناشئ عن الجريمة لا الى المطالبة بقيمة الدين محل الشيك (١) .

وحكم بأنه إذا كانت المدعية بالحق المدني لم تطلب امام المحكمة المدنية إلا تسليمها منقولاتها عيناً وكانت لم تطلب في دعواها المباشرة امام القضاء الجنائي إلا تعويض الضرر الناشئ عن تهديد منقولاتها المذكورة فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الاخيرة لان المدعية لجأت الى القضاء المدني يكون على غير اساس (٢) .

وكذلك الشأن اذا كان المدعى المدني قد رفع دعواه امام المحكمة المدنية المطالبة بقيمة الدين المثبت في الشيك الذي لا يقابله رصيد فإن له الحق في الادعاء المدني امام المحكمة الجنائية عن الضرر الناشئ عن عدم قابلية الشيك للصرف (٣) .

وكان يرفع المدعى دعواه امام المحكمة المدنية مطالباً برد الوديعة ثم يرفع امام المحكمة الجنائية دعوى مدنية للمطالبة بتعويض ما اصابه من ضرر بسبب تهديد هذه الوديعة .

وحكم بأنه اذا كان الطلب المرفوع أولاً الى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان ورقة مدعى بتزويرها والطلب المرفوع بعد ذلك الى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالطلبان مختلفان لاختلاف موضوعهما (٤) .

وحكم بأنه اذا دل الحكم على ان موضوع الدعوى المطروحة امام المحاكم المدنية هو ملكية منزل فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن اختلاس

(١) نفس جنائي ٣٦٧ لسنة ٢٥ ق، جلسة ١٩٦٥/١١/٢ - المكتب الفني، ١٦ رجم ١٥١ ص ٧٩٥ .

(٢) نفس جنائي رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق، جلسة ١٩٥٥/١٠/٢، المكتب الفني، ٦ رجم ٢٤١ ص ١١٧٢ .

(٣) نفس جنائي رقم ٤٦ لسنة ٤١ ق، جلسة ١٩٧١/١/١٨، المكتب الفني، ٢٦ رجم ١٩ ص ٧٨ .

(٤) نفس جنائي رقم ١٤٧٨ لسنة ٢٢ ق، جلسة ١٩٣٢/٥/١٦، رجم ٥٥٧ ص ٣٦٨ .

المستندات وأو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية لاختلاف موضوع الدعوى^(١) .

٥٧- الدفع بسقوط حق المدعى المدلى في اختيار الطريق الجنائي

استقر قضاء محكمة النقض على أن الدفع بسقوط حق المدعى المدلى في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم إيدائه قبل التكم في الموضوع ولا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض^(٢) .

(١) نقض جنائي رقم ٨٨٠ لسنة ٩ في جلسة ١٩٥٩/١/٢٩ ، للكتب القضى سنة ١٠ ص ٦٩٤ .
(٢) نقض جنائي رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ - للكتب القضى ص ٨ ص ٤٩٦ ورقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٩ ص ١٠ ص ٦٩٤ ورقم ٣٦٧ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ١٩٦٥/١/١٢ ص ١٦ ورقم ١٥١ ص ٦٩٥ - ١٤/١/١٩٤١ و ١٤/١/١٩٤١ مشار إليها في السيرة القضائية ص ٢٣٢ .

الفصل الثاني

قيود رفع الجنحة المباشرة

٥٨- تهديد وتقسيم

القاعدة أنه يجوز الإدعاء مدنياً في كافة أنواع الجرائم - جنائيات ، جنح ، مخالفات ، لكن المشرع حظر الإدعاء بالحق المدني أمام بعض أنواع من المحاكم الاستثنائية بمقتضى نصوص في قوانين إنشائها كما منع الإدعاء مدنياً بالنسبة لبعض الأشخاص الذين يكتسبون صفات معينة أو ظروف وقوع الجريمة ذاتها .

ومن ناحية أخرى قيد المشرع النيابة في رفع الدعوى الجنائية في بعض الجرائم وفي بعض الأحوال وهذه القيود لا تسرى بحسب الأصل في مواجهة المدعى بالحق المدني ، وعلى ذلك نتناول هذه المسائل في مبحثين :

المبحث الأول : في عدم جواز الإدعاء مدنياً أمام بعض المحاكم

المبحث الثاني : في عدم جواز رفع الجنحة المباشرة بالنسبة لبعض الأشخاص وفي بعض الجرائم .

المبحث الأول

حظر الإدعاء مدنياً أو رفع الجنحة

المباشرة أمام بعض المحاكم

٥٩- لا يجوز الإدعاء مدنياً أمام محاكم أمن الدولة :

القاعدة أنه كلما حظر القانون الإدعاء مدنياً أمام جهة قضائية معينة فإنه لا يجوز للمضرم تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر أمام هذه الجهة .

وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، بإنشاء محاكم أمن الدولة ^(١) على أنه فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تتبع الإجراءات

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر الصادر بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٠ .

والاحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فى المواد الجزئية وقانون المرافعات المدنية والتجارية ^(١) . ولا يقبل الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة وتكرر هذا الحظر فى المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأ حالة الطوارئ ^(٢) حيث نصت على أنه "تقبل الدعوى المدنية أمام محاكم أمن الدولة".

وينسب البعض الى أن الحكمة من حظر الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة أن هذه المحاكم خاصة شكلت لأغراض معينة فيجب عدم شغلها عن تحقيق هذه الأغراض التى تنحصر فى حماية المصالح الأساسية للدولة فى وقت إعلان حالة الطوارئ ^(٣) .

ومع عدم التسليم أصلاً بضرورة وجود مثل هذه المحاكم الإستثنائية فإننا لا نتفق مع هذا الرأى ولا نرى ثمة حكمة من وراء حظر الإدعاء مدنياً أمام محاكم أمن الدولة سيما وأن هذه المحاكم تنتظر فى جرائم عادية فى بعض الأحوال تقع بين الأفراد كجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقود الإيجار إذ لا نرى أى فرق بين جريمة (خلو الرجل) وجريمة النصب بل أن هذه الجريمة الأخيرة قد تكون أشد وطأة كجرائم الشيك هذا فضلاً عن أن الإدعاء المدنى كان مباحاً حينما كانت هذه القضايا (قضايا خلو الرجل) تنتظر بصفة مستعجلة والقول بغير ذلك يؤدى الى حرمان المضرور من تحريك الدعوى العمومية فى جريمة ماسة بمصالحه المالية مباشرة كما أن حظر الإدعاء أمام محاكم أمن الدولة يؤدى الى أن المضرور فى جريمة بسيطة يكون أفضل حالاً من المضرور فى جريمة أشد وذلك نتيجة غير مسلمة .

(١) الملحة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ (المضروب بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى أول يونية ١٩٩٢ والسارية من أول أكتوبر ١٩٩٢)

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر (ب) الصادر فى ١٩٥٨/٩/٢٨ وقد عدل هذا القانون بالقوانين أرقام ٣٧ لسنة ١٩٧٢ و١٦٤ لسنة ١٩٨١ و٥٠ لسنة ١٩٨٢ .

(٣) . أحمد التمسى سرور ص ٢٥٠ - الرجوع السابق .

٦٠ - حظر الإدعاء مدنياً أمام المحاكم العسكرية

صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ (١) بإصدار قانون الأحكام العسكرية متضمناً قواعد قانون العقوبات العسكرية وقانون الإجراءات العسكرية ويخضع لأحكامه العسكريون فيما يتعلق بالجرائم العسكرية البحتة وبعض جرائم القانون العام في حدود معينة (مادتان ٤ و ٧) كما يخضع له المدنيون الذين يعملون بوزارة الحربية أو أي فرع من أفرع القوات المسلحة وذلك إذا ، ارتكبت الجريمة أثناء خدمة الميدان أما إذا ارتكبت خارج الخدمة فيسرى عليهم قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية شأنهم شأن المدنيين وأخيراً يخضع لقانون الأحكام العسكرية المدنيون بالنسبة للجرائم التي تقع منهم في المسكرات أو التكتات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات والأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة .

٦١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية

حكم بأن تحريك الدعوى العمومية أمام المحاكم الاستثنائية العسكرية وأمن الدولة يترتب عليه وقف السير في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية من ذات الفعل لحين صيرورة الحكم الجنائي نهائياً وفقاً لما ينص عليه قانون الأحكام العسكرية وعلى ذلك فإن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - أن صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه (٢) .

(١) للحل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ .

(٢) نقض جنائي في الطعن رقم ٨١٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/٦٢ مجموعة للكتب القني س ١٢ رقم ٥٤ من ٢٠٦ ونقض جنائي رقم ١٠٨٨ ، جلسة ١٩٧٥/٧/١١ مجموعة للكتب القني س ٣٦ رقم ٢ من ١٠٠ .

٦٢- لا يجوز الإدعاء مدنياً أمام محكمة القيم

صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠^(١) بإصدار قانون حماية القيم من العيب^(٢) وتضمنت المواد من ١ - ٢ منه أحوال المسؤولية السياسية والمقصود بالقيم الأساسية التي يترتب على الخروج عليها المسؤولية وحددت المادة الرابعة العقوبات وأناطت المواد ٥ - ٢٦ إجراءات التحقيق والإدعاء للمدعى العام الإشتراكي ومساعديه ثم تناولت نصوص المواد ٢٧ وما بعدها تشكيل محكمة القيم والإجراءات أمامها ونصت المادة ٢٥ على أنه لا يجوز الإدعاء المدني أمام محكمة القيم .

٦٣- لا يجوز الإدعاء مدنياً أمام محاكم الأحداث

نصت المادة ٣٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث^(٣) على أنه لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث ، والحكمة من ذلك أن محكمة الأحداث لها تشكيل خاص وتحكم بعقوبات ، وتدابير من نوع خاص وهي في مجملها لا تتفيا الردع وإنما الإصلاح وهذا الحظر مطلق بمعنى أنه لو كان المضرور يجوز له الإدعاء مدنياً ضد البالغ الذي إشتراك في الجريمة مع الحدث أو ضد ولي الحدث فهو لا يستطيع مباشرة هذا الإدعاء أمام المحكمة التي تحاكم الحدث .

٦٤- لا يجوز الادعاء مدنياً لأول مرة أمام محكمة الاستئناف

نصت المادة ٤٠٣ إجراءات على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول منها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ تلعب في ١٥ مايو ١٩٨٠ .

(٢) وهو من القوانين الإستثنائية التي فصلت خصيصاً لصاية الحاكم بإعطائه الفرصة للتخلص من صاحب أي راء. لا يتفق مع مذهبهم ومن خلال العبارات الإتشائية التي تضمنتها نصومه التي إختصت ما سمي بالقيم الأساسية مع أن الأصل في أي قاعدة قانونية إنها تحمي القيم وتدعم الأخلاق وإذا نزع المشرع إلى إلغائه .

(٣) الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٠ الصادر في ١٦ مايو ١٩٧٤ .

التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً .
 وطة حظر قبول الادعاء المدني أمام المحكمة الاستئنافية لأول مرة ان ، مثل هذا
 الادعاء يفوت على المتهم فرصة التقاضي على درجتين ولكن اذا نقضت محكمة
 النقض الحكم المطعون فيه ولو كان صائباً من محكمة الجنايات واعادت القضية
 الى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها فإنه لا يجوز الادعاء مدنياً لأول مرة
 امام هذه المحكمة وذلك لأنها تنقيد بحدود الدعوى كما طرحت عليها للمرة الأولى ^(١) .

٦٤ مكرراً - هل يجوز الادعاء مدنياً في مرحلة المعارضة

اذا كانت الدعوى الجنائية المحكوم فيها غيائياً قد حركت بطريق رفع الجثة
 المباشرة من المدعي بالحق فالفرض هنا أنه حضر الجلسة في حين ان المتهم لم
 يحضر ففي هذه الحالة اذا صدر الحكم بالادانة غيائياً وعارض فيه المتهم كان
 من حق المدعي المدني الحضور وتعين اعلاقه بجلسة المعارضة أما الفرض الآخر
 فهو ان تكون الدعوى الجنائية محالة من النيابة العامة ولم يدع المضرور فيها
 سواء في مرحلة التحقيق أو بجلستات المرافعة فاذا تخلف المتهم عن الحضور
 وصدر الحكم بالادانة غيائياً فنرى انه لا يحق للمضرور ان يدعى مدنياً اذا
 عارض المتهم في الحكم أي انه يحظر عليه الادعاء مدنياً في مرحلة المعارضة
 ذلك ان الفقرة الأولى من المادة ٤٠١ إجراءات تنص على انه «يترتب على
 المعارضة اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المعارض امام المحكمة التي اصدرت
 الحكم الغيائى ولا يجوز بلية حال ان يضار المعارض بناء على المعارضة
 المرفوعة منه» .

ومؤدى هذا النص انه لا يجوز للمحكمة ان تشدد العقوبة المحكوم بها على
 المتهم المعارض أياً كانت صورة التشديد كتغيير الغرامة الى الحبس وبالنسبة
 للدعوى المدنية لا يجوز لها ان تزيد من مبلغ التعويض المحكوم به وعن باب لولى
 لا يجوز لها ان تحكم بتعويض جديد بناء على الادعاء المدني في مرحلة المعارضة
 وهذا النظر فضلاً عن انه يتماشى مع حكمة النص فإنه ليساً يتسجم مع ما
 استقرت عليه احكام محكمة النقض من عدم جواز تسوئ مركز المعارض ^(٢) .

(١) نقض ١٩٤٨/٦/١٤ مشار اليه في ماضي ٢ من ٢٥٠ لعدد قسبي سرور وماضي ٢ من ١٧٦ من محمود
 مصطفى للرجوع الى السابقين .

(٢) نقض ١١/٢/٦١ من ١٢ من ٣٢٠ -مجوعة للكتب القسبي .

المبحث الثاني

عدم جواز رفع الجثة المباشرة في بعض الجرائم وبالنسبة لبعض الأشخاص

٦٥ - وقوع الجريمة خارج الجمهورية

نصت المادة ٤ عقوبات على أنه «لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية» .

ويثور التساؤل عما إذا كان يحق للمضرم من الجريمة التي وقعت في الخارج أن يحرك الدعوى العمومية من طريق رفع الجثة المباشرة .

قد يقال أن المشرع وقد نص في قانون العقوبات على عدم جواز إقامة الدعوى العمومية إلا عن طريق النيابة قد دل بذلك على عدم جواز تحريكها بالطريق المباشر وإلا لكان قد أورد هذا النص في قانون الإجراءات الجنائية وليس في قانون العقوبات .

ولكننا نرى أنه رغم وجود هذا النص فإنه ليس هناك ما يمنع من أن يرفع المضرم من الجريمة التي وقعت في الخارج الجثة المباشرة ضد المتهم أمام المحاكم المصرية الجنائية . ومن الجرائم المتصور عملاً وقوعها في الخارج جريمة إعطاء شيك مسحوب على أحد بنوك مصر لا يقابله رصيد ففي هذه الحالة يستطيع المضرم أن يقيم الجثة المباشرة ضد المتهم صاحب الشيك أمام المحاكم الجنائية بمصر مع مراعاة ما ورد بالمادة ٢١٧ إجراءات من حيث الاختصاص المحلي ومع مراعاة أنه إذا لم يكن للمتهم محل إقامة في مصر فإن الدعوى ترفع أمام محكمة عابدين (جناية) (مادة ٢١٩ إجراءات) .

٦٦ - الجثة المباشرة ضد عضو الهيئة القضائية

المقصود بعضو الهيئة القضائية جميع القضاة والمستشارين بمختلف درجاتهم وأمام مختلف المحاكم المدنية والجنائية والدوائر التجارية والأحوال الشخصية وكذلك أعضاء مجلس الدولة وأياً كانت درجة المحكمة (جناية - ابتدائية - استئناف - تقض - دستورية عليا) وكذلك أعضاء النيابة العمومية بمختلف

درجاتهم فلا يشمل ذلك الموظفون اللذين يجلسون في بعض مجالس القضاء كهيئات التحكيم ولجان الضرائب والمصالحات الزراعية والمحاكم التأديبية ومحكمة القيم ولا الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة قضائية كـ لجان تقدير الالتماع في نقابات المحامين والحصانة المقررة لعضو الهيئة القضائية مستمدة من قانون السلطة القضائية وهي حصانة ضد المحاكمة الجنائية حيث لا يجوز في غير حالات التلبس بالجريمة القبض على القاضي وحبسه احتياطياً إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة الخماسية المنصوص عليها في المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية^(١) وهي لجنة مشكلة من رئيس محكمة النقض وأحد نوابها ورئيس محكمة استئناف القاهرة وتتولى المحكمة العليا اختصاصات اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية بالنسبة لأعضاء هذه المحكمة وذلك تطبيقاً للمادة ٢/١٠ من قانون إنشاء المحكمة العليا .

وفي حالات التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضي ان يرفع الامر الى اللجنة المذكورة في مدة الأربع والعشرين ساعة التالية واللجنة ان تقرّر إما استمرار الحبس أو الافراج بكفالة أو بغير كفالة وفيما عدا ما ذكر لا يجوز اتخاذ أي اجراء من اجراءات التحقيق مع القاضي أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنائية أو جنحة إلا بإذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام ، وواضح من الاحكام سالفة الذكر ان هذا القيد الاجرائي قاصر على الجنائيات والجنح دون المخالفات اتفاقتها ولا يشترط في الجنائيات أو الجنح ان تقع اثناء الوظيفة أو بسببها أو بمناسبتها لان الحصانة تلازم عضو الهيئة القضائية خارج نطاق عمله فهي عامة سواء وقعت الجريمة منه اثناء عمله أو بمناسبتها أو بسببه أو وقعت خارج دائرة عمله . وبناء عليه لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية ضده بطريق الجنحة المباشرة فاذا رفعت بهذا الطريق كانت غير مقبولة فضلاً عن حق القاضي حينئذ في الرجوع بالتعويض على من اقام ضده الجنحة المباشرة اذا

(١) رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٩ الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ ، المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ تابع الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٨١ .

كان قد اصابه ضرر من ذلك (١) .

ومع ذلك فإن عدم جواز رفع الجثة المباشرة ضد عضو الهيئة القضائية لا يمنع من مطالبة بتعويض الضرر عن أى فعل ضار سواء أكان مكوناً لجريمة جنائية أن لم يكن مكوناً لجريمة لأن من غائلة القول انه يجوز لكل من أضرير ان يرفع دعواه المدنية امام المحاكم المدنية ضد عضو الهيئة القضائية طبقاً للعادة ١٦٢ من القانون المدني (٢) .

وهناك فرض يقع عملاً اذا اقام احد اعضاء الهيئة القضائية جثة مباشرة ضد من ارتكب فى حقه أية جريمة (ضرب أو سب أو قذف أو إهانة أو نصب مثلاً) فإنه يجوز للمتهم طبقاً للمادة ٢٦٧ إجراءات ان يطالب المدعى بالحق المدني (وهو عضو الهيئة القضائية) امام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه فهذا الادعاء المدني المباح ضد عضو الهيئة القضائية لا يخل بحصانته المقررة فى مجال المحاكمة الجنائية كما سلفت الإشارة .

٦٦ مكرراً - الجثة المباشرة ضد عضو مجلس الشعب أو مجلس الشورى

نصت المادة ٩٩ من دستور مصر الدائم الصادر عام ١٩٧١ بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ضد عضو مجلس الشعب عن طريق اتخاذ أى اجراء من إجراءات التحقيق معه أو رفع الدعوى الجنائية فى أية جريمة غير متلبس بها إلا بإذن المجلس متى كان ذلك فى نور الاعتقاد أو بإذن من رئيس المجلس اذا لم

(١) اللجنة الخامسة لا يمكنها ان تصدر الآن إلا بناء على طلب النائب العام فهذا الطلب وحده هو الذى يستل الدعوى فى حوزة اللجنة وهو إجراء خصه به القانون وحده لاختصاصاً ذاتياً ولا يجوز للجنة بدون هذا الطلب ان تصدر احكاماً الآن (راجع د . أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٢٠٠) .

(٢) كذلك يجوز مختصة القضاء اذا توافر احد الاسباب التى حددتها المادة ٤٩٤ من الدساتير ودعوى الخامسة من دعوى مستوفية ترفع من احد الخصوم على القاضى أو عضو النيابة بالشروط والشوايط التى نصت عليها المواد ٤٩٤ - ٤٩٩ من القانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ المنشور فى الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٢ سكر الصلح فى أول يونيو سنة ١٩٩٢ وهذه التعديلات يصل بها اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٩٢ .

راجع : فى طبيعة دعوى الخامسة ومستوفية القاضى والحكم فيها وشروط قبولها ، مؤلفنا : رد ومخاصمة اعضاء الهيئات القضائية ، طبعة ١٩٨٧ لقراءة ١٠١٤ ص ١٥٦ وما بعدها .

يكن في نور الاعتقاد - وبناء على هذا النص لا يجوز رفع الجثة المباشرة ضد عضو مجلس الشعب عن جريمة وقعت منه ولو كانت غير متصلة بعمله لان الحصانة هنا عامة سواء بالنسبة للجرائم التي تقع بسبب الوظيفة او بمناسبتها او خارج نطاق ذلك .

واذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت صحيحة على العضو قبل ان يكون عضوا في المجلس أى قبل انتخابه وكانت المحكمة تجهل انه انتخب فيتعين اخذ اذن المجلس بالاستمرار في السير فيها كما يتعين على المدعى المدني ان يحصل على هذا الاذن للاستمرار في السير في الدعوى المدنية التي كان قد قامها بالطريق المباشر على عضو المجلس قبل انتخابه وإلا وقعت اجراءات الادعاء المدني باطلا .

وهذه الحصانة مقيدة ايضاً لاعضاء مجلس الشورى .

٦٧ - الجثة المباشرة ضد رئيس الجمهورية

نصت المادة ٨٥ من الدستور على ان تكون محاكمة رئيس الجمهورية امام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها واجراءات المحاكمة امامها وتحدد العقاب . وتطبيقاً لهذا النص فلا يجوز ، الادعاء مدنياً امام المحاكم الجنائية ضد رئيس الجمهورية ولا اقامة جثة مباشرة ضده حتى ولو كانت على اساس المادة ١٢٣ عقوبات لان رئيس الدولة غير مختص بتنفيذ الاحكام وبالتالي لا يجوز ان ينسب اليه الامتناع عن تنفيذها لان ذلك مسئولية وزرائه .

٦٨ - الجثة المباشرة ضد الوزراء

اختلفت المحاكم في مصر حول جهة القضاء التي يتعين ان يحاكم امامها الوزراء وسبب هذا الخلاف هو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن محاكمة الوزراء الصادر ايمان الوحدة بين مصر وسوريا فقد ذهبت بعض المحاكم الى ان هذا القانون مازال سارى المفعول بينما ذهبت محاكم اخرى الى انه قد ألغى بانقسام الوحدة ومن ثم يتعين محاكمة الوزراء امام المحاكم العادية والراى الاول قالت به المحكمة العليا في حكمها الصادر بجلسته ١٦ ابريل ١٩٧٧ في طلب التفسير رقم (١) لسنة ٨ ق إذ قالت فيه أن «المحكمة التي تتولى محاكمة الوزراء

تشكل في مصر بعد انفصال الاقليمين المصري والسوري من سنة من مستشاري محكمة النقض بدلا من مستشاري محكمة النقض ومحكمة التمييز . كما قضت محكمة جنح قصر النيل في الجثة المباشرة ضد وزير التموين بآتهامه بالامتناع عن تنفيذ حكم واجب التنفيذ بعدم اختصاصها ولائياً تأسيساً على ان «الوزراء يحاكمون امام المحكمة الخاصة المشكلة طبقاً لقانون محاكمة الوزراء وليس امام محكمة الجنح»^(١) .

وبهذا الرأي اخذت ايضاً محكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

اما الرأي الثاني فقد اعتبر القانون رقم ٥٨/٧٩ قد ألغى ضمناً بمجرد انفصال الاقليمين المصري والسوري ويتمين محاكمة الوزراء امام القضاء العادي وعلى هذا تقول محكمة شمال القاهرة الابتدائية متى كان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ بإصدار قانون محاكمة الوزراء في الاقليمين المصري والسوري قد صدر في ظل دستور الوحدة الصادر سنة ١٩٥٨ بين مصر وسوريا وكان البين من نصوص هذا القانون انه يستند في بعض أحكامه على قيام الوحدة إذ نص في المادة الاولى منه على ان تشكل المحكمة العليا من ستة مستشارين من محكمة النقض ومحكمة التمييز يختار ثلاثة منهم بطريق القرعة من مجلس القضاء الاعلى في كل اقليم ومن ثم فان هذا القانون يستند على الوحدة وتشكيل المحكمة مرتبط بقيام الوحدة وإذ كان قد تم الانفصال وألغى دستور الوحدة فإن قانون محاكمة الوزراء يكون من القوانين الاتحادية التي ألغيت بإلغاء الوحدة خاصة وان ما تضمنه من احكام لا يتفق مع احكام التشريعات الحالية ويضطرم باستحالة في تطبيقه ويغدر غير ذي موضوع فيعتبر ملغياً ضمناً خاصة وان الجهة التي حينها القانون المذكور لاختيار اعضاء المحكمة العليا من المستشارين وهي مجلس القضاء الاعلى في كل اقليم لم يعد لها وجود^(٢) . كذلك فان الانفصال أزال مجلس القضاء الاعلى السوري كما انه في مصر لم يعد هناك ما يسمى بمجلس

(١) ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢ . مجلة هيئة قضايا الدولة ص ٧ من ٨٧٧ ، د . ادوار خالي النعمي وقف الدعوى

للجنة لمحيم الفصل في الدعوى الجنائية - الطبعة الثانية ١٩٧٨ ص ١٦١ ملحق ١ .

(٢) ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٢ - المصدر السابق .

القضاء الاعلى (١) .

ونحن نؤيد هذا الرأي الثانى ونرى انه يجوز للمضروب طبقاً المادة ١٢٢ عقوبات ان يرفع الجثة المباشرة ضد الوزير اذا امتنع عن تنفيذ حكم واجب النفاذ وذلك بالشروط الواردة فى النص ذلك لانه وإن كان الفقه مستقراً على ان التشريع لا يلغى بعدم استعماله إلا ان المستقر أيضاً ان إلغاء التشريع قد يكون ضمنيّاً بطريق النسخ وذلك بسن تشريع جديد لا ينص صراحة على إلغاء التشريع القديم ولكنه يتضارب معه وقد رأينا ان دستور الوحدة قد ألغى وحل محله دستور مصر الدائم ولما كان قانون محاكمة الوزراء يستند الى دستور الوحدة فلم يعد أن ثمة محل للقول باستمرار مريان احكامه رغم ان المشرع لم يعد صراحة الى إلغائه (٢) .

٦٩ - الجثة المباشرة ضد الموظف العمومى (٣)

أورد قانون الاجراءات الجنائية نصوحاً مضطربة ومتفرقة بشأن الموظف العام مما أدى الى تضارب الاراء فى تفسير احكامها .

(١) محكمة شمال القاهرة الابتدائية ٩ مايو ١٩٧٧ ، مجلة المحاماة ص ٧ و ٨ - ٨٤ - مشار إليه فى المرجع السابق .

(٢) انظر فى كيفية إلغاء التشريع ، اصول القانون للكثير عبد الرزاق السنهورى وأحمد حشمت أبى ستيت ، طبعة ١٩٢٨ فقر ١٦٨٤ ص ٢١٨ و ٢١٩ .

(٣) لكن يعتبر الشخص موظفاً عاماً خاضعاً للاحكام الوظيفية العامة التى مردها الى القانون والقرائن والواقع يجب ان تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستمرار والديموم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر او بالفسوض لاشرافها وابست علاقة حارضة تظهر فى حقيقتها عقد عمل يتدرج فى مجالات القانون الخاص للموظف العام هو الذى يمهّد إليه يعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام الاخرى من طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفاً عاماً توافر شرطين : ان يكون قائماً بعمل دائم وان يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام او مصلحة عامة وتقابل تنوع المرافق العامة من حيث الطبيعة تنوع من حيث طرق الإدارة والطريقة الإدارة لثرتها فى التعرف على المركز القانونى لعمال المرافق العامة ولكى يتكسب عمال المرافق العامة صفة الموظف العمومى يجب ان يدرك المرفق العام من طريق الاستغلال المباشر (القضية رقم ٦٤٨ لسنة ٢ قضائية جلسة ٩ ديسمبر ١٩٣٧ - مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا - المكتب الثانى السنة الثالثة العدد الأول ثالثة رقم ٢ .

انظر المادة ١١٩ مكرراً مقروية فى المقصود بالموظف العام فى تطبيق احكام الباب الرابع من قانون العقوبات . وانظر المادة ١٢٤ ج. مقريات التى تحدّد المقصود بالموظف العام فى تطبيق احكام لثراء من ١٢١ الى ١٢٤ مقريات .

فقد نصت المادة ٦٢ إجراءات في فقرتها الثالثة على أنه وفيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات^(١) لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ونصت الفقرة الرابعة من ذات المادة على أنه استثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون^(٢) . يجوز للمتهم في الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات وعند رفع الدعوى عليه مباشرة أن يتيب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بمحضوره شخصياً^(٣) .

ونصت المادة ١٦٢ من قانون الإجراءات على أن للمدعى بالحقوق المدنية استئناف التماس الصادرة من قاضي التحقيق بالأو وجه لإقامة الدعوى إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات^(٤) .

ونصت المادة ٢١٠ إجراءات على أن للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بالأو وجه لإقامة الدعوى إلا إذا كان صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ويحصل الطعن بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان المدعى بالحقوق المدنية بالأمر^(٥) .

(١) وهي جرائم استعمال المظروف سلطة وظيفته في وقف تنفيذ التماس الصادرة من المحكمة أو أحكام القرائين والرائع أو تشهير بمصلحة الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة . وكذلك جريمة امتناع المظروف من تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إلقائه على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخل في اختصاص المظروف .

(٢) التي تضمن على ضرورة حضور المتهم بنفسه في جنحة مطالب عليها بالحبس وإذا حدثت هذه المادة بالمقتضى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي أجاز حضور المتهم بوكيل عنه سواء كان موظفاً عسكياً أو شخصاً عادياً .

(٣) المقتضيان الثلاثة والرابعة من المادة ١٢٣ إجراءات مطبقان بالمقتضى رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، المندرج بالمجريدة الرسمية وحدها رقم ٢٦٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٨ .

(٤) (٥) مطبقان بالمقتضى رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

ونصت المادة ٢/٢٢٢ إجراءات بقولها «ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها في الحالتين الآتيتين :

أولاً : اذا صدر امر من قاضى التحقيق او النيابة العامة بالا وجه لاقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر في الميعاد او استأنفه فليتة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة .

ثانياً (١) : اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه اثناء تلبية وظيفته او بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٢ من قانون العقوبات .

ومقتضى احكام هذه النصوص مجتمعة انه بالنسبة للجرائم التي يرتكبها الموظف العام او المستخدم المكلف بخدمة عامة او مأمور الضبط القضائي فان هناك ثلاثة فروض .

فأما ان تقع الجريمة من الموظف بصفته الشخصية وإما ان تكون بمناسبة او بسبب الوظيفة وإما ان تكون جريمة امتناع عن تنفيذ حكم او استعمال سلطة الوظيفية في وقف تنفيذ احكام القوانين واللوائح وذلك على التفصيل الآتى :

٧٠- جريمة الموظف التي لا تتصل بعمله

أى بصفته كفرد من افراد المجتمع وذلك مثل اصدار شيك لا يقابله وحيد قائم وقابل للسحب او التعدي على احد بالضرب او القذف في حق انسان او غير ذلك من الجرائم ففي جميع هذه الحالات يكون للمجنى عليه المضرور من الجريمة الحق في رفع الجنحة المباشرة عليه امام المحكمة الجنائية التي وقعت في دائرتها الجريمة او المحكمة التي يقيم الموظف في دائرتها او المحكمة التي يقضى عليه في دائرة اختصاصها متى توافرت اركان الجريمة وثبت وقوع الضرر المباشر بالمجنى عليه على نحو ما سبق شرحه في الباب الثانى ولا توجد في هذا الفرض أية قيود على اقامة الجنحة المباشرة ضد الموظف العمومى .

(١) هذه الفقرة مضادة للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ .

٧١- جريمة الموظف التي تتصل بعمله

والفرض هنا انه يرتكب الجريمة أثناء مباشرة عمله أو بسبب الوظيفة أو بمناسبةها فلا يجوز للمجنى عليه ان يقيم الجثة المباشرة ضده في كافة انواع الجرائم فيما عدا تلك الجرائم المشار إليها بالمادة ١٢٢ عقوبات ولا يكون امام المجنى عليه والحالة هذه ثمة محيص من ان يدعى مدنياً امام النيابة العامة اذا كانت تحقق في الجريمة التي ارتكبها الموظف أو امام سلطة التحقيق أو امام المحكمة الجنائية اذا كانت النيابة قد حركت الدعوى العمومية ضد الموظف .

٧٢- قرار النيابة بحفظ الاتهام قبل الموظف

اذا حققت النيابة وحفظت الاتهام جاز رفع الدعوى المباشرة ضد الموظف لان قرار الحفظ ليس صادراً من سلطة تحقيق ولا محل للحصول اذن من النيابة لإقامة الجثة المباشرة لاننا نرى ان اعلان النيابة بصورة عريضة الجثة المباشرة ثم اخذ موافقتها (بعد اعلان الموظف المتهم بالصورة الاخرى) على ارسالها للقسم أو المركز لقيدها برقم جثة يكفى بذاته لصحة اجراءات رفع الدعوى المباشرة ويعتبر الاعلان وتأشير النيابة بالقيد على اصل الصحيفة بمثابة اذن .

٧٣- قرار النيابة بالالاحة لإقامة الدعوى الجنائية ضد الموظف

اذا صدر قرار بالالاحة لإقامة الدعوى الجنائية وكان هذا الامر صادراً من النيابة أو قاضى التحقيق فلا يجوز للمجنى عليه تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظف بطريق رفع الجثة المباشرة لان الامر بالالاحة يصدر كاجراء من اجراءات التحقيق ويمكن الطعن عليه بالطرق المقررة قانوناً وبالتالي يكون الطريق الجنائى قد استغرق على المجنى عليه ولا يكون هناك ثمة مناص امام المجنى عليه سوى الالتجاء الى القضاء المدنى مع ملاحظة ان القرار الصادر بالالاحة سواء من النيابة أو من سلطة التحقيق لا يقيد المحاكم المدنية وهى تنتظر فى تعويض المضرور من الجريمة .

٧٣ مكرراً - العن في قرار الحفظ والقرار بالآ وجه

الفرق بين أمر الحفظ والأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية أن أمر الحفظ هو اجراء ادارى يصدر عن النيابة بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جمع الاستدلالات وهو على هذه الصورة لا يقيدما ويجوز العدول عنه فى أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ولا يقبل تظلماً امام القضاء او استئنافاً من جانب المدعى بالحق المدنى والمجنى عليه ولهما الالتجاء الى طريق الانعاء المباشر اذا توافرت شروطه ^(١) والأمر بحفظ الأوراق لا يقطع التقادم ولا تنقضى به الدعوى ولا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ^(٢) .

أما الامر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية فهو الذى تصدره النيابة بعد ان تكون قد قامت باجراءات التحقيق او نذبت لحد مأمورى الضبط القضائى لمباشرة الامر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يعتبر بمثابة حكم قضائى ولذلك فيجب ان يكون مكتوباً وصريحاً ومسبباً ومتضمناً بياناً كافياً لوقائع الدعوى والأدلة القائمة فيها والرد عليها بأسلوب سائنغ .

ويجوز للنيابة ان ترجع فى أمر الحفظ وتعديل عنه اذا أستجنت ادلة او وقائع او ظروف او اسباب جديدة كما يجوز لها أن تعدل أيضاً عن الامر بالآ وجه .

وأمر الحفظ لا يمنع المدعى المدنى (المضروب) من رفع الجنحة المباشرة بينما القرار بالآ وجه يتمتع معه رفع الدعوى المباشرة من ذات الواقعة ويجوز للمتهم اذا اقيمت ضده دعوى جنحة مباشرة ان يدفع بعدم جواز نظرها لسابقة صدور قرار من النيابة بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية ولا يبقى امام المضروب فى هذه الحالة سوى الالتجاء الى المحكمة المدنية بطلب التعويض وجدير بالذكر ان لأوامر الحفظ وأوامر النيابة بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية لا تقيد القضاء المدنى وليس لها اية حجية فى القضايا المدنية الخاصة بالتعويض او غيره والتى يكون سببها الجريمة الصادر فيها الحفظ او الامر بالآ وجه .

(١) مادة ٨١٠ من تعليمات النيابة العامة .

(٢) مادة ٨١١ من تعليمات النيابة العامة .

٧٤- جرائم المادة ١٢٣ عقوبات

قد يرتكب الموظف جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالمادة ١٢٣ عقوبات التي تنص على ان يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وتقليته في وقف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة او احكام القوانين واللوائح او تخيير تحصيل الاموال والرسوم او وقف تنفيذ حكم او امر صادر من المحكمة او من اية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم او امر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم او الامر داخلاً في اختصاص الموظف ففي حالات ارتكاب الموظف لاحدى هذه الجرائم يجوز للمضرم ان يدعى مبدئياً قبله برافع الجنتحة المباشرة وتكليفه بالحضور امام المحكمة الجنائية المختصة وعلة استثناء هذه الجرائم ما نص عليه الدستور من قسسية الاحكام القضائية وسيادة القانون ولخطورة خطأ الموظف الذي يوقف تنفيذ الاحكام والقوانين .

ونحن نرى ان نص المادة ١٢٣ عقوبات يتسع ليشمل التقاعس المتعمد من جانب الموظف عن تنفيذ احكام القوانين واللوائح الداخلة في حدود اختصاصه ويثبت هذا التقاعس العمدي من تكرار انذار المجنى عليه او المضرم للموظف على يد محضر ، وليس في هذا القول اجتهاد في مجال العقاب لان ذلك مروح النص والهدف الذي تفياه المشرع من ايراد هذا الاستثناء .

٧٥- العاملون بقطاع الاعمال العام ليسوا موظفين في حكم المادة ١٢٣ عقوبات

في ظل قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ كانت، بعض المحاكم الجنائية تصدر احكاماً بالادانة (حبس وعزل) ضد رؤساء مجالس ادارة الشركات في حالات الامتناع عن تنفيذ الاحكام وهذه الاحكام النادرة كانت تستند الى مفهوم خاطئ مؤداه ان رؤساء الشركات في حكم الموظفين العموميين وقد قلنا في ظل قانون العاملين بالقطاع العام انه لا ينبغي الاجتهاد في مجال العقاب فالتنص صريح في المادة ١٢٣ ويقصد به الموظف العمومي بالمفهوم السابق الاشارة اليه^(١) .

(١) راجع الفقرة ٦٩ والهامش المشار اليها فيها .

وبمقتضى قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ (١) (الذي أُلغى قانون القطاع اعلم) ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ .

فإن الوضع لم يتغير بمعنى ان العاملين بالشركات القابضة والشركات التابعة لا يعتبرون من الموظفين العموميين في حكم المادة ١٢٢ عقوبات اذ انهم وفقاً لنصوص المواد ٤٢ وما بعدها من قانون قطاع الاعمال المشار إليه يعتبرون في مركز تعاقدى وتسرى عليهم بحسب الاصل قوانين العمل التى تنطبق على العاملين بالقطاع الخاص (٢) .

٧٦ - هل يجوز الادعاء مدنياً ضد متهم مجهول ؟

اذا اتخذت اجراءات التحقيق ضد متهم مجهول فهل يعد ذلك تحريكاً للدعوى الجنائية وهل يمكن بالتالى لمن اضير من الجريمة ان يدعى مدنياً ؟

بديهى انه اذا كان هناك شريك معلوم او فعل اصلى مع المتهم المجهول فلا صعوبة فى ذلك حيث يستطيع المضرور ان يدعى مدنياً سواء اثناء سير الدعوى او بتكليف بالحضور ضد المتهم المعلوم والمجهول على السواء اما اذا كان المتهم او المتهمون فى الجريمة مجهولين فمن الطبيعى ان المضرور لا يستطيع الادعاء مدنياً بطريق التكليف بالحضور لانه لا يجوز التكليف الى مجهول اما اذا كانت التحقيقات تجرى فى وقائع الجريمة فنرى انه لا يجوز الادعاء مدنياً فى هذه التحقيقات لان الادعاء هو توجيه طلبات وتوجيه الطلبات لا بد ان يكون لشخص معلوم وهنا يتعين على المجنى عليه او المضرور ان يتريص حتى يظهر المتهم المجهول ويتخذ ضده اجراءات الادعاء المدنى ويبدأ الميعاد حينئذ من تاريخ العلم بمرتكب الجريمة (٣) .

(١) الجريمة الرسمية العدد ٢٤ مكرر فى ١٩ يونية ١٩٩١ .

(٢) نصت المادة ١٠٢١ من تعليمات النيابة العامة على ان العاملين بشركات القطاع اعلم لا يعتبرون موظفين عموميين فى مجال تطبيق احكام الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ لاجراءات جنائية وهذه الفقرة تنهات جرائم المادة ١٢٢ عقوبات .

(٣) قانون د . ادور غالى ادعى . حيث يرى ان الدعوى الجنائية تعتبر له تحركت اذا كانت لاجراءات التطبيق له اتخذت ضد المتهم المجهول ويرى كتنجبة لذلك تطبيق قاعدة الجنائى يوالف المدنى أى انه يتعين والى السير فى

٧٦ مكرز- هل يجوز رفع الجنحة المباشرة عن جريمة السرقة ؟

تعتبر جنحة السرقة من أخطر الجنح التي اولاهها المشرع اهمية خاصة بالنظر لخطورتها على المجتمع ومن هنا فانه في التطبيق العملي تتولى ادارات وشعب البصم الجنائي فحص وتحقيق جرائم السرقة ولا يترك هذا الامر لصغار الضباط او المساعدين كما يحدث في الجنح الاخرى كالضرب والسب والنصب وغيرها .

والقانون ينص على عقوبة الحبس في السرقة البسيطة وهذا الحبس وجوبى بمعنى انه لا يجوز للمتهم ان يحضر بوكيل عنه بل لا بد ان يحضر بنفسه امام المحكمة الجنائية التي تنتظر الجريمة (مادة ٢٢٧ اجراءات) ومن هنا تبدو خطورة المشكلة حيث ان تقرير حق الانهاء المباشر يمكن ان يكون وسيلة للتشهير والقذف في حق الابرياء إذ لا يتوقف المال إلا على مجرد اعلان تكليف بالحضور يدفع فيه صاحبه بضعة جنهيات فتتحرك بذلك الدعوى المدنية والدعوى الجنائية في جريمة خطيرة كالسرقة يجبر فيها المتهم على المثول شخصياً ويودع في قفس الاتهام الى آخر الجلسة حتى لو حظى بالبراءة بعد ذلك اذ يكون المدعى المدني قد حقق هدفه وقد لا يستطيع المتهم البرئ - كما هو الغالب عملا - ان يثبت سوء النية او قصد الإضرار والتشهير .

وقد يقال انه لا يوجد في القانون ما يمنع من رفع الجنحة المباشرة عن جريمة السرقة باعتبارها جنحة في قانون العقوبات غير مستثناة حيث تجيز القواعد العامة للمضروور من الجريمة ان يقيم نفسه مدعياً مئنياً امام المحكمة الجنائية (مادتان ٢٢٢ و ٢٥١ اجراءات) لكن الرد على ذلك ان نظام الجنحة المباشرة بمرمته هو استثناء من القواعد العامة ولا بد ان يقدر بقدره ولا يتوسع فيه اذ الاصل ان توجيه الاتهام يكون من النيابة العامة ولا يسوغ ان تتساوى النيابة مع المتهم في توجيه التهمة كما ان خلق صفة المتهم على انسان لا يتوقف على مشيئة انسان آخر قد يكون مغرضاً وسعي النية ولا بد ان يتقيد المدعى المدني بما تقتضيه به النيابة العامة فمن غير المتصور ان يتميز المضروور على النيابة العامة

= الدعوى المدنية اذا كانت لاجراءات التحقيق قد اتخذت ضد متهم مجهول لان اتخاذ اجراءات التحقيق هو في نظره تحريك الدعوى الجنائية (المراجع السابق) ققرة ٣٨٤ ص ٥٧ .

فيصف انساناً بأنه سارق في بقعة أسطر يسطرها في صحيفة دعواه مع انه يتعين التحقيق والفحص في مثل هذه الجريمة الخطيرة الماسة بالشرف والاعتبار^(١) .

وإذا تأملنا هذا النظام الاستثنائي وهو رفع الجثة المباشرة نجد ان المشرع قد حد من نطاقه بأن قيده بقيود معينة الهدف منها حماية حرية ومصالح الافراد وكذلك المصلحة العامة فجعل الادعاء المباشر غير جائز في الجنايات وغير جائز امام المحاكم الاستثنائية بصفة عامة (أمن الدولة والقيم والعسكرية على النحو السابق ذكره) ومحاكم الاحداث والجرائم التي تقع خارج الجمهورية وغير ذلك من القيود والضوابط السابق الاشارة اليها في الفقرات السابقة ومن هذا يتضح ان الاصل هو تقييد حق المدعى المدني للحد من الجرح المباشرة الكيفية وهذه الحكمة متوافرة بلاشك في جريمة السرقة التي يتعين لمن يدعى وقوعها على ماله ان يلجأ الى احد رجال الضبط أو النيابة العامة لاجراء تحقيق فيها فاذا كان جاداً أمكنه الادعاء مبنياً أثناء التحقيق دون ان يكون بحاجة الى رفع جثة مباشرة مادام المتهم الذي ثبت في حقه تهمة السرقة سيحال للمحاكمة بمعرفة الجهة الاصلية صاحبة الحق في الاتهام وهي النيابة العامة .

وفي ضوء ما تقدم كله فإننا نرى انه لا يجوز للمدعى المدني ان يقيم دعوى جثة مباشرة بتهمة السرقة وهو إن فعل فيتعين على النيابة امتثالاً للتعليمات ولروح القانون والحكمة التي يتقياها المشرع ان ترفض قيد الجثة وهنا نشير الى ان اعلان النيابة بصحيفة الجثة شئاً واصدارها الامر للقسم أو المركز لقيد الأوراق برقم جثة شئاً آخر فلا يلزم من الاول الثاني اذ يجوز للنيابة ان تتسلم الاعلان وترفض بعد ذلك القيد والوصف .

(١) نصت المادة ٢٢٨ من مشروع قانون الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٦٦ على انه يجب على المتهم في جنائية أو جثة مملوكة عليها بالحبس ان يحضر بنفسه اما في الأحوال الأخرى وفي جميع الدعاوى التي ترفع مباشرة من المدعى بالمحقق المدنية فيجوز له ان يطلب حقه ريكال لتقديم دفاعه وهذا النص يفسر اتجاه وجهة المشرع في الحد من اساعة استعمال رفع الجثة المباشرة .

٧٧- هل يتقيد رفع الجنحة المباشرة بما تقتضيه الدعوى العمومية ؟

تتبع المواد ٣ و ٨ و ٨ مكرراً (١) و ٩ و ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية رفع الدعوى الجنائية ببعض القيود التي تتلخص في الشكوى او الطلب او الاتى .
قالت محكمة النقض ان بعض هذه القيود - كالشكوى - هي قيود على حرية النيابة العامة ولكنها لا تقيد المدعى بالحق المدنى في رفع دعواه مباشرة بتكليف المتهم بالمضور وذلك على التفصيل الآتى :

٧٨- (أولاً- الشكوي

نصت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية على انه «لا يجوز ان ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو الى احد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك في الاحوال الاخرى التي ينص عليها القانون .

ولا تقيد الشكوى بعد ثلاثة اشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ويمر تبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

والمادة ١٨٥ تتناول جريمة سب موظف أو شخص ذي صفة نيابية عامة او مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة .

والمادة ٢٧٤ تتناول جريمة زنا الزوجة .

والمادة ٢٧٧ تتناول جريمة زنا الزوج .

والمادة ٢٧٩ تتناول جريمة ارتكاب فعل مخل بالحياء مع امرأة ، أو في غير علانية .

والمادة ٢٩٢ تتناول جريمة عدم تسليم الوالد أو الوالدة أو الجد أو الجدة وإداه الصغير أو ولد وإداه الى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائنه أو حفظه أو في حالة قيام أى من الوالدين أو الجدین

بنفسه أو بواسطة غيره بخطف الوالد أو ولد الوالد ممن لهم قانوناً حق حضنته ولو كان الخطف قد تم بلا تمايل أو إكراه .

والمادة ٢٩٣ تتناول جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي واجب التنفيذ بدفع نفقة الزوجة أو الأثارب أو الأصهار أو اجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن مع قدرته على الدفع ويعد التنبيه عليه (١) .

والمادة ٣٠٣ تتناول جريمة القذف .

والمادة ٣٠٦ تتناول جريمة السب .

والمادة ٣٠٧ تتناول جريمة ارتكاب السب والقذف بطريق النشر (٢) .

والمادة ٣٠٨ تتناول جريمة العيب أو الإمانة أو القذف أو السب الذي يرتكب بإحدى طريق العلانية بالمادة ١٧١ طعناً في عرض الافراد او خشنأ لسمعة العائلات في جميع الجرائم سالفة الذكر وكذلك الجرائم الأخرى المشار إليها في نصوص خاصة لا يجوز رفع الدعوى العمومية من النيابة العامة إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو وكيله الخاص . ولكن يجوز للمدعى المدني في جميع الأحوال رفع دعواه المباشرة أمام المحكمة الجنائية المختصة .

ولا يشترط في الشكوى شكل خاص فقد تكون ببلاغ شفهي الى النيابة أو الشرطة وقد تكون ببرقية أو خطاب عادي أو مسجل أو بإنداز على يد محضر .

(١) تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز رفع اللجنة المباشرة من زوجة على زوجها استناداً للمادة ٢٩٣ عقوبات حتى ولو امتنع عن تنفيذ حكم النفقة لأن القانونين شرع وسيلة أخرى للتنفيذ وهي دعوى الحبس التي ترفع أمام محكمة الأحوال الشخصية المختصة وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

(٢) نصت المادة ١٨٩ عقوبات على حظر نشر ما يجري في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي تفرع المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر أو الباب السابع من الكتاب الثالث ولكن النص استثنى الشكاوى من الحظر فلا يتضمن الحظر نشر الشكاوى . والشكوى في هذا الصدد لا تعني فقط الشكاوى المقدمة من المجنى عليه إلى سلطة التحقيق ولكنها تشمل أيضاً البلاغ المقدم من الجريمة من غير المجنى عليه كما تشمل كذلك الطلب المقدم من وزير العدل أو رئيس المصلحة طبقاً للمادتين ٨ و ٩ من قانون الإجراءات الجنائية والنشر الجاه طبقاً لهذه المادة لا يقتصر على مجرد الانخبار البسيطة من حصول الشكوى بل أنه يشمل موضوعها بتفاصيله وذلك لسرعة نص المادة ١٨٩ عقوبات (شريف كامل - الجرائم الصنفية سنة ١٩٨٤ ص ١٠٩ و ١٠٢) .

وقد تقدم من المجنى عليه شخصياً أو من وكيله بموجب وكالة عامة أو خاصة .

٧٩ - صحيفة الجثة المباشرة تعتبر بمثابة شكوى

استقر قضاء محكمة النقض على ان الادعاء بصحيفة الجثة المباشرة يعد بمثابة شكوى فقد حكمت بأن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم الميئة بها ومن بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في ان يحرك الدعوى امام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سابقة لان الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى^(١) .

٨٠ - عدم قبول الدعوى اذا رفعت بعد ثلاثة اشهر

وتعتبر الدعوى المباشرة غير مقبولة اذا رفعت بعد ثلاثة اشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومركبتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك^(٢) .

والعبرة هنا بالعلم الحقيقي لا بالعلم الظني او المفترض وفي ذلك تقول محكمة النقض ان الثلاث اشهر المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية انما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومركبتها على ان يكون هذا العلم علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وانه لا يجرى اليعاد المشار إليه والذي يترتب على مضيئه عدم قبول الشكوى في حق المجنى عليه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني^(٣) .

(١) نقض جنائي رقم ٢٢٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦ مجموعة المكتب الفني س ٢١ ص ٥٤٤ .

ونقض جنائي رقم ١٥٧٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ مجموعة المكتب الفني س ٢٧ ص ١٢٤ .

ويؤيد الفقه ذلك - على حد الباقى - توافق الشاى وحزائى ومحمود مصطفى مشار إلى في على عبد الباقى ص (٨) المرجع السابق . وقد اخذت تعليمات النيابة بذلك (مادة ١٠٨٦) .

(٢) فسخا نص القانون على ان جريمة التنقيب او الاعتداء على الحرية الشخصية لا تسقط بالتناهم .

(٣) نقض جنائي ١٩٧٦/٥/٢٢ ص ٢٢ من ٢٨٤ ونقض ١٩٨٠/٥/٢١ ص ٢١ من ٦٥٤ ، مجموعة المكتب الفني - المرجع السابق .

وإذا تعدد المجنى عليهم يكفي أن تقدم الشكوى من أحدهم وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم تعتبر أنها مقدمة ضد الباقين (مادة ٤ إجراءات) .

والحكمة من ذلك رفع العرج عن بعض المجنى عليهم إذا عارضهم البعض الآخر في تقديم الشكوى والحيولة دون تعنت المجنى عليه في الإصرار على شكوى بعض المتهمين دون البعض الآخر وهذا تطبيق لمبدأ وحدة الجريمة ووحدة الدعوى^(١) .

وإذا كان المجنى عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة أو كان مصاباً بعامة في عقله تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه وإذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصي أو القيم وتتبع في هاتين الحالتين جميع الأحكام المتقدمة الخاصة بالشكوى (مادة ٥ إجراءات) وإذا تعارضت مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له من يمثله تقوم النيابة العامة بتمثله (مادة ٦ إجراءات) وينقض الحق في الشكوى بموت المجنى عليه ولكن إذا حدث الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا تؤثر على سير الدعوى (مادة ٧ إجراءات)^(٢) .

٨١- ثانياً- الطلب

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون (مادة ٨ إجراءات) .

والمادة ١٨١ تتناول جريمة العيب في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

والمادة ١٨٢ تتناول جريمة العيب في حق ممثل دولة أجنبية معتمدة في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته .

(١) حلي عبد الباقي وحمراني - المرجع السابق ص ٩ .

(٢) راجع في أثر تقديم الشكوى والإجراءات السابقة واللاحقة عليها وانقضاء الحق فيها . د. أحمد فتحي سرور .

لقرنين ١٠٧ و ١٠٨ ص ١٨٧ - ١٩٤ - المرجع السابق .

كذلك لا يجوز ان ترفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً (١) من قانون العقوبات إلا من النائب العام أو المحامى العام (مادة ٨ مكرراً (١) إجراءات^(١)).

والمادة ١١٦ مكرراً (١) عقوبات تناولت جريمة الموظف العام الذى يتسبب بخلطه فى إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم الممهودة بها الى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله فى أداء وظيفته أو إخلاله بواجباتها أو إساءة استعمال السلطة .

والطلب لابد ان يكون مكتوباً وصادراً من الجهة المختصة التى اشارت إليها هذه النصوص . فيختص وزير العدل أو من يفوضه بتقديم الطلب فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٨١ و ١٨٢ عقوبات وكذلك فى الاحوال الأخرى التى نص عليها القانون وتختص الهيئة التى وقعت عليها الجريمة أو رئيس المصلحة المجنى عليها بتقديم الطلب ويختص النائب العام أو المحامى العام بتقديم الطلب فى جرائم المادة ١١٦ مكرراً عقوبات وهكذا .

ونرى ان اشتراط تقديم الطلب فى جريمتى المادتين ١٨١ و ١٨٢ عقوبات لا يعيد حق المدعى المدنى فى رفع الجثة المباشرة لان هذا القيد وارد على حرية النيابة العامة كما هو الحال بالنسبة لاشتراط تقديم الشكوى وبناء عليه يكون لسفير الدولة الاجنبية او قنصلها المعتمد فى مصر الحق فى رفع الجثة المباشرة ضد من يقذف فى حق دولته أو رئيسها اذا توافرت شروط رفع الدعوى على نحو ما ذكرنا فى الباب الأول - أما بالنسبة للجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكرراً فان الامر لا يحتاج الى ادعاء مدنى قبل من يرتكب الجريمة لان الدولة ممثلة فى رئيس المصلحة المعنى عليها لا يتصور ان تدعى مدنياً اذ يكفى فى ذلك العقوبة التى توقع على المتهم وما يجب رده والتعويضات وفقاً للقواعد

(١) مسجلة باللانز رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ - الجريدة الرسمية ، العدد ٢١ فى ١٩٧٥/٧/٢١ .

العامة هذا مع الإشارة الى ماسبق ان قلناه في الفقرة ٧٤ سالفة الإشارة بشأن
الادعاء مدنياً ضد الموظف العمومي .

٨٢- ثلث- الاذن

الاذن هو عمل اجرائي يصدر من بعض هيئات الدولة للسماح بتحريك الدعوى
الجنائية قبل المتهمين الذين ينتمون الى هذه الهيئات مثال ذلك القضاة واعضاء
مجلسي الشعب والشورى وقد قصد القانون من هذا القيد الاجرائي ضمان حسن
ادائهم للوظيفة العامة التي يشغلونها والاذن بحسب طبيعته يفترض ان تتجه
ورغبة الجهة المختصة في تحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم (١) .

وقد سبقت الإشارة الى عدم جواز رفع الجثة المباشرة ضد اعضاء الهيئة
القضائية طبقاً للمادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل
بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ كما رأينا انه لا يجوز ايضاً رفع الجثة المباشرة
ضد عضو مجلس الشعب أو مجلس الشورى ونحيل على ما سبق ان قلناه بهذا
الصدد (٢) .

وتجدر الإشارة هنا الى ان الاذن بخلاف كل من الشكوى والطلب فهو كما
يضع قيداً على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية فانه يضع نفس
القيد على حرية المدعى المدني في رفع الدعوى المباشرة بعكس الشكوى والطلب
كما رأينا .

هذا وقد نصت المادة ٢/٩ من قانون الاجراءات الجنائية على انه في جميع
الاحوال التي يشترط القانون فيها ارفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو
الحصول على اذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ اجراءات
التحقيق فيها إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الاذن أو الطلب ،
على انه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي

(١) د . احمد فتحي سرور فقرة ١١٤ من ١٩٨ - المرجع السابق .

(٢) انظر ما سبق فقرتان ٦٦ و٦٧ مكرراً .

الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٠٢ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ من القانون المذكور إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة إلى تقديم شكوى أو طلب أو إذن وتقضى تعليمات النيابة بأنه لا يجوز التنازل عن الحق في مباشرة الاذن برفع الدعوى كما لا يجوز العدول عنه بعد مباشرته^(١) .

(١) مادة ١٠٨٩ من تعليمات النيابة .

الفصل الثالث

كيفية إقامة الجثة المباشرة

٨٢- طريقة الادعاء مدنياً

نصت المادة ٢٥١ إجراءات على أن "لن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية إلخ . ويحصل الإدعاء مدنياً بإعلان المتهم على يد محضر أو يطلب في الجلسة ... إلخ .

وفي ضوء هذا النص فإن الإدعاء مدنياً يتم بإحدى طريقتين :

الأولى : إذا كانت النيابة قد أقامت الدعوى الجنائية فيجوز للمدعى عليه أن دعى أمامها شفعياً أو كتابة ولا بد أن يصرح بأنه يدعى بحقوق مدنية وإلا اعتبرت شكواه من قبيل التبليغات ويجوز له الإدعاء في أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى إقفال باب المرافعة فيها وحجزها للحكم ونرى أنه إذا كانت هناك ظروف قهرية حالت دون الإدعاء المدني حتى إقفال باب المرافعة وحجزت الدعوى للحكم فإنه يجوز لمن أخصير أن يتقدم بطلب فتح باب المرافعة لكي يتقدم بطلبه الإدعاء مدنياً بشرط أن يدعم هذا الطلب بالمستندات اللازمة ولكن ذلك غير ملزم إطلاقاً للمحكمة فلها أن تلتفت عن هذا الطلب وتحكم في الدعوى سيما وأن القاعدة أنه لا يجوز أن يترتب على تسفل المدعى بالحق المدني إطالة أمد الفصل في الدعوى الجنائية^(١) .

ولم يشترط القانون شكلاً خاصاً للإدعاء بالحقوق المدنية سوى أن يوضح المدعى المدني عن رغبته في الإدعاء ويسدد الرسوم حتى تسفل الدعوى المدنية في حوزة المحكمة .

(١) ولذا لم تسفل المحكمة في المدعى الذي يدعى فيه للتمتع بهم جواز تسفل المدعى بالحق المدني في الدعوى الجنائية المرفوعة ضده فإن ذلك لا يعد إخلالاً بحق المتهم في الدفاع إذ أن حضور المدعى المدني ورافعته لا يتعيان في الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية (لمن جنائي ٨/١٠/١٩٤٥ - رقم ٤٧ ص ٨٨ من الجداول المحررة لمجلة المحاماة - المرجع السابق) ..

ولا يشترط أن يكون المتهم حاضراً بالجلسة التي يدعى فيها المجنى عليه مدنياً إذ يجوز الإدعاء في غيابه بشرط إعلانه بطلباته بعد ذلك ^(١) .

الثانية : إذا لم تكن النيابة قد رفعت الدعوى العمومية يجوز في مواد الجنع والمخالفات فقط أن يدعى مدنياً بتكليف خصمه الحضور أمام المحكمة الجنائية حتى ولو كانت الجثة من اختصاص محكمة الجنايات كجنع الصحافة والنشر وبهذه الطريقة يحرك المدعى المدني الدعوى العمومية فيتصل قضاء المحكمة بالدعويين العمومية والمدنية في آن واحد . ولا يجوز رفع الجثة المباشرة في الجنايات فإذا رفعت تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبولها لا بعدم اختصاصها بنظرها ^(٢) .

ويجب أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة والتعويض المطلوب . على أنه إذا لم يشر المدعى المدني إلى مواد الإتهام فإن ذلك لا يبطل الصحيفة لأنه حين يحرك الدعوى العمومية بدعواه المدنية فإن النيابة هي صاحبة الدعوى العمومية . ويجب أن تعلن النيابة بصورة من صحيفة الجثة المباشرة أي ورقة التكليف بالحضور ولكن لا يجوز إعلان النيابة قبل إعلان التهمة ، وبعد تمام الإعلان يقدم المدعى المدني أصل الصحيفة إلى النيابة للتأشير عليها بإرسالها لقسم أو مركز الشرطة المختص لقيدها برقم جثة واعادتها قبل الجلسة . ونرى أن تأشيرة عضو النيابة على الصحيفة إلى القسم أو المركز لقيدها برقم جثة يعد إنذاراً بتحريك الدعوى الجنائية ضد من يتطلب القانون الحصول على هذا الإذن بالنسبة لهم .

٨٤ - مبلغ التعويض المدعى به

كان العمل يجرى على أن يدعى المضرور بمبلغ قرش صاغ ^(٣) أو بمبلغ ٥١ ج

(١) عكس ذلك نقض جثاني رقم ١٣٢ سنة ١٧٧٢ ق... جلسة ١٩٥٧/٦/٤ من ٨ من ٤٩٠ مجموعة المكتب الفني .

(٢) جثاني حد الله من ٦٩٦ - للرجوع السابق .

(٣) حكم يلقه إذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون الصحافة رقم ١٩٦٨/٦١ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا تجاوزت قيمتها خمسين جنيهاً وكان الثابت من مدونات الحكم أن طلب المدعى بالمق المدني في صحيفة دعواه المباشرة إقتصرت على قرش واحد على سبيل التعويض الملائم فلا موجب في القانون لتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الملائمة من محام (نقض جثاني رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق... جلسة ١٩٦٩/١٢/٦ من ٢٠ من ٩١٢ - المكتب الفني) .

على سبيل التعويض المؤقت وفي الحالة الأولى فإن الحكم لا يجوز إستئنافه أما في الحالة الثانية فيجوز وبعد صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل المادة ٤٢ من المرافعات برقع الحد الأعلى لنصاب القاضى الجزئى إلى خمسمائة جنيه بدلاً من ٢٥٠ جنيه دون المساس بالحد الأدنى وهو خمسين جنيهاً شاع فى العمل مسلك خاطيء حيث كان كثير من المحامين يدعون للمضروور بمبلغ ١٠١ جنيه ولم يكن لهذا التحديد أى أساس قانونى لأن الادعاء بمبلغ ١٠١ جنيه كالادعاء ١٠٢ جنيه أو أكثر أو أقل اذا لم يتجاوز خمسمائة جنيه ولم ينزل عن مبلغ الخمسين جنيهاً إذا رغب المدعى المدنى فى الإحتفاظ بحقه فى الاستئناف .

ويصدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢^(١) ويعمل به من اول أكتوبر ١٩٩٢ فقد رفع الحدان الأدنى والأقصى لاختصاص القاضى الجزئى المنصوص عليه بالمادة ٤٢ من المرافعات المعدلة بالقانون ٨٠/٩١ سالف الإشارة ، فأصبحت محكمة المواد الجزئية تختص قيمياً بالحكم ابتدائياً فى الدعوى المدنية والتجارية التى لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيهاً ويكون حكمها إنتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

وبناء عليه فإن المبلغ المؤقت المدعى به أصبح ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت حتى يحق للمدعى المدنى إستئناف الحكم اما إذا ادعى بأقل من ٥٠١ جنيه فلا يجوز له استئناف الحكم^(٢) وغنى عن البيان انه يجوز الادعاء امام محكمة الجنب بأى مبلغ ولو كان أكثر من خمسة آلاف جنيه .

٨٥ - تطبيقات محكمة النقض

حكم بأن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية^(٣) .

وحكم بأن والقانون يستلزم أن يكون المتهم حاضراً بنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب الذموى وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدنى

(١) المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى أول يونيو ١٩٩٢ ويصل به اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٩٢ .

(٢) رسم الادعاء بمبلغ ٥٠١ كالاتى - ١٢، ٥٢٠ ج نصيبى ، ١، ٥٠٠ ج لفسلى ، ١، ٠٠٠ ج نيب ، ٢٠٠٠ مليماً لملة إيصال ٦، ٢٧٠ ج صندوق خدمات التكوين الجملة ٢١، ٦٠٠ ج .

(٣) طعن جنائى رقم ٢١ لسنة ٤٦ - ١٤/٦/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٦٤ - مجهزة للكتب القنى .

بإعلان المتهم بطلانته ولا يفنى عن ذلك حضور محاميه اذا كان متهماً في جنحة معاقب عليها بالحبس^(١) .

وجدير بالإشارة أن هذا الحكم صدر قبل تعديل المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي أجاز للمتهم في الجنب والمخالفات أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه وبناء على هذا التعديل فإنه يجوز للمدعى المدني أن يوجه طلباته الى محامي المتهم الحاضر في الجلسة بالوكالة عنه .

وحكم بأن إجراءات الادعاء المباشر تتم بتكليف المتهم مباشرة بالحضور امام محكمة الجنب والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر امام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة العامة وحدها^(٢) .

وحكم بأن قانون الإجراءات الجنائية نظم إجراءات الادعاء بحقوق مدنية امام القضاء المدني بحيث لا يكتسب المضرور أو من انتقل اليه حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه من حقوق وأثار الا اذا باشر الادعاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً^(٣) .

وحكم بأن القانون انما أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما اذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط أي مجرد الادعاء بحقوق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية^(٤) .

٨٦- لئلا قبول الادعاء المدني

اذا ادعى المجنى عليه مدنيًا امام النيابة كان له الحق في أن يخطر بقرار حفظ الدعوى العمومية فإذا توفي كان الاعلان لورثته جملة في محل اقامته (مادة ٦٢ إجراءات) ويترتب على الادعاء المدني في مرحلة التحقيق أن يكون للمدعى المدني الحق في حضور جميع إجراءات التحقيق (مادة ٧٧ إجراءات) وله تقديم

(١) طعن جنائي رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٤ ص ٨ من ٤٩٠ - مجموعة المكتب الفني .

(٢) طعن جنائي رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ ص ٨ من ٤٩٦ - مجموعة المكتب الفني .

(٣) طعن جنائي رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢ ص ١١ من ١٤٢ - مجموعة المكتب الفني .

(٤) طعن جنائي رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٦ ص ١١ من ٩٤٢ - مجموعة المكتب الفني .

دفعوه وطلباته اثناء التحقيق (مادة ٨١ اجراءات) وله ان يطلب حضوراً من الاوراق (مادة ٨٤ اجراءات) وله ان يطلب سماع شهود (مادتان ١١٠ و ١١٥ اجراءات) واذا صدر قرار بالوجه لاقامة الدعوى الجنائية فيتعين اعلائه للمدعى المدني فاذا كان قد توفي يعطى الى ورثته جملة في محل لاقامته (مادة ٢/١٥٤ و ٢/٢٠٩ اجراءات) وله استئناف الامر الصادر بالا وجه في تهمة موجهة الى موظف عام عن جريمة وقعت منه اثناء تادية وظيفته لو سببها (مادتان ١٦٢ و ١/٢١٠ اجراءات) وله ان يستأنف الاوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص (مادة ١٦٢ اجراءات) وله حق الطعن امام محكمة النقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة بالا وجه لاقامة الدعوى (مادة ١٩٢ اجراءات) وله ان يطعن بالنقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة او من محكمة الجنج المستأنفة منقذة في غرفة مشورة برفض الاستئناف المرفوع منه في الامر الصادر من النيابة بالا وجه (مادة ٢١٢ اجراءات) وله ان يطعن بالاستئناف والنقض في الحكم الذى تصدره المحكمة الجنائية بشأن دعواه المدنية فقط دون الجنائية ولكن ليس له ان يطعن بالمعارضة في الحكم الصادر في غيبته (مادة ٢٩٩ اجراءات) .

٨٧- الجهة التى يدعى امامها مدنياً

القاعدة انه يجوز الادعاء مدنياً فى الجنائيات والجنح والمخالفات لكن رفع الدعوى المباشرة لا يكون إلا فى جنحة او فى مخالفة حتى ولو كانت الجنحة تختص بها محكمة الجنائيات كما فى جرائم النشر بطريق العلانية ولا يجوز الادعاء مدنياً امام محكمة الاستئناف لأول مرة او محكمة النقض ولا امام محكمة القيم ولا المحاكم الاستئنافية كمحاكم امن الدولة والمحاكم العسكرية والمجالس العسكرية او ذات الاختصاص القضائى وقد سبقت الاشارة تفصيلاً الى هذه الموضوعات فتحيل اليها حتى لا يكون فى التكرار الملل ^(١) .

(١) راجع ما سبق فقرات من ٨٩ الى ٦٤ .

الباب الرابع

آثار الجنحة المباشرة والحكم فيها

٨٨ - تقسيم الباب

تخضع الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية للاجراءات الجنائية كقاعدة عامة فيما عدا ما استثنى بنص خاص بالنسبة لبعض هذه الاجراءات ولا بد ان تفصل المحكمة الجنائية في الدعويين المدنية والجنائية معاً ويكون لها كقاعدة عامة سلطة تغيير اساس الدعوى في حدود القواعد العامة .

وحين تتصدى المحكمة الجنائية للفصل في الدعوى المدنية فانه يترتب على الحكم بالادانة اثره على الحكم بالتعويض كما يترتب على الحكم بالبراءة كقاعدة عامة رفض الدعوى المدنية الا اذا ، رأت المحكمة احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة رغم البراءة .

كذلك يكون للحكم الجنائي بوصفه عنواناً للحقيقة حجيته امام المحاكم المدنية ويستطيع كل من المدعى المدني والمتهم والنيابة استئناف الدعوى المدنية بشروط وضوابط معينة كما ان طرق الطعن غير العادية وهي النقض والتماس اعادة النظر تسرى في شأن الدعوى المدنية اذا توافرت الشروط التي يتطلبها القانون .

وفي هدى ما تقدم سنتناول في هذا الباب الفصول التالية :

الفصل الاول : اجراءات نظر الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية .

الفصل الثاني : الحكم في الدعوى المدنية .

الفصل الثالث : الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية .

الفصل الأول

إجراءات نظر الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

٨٩ - خضوع الدعوى المدنية للإجراءات الجنائية

نصت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "يُفتح في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في هذا القانون".

ويعتقضى هذا النص أن الدعوى المدنية تخضع أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة بقانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في هذا القانون نصوص خاصة بها تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية .

٩٠ - تطبيقات محكمة النقض

استقر قضاء محكمة النقض على أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة للتطبيق على الإجراءات الجنائية وعلى الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لسد نقص^(١) ، فتخضع الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها^(٢) ولا تخضع لاحكام قانون المرافعات المدنية حتى ولو اقتضت الخصومة أمام المحكمة الجنائية على الدعوى المدنية بسبب عدم استئناف النيابة لحكم البراءة أو عدم طعنها في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية^(٣) فإذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نصوص قانون المرافعات^(٤) .

فلا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل

(١) تلقى جنائي رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢٠ - مجموعة المكتب الفني سنة ٦٦ قاعد ٢٠٤

(٢) تلقى جنائي رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٨ - مجموعة المكتب الفني سنة ٢٢ ص ٦١ .

(٣) على حد البالي - لقنن الإجراءات الجنائية مطعاً على توصيته ببراءة التلقاء واحكام المسلك الطبعة الاولى ١٩٥٤ ص ١٣٩ .

(٤) تلقى جنائي رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١٦ ص ٧ من ٦١ .

المدعى المدني الذي كان قاصراً وبلغ لأن ذلك يتلق بحسب طبيعته واثاره مع
تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية^(١) .

وهناك نصوص في قانون المرافعات المدنية والتجارية استقر قضاء محكمة
النقض على جواز تطبيقها بالنسبة للدعوى المدنية المرفوعة امام المحكمة الجنائية
نظراً لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نصوص شبيهة بها لكن تطبيق نصوص
قانون المرافعات يعتبر استثناء من القاعدة العامة الواردة بالمادة ٢٦٦ إجراءات
جنائية .

وقد حكم بأن الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى
الجنائية في سير المحاكمة والاحكام والظعن فيها من حيث الاجراءات والمواعيد
ولا تخضع في شيء من ذلك لاحكام قانون المرافعات المدنية حتى لو انحصرت
الخصومة (بسبب عدم استئناف النيابة لحكم البراءة) في الدعوى المدنية وحدها
بين المتهم والمدعى بالحق المدني وأذن فلا يسوغ للمحكمة الاستئنافية ان تقضي
عند غياب احد طرفي الخصومة بابطال المرافعة في الدعوى المدنية المنظورة
وحدها امامها بل الواجب ان تحكم في موضوعها غيابياً كما لو كانت الدعوى
الجنائية قائمة معها فإذا هي حكمت بإبطال المرافعة كان حكمها مخالفاً للقانون
وجائزاً الظعن فيه بطريق النقض^(٢) .

٩١- المحكمة المختصة محلياً

نصت المادة ٢١٧ إجراءات على انه "يُعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت
فيه الجريمة أو الذي يقيم به المتهم أو الذي يقبض عليه فيه" والاختصاص المحلي
في المواد الجنائية من النظام العام وإذا لم ينل المدعى بالحق المدني اذا اقام دعواه
المباشرة لابد ان يتقيد بهذا الاختصاص وقد لوحظ في العمل ان بعض المحامين
يقيمون الجرح المباشرة ضد متهمين لا يقيمون في دائرة اختصاص المحكمة
الجنائية المرفوعة امامها الدعوى وخصوصاً في جنح الشيك بدون رصيد حيث
يكفي رافع الدعوى بالقول في الصحيفة ان المتهم حرر الشيك بدائرة قسم كذا
أو مركز كذا أو يقيم الجرح امام المحكمة التي يقع في دائرتها البنك المسحوب

(١) نقض جنائي رقم ٩٦٤ لسنة ٢٦ جلسة ١٩٦٢/١/١٢ من ١٢٧ - المكتب القضائي .

(٢) نقض جنائي رقم ١٩٨٣ لسنة ٧٢ جلسة ١٩٦٧/١/٢٢ في الخصومة المدنية بك ٢٦١ من ٣١١ .

عليه الشك . وهذا في رأينا خطأ وأساءة لاستعمال حق تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر لأنه اذا كان للدعى المدني جادا في دعواه فإن من مصلحته ان يقيمها امام المحكمة الجنائية التي يقيم في دائرتها المتهم حتى يسهل تنفيذ الحكم عليه اذا ما حكم عليه بالادانة وحتى يسهل على النيابة متابعة تنفيذ الاحكام حيث غالباً ما يصعب تنفيذ ومتابعة الحكم الصادر ضد متهم من محكمة لا يقيم بدائرتها ولا يجوز ان ينال المدعى المدني من الحقوق أكثر مما هو مقرر للنياية العامة فرغم أن النياية هي صاحبة الدعوى الجنائية الا انها مقيدة دائماً بقواعد الاختصاص المحلى فمن باب أولى يجب أن يتقيد المدعى المدني بما تنقيد به النيابة خاصة وأنه يستعمل طريقاً استثنائياً قرره القانون له وهو إقامة الجثة مباشرة امام المحكمة الجنائية يطلب تعويض عن الاضرار التي اصابته من الجريمة وأخيراً فإنه لا يمكن ترك مسألة الاختصاص المحلى وهي من النظام العام - لمشية المجنى عليه أو المدعى بالحق المدني حتى لا يساء استعمال حق رفع الجثة المباشرة وانتقال المحاكم بقضايا كيدية أو وهمية وهو ما يدعونا الى أن تمارس النيابة دورها المحدد في القانون بصورة فعالة لا بهذا الوجود أو التصرف أو التمثيل الشكلي في مواد الجنب والمخالفات بالذات .

٩٢ - الطعن بالاستئناف لمن فوت ميعاده (مادة ٢١٨ مرافعات)^(١)

حكم بأنه إذا كانت المادة ٢١٨ مرافعات تجيز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم ان يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المنضمين اليه في طلباته اذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص

(١) تنص المادة ٢١٨ مرافعات على أنه "كما عدا الاحكام الخمسة بالظنون التي ترفع من النيابة العامة لا يبدى من الطعن إلا من رده ولا يحتج به إلا على من رفع عليه . على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص لشخص معين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم ان يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في اليوماد من أحد زملائه منضمماً اليه في طلباته فإن لم يفعل امرت المحكمة بانتصامه في الطعن . وإذا رفع الطعن على أحد المحكم لهم في اليوماد وجب اختصاص الباقين وأو بعد فواته بالنسبة إليهم كذلك يبدى التضامن وطلب القسمين من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الاعمالية اذا اتحد مفعولهما فيهما . وإذا رفع الطعن على أيهما جاز اختصاص الآخر فيه .

اشخاص معينين وكان قانون الاجراءات قد خلا من نص يتعارض مع نص قانون المرافعات سالف الذكر فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون قد أخطأت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير في شأن الاستئناف المرفوع امامها في الدعوى المدنية والآن فمتى كان يبين من الأوراق ان شركة التأمين قد حكم ابتدائياً بالزامها بداء التعويض للمدعين بالحقوق المدنية بالتضامن مع سائر المدعى عليهم الذين استأنفوا الحكم الابتدائي في الميعاد فانضمت إليهم لدى محكمة الدرجة الثانية في طلب رفض الدعوى المدنية فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئنافها شكلاً - لهذه الاسباب - يكون سليماً لا شائبة فيه يعيبه به الطاعنان (١) .

كما حكم بانه لما كان المسئول عن الحقوق المدنية قد استأنف في ٩ يوليو سنة ١٩٧٥ الحكم الصادر من محكمة اول درجة بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٥ فانما استئنافه يكون بعد الميعاد المحدد بالمادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ولا محل لما ذهب اليه الطاعن في وجه طعنه من تمسكه بنص المادة ٢١٨ مرافعات ذلك ان الدعوى المدنية التي ترفع امام المحاكم الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية وفقاً لنص المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات إلا لسد النقص . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٠٢ اجراءات قد اعطت المسئول عن الحقوق المدنية حق استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح وهو حق مستقل عن حق النياية العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا الاسباب وهو قائم حتى ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد اصبح نهائياً وحائزاً قوة الشيء المحكوم فيه ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا ان الموضوع في احدهما يختلف عن الاخرى . لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد حدد طرق الطعن في الاحكام ومواعيدها فهي واجبة الاتباع ولا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما ورد به نص في قانون الاجراءات (٢) .

(١) طعن جنائي رقم ١٠٥ من ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ سنة ١٩٧٢ من ٢٣ من ٤١٦ - مجموعة للكتب القنى .

(٢) طعن جنائي رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩/١/١٥ في جلسة ١٩٧٩/١/١٥ من ٢٠ من ٩٧ - مجموعة للكتب القنى .

ومما تنبئ الإشارة إليه انه قد يبدو لأول وهلة من مطالعة حكمي النقض سالف الذكر ان هناك تعارضاً بينهما او ان محكمة النقض قد عدلت في سنة ١٩٧٩ عن قضائها الصادر سنة ١٩٧٢ ولكن بتطبيق النظر يتضح ان المحكمة قد اخذت بالمبادئ التي جرى عليها قضاؤها من حيث ان القاعدة العامة هي وجوب تطبيق نصوص قانون الاجراءات الجنائية على الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية وان الاستثناء هو الرجوع الى نصوص قانون المرافعات لسد النقص ليس إلا أي انها تطبق الاستثناء في اضيق الحدود وهذا لم تجد مجالاً لتطبيق نص المادة ٢١٨ مرافعات على وقائع حكمها الاخير بعد ان استبان لها ان حق المسئول عن الحقوق المدنية في الاستئناف هو حق مستقل لا يقيد به حق خصوم الدعوى في الاستئناف وبالتالي رأت ان قانون الاجراءات هو الاولى بالتطبيق لانه حدد طريق الطعن في الحكم ومواعيده مما لا محل معه لامال هذه النصوص واعمال نصوص قانون المرافعات .

٩٣- إغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية (مادة ١٩٣ مرافعات)^(١)

استقر قضاء محكمة النقض على انه نظراً لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص مماثل للمادة ١٩٣ مرافعات فانه اذا اغفلت محكمة اول درجة الفصل في التعويض فان للمدعى بالحق المدني الرجوع الى ذات المحكمة الفصل في التعويض^(٢) .

وحكم بأن المدعى بالحقوق المدنية ان يرجع الى محكمة اول درجة للفصل فيما اغفلته عملاً بنص المادة ١٩٣ مرافعات الذي يحكم واقعة الدعوى وهي واقعة واجبة الاعمال امام المحاكم الجنائية لخلو قانون الاجراءات من النص عليها^(٣) .

وبناء عليه فمن الخطأ استئناف الحكم إذ اغفل طلباً موضوعياً فاذا حصل

(١) نصت المادة ١٩٣ مرافعات على انه دالاً اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لسالمين الشأن ان يطن خصمه بصحيفة الخصمير امامها لتتظر هذا الطلب والحكم فيه .

(٢) نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ ص ٢٤ - ١٠٤٧ - عيسى عبد الله عيسى ص ٢٠٧ - لراجع السابق .

(٣) نقض ١٩٧٣/٢/١ ص ٢٢ - ٢٠٨ - انتظر تكامل الحكم في الفقرة ٩٦ التالية وانما كان للامانة مقدراً بالاساعات كان حساب الساعة التي يبدأ منها والساعة التي ينتهي بها على الوجه المتفق بحسب الماعيد الحية بالشهر والسنة والتقويم الشمسي ما لم ينص القانون على غير ذلك .

الاستئناف تعين على محكمة الاستئناف إعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته من طلبات .

٩٤- مواعيد المرافعات (مادة ١٥ مرافعات)^(١)

حكم بأنه إذا كان قانون الإجراءات الجنائية قد سمكت عن بيان كيفية احتساب المواعيد وكانت المادة ١٥ من قانون المرافعات قد نصت على أنه إذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعاداً مقدراً بالايام أو بالشهور أو بالسنتين فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجزئاً للميعاد ويتقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفاً يجب ان يحصل فيه الاجراء لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الجنى عليه - المدعى بالحقوق المدنية - قد علم يوم ٢٨ يونيو ١٩٧١ بالجريمة - جريمة القذف - ومرتكبها وقد أقام دعواه الماثلة في ٢٨ من سبتمبر من ذلك العام فان إعمال حكم تلك المادة يقتضى عدم احتساب مدة الثلاثة شهور المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من اليوم التالي لتتقضى المدة يوم ٢٨ من سبتمبر ١٩٧١ باعتباره اليوم الاخير الذي يجب ان يحصل فيه الاجراء وهو رفع الدعوى خلال ثلاثة شهور سالفة البيان ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه^(٢) .

٩٥- اعتبار الدعوى المدنية كما لم تكن (مادة ٧٠ مرافعات)

حكم بأنه لما كانت المادة ٢٢٢ اجراءات المعلة بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الاولى على ان تحال الدعوى الى محكمة الجنب والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنب

(١) تنص المادة ١٥ من قانون المرافعات على أنه «إذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعاداً مقدراً بالايام أو بالشهور أو بالسنتين فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجزئاً للميعاد»
١- اذا كان الميعاد مما يجب لانقضائه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء إلا بعد انقضاء اليوم الاخير من الميعاد ويتقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه لذا كان ظرفاً يجب ان يحصل فيه الاجراء .

(٢) نقض جنائي رقم ١٥٧٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧١/١/٣١ من ٢٧ ص ١٢٤ ، مجموعة الكتب الفنى .

المستتفة منعقدة في غرفة المشورة او بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية فقد دل الشارع بذلك على ان التكليف بالحضور وهو الاجراء الذي يقام به الادعاء المباشر وتترتب عليه كافة الآثار القانونية وبما لا مجال معه لتطبيق المادة ٧٠ مرافعات التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية ومن ثم فإن ما دفع به الطاعنان من اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تمام اعلانها خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب هو دفاع ظاهر البطلان لا يستوجب رداً ويكون معناهما في هذا الصدد غير قويم^(١).

٩٦- حق الطعن اذا وقع بطلان في الحكم (مادة ٢٢١ مرافعات)

حكم بآئنه لا يصح الاستناد الى ما هو مقرر بالمادة ٢٢١ مرافعات بشأن الاستئناف ولو كان الحكم انتهائياً اذا وقع بطلان في الاجراءات او الحكم ذلك لان المشرع في قانون الاجراءات الجنائية قصر استئناف الحكم لبطلانه على النيابة وحدها والمتهم بكون المدعى بالحق المدني (المواد ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٢٠ اجراءات) ومن ثم فإن استئناف المدعى بالحق المدني عن تعويض يقل عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي غير جائز قانوناً^(٢). وتسرى هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بآئنه مؤقت^(٣).

كما حكم بآئنه لما كانت المادة ٤٠٣ اجراءات قد اجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق

(١) نقض جنائي رقم ٤٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١ من ٢٠ من ١٢٠ - مجموعة المكتب الفني.

(٢) نقض جنائي ١٩٥٧/١٩ من ٨ من ٦٧٦ و ١٩٥٩/٢/١٦ من ١٠ من ٢٠٤ عيسى عبد الله عيسى - المرجع السابق.

(٣) نقض جنائي ١٩٧٢/٤/٢٢ و ١٩٧٢/٤/٢٢ من ٢٢ من ٦٤٦ - عيسى عبد الله عيسى - المرجع السابق.

النقض لانه حيث يتنلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض^(١) .

كما حكم بأن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية تخضع فى اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الاحوال المستثناة بنص صريح فى القانون^(٢) .

٩٧- الحكم الغيابى والحكم الحضورى الاعتباري

نصت المادة ١/٣٩٨ اجراءات على انه «تقبل المعارضة فى الاحكام الغيابية الصادرة فى المخالفات والجنح وذلك من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية فى ظرف العشرة ايام التالية لإعلانه بالحكم الغيابى خلاف ميعاد مسافة الطريق ويجوز ان يكون هذا الاعلان يملخص على النموذج الذى يقرره وزير العدل» .

كما نصت المادة ٣٩٩ اجراءات على انه «لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية» .

ومن نافلة القول انه لا تجوز المعارضة للنيابة العامة لأنها ممثلة دائماً فى الدعوى الجنائية فالحكم بالنسبة لها دائماً يكون حضورياً .

وقد حكم بأنه اذا كان يبدو من الحكم المطعون فيه ان المحكمة أسست قضائها بعدم جواز المعارضة فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية على قواعد المرافعات المدنية فاعتبرت حضور المدعى عليه فى احدى الجلسات كافياً لاعتبار الحكم حضورياً فهذا يكون خطأ فى القانون إذ الواجب تطبيقه بالنسبة الى الدعوى المدنية المرفوعة امام المحاكم الجنائية هو قانون تحقيق الجنايات الذى يقضى بأن العبرة فى اعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً هى بحضور المحكوم عليه بالجلسة التى تمصل المرافعة ويصدر الحكم فيها^(٣) .

(١) نقض جنائى رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٥/١٧٣ ص ٣٣ و ٦٤٦ - مجموعة الكتب القنى .

(٢) نقض جنائى رقم ٦٩٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ص ١٥ و ٧٧ ورقم ١١١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٦ ص ١٦ - مجموعة الكتب القنى .

(٣) لمن ١٩٧٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٣/١٦ - المرسلة للجمعية بـ ٦٦٤ من ٢١٧ .

٩٨- مداخل الحكم (مادة ١٧٢ مرافعات)^(١)

حكم بأنه لما كانت مجموعة الاجراءات الجنائية لم تحرم تأجيل إصدار الحكم لأكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه وبالتالي فلا بطلان يلحق الحكم مهما تعدد تأجيل النطق بالحكم^(٢).

٩٩- تعديل الطلبات في الدعوى المدنية

يجوز للمدعى بالحق المدني أن يطلب تصحيح شكل دعواه المدنية أو يطلب تعديل الطلبات فيها مادامت الدعوى لازالت في مرحلة المرافعة وبناء عليه فإن الجنب المباشرة التي كانت مرفوعة قبل صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ الذي رفع نصاب اختصاص القاضي الجزئي يجوز لأصحابها متى كانت هذه الجنب متداولة أن يطلبوا تعديل مبلغ التعويض المطلوب إلى ٥٠٠ ج بدلاً من ٥١ ج أو ١٠١ ج مع سداد فرق الرسم فإذا رفضت المحكمة هذا الطلب كان حكمها معيباً.

١٠٠- وجوب الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية معاً

أفرنا الفصل الثالث من الباب الاول لقاعدة تيمية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية وأوردنا العديد من تطبيقات القضاء واحكام محكمة النقض مما لا محل معه لاعادة التكرار فنجعل على ما سبق ذكره ونشير الى بعض التطبيقات الاخرى فيما يلي :

فالاصل في الدعوى المدنية متى رفعت صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية ان يتم الفصل فيهما معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص المادة ١/٢٠٩ اجراءات بحيث اذا اصدرت المحكمة الجنائية حكماً في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بعد ذلك الحكم في الدعوى المدنية على استتقلال لوزال ولايتها في

(١) تنص المادة ١٧٢ مرافعات على انه اذا اقتضت الحال تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية صرحته المحكمة بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه النطق به ببيان اسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر ولا يجوز لها تأجيل إصدار الحكم بعد ذلك إلا مرة واحدة .

(٢) نقض جنائي ٢٢ مارس ١٩٧١ ص ٣٢ من ٢٨٧ مشار اليه في قانون الاجراءات الجنائية - النسخة الاولى ٧٨ - المستشار عيسى عبد الله عيسى ٢٠٦ .

الفصل فيها ويستثنى من هذه القاعدة العامة حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها كالتقادم .

وقد حكم بأنه لا يجوز مطالبة المحكمة الجنائية بوقف النظر في الدعوى الجنائية حتى يفصل في دعوى مدنية رفعت بشأنها (١) .

وحكم بأنه متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين قد اقيمت اصلا على اساس جريمة القتل الخطأ فليس في وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة إلا ان تقضى برفضها وما كان بمقتورها ان تحيل الدعوى المدنية بعالتها الى المحاكم المدنية لان شرط الإحالة ك مفهوم نص المادة ٢٠٩ من قانون الاجرامات الجنائية ان تكون الدعوى المدنية داخلة اصلا في اختصاص المحكمة الجنائية أي ان تكون ناشئة عن الجريمة وان تكون الدعوى في حاجة الى تحقيق تكميلي قد يؤدي الى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية وهو ما لا يتوافق في الدعوى الحالية على ما سبق بيانه ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع وليس من شأنه ان يمنع الطاعنين من اقامة الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية المختصة محمولا على سبب آخر (٢) .

وحكم بأنه اذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الامر بطريق التبعية للدعوى الجنائية وكان لا يشترط بقاء التلزم بينهما فان على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية ان يفصل عملا بصريح نص المادة ٢٠٩ اجراءات في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية فإن اخفل الفصل فيها فانه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة الجزئية ان تمك في دعواه ان يرجع الى نفس محكمة اول درجة للفصل فيما اخلفته عملا بحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات الذي يحكم واقعة الدعوى وهي قاعدة واجبة الاعمال امام المحاكم الجنائية لخلو قانون الاجرامات الجنائية من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ومتى كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون معيباً في الاستناد

(١) تلقى جنائي رقم ٨٩٢ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٠/٥/٤ . للكتب الفني ص ٣١ من ٦٥ .

(٢) تلقى جنائي رقم ١٢٨ لسنة ٤١ ق. جلسة ١٩٧١/٤/٣٦ . للكتب الفني ص ٢٢ من ٣٧٩ .

وفي تطبيق القانون بما يجب تقضه والاحالة (١) .

١٠١ - سلطة المحكمة الجنائية في تفسير أساس الدعوى المدنية

استقر قضاء محكمة النقض على أنه ليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن تغير السبب الذي تقام عليه الدعوى امامها ولا فإنها تكون قد تجاوزت سلطتها وحكمت بما لم يطلب منها الحكم به (٢) .

وقد حكم بأنه اذا اقام المطعون ضده دعواء يطلب التعويض على أساس المسؤولية الشيئية بصفة الطاعن حارساً فلا تشريب على المحكمة ان قضت بالتعويض على أساس آخر ذلك ان محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسؤولية التي استند اليها المضرور في طلب التعويض او النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك لان هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض لا يلتزم بها المحكمة بل يتعين عليها من تلقاء نفسها ان تحدد الأساس الصحيح للمسؤولية وأن تنقسمي الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ولا يعد ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى او موضوعها إذ ان كل ما تواد به المضرور حق في التعويض مهما اختلفت اسانيدهما (٣) .

وحكم بأنه اذا كانت الطاعنة قد طالبت المطعون عليه الثاني بمبالغ حصلها على أساس انه نائب عن وكيلها متضامن معه وخلص الحكم المطعون فيه الى انه لم يكن نائباً عن وكيلها بل كان وكيلاً آخر عن الطاعنة فان ذلك لا يمنع محكمة الموضوع من ان تقضي على المطعون عليه الثاني بالمبالغ التي ثبت أنه حصلها لاسباب الطاعنة وقيقت في ثبوتها على أساس انه وكيل عن الطاعنة ولا يعتبر ذلك

(١) نقض جتاني رقم ٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٦ ، للكتب الفنية من ٢٢ ص ٢٠٨ .

(٢) سبب الدعوى هو الواقعة التي يستند منها للنص الحق في الطلب ولا يتغير بتغير الزلة الواقعة والوجه القانونية التي يستند اليها الخصوم - نقض مدني في الملحق رقم ٧٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩ .
مروجة جود للنظم الشرعيني ج ٩ قاعدة ٦٠ ص ٢٩٠ ج ١ . للرجع السابق
وتغير السبب في دعوى التعويض شأنه وتحدد الأساس القانوني للمسؤولية شأنه فالأصل لا تسلك المحكمة بينما تسلك الثاني .

(٣) نقض مدني رقم ٩٤٦ س ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٤/٥/٨ ، الشرعيني ج ٢ قاعدة ١٢٣ ص ٤٢٧ .

منها تغييراً لسبب الدعوى مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها (١).

وحكم بأنه اذا رفعت الدعوى المدنية الى المحكمة على اساس مصاطة من رفعت عليه من فعله الشخصى فلا يجوز لها تغيير سبب الدعوى والحكم من تلقاء نفسها بمسألتة عن فعل تابعه ولا فانها تكون قد خالفت القانون (٢).

وحكم بأنه لما كانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تردت امام درجتى التقاضى خلال سريان القوانين لرقام ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ و٧ لسنة ١٩٧١ و٢٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلى وقد حكم فيها قبل صدور قانون الحكم المحلى الجديد رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ فتظل خاضعة للقواعد المشار اليها والتي ابقت للوزير سلطة الاشراف والرقابة على اعمال مديريات الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المحلية فى المجالات الداخلة فى اختصاصه هذا الى انه لما كانت مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدث تابعه بعمله غير المشروع تقوم حسبما تنص به المادة ١٧٤ من القانون المدنى بتوافر السلطة الفعلية فى الرقابة والتوجيه حتى لو كانت هذه السلطة موزعة بين اكثر من جهة تعتبر كلها مسئولة عن عمله بالتضامن فيما بينها ، وكانت جريمة القتل الخطأ التى دين بها المحكوم عليه قد وقعت اثناء تاديبه لاعمال وتليفته وبسببها كمدرس بمدرسة ابتدائية اميرية وتضع لسلطة فعلية فى الرقابة والتوجيه لوزارة التربية والتعليم التى يمثلها الطاعن فان الدفع المبدي من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية قبله يكون على غير سند من القانون (٣).

وحكم بأنه من المقرر أن القانون المدنى اذ نص فى الفقرة الاولى من المادة ١٧٤ منه على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدث تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تاديبه وتليفته او بسببها انما اقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس يرجع الى سوء اختيار تابعه وتقصيره فى رقابته ولذا حدد القانون نطاق هذه المسئولية بان يكون

(١) نفس مدنى رقم ١٥٠ س ٤٠ ق جلسة ١١٧٧/٥/٢٢ للدرجى ج ٢ - لعدد ١٥١٤ س ٧٥٩ .

(٢) نفس جنائى رقم ١١١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ س ٧١٤ رقم ٢٤٨ - للمجموعة المدنية ج ٥ .

(٣) نفس جنائى رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٢ ، للكتب القنى س ٢١ ص ١٢٤ .

الفعل الضار غير المشروع واقماً من التابع حال تافيه وظيفته او بسببها لم يقصد ان تكون المسؤولية مقصورة على عمل التابع وهو يقضى عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته او ان تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ او ان تكون ضرورية لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية ايضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تافيه الوظيفة او كلما استغل وظيفته او ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع او هيات له بلية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء اكان الباعث الذي دفعه متصلاً بالوظيفة او لا علاقة له بها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المسئول عن الحقوق المدنية متضامناً مع المتهم بالتعويض تأسيساً على مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه الغير مشروعة إصلاً لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني وكان الطاعن لا ينازع في وقوع الحادث من تابعه المتهم اثناء عمله بالشركة فان منعى الطاعن يضمن غير سديد (١) .

وحكم بأنه اذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ عن خطأ تابعه فحكمت المحكمة ببراءة التابع وقضت بالتعويض على الطاعن تأسيساً على خطئه هو فإنها تكون قد خالفت القانون إذ لم تلتزم الاساس الذي اقيمت عليه الدعوى وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع ان ترفض الدعوى المدنية الموجهة الى الطاعن باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تابعه (٢) .

وحكم بأنه اذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار ان المدعى بالحق المدني هو والد المجنى عليه من نفسه مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة ومصدر من انه ادعى مدنياً بصفته وائياً طبيعياً على والده المجنى عليه فان المحكمة تكون قد غيرت اساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها مخالفة بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية (٣) .

(١) نقض جنائي رقم ١٣٢٠ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ١٩٨٠/١/٦ الستة ٢١ ص ٥١ - مجموعة للكتب الفني .

(٢) نقض جنائي رقم ١١٩٩ لسنة ٢١ ق ، جلسة ١٩٥٢/١/٧ الستة ٢ ص ٢٨٤ قائمة ١٤٥ - المكتب الفني .

(٣) نقض جنائي رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ١٩٦٠/٤/١ الستة ١١ ص ٢٤٦ - للكتب الفني .

الفصل الثاني

الحكم فى الدعوى المدنية

١٠٢- الحكم بعدم الاختصاص

يتوقف وجود الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية على توافر ثلاثة شروط وهى السبب والموضوع والخصوم . والسبب فى الدعوى المدنية هو الضرر والموضوع هو التعويض والخصوم هم المدعى المدنى والمسئول عن الحقوق المدنية والمتهم وقد تناولنا هذه الشروط تفصيلا فى الباب الاول .

ويشترط لاختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ان يتخذ سببها وصفاً خاصاً وهو ان يكون الضرر مترتباً مباشرة على الجريمة وان يمثل الموضوع فى تعويض هذا الضرر . هذا بالاضافة الى ان تكون الدعوى الجنائية الناشئة عن هذه الجريمة قد تم تحريكها امام القضاء الجنائى فاذا لم تتوافر ، هذه الشروط مجتمعة فى الدعوى المدنية المرفوعة امام المحكمة الجنائية تعين الحكم بعدم الاختصاص .

١٠٣- تطبيقات محكمة النقض^(١)

حكم بانه اذا كان الضرر الذى جعله الحكم اساسا للقضاء بالتعويض لم يكن ناشئاً عن الجريمة تكون المحكمة غير مختصة^(٢) .

وحكم بأن اختصاص المحكمة الجنائية فى الدعاوى المدنية مقصور على الحكم بالتعويض الناشئ عن الجريمة فاذا كانت المحكمة بعد ان اثبتت على المتهم سرقة سند الدين الاصلى وإدانتها فيها تعرضت للدعوى المدنية فاثبتت ان التسوية التى عملت بين المتهم (الدين) والمدعى المدنى (الدائن) قد انتهت بقرير سند آخر فى تاريخ معين بمبلغ معين مقسط على خمسة أقساط سنوية وان هذه التسوية تنطوى على تسليم الشيك المحرر على البنك باسم المتهم بالمبلغ الوارد

(١) راجع احكام النقض المدنية التى اشترنا اليها فى فترات الفصل التالى من الباب الاول .

(٢) طعن جنائى رقم ٤٧٥ س ١٤ ق . جلسة ١٩٤٤/٢٠ - بد ٥٧٢ س ٢٧٤ - لىسومة الادمية - المرجع السابق .

فيه ولكن المتهم قد حصل بطلته على سند الدين الاصلى المعترف به ولم يسلم الشيك للمدعى المدنى فقصت له بقيمة ذلك الشيك الذى أبى المتهم تسليمه اليه وبالتعويض الذى قدرته له عن المتاعب والمصاريف غير الرسمية التى تكلفها فى الدعوى وفى الوقت عينه قضت بعدم اختصاصها بالحكم فى قيمة السند الذى انتهت اليه التسوية فليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به للمدعى المدنى من قيمة الشيك وبين ما لم تحكم به فى قيمة السند إذ لا مخالفة للقانون إذ هى قصرت حكمها على التعويض الناشئ عن الجريمة وهو حد اختصاصها فى الدعوى المدنية التى ترفع اليها بالتبعية ^(١) .

وحكم بأنه اذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع مدنى وأن السند الذى يمسك به الطاعن متنازع على صحته فإنه لا يكون قد أخطأ ^(٢) .

فاذا برأت المحكمة الجنائية المتهم من التهمة المسندة اليه ورفضت الدعوى المدنية على أساس الاخلال بالتعاقد فإنها بذلك تكون قد قضت فى امر من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به ^(٣) .

وحكم بأن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعاوى المدنية اذا كانت محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة امامها فاذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت اصلا على الطاعن تعويضاً عن الضرر الذى اصاب الماطعون ضده من جريمة القتل الخطأ التى كانت مطروحة امام محكمة الجench للفصل فيها وكانت محكمة الجench الجزئية قد إستظهرت أن الطاعن لم يرتكب خطأ او اهمالا ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدنى من خطأ حارسى المبنى فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها ^(٤) .

(١) نقض جنائى رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٣٨ ق جلسة ١٩٣٨/٢/١٤ رقم ٢٩٩ ص ٨٩ - الجدول العشرى لمجلة الحاماة .

(٢) نقض جنائى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٣٨ ق جلسة ١٩٣٨/٤/١٤ ص ٤ من ٧٠٨ ، قاعدة ٢٥٧ - المكتب القنى .

(٣) نقض جنائى رقم ١١٠١ لسنة ١٩٣٨ ق جلسة ١٩٣٨/١/٢٧ ص ١٩٥ من ٢ ص ٢٢٦ ، قاعدة ٨٧ - المكتب القنى .

(٤) نقض جنائى رقم ١٤٤٨ لسنة ١٩٣٨ ق جلسة ١٩٣٨/٥/٤ ص ٥ من ٧٠٢ ، قاعدة ٢٢٥ - المكتب القنى .

وحكم بأنه إذا لم يكن الضرر المرفوعة به الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية ناشئاً عن الجريمة بل كان ناشئاً عن فعل آخر ولو كان متصلاً بها كانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية (١) .

ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية (٢) .

وحكم بأنه متى كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً وكان من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و٢٥٢ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنتظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ومضى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً (كما هو الحال في الدعوى الراهنة) فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية (٣) .

١٠٤- الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية

إذا انعدمت الاختصاص للمحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية فإنه يتعين لقبولها أمامها أن تتوافر شروط تنطبق بالخصوم فيها وهي صفة المدعى بالحق المدني وصفة المدعى عليه ومباشرة إجراءات الادعاء المدني طبقاً للقواعد التي رسمها القانون والا يكون المدعى قد سبق له اللجوء إلى الطريق المدني فإذا تخلفت هذه الشروط كلها أو بعضها وجب على المحكمة الجنائية أن تحكم بعدم قبول الدعوى المدنية كذلك في الجرائم التي يتوقف تحريك الدعوى العمومية فيها

(١) نفس جنائي رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق، جلسة ١٩٥٨/٧/١٠ ص ٩ ص ٦٤٤ .

(٢) نفس جنائي رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٥ ق، جلسة ١٩٦٥/١٧/٢٧ ص ١٦ ص ٩٦٨ .

(٣) نفس جنائي رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق، جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢ ص ٢٠ ص ٨٧٢ . مجوعة الكتب التي .

على شكوى من المجنى عليه (مادة ٢ إجراءات) إذا رفع المجنى عليه دعواه المباشرة بعد ثلاثة اشهر من يوم طمعه بالجريمة وبمتركبها لا تكون مقبولة وإذا كانت صحيفة الجنحة المباشرة تتضمن المطالبة بتعويض أكثر من خمسين جنيهاً فيجب ان توقع من محام ولا تعتبر الدعوى المدنية غير مقبولة فإذا كان التعويض المطالب به قرش صا غ جاز توقيعها من المدعى وتكون الدعوى فى هذه الحالة مقبولة ولو لم يوقع عليها محام .

وبحكم بان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الفروع الجهورية التى يتعين التصدى لها عند ابدائها واذا كان ذلك وكان الطاعن قد قدم للمحكمة الاستئنافية مذكرة مصرحاً له بتقديمها ودفع بعدم قبول الدعوى المدنية وذلك لتخنية للملائمة بينه وبين الطاعون ضده وأرفق بها مستندات تدعيماً لدفعه الا ان الحكم الطاعون فيه لم يعرض لها بالبحث ولم يقل كلمته فيها بل اكتفى بتلئيد الحكم الابتدائى لاسبابه فانه يكون معيباً بما يبطله (١) .

١٠٥- تطبيقات محكمة النقض

حكم بانه اذا كانت الدعوى الجنائية غير مقبولة تعين ايضاً عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها (٢) .

وبحكم بانه لما كان الحكم الطاعون فيه قد اثبت ان الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم - وهو موثق عمومى - لثاء تأقية وتليفته بغير الطريق المرسوم فى المادة ٢/٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فتكون اجراءات رفعها قد وقعت باطلاً والمسئول عن الحقوق المدنية ان يدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لاقامتها على غير مقتضى النص سالف الذكر لأن العيب الذى يرمى به الدعوى الجنائية فى هذا الخصوص يمس حقوقه المدنية المتعلقة بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبول الدفع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة اليه (٣) .

(١) نقض جنائى رقم ١٤٢٥ لسنة ٣٦ ق. جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ ص ١١٦٧ - مجموعة المكتب القضى .

(٢) نقض جنائى رقم ١٨١٣ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ ص ١٥٢ - مجموعة المكتب القضى .

(٣) نقض جنائى رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ ق. جلسة ١٩٦٦/١١/١٥ من ١٧ ص ١٥٢ - مجموعة المكتب القضى .

ونقض جنائى رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق. جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٢ من ١٢ ص ٦٦٤ - مجموعة المكتب القضى .

وحكم بان سلطة اقتضاء لا تتصل بالدعوى المموية عند تحريكها بمعرفة المدعى المدني إلا اذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً فإذا اقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية^(١) .

والدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لا يفترض التنازل عنه ولو ختمت بناء على المادة ٢٣٩ إجراءات وإيداعه يجب أن يكون قبل التكلم في الموضوع ولو لم يبد في أول جلسة .

١٠٦ - استبعاد القضية من الرول

إذا لم يسد المدعى المدني رسم الدعوى جاز استبعادها من رول الجلسة سواء طلب المتهم ذلك أم لم يطلبه ، لكن لوحظ في الآونة الأخيرة ان بعض محاكم الجench الجزئية تستبعد القضايا من الرول في حالة تقاعس المدعى المدني عن تقديم مستنداته أو في حالة عدم حضوره وذلك بالنسبة للقضايا المرفوعة بطريق الجench المباشرة ، وهذا المسلك خاطئ ولا يستند الى القانون لان جزءا عدم تقديم المستندات يمكن ان يكون تغريم المدعى المدني أو الحكم فيها بحالتها باعتبارها خالية من المستندات كذلك فإن جزءا عدم مثول المدعى المدني بالجلسة اما تكليف المتهم بإعلانه بترك دعواه المدنية أو الحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذا ثبت عدم جديتها ويجوز ان يكون حكم البراءة غنياً أى حتى ولو تخلف المتهم أيضاً عن الحضور .

وقد حكم بأنه متى كان الطعن مقاماً من المدعى بالحقوق المدنية فعليه ان يؤدي للخرانة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقض فإذا لم يقم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة وإعادة عرض الطعن الى الجلسة رهن بالسداد^(٢) .

وأقرار الصادر من المحكمة باستبعاد الدعوى من الجلسة لعدم دفع الرسوم لا حجية له ويمكن إعادة الدعوى الى الجدول متى سدد الرسم بعد ذلك^(٣) .

(١) نقض جنائي رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٩٥٧/٥/١٩ ، ص ٨ - مجموعة للكتب القني .

(٢) نقض جنائي رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٩٥٨/١/٨٦ ، ص ٩ - مجموعة للكتب القني .

(٣) الموضع السابق .

وإذا امرت المحكمة باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد ان تكون قد حكمت فيها فانها تكون قد أخطأت (١) .

وحكم بان عدم سداد رسوم الدعوى المدنية لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث مصحتها او بطلانها (٢) .

١٠٧ - الحكم بالبراءة واثره على الدعوى المدنية

قد تحكم المحكمة الجنائية في الدعوى العمومية بالبراءة وترفض الدعوى المدنية وقد تحيلها الى المحكمة المدنية المختصة وقد تستبعد الجريمة لسقوط الدعوى العمومية عنها بمضي المدة ومع ذلك تفصل في موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس على هذه الجريمة وقد كان قانون تحقيق الجنائيات يجيز للمحاكم الجنائية ان تحكم في التعويضات رغم الحكم بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة .

١٠٨ - تطبيقات محكمة النقض

حكم بأنه اذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المستندة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض لانه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه (٣) .

وحكم بان القضاء بالبراءة على اساس ان المنازعة اساساً منازعة مدنية لا شبهة فيها يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية (٤) .

وحكم بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المتهم لما تكشفته له بداية من ان الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحيث تدور حول اخلال بتفويض عقد بيع وقد البست ثوب جريمة التهديد على غير اساس من

(١) نقض جنائي رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٧/١٠، سنة ٩ ص ٦٤٤ - مجموعة المكتب الفني .

(٢) نقض جنائي رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/٧/٢٢ سنة ١٠ ص ٢٢ - مجموعة المكتب الفني .

نقض جنائي رقم ٦٤٠ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٥٩/١٠/٨ - سنة ٢٠ ص ٧٥٥ - مجموعة المكتب الفني .

(٣) نقض جنائي رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق. جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ ص ١٦ - ٧٢٤ - المكتب الفني .

(٤) نقض جنائي رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٦، جلسة ١٩٦٣/٤/٩ ص ١٤ - ٢١٧ - مجموعة المكتب الفني .

القانون فان قضاؤه بالبراءة اعتماداً على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية^(١).

وحكم بأنه متى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة المتهم على عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية وأن النزاع بين المتهم والمدعى بالحقوق المدنية هو نزاع منفي بحث يدور حول قيمة ما تسلمه المتهم من المدعى من نقود وما ورده له من ادوية تنقيداً للاتفاق الحاصل بينهما وأن هذا النزاع لم يصف بعد فهذا كان يقتضى منها حتماً أن يكون فصلها بالنسبة الى الدعوى المدنية إما بعدم قبولها امام المحكمة الجنائية وإما بعدم اختصاصها بنظرها وذلك مادامت قد فصلت في الدعوى العمومية بالبراءة ولم تر تصفية النزاع المدني بنفسها فاذا هي كانت مع ذلك قد قضت برفض الدعوى المدنية فانها تكون قد اخطأت^(٢).

وحكم بأنه لا يحق لمحكمة الموضوع ان تفصل في الدعوى الجنائية التي هي اساس الدعوى المدنية دون ان تستلغ وسائل التحقيق الممكنة ولا ينبغي لها ان تتخلى عن واجبها بمقولة ان الامر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى فان نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن ان يضيق أبداً عن تحقيق موضوعها للفصل فيها على اساس التحقيق الذي يتم وإن فتخلت محكمة الجنج عن اتمام التحقيق في الدعوى الجنائية مع قولها بأنه لازم للفصل فيها ومع كونها رأت امكان اجرائه بمعرفة المحكمة المدنية هذا يعيب الحكم وعلى ذلك فانه اذا كانت محكمة الجنج قد حكمت ببراءة المتهم من تهمة اعطائه بسوء نية شيكاً لأخر وأمره البتك المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع بناء على ما قالته من انه لا يتيسر لها السير في تحقيق ما يدعيه هذا الآخر من أن الشيك كان وفاء لياقلى ثمن صفقة عقدها المتهم معه ويكرها المتهم انكاراً باتاً وأنه ليس في الدعوى ما يرجح رواية احد الطرفين على رواية الآخر وبناء على هذا قضت بعدم

(١) نقض جنائي رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١١/١٢/١٩٦٢، ص ١٢ من ٨٤٢ - مجموعة للكتب القنى .

(٢) نقض جنائي رقم ١٨٢٤ لسنة ١٩ ق. جلسة ٢٨/٧/١٩٥٠، ص ١ من ٣٦٤ - قاعدة ١٢٢ - مجموعة الكتب القنى .

الاختصاص بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم فانها تكون قد اخطأت^(١).

وحكم بان تيرمة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت انه إن كان سميء القصد عالياً بكتب بلاغه لا تمنع من الحكم عليه بتعويض المدعى بالحقوق المدنية متى كان مسلكه في الدعوى مبرراً لذلك كان يكون قد أكثر من البلاغات التي قدمها في حق المدعى مسرفاً في اتهامه لجور الشبهات التي قامت لديه دون ان يتروى ويتثبت من حقيقة الوقائع التي استند بها اليه^(٢).

وحكم بانه اذا قضت المحكمة ببراءة المتهم لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه فان اسباب البراءة في هذه الحالة تكون اسباباً للحكم برفض دعوى التعويض^(٣).

وحكم بانه اذا استبعدت جريمة التزوير لسقوط الدعوى العمومية عنها بمضي المدة فلا ضير ان تفصل في موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس منها على هذا التزوير نفسه مادامت الدعوى المدنية لم تسقط بالمدة المقررة قانوناً لسقوطها^(٤).

وحكم بانه ولئن كان الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائماً رفض طلب التعويض بسبب عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم فان البراءة المؤسسية على عدم توافر ركن من اركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً وإن كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من جريمة هناك العرض على اساس توافر ركن القوة وأثبت في الوقت نفسه انه لم يحسن تقدير الحد الذي ينتهي اليه عمله ولم يحرص على ما تحرص عليه المجنى عليها من بقاء غشاء بكارتها سليماً مما مفاده انه تسبب بعمله وبغير رضاء من المجنى عليها احداث ضرر ظاهر بها فانه يكون

(١) نفس جنائي رقم ٦٧ لسنة ١٨ ق ، جلسة ١٩٤٨/٢/٨ ، الموسوعة الادبية رقم ٦٦٣ ص ٣٢٢ - المرجع السابق.

(٢) نفس جنائي ١٩٤٥/١٠/٨ - رقم ٦٠٣ - ص ٩٨ - الجدول العشري لجنة المحاماة - المرجع السابق.

(٣) نفس جنائي رقم ١٠٦٨ ص ٣ ق ، جلسة ١٩٣٢/٥/٢٢ - رقم ٥٤٤ ص ٣٦٣ - الموسوعة الادبية.

(٤) نفس جنائي رقم ١٤٢٩ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٩٤٥/١٢/٣ - رقم ٥٨٤ ص ٢٨٠ - الموسوعة الادبية ج ٥ .

مخطئاً اذا قضى برفض الدعوى المدنية ولحكمة النقض ان تقدر المجنى عليها التعويض الذي تراه مناسباً^(١) .

وحكم بانه اذا كانت محكمة الموضوع بعد ان استعرضت الواقعة فى دعوى البلاغ الكاذب قد انتهت الى الاقتناع بكتب البلاغ ولكنها رأت ان سوء القصد لدى المتهم يعوزه الدليل لان الظروف المحيطة بالواقعة تكفى لاثارة الشبهة فى التصرف الواقع من المبلغ ضده فبرأت المتهم ومع ذلك قضت للمبلغ ضده بالتعويض لما اصابه فى سمعته من ضرر بسبب اقدام المبلغ على التبليغ فى حقه دون ان يتحرى الحقيقة فالطعن فى هذا الحكم يزعم انه لم يبين وجه الخطا المستوجب للتعويض غير صحيح^(٢) .

وحكم بان القضاء ببراءة المتهم من جريمة النصب بسبب عدم توافر الطرق الاحتمالية لا يمنع من الحكم بالتعويض للمدعى بالحقوق المدنية اذا كان ما اتاه يكون مع استبعاد الطرق الاحتمالية شبه جنحة مدنية تستوجب الزام فاعلها بتعويض الضرر الناشئ عنها^(٣) .

١٠٩- الحكم بالادانة واثره على الدعوى المدنية

الدعوى المدنية التى ترمى الى تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة يجوز ان تؤولى الى الحكم بالرد والتعويضات والمصاريف والرد هو اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل الجريمة كإعادة الشئ المسروق الى صاحبه (مادتان ٢٦٨ و ٢٩٦ عقوبات) وإبطال السندات المكتسبة لو التى اكراه المجنى عليه على امضائها او ختمها بالقوة او التهديد (مادة ٢٨٢ عقوبات) وإبطال او تصحيح المحررات المحكوم بتزويرها (مادة ١٧٩ عقوبات) وإعادة وضع المجنى عليه على عقاره المنزوع منه بالقوة (مادتان ٣٢٢ و ٣٢٤ عقوبات) وهدم او ازالة الاشغالات المخالفة للقانون واقفال المحلات التى فتحت بصفة غير قانونية . وللد مدعى آخر خاص هو اعادة الشئ المصلوب الى مالكه او حائزه متى وجد هذا الشئ ميبناً وكان

(١) نقض جنائى رقم ١٤٢٩ لسنة ١٤٥٠ ق ، جلسة ١٢/٢/١٤٥٠ رقم ٥٨٤ من ٢٨٠ - للوسعة المدنية ج هـ .

(٢) نقض جنائى رقم ٢٢ لسنة ١٤٥٠ ق ، جلسة ١٢/١٢/١٩٢٨ رقم ٤٢٧ من ٢٦٤ - للرجع السابق .

(٣) نقض جنائى رقم ٤٢٢ لسنة ١٤٥٠ ق ، جلسة ١٤/٤/١٩٤٤ رقم ٥٧١ من ٢٧٥ - للرجع السابق .

مضبوطاً تحت يد القضاء ويحكم بالرد متى كان ذلك ممكناً كتعويض طبيعي ومباشر عن الضرر عن الجريمة فإن تعذر فلا سبيل سوى التعويضات المدنية^(١) .

والتعويضات يجوز الحكم بها مع الرد ويجوز الحكم بها بدونه وتقدير قيمتها من سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض ويخضع تقدير التعويض طبقاً للقواعد العامة على أساس ما حل بالمضروب من خسارة وما فاتته من كسب وقد يشترك المجنى عليه (المضروب) مع مرتكب الجريمة في الخطأ وحينئذ يمكن توزيع التعويض بنسبة خطأ كل منهما وقد يستغرق خطأ المجنى عليه خطأ الجاني وعندئذ فلا محل للتعويض^(٢) .

١١٠- تكافؤ السيئات

قد تتكافأ السيئات كأن يكون كل من طرفي الخصوم قد تناول صاحبه بالقذف أو السب فتكافأت السيئات وتقابلت الحقوق المدنية وفي هذه الحالة أيضاً لا يكون هناك محل للحكم بالتعويض والقاضي الموضوع كامل السلطة في تقدير ما يواجهه أحد الخصوم إلى الآخر من ألفاظ السب وعبارات القذف كما وأن له كل الحق في موازنة ما يكون قد تبذل بين الخصمين من تلك الألفاظ والعبارات وتقدير ما إذا كان هناك خطأ مشترك وتكافؤ في السيئات ويكون رأيه نهائياً لا رقابة عليه فيه من محكمة النقض^(٣) .

وحكم بأنه إذا كان المضروب قد أخطأ هو الآخر وساهم في الضرر الذي أصابه فإن ذلك يجب أن يراعى عند تقدير التعويض الذي يطالب به المضروب لا يصلح أن يكون سبباً لنفع المسؤولية المدنية عن اشتراكه في حصول الضرر وأن إذا كان الحكم قد قضى برفض الدعوى المدنية بناء على ما قاله من تكافؤ السيئات وكان الاستفادة من البيانات التي أوردها أنه إنما قصد أن المجنى عليه

(١) وقد يكون نشر الحكم طريقاً من طرق التعويض التي يحكم بها للمضروب . جدي عبد الله ص ٧١٢ ، ٧١٣ - السابق .

(٢) حسين عامر ص ٣٥٤ - المرجع السابق .

(٣) لمن ١٩ فبراير ١٩٣٤ ص ٢٢ - جدي عبد الله ص ٧١٤ .

وقع من جانبهم هم ايضاً خطأ في حق انفسهم ولم يقصد ان هذا الخطأ تسبب منه اى ضرر بالدعى عليه فان هذا يكون مقتضاه ان يحكم للمجنى عليه بالتعويض مع مراعاة درجة خطئهم من الجسامة (١) .

كما حكم بان التعويض لا يصح ان يتأثر بدرجة خطأ المسئول عنه لو درجة غناه وبالتالى فان ادخال المحكمة جسامة الخطأ ويسار المسئول عنه ضمن العناصر التى راعتها فى التقدير يجعل حكمها معيباً متعيناً نقضه اذ ولو ان التقدير من سلطة محكمة الموضوع يقتضى فيه بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى وانها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه إلا انها اذا ما اجمعت فى هذه الظروف ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون واسخلته فى حسابه عند تقديره فان قضاها فى هذه الحالة يكون مخالفاً للقانون ويكون لمحكمة النقض سلطة العمل على تصحيحه (٢) .

وتقدير حصة كل من اشتركوا فى احداث الضرر يجب بحسب الاصل ان يكون الناطق فيه جسامة الخطأ الذى ساهم به فيما اصاب المضرور من ضرر اذا كانت وقائع الدعوى تساعد على تقدير الاخطاء على هذا الاساس اما اذا كان ذلك ممتنعاً فانه لا يكون ثمة من سبيل إلا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوى عن الضرر الذى تسببوا فيه (٣) .

وحكم بان لقاضى الموضوع كامل السلطة فى الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من الفاظ السب وعبارات القذف وتقرير ما اذا كان هناك خطأ مشترك وتكافؤ فى السيئات يقتضى رفض ما يدعيه احدهما قبل الاخر من التعويض المدنى ام لا . (٤) .

(١) نقض جنائى ٢ نوفمبر ١٩٤٢ - الجدل العشرى الثالث لجلسة المحاماة ١٩٤١/١٩٥ - طبعة ١٩٦٠ بتد ٥٨٠ ص ٩٢ .

(٢) نقض جنائى ١٩٤٨/٦٢/٢٠ رقم ٦٢٤ ص ١٠١ - الجدل العشرى .

(٣) نقض جنائى ١٩٤١/٥/١٩٤١ رقم ٥٧٥ ص ٩٢ - الجدل العشرى .

(٤) نقض جنائى رقم ٢٠٧٦ لسنة ٢٣ جلسة ١٩٢٤/٢/١٩٢٤ ورقم ٩٢٠ ص ٤٢٢ - الميسومة للقضية .

١١١- تطبيقات محكمة النقض

حكم بأنه اذا طلب المدعي المدني تعويضاً مؤقتاً فالحكم الذي يصدر في صالحه لا يمنعه من المطالبة بتكملة التعويض بعد ما يتبين له مدى الضرر الذي لحقه ^(١).

وحكم بأن كل حكم يصدر في الدعوى الجنائية يجب ان يفصل في التعويضات التي يطلبها المتهم او المدعي بالحقوق المدنية ما لم ترى المحكمة ان الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبغي عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ^(٢).

وحكم بأن الحكم بالتعويض عن الاصابة مع حصول المصاب على معاش لا يعتبر جمعاً بين تعويضين عن ضرر واحد ^(٣)، وبأنه قد يكون الحكم بالمصادرة طريقاً من طرق التعويض كما في المادة ٣٥٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية التي اجازت للمحكمة الحكم بمصادرة الاشياء المحجوزة لاستئصال ثمنها من التعويض ^(٤).

١١٢- هل يجوز للمحكمة ان تحكم بالردة والتعويضات من تلقاء نفسها؟

القاعدة انه لا يجوز للمحكمة ان تقضى بما لم يطلبه الخصوم فاذا كان المدعي بالحق المدني قد طلب الحكم له بدئته ولم يطلب تعويضاً ما فلم تحكم المحكمة له بالدين وحكمت له بالتعويض عن العيب بالدفتر الثابت فيه الدين فانها تكون قد حكمت بما لم يطلبه الخصم وذلك يعيب حكمها ^(٥).

ولكن هناك رأى في فرنسا يرى ان من حق النيابة العامة ان تطلب الحكم بالتعويضات على المتهم في نفس الوقت الذي تطلب فيه الحكم عليه بالعقوبة .

(١) نقض مدني ١٩٤٢/٢/٣٦ رقم ٥٧٩ ص ٩٣ - الجدل العشري لجنة المحاماة - المراجع السابق .

(٢) نقض جنائي رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ ق ، جلسة ١٩٥٢/١/٣٦ ورقم ٤٤٤ ص ٢٢ ق ، جلسة ١٩٥٢/٥/١٩ - مجموعة الكتب التي .

(٣) نقض جنائي ١٩٤١/١٢/٨ رقم ٥٧٦ ص ٩٣ - الجدل العشري لجنة المحاماة .

(٤) نقض جنائي ١٩٤١/١٢/٨ رقم ٥٧٦ ص ٩٣ - الجدل العشري لجنة المحاماة .

(٥) نقض جنائي ١٩٤١/١٢/٨ رقم ٥٧٧ ص ٩٣ - الجدل العشري لجنة المحاماة - المراجع السابق .

ويعتقد البعض هذا الرأي على أساس أنه يخلط بين العقوبة والتعويض وأن الأخير لا ينبغي أن يقضى فيه إلا بطلب من صاحب المصلحة فيه فهو وحده صاحب الصفة في الشكوى وهو وحده الذي يقرر ما إذا كان قد أصابه ضرر ويحدد ذلك الضرر ومقدار التعويض الذي يستحقه (١) .

ويأخذ القانون الفرنسي بالرأي الأول بصفة عامة (مادة ٣٦٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي) ولكن لا توجد نصوص مقابلة لذلك في التشريع المصري فالأصل أنه لا يجوز الحكم بالتعويض إلا بناء على طلب المضرور ولكن أجاز المشرع استثناء أن تحكم المحكمة من تلقاء نفسها على المتهم بالتعويضات لو الرّد (كما في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقود الإيجار - خلو الرجل) والحكم على المتهم برد ما اختلسه أو أخذه من أموال الحكومة (مواد ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ عقوبات) وما أشير إليه في لوائح التنظيم بالازالة .

ويلاحظ أن الحكم بالتعويض والرّد لا يمتد إلى النتائج المدنية المترتبة على الجريمة مثال ذلك لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تحكم في دعوى تزوير بالزام المتهم بتسليم الدمي المدني مستندات لا علاقة لها بالدعوى الجنائية المرفوعة عليه ويطلقان الحجز الموقع عليها (٢) .

ومن أهم الضمانات التي تكفل حصول الدمي المدني على حقوقه هي :

أ - حق اختصاص الدائن بمقارات المدين (مادة ٩٩٥ مدني) .

ب - التضامن (مادة ١٥٠ مدني) .

ج - امكانية الدمي المدني على الحكومة في الحصول على مبالغه وهذا مفاد قانون الاجراءات الجنائية الذي ينص على أنه اذ حكم بالفرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معاً وكانت اموال المحكوم عليه لا تفي بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوي الحقوق على حسب الترتيب الآتي :

أولاً : المصاريف المستحقة للحكومة .

(١) انظر في تفاصيل هذه الآراء - جندى عبد الله لقرة ١٩٠ ص ٧١٦ - للرجوع السابق .

(٢) نقض ٢٢ يناير ١٩٢٢ قضية ٨٥٨ ص ٣٢ - جندى عبد الله لقرة ١٩٥ ص ٧١٩ .

ثانياً : المبالغ المستحقة للمدعى المدني .

ثالثاً : الغرامة وما يجب رده للحكومة .

١١٣ - وقف تنفيذ العقوبة لا يؤثر على التعويض المدني

لا يجوز الاكراه البدني لتحصيل التعويض المدني المحكوم به للمدعى بالحقوق المدنية وإذا قضى الحكم الجنائي بوقف التنفيذ فإن ذلك يشمل الآثار الجنائية فقط المترتبة على الحكم أما الآثار غير الجنائية كالتعويضات والمصرفات القضائية فلا يشملها وقف التنفيذ لأن إيقاف التنفيذ نظام جنائي خاص يمثل تنازل الدولة عن حقها في العقاب مقابل شرط تفرضه على المحكوم عليه في حين أن التعويضات وما مائلها حقوق شخصية للمتضررين من الجريمة وليس من حق الدولة التنازل عن حقوق الغير وتشمل التعويضات التي لا يجوز وقف تنفيذها سائر أحوال الرد التي قصد منها إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وكذلك المصرفات ^(١) .

وبناء عليه فإن الحكم بإيقاف التنفيذ لا يمنع من الحكم في الدعوى المدنية بالتعويض كما لا يمنع المضرور من الالتجاء إلى المحكمة المدنية لتقدير هذا التعويض .

وإذا حكم على عدة اشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له فإنه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بنصيبه فيه وتحديد هذا النصيب مادام غير منصوص عليه في الحكم ولا واضح من ثباياه يكون مناطه عند المحكوم عليهم اعتباراً بأن هذا هو الذي قصدت إليه المحكمة في حكمها فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه ^(٢) .

(١) أكرم نسلخت كيراميد - الحدود الثأورية لسلطة القضاء الجنائي في تطبيق العقوبة - رسالة بكفرا من جامعة القاهرة سنة ١٩٦٥ ص ٣٢٨ .

(٢) تلقى جنائي ١٥ يناير ١٩٤٥ رقم ٩٨٨ ص ٩٧ - الجدل المصري لجلة الحاماة .

١١٤- الحكم فى مصاريف الدعوى المدنية

المصاريف هى تعويض يلتزم المحكوم عليه بدائنه للحكومة لو المدعى بالمحقوق المدنية من الضرر المترتب على اجراءات الدعوى التى اقتضتها الجريمة فيلزم المحكوم عليه بتعويض هذا الضرر ، ويلحق بالمصاريف اتعاب المحاماة ويتضمن المادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ على ما يأتى «على المحكمة من ثناء نفسها وهى تصدر حكمها على من خسر الدعوى ان تلزمه باتعاب المحاماة لخصمه الذى كان يحضر عنه محام بحيث لا تقل عن خمسة جنيهاً فى الدعاوى المنظورة امام المحاكم الجزئية فيما عدا الدعاوى المستعجلة وعشرة جنيهاً فى الدعاوى المنظورة امام المحاكم الابتدائية والادارية والدعاوى المستعجلة الجزئية وعشرين جنيهاً فى الدعاوى المنظورة امام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى وثلاثين جنيهاً فى الدعاوى المنظورة امام محاكم النقض الجنائية التى يتدب فيها محام بحيث لا تقل عن عشرة جنيهاً فى دعاوى الجنح المستأنفة وعشرين جنيهاً فى دعاوى الجنائيات وخمسين جنيهاً فى دعاوى النقض الجنائي» .

ونصت المادة ١٨٨ على ان «تلكى الى الصندوق اتعاب المحاماة المحكوم بها فى جميع القضايا طبقاً للمبين بالفقرة الاولى من المادة السابقة وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتتولى ائلام الكتاب تحصيلها لحساب الصندوق وفقاً للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية . وتخصص من الاتعاب المحصلة نسبة خمسة فى المائة لائلام الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقاً للقواعد التى يضعها وزير العدل بقرار منه» .

١١٥- الحكم بمصروفات الدعوى المدنية ليس حكماً بالتعويض

حكم بان الالتزام بدفع مصروفات الدعوى هو من الالتزامات التى يعتبر القانون مصدراً لها وفقاً لنص المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات ولا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم الزامه بتعويض عن خطأ ارتكبه فى حق الخصم الاخر وانما أوجب القانون الحكم بها على من خسر الدعوى فلا تعتبر من الملحقات المنه عنها فى المادة ٢٠ من القانون المشار إليه ولا تسأل فى تقدير قيمة

موضوع الدعوى (١) .

وحكم بأن عدم نفع المدعى المدني الرسوم المستحقة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات التي تمت في حضوره لأن الرسوم ليست إلا ضريبة مفروضة على التقاضي لأغراض لا تدخل فيها أصلاً للخصم المطلوبة مقاضاته وإن جاز أن الخصم لا تسمع منه دعوى قبل أن يعرف مبلغ صدقه فيها إلا بعد أن يدفع عنها الرسم فإنه لا يصح البتة بعد ثبوت صحة الدعوى وصنور الحكم فيها أن يهدر هذا الحكم لجرد أن الرسم قد فات تحصيله مقدماً إذ ذلك يكون كثيراً والحال أن العدالة لذاتها واجب اجرؤها لكل منتصف ومفروض على الدولة بحسب الأصل ويحكم وظيفتها أن تقيّمها بين الناس بلا مقابل (٢) .

وحكم بأنه لما كانت المادة ٢٢٠ لجراءات تنص على أنه إذا حكم بإدانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها وتنص المادة ٢٥٦ مرافعات على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى . كما تنص المادة ٢٥٧ من هذا القانون على أنه يدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة ومن ثم فإن قضاء الحكم بالزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل اتعاب المحاماة من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم وإنما أصلاً لحكم القانون (٣) .

وحكم بأنه إذا لم تلزم المحكمة المتهم بتعويض المدعى بالحقوق المدنية فإنه لا يجوز إلزامه بالمصاريف (٤) .

وحكم بأنه لا يعتبر الحكم الصادر بأحالة الدعوى المدنية الى محكمة أخرى منهيّاً للخصومة المدنية فيتمتع إبقاء الفصل في المصروفات المدنية (٥) .

(١) نقض جنائي رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق، جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ - ٥٦١ - المكتب الفني .

(٢) نقض جنائي رقم ٧٢٦ ص ١٥، جلسة ١٩٤٥/٤/٢٦ - الجدل العشري رقم ٤٤٩ .

(٣) نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٩ ق، جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ١١ - ٨٦١ - مجموعة المكتب الفني .

(٤) نقض جنائي ١٩٤٨/٥/١ - رقم ٦٢٦ ص ١٠١ - الجدل العشري لجنة المراجعة .

(٥) نقض جنائي رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق، جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ - سنة ٢٢ ص ٩٩٥ - المكتب الفني .

١١٦ - حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية

نصت المادة ٢٦٥ اجراءات على انه « اذا رفعت الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً فى الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها او فى اثناء السير فيها » ، على انه إذا أوقف الفصل فى الدعوى الجنائية لجئون المتهم يفصل فى الدعوى المدنية » .

فهذا النص يقرر قاعدة «الجنائي يوقف المدني» أى انه اذا رفعت الدعوى الجنائية قبل او اثناء التقاضى امام المحكمة المدنية تعين على المحكمة المدنية ان توقف الفصل فى الدعوى المدنية حتى يحكم نهائياً فى الدعوى الجنائية .

١١٧ - قاعدة الجنائي يوقف المدني

قاعدة الجنائي يوقف المدني هى النتيجة لقاعدة حجية الجنائي على المدني فالقاضى المدني يلتزم بوقف الفصل فى الدعوى المدنية حتى يتم الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية لان الحكم الجنائي يلزمه فهذا الوقف يصبح عديم الجدوى اذا ظل القاضى المدني محتفظاً بحريته بعد صدور الحكم الجنائي فقيم ان كان انتظار الفصل فى الدعوى الجنائية اذا كان الحكم الصادر فيها لا تأثير له على الدعوى المدنية وإذن فقاعدة الجنائي يوقف المدني هى تأكيد لقاعدة حجية الجنائي على المدني .

وقاعدة الجنائي يوقف المدني من النظام العام كما استقرت على ذلك غالبية الفقه فى مصر وفرنسا وإن كانت بعض المحاكم الفرنسية قد قالت بعكس ذلك^(١) .

١١٨ - مبدأ تقيد القاضى المدني بالحكم الجنائي

قاعدة الجنائي يوقف المدني نتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضى المدني بالحكم الجنائي فى نقط النزاع المشتركة بين الدعويين بشرط ان تكون الدعويان ناشئتين عن جريمة واحدة وإن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلا الى المحكمة

(١) راجع فى تفاسيل هذه القاعدة - د . لمارى خالى الذمى - وقف الدعوى المدنية لحين الفصل فى الدعوى الجنائية . الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨ طر ١٢٤ من ٢٢ وطرقة ٢٢ - ص ٢٤ .

الجنائية او على الاقل حركت امام النيابة فلا توقف لمجرد تقديم شكوى او بلاغ (١) ، وبغضلا عن ذلك فان ايقاف الدعوى المدنية الى حين الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائى له ايضا مزية تعادل التأثير الذى قد يحدثه الحكم المدني على امتناع القاضى الجنائى وتغييره للوقائع بصفة عامة بغضلا عن دونه احتمال التضارب بين الاحكام (٢) .

ولكن هل النص على قاعدة الجنائى يوقف المدني تنقيداً حتماً ان الحكم الجنائى يحوز حجية الامر المقضى امام القضاء المدني وكذلك العكس أى هل النص على قاعدة حجية الجنائى على المدني تنقيداً ان القاضى المدني ملزم حتماً بتوقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية وبعبارة اخرى هل النص على احدى القاعدتين يفيد ضمناً وجوب اعمال القاعدة الاخرى ؟

ذهب رأى الى ان قاعدة الجنائى يوقف المدني لا تنقيد بالضرورة حجية الحكم الجنائى امام القضاء المدني لان وقف الدعوى المدنية قد يكون مقصوداً به منع تأثير المحكمة الجنائية اديباً بالحكم المدني اذا صدر اثناء المحاكمة الجنائية كما ان وقف الدعوى المدنية قد يكون المقصود به استعانة القاضى المدني بما قرره الحكم الجنائى لئلا يكون ملزماً حتماً بالأخذ بما جاء به وبعبارة اخرى فان وقف الدعوى المدنية يعنى منع التعارض غير المقصود بين الحكمين الجنائى والمدني ولكنه لا يفيد التزام القاضى المدني باحترام الحكم الجنائى بحيث لا يجوز له (بدءاً ان يخالفه والامر على عكس ذلك بالنسبة لقاعدة حجية الحكم الجنائى امام القضاء المدني اذ ان النص على هذه القاعدة يحتم على القاضى المدني وجوب وقف الدعوى المدنية حتى يتم الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية حتى ولو لم ينص المشرع على ذلك صراحة ذلك ان قاعدة الجنائى يوقف المدني هي النتيجة الحتمية لقاعدة حجية الجنائى على المدني وبعبارة اخرى فانه مادام الحكم الجنائى يقيّد القاضى المدني فانه يجب على هذا الاخير ان ينتظر الفصل في الدعوى الجنائية مادامت قد رفعت قبل او اثناء نظر الدعوى المدنية واذن فإن

(١) . محمد مصطفى ص ١٥٦ - للرجوع السابق .

(٢) د . زولعبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية ص ١٧٧٨ ص ٢٢٩ .

المشرع يمكنه الاستغناء عن النص على قاعدة الجنائي يوقف المدني وذلك بنصه على قاعدة حجية الجنائي على المدني^(١) .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن وقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية يعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانوني وتسببها الى فاعلها^(٢) .

١١٩- هل المدني يوقف الجنائي؟

الأصل ان الدعوى المدنية لا توقف الدعوى الجنائية بل العكس هو الصحيح ، ومع ذلك ، حكمت بعض المحاكم الجزئية في ظل قانون تحقيق الجنايات بأنه يجوز إيقاف الدعوى الجنائية التي يكون الرعي متهماً فيها باختلاس مال القاصر حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى براءة نمت من المبلغ المذمى باختلاسه^(٣) .

١٢٠- الوقف الوجوبي للدعوى الجنائية

نصت المادة ٢٢٢ اجراءات على انه اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية اخرى وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية .

ومقتضى هذا النص ان المحكمة الجنائية يتعين عليها ان توقف الدعوى اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية اخرى مما يقتضى وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ان تكون الدعوى الاخرى مرفوعة فعلاً امام القضاء اما اذا كانت لم تحقق ولم ترفع فلا محل لوقف الدعوى^(٤) . ويكفى ان تباشر النيابة او القاضي تحقيق الواقعة المبلغ عنها اما اذا لم تتخذ اى اجراء بصندرها فلا محل للوقف بل تفصل المحكمة في الدعوى المطروحة عليها

(١) د . اندريه غالى الصمبي - ص ٢٩٩ - ٢٠٠ - للرجوع السابق .

(٢) نقض مدني ١٩٧٣/١٢/٣ - مجموعة للكتب القني ص ٢٤ رقم ٢٠٩ ص ١٢٠٦ .

(٣) تذا الجزئية ٤ مارس ١٩٤١ - رقم ٥٢٢ ص ٨٥ - الجدول العشري لجنة المطاوعة - للرجوع السابق .

(٤) نقض جنائي ١٩٦٤/١/١٦ ص ١٥ ص ٦٥٩ ، ونقض ١٩٧٢/١/٢٦ ص ٣٢ ص ٩٥٢ - مشاور اليوما في

مراجع المستشار حسي عبد الله حيسي - قانون الاجراءات الجنائية الجديد - الطبعة الاولى ص ١٧٠ .

بجميع عناصرها وإو كانت غير مختصة بحسب الاصل ينظر المسألة الفرعية (١) .
لأن المحكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية
بالفصل في جميع المسائل الفرعية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى
الجنائية امتثالا لقاعدة أن قاضى الاصل هو قاضى الفرع أو أن قاضى الدعوى
هو قاضى النفع .

١٢١- الوقف الجوازي للدعوى الجنائية

نصت المادة ٢٢٢ اجراءات (٢) على أنه إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية
يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية جاز للمحكمة
الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو المجنى
عليه حسب الاحوال اجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص . ولا
يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الاجراءات أو التحفظات الضرورية أو المستعجلة .

وقد كان النص قبل تعديله بالقانون ١٩٦٢/١٠٧ يجعل الوقف وجوبياً كما في
الحالة سابقة الإشارة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٢ اجراءات ولكن أصبح الوقف
جوازياً ، وشروط الايقاف هنا أن يدفع به صاحب الشأن صراحة أى أن يدفع
بالمسألة الفرعية وأن يكون دفعه جدياً وأن تكون المسألة يتوقف عليها حقيقة
الفصل في الدعوى الجنائية بمعنى أن ثبوتها ينفي عن الفعل صفته الجنائية
فاذا توافرت هذه الشروط تحكم المحكمة بايقاف الفصل في الدعوى وتعطى
لصاحب الشأن اجلا لرفع المسألة الفرعية الى الجهة ذات الاختصاص والمقصود
إعطاء الاجل لرفعها أما اصدار الحكم فليس من عمله ولا يمكن أن يضمن
صدوره في بحر الاجل وإذا بان للمحكمة نكذره ومماطلته كان لها أن تتصدى
بنفسها لهذه المسألة الفرعية وتفصل فيها باعتبارها وجه دفاع (٣) .

(١) على عبد الباقي - المراجع السابق ص ١١٢ .

(٢) المحلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(٣) حمزاي ص ٩٢٠ ، محمد مصطفى ص ٢٠٧ ، على عبد الباقي ص ١١٢ ، وتقتض ١٩٤٥/٤/١٦ وجميع عبد
الله عيسى ص ١٧١ - المراجع السابقة .

١٢٢ - هل الادلى أو التاديس يوقف الجنائى ؟

إن المحكمة الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم التى تعرض عليها للفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أى جهة أخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة لها تقتضى ألا تكون مقيدة فى وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون (١) .

وبناء عليه فإذا كان الفعل المرفوعة به الدعوى التأديبية على الموظف هو نفسه المطروح على المحكمة الجنائية فلا يجوز طلب وقف الدعوى الجنائية لحين ثبوت الجريمة التأديبية حتى ولو كان ثبوتها يقضى حتماً الى ثبوت الجريمة الجنائية أو حتى لو كانت وقائع الدعويين واحدة وذلك لاستقلال الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية ولأن المحكمة الجنائية ملزمة بالفصل فى كل ما يتصل بالواقعة المطروحة عليها ولا يقيد فى ذلك أى قيد سوى ما أشرنا اليه سابقاً (مادة ٢٢٢ و ٢٢٣ اجراءات) .

١٢٣ - شروط تطبيق قاعدة الجنائى يوقف المدنى

الحكم الجنائى لا تكون له قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية إلا اذا كان باتاً لا يقبل الطعن بأى طريق إما لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو بفوات مواعيدها (٢) .

ويشترط لتطبيق قاعدة الجنائى يوقف المدنى وحدة السبب أى أن تكون الدعويان المدنية والجنائية ناشئتين عن فعل واحد ، كما يشترط أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالفعل الى المحكمة الجنائية أو على الأقل تحركت أمام قاضى التحقيق أو النيابة العامة (٣) . وأن فمجرد تقديم بلاغ الى احد رجال الضبط

(١) نقض جنائى ١٩٧١/١/١٨ . مجموعة للكتب القنى ص ٢٢ ص ٨٠ .

(٢) نقض مدنى فى الطعن رقم ١٥٠٥ ص ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٢/٦/١٧ - رقم ١١٠ من ٤٩٢ . مجموعة للقرريش

ج ١١ .

(٣) على حد الباقى ص ١٢٨ و ١٢٩ - المرجع السابق .

القضائي أو شكوى لا يوقف الدعوى المدنية^(١)

وتطبيق القاعدة حتى في حالة اختلاف الخصوم مع قيام وحدة السبب في الدعويين وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإيقاف الفصل في الدعوى المدنية حتى يفصل نهائياً في الدعوى الجنائية^(٢) . وإذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجنون المتهم تستأنف الدعوى المدنية سيرها إذ لا يمكن تعليق حق المدعى المدني إلى أجل غير مسمى حتى يشفى المتهم^(٣) .

١٢٤- تطبيقات محكمة النقض

حكم بأن الأحكام المدنية الصادرة بشأن صحة الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ربحية لا تأثير لها على الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الاعتياذ على الاقراض بالوراء الفاحش الذي احتوته تلك الديون لأن المحاكم الجنائية وبحسب الاصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية^(٤) .

وبأنه في حالة ما إذا كان يتوقف الفصل في دعوى مدنية على دعوى جنائية وجب إيقاف الفصل في الدعوى المدنية ثم الحكم طبقاً لما قضى به نهائياً من المحكمة الجنائية^(٥) .

وبحكم بأن للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها كدليل في الدعوى متى اقتنعت بتزويرها ولا يمنع من ذلك أن يكون قد صدر من المحكمة المدنية حكم بناء على هذه الورقة لأن الحكم المدني لا يقيد المحكمة الجنائية وهي تفصل في جريمة وأن فلا تثريب على المحكمة إذ هي لم تعمل على سند بعد اقتناعها بتزويره والقول بخلاف ذلك يؤدي إلى أن تكون الدعوى الجنائية رهينة ما قد يحصل على إضاعتها من الاتفاق بين المتهم والمجنى عليه بحصول المتهم بموافقة المجنى عليه من المحكمة المدنية على حكم لمصلحته وهذا

(١) عدلي عبد الباقي ، الموضع السابق ، جيسى عبد الله جيسى ص ٢٠٩ - المرجع السابق

(٢) عدلي عبد الباقي ، محمود مصطفى ، الوضمان السابقان .

(٣) حزائى ص ١١٥٦ وعلى عبد الباقي - الموضع السابق .

(٤) نقض جنائي ١٨ أبريل - ١٩٤٠ رقم ٥٢٠ ص ٨٥ - الجدول العشري - المرجع السابق

(٥) مابدين الجزئية ٢٢ أبريل ١٩٤١ رقم ٥٢٤ ص ٨٧ - الجدول العشري - المرجع السابق

ما لم يمكن التسليم به^(١)

وحكم بأن القاضى الجنائى غير مقيد بحسب الاصل بما يصدره القاضى المدنى من أحكام فلذا رفعت امامه الدعوى ورأى هو بناء على ما أورده من اسباب أن الورقة مزودة فلا تثريب عليه فى ذلك ولو كانت الورقة تتصل بنزاع مطروح أمام المحاكم المدنية لما يفصل فيه والواجب فى هذه الحالة أن ينتظر القاضى المدنى حتى يفصل القاضى الجنائى نهائياً فى أمر الورقة^(٢).

وحكم بأن القاضى فى المواد الجنائية غير مكلف بانتظار حكم تصدره محكمة اخرى إلا فى المسائل الفرعية التى يجب القانون عليه فيها ذلك وليس عليه أن يقف الفصل فى الدعوى العمومية الى أن يقضى من المحكمة المدنية فى النزاع القائم بين المتهم وبين المجنى عليه بشأن البيع القائمة الدعوى على المتهم بسرقة مشارطة^(٣).

وحكم بأن القاضى الجنائى غير ملزم بوقف الدعوى حتى يفصل فى دعوى مدنية مرتبطة او متعلقة بها^(٤).

وحكم بأن صيرورة الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية بالبراءة نهائياً لا يجعله يحوز قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية ذلك لأن للمحكمة أن تعرض لاثبات واقعة الجريمة وهى فى صدد طلب التعويض عن الضرر المدهى به ولا يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم لأى سبب من الاسباب بالعقوبة على المتهم مادامت الدعويان الجنائية والمدنية قد رفعتا أمام المحكمة الجنائية ومادام أن المدعى بالحق المدنى قد ملعن على الحكم بالنسبة لدعواه المدنية ولأن اساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥٢ من القانون المدنى ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات^(٥).

(١) نقض جنائى ١٩٤٤/١٢/٢٥ - رقم ٥٤٢ ص ٨٧ - الجدل المشرى لجنة المحاماة.

(٢) نقض جنائى ١٩٤٨ مايو ٢٤ - رقم ٥٥٧ ص ٨٩ - الجدل المشرى لجنة المحاماة.

(٣) نقض جنائى ملحق ١٩٤٦/١٢/٢٣ - رقم ٥٥٢ ص ٨٨ - الجدل المشرى لجنة المحاماة.

(٤) نقض جنائى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٨ - رقم ٥٥٩ ص ٨٩ - الجدل المشرى لجنة المحاماة.

(٥) نقض جنائى ١٢ ديسمبر ١٩٤٩ - رقم ٦٢٥ ص ١٠١ - الجدل المشرى لجنة المحاماة.

وحكم بانه من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ إجراءات ان لا يكون للاحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها وذلك ان الاصل ان المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية امامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن ان تنقيد بأي حكم صادر من أية جهة اخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على اساس ان مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم او السبب او الموضوع بل لان وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برئ او يفلت مجرم ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأي قيد لم يرد نص في القانون . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ علق قضائه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائياً في موضوع الدعوى المدنية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعين التقض مع الاحالة (١) .

(١) طعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ ، مجموعة المكتب الفني سنة ٢٢ ص ٤٢٢ .

الفصل الثالث

الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية

١٢٥- طرق الطعن ومن لهم حق الطعن

طرق الطعن في الحكم هي المعارضة والاستئناف - وهي الطرق العادية - والنقض والتماس إعادة النظر وهي الطرق غير العادية .

وتنص المادة ٢٩٩ إجراءات على أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

وتنص المادة ٤٠٢ إجراءات على أنه «يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفة والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً» .

وتنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن «لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح وذلك في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفته للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله (١) .

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم .

(١) يرى البعض أنه من الملائم انصراف أثر البطلان في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية إلى المدنية والعكس وذلك تبعاً إلى التفسير بقصد تحقيق وحدة التعبير على وجه أولى من غيره رغم أن النص صريح في هذا الشأن (مادة ٤٢٥ إجراءات ومادة ٤٢ من القانون ٥٧/٥٩) تشير إلى الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية دون غيرها بدليل التحدث عن المتهم في الدعوى (د . رحاف حيد - المشكلات الصلحية الهامة في الإجراءات ج. ٢ - طبعة ١٩٦٦ ص ٤٦٦) .

وتمن القانون النيابة العامة والمتهم وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوية بالطعن دون المدعى بالحقوق المدنية .

٢ - اذا وقع في الاجراءات بطلان اثر في الحكم .

ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية .

وتنص المادة ٣٢ من نفس القانون على أن «النتيجة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية» .

وفي ضوء ما تقدم نتناول حق المدعى المدني في الطعن بالمعارضة والاستئناف والنقض .

١٢٦- عدم جواز المعارضة والتماس إعادة النظر

لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية وذلك بصريح نص المادة ٣٩٩ اجراءات وهذا الحكم منطقي ان الاصل في المعارضة ان تكون بشأن الاحكام القيايية ، واذا جاز للمتهم الصادر ضده حكم غيابي ان يعارض فلا يجوز بالنسبة للمدعى بالحق المدني ان يعارض في الحكم القيايى الصادر برفض الدعوى المدنية لانه اذا غاب يعتبر تاركاً لدعواه حيث اعتبر القانون تركاً للدعوى المدنية عدم حضور المدعى امام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه او عدم ارساله وكيل عنه وكذلك عدم ايدائه طلبات بالجلسة (مادة ٣٦١ اجراءات) ولما كانت مواد الباب الرابع من القانون (من ٤٤١ - ٤٥٢) في شأن إعادة النظر لم تتناول هذا الطريق غير العادى بالنسبة للمدعى المدني فانه لا يجوز له التماس إعادة النظر في الحكم الصادر برفض دعواه المدنية سواء كان قد حضر جلساتها او كان قد تخلف عن الحضور .

١٢٧- الطعن بالاستئناف

الطعن بالاستئناف من المدعى بالحق المدني يرد على الجنب فقط وهو مشروط بشرطين:

الأول : ان ينصب الطعن على الحقوق المدنية فقط فلا شأن له بالمقوية او التهمة المحكوم فيها وليس للمدعى المدني ان يتكلم في الدعوى الجنائية وانما

يتمتع عليه ان يحصر دفاعه في نطاق دعواه المدنية لحسب ، وبالتالي يقتصر اثر استئنافه على الدعوى المدنية دون ان يتعداه الى الدعوى الجنائية حتى ولو كان هو الذي حركها بطريق الادعاء المباشر لان اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة العامة (١) .

الثاني : ان تكون التعويضات المطلوبة امام محكمة اول درجة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً (٢) ، وبناء عليه فاذا كان قد ادعى بقرش صاغ فلا يجوز له الاستئناف واذا كان قد ادعى بمبلغ ٥٠٦ جنيهاً فكثر يجوز له ذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ (٣) .

واذا طلب مدعون بالحق المدني متعديون الحكم بالزام متهمين متعددين بأن يدفعوا لهم متضامتين مبلغاً معيناً تعويضاً عن الضرر الذي اسبابهم من جرائم وقعت عليهم من المتهمين سواً في زمان واحد ومكان واحد فإنهم يرفعهم الدعوى على هذه الصورة يكون لهم حق استئناف الحكم مادام المبلغ الذي طلبوه يزيد على نصاب الاستئناف بغض النظر عن نصيب كل منهم وذلك لان المبلغ انما كان طلبه على اساس انه تعويض عن ضرر ناشئ عن سبب واحد هو الافعال الجنائية التي وقعت من المدعى عليهم (٤) .

واذا ادعى المضرور مدنياً في جنحة اصابة خطأ وكانت مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجنحة مرور مثلاً فانه يجوز له استئناف الحكم الصادر في جنحة الاصابة (٥) .

١٢٨- أحكام محكمة النقض

حكم بلنه اذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه

(١) لمحج جرائي رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق، جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ - للكتب القني ص ١٠ من ٢٠٤، ولمحج جرائي رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٧٧/٢/١ ٢٧ ص ١٣٩ - للرجوع السابق .

(٢) لمحج جرائي رقم ١٧٥ لسنة ٦٦ ق، جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ ص ٧ من ٦١ - مجموعة للكتب القني .

(٣) راجع ما سبق لفقرة ٦٤ ص ٨٦ .

(٤) نقض جرائي ٢ يدينية ١٩٤٠ مشار إليه في محلي عبد الهادي ص ٢٠٥ - للرجوع السابق .

(٥) نقض جرائي ٧٣/١٢/٩ ص ٢٤ من ١١٦٧ مشار إليه في محلي عبد الله عيس ص ٢٧٢ - للرجوع السابق .

القاضي الجزئي نهائياً - وكانت هذه القاعدة تسرى وأوصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت - فلا يجوز للمدعي المدني أن يستتف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي^(١) . حتى ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون لو توليه^(٢) .

وحيث ينطلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أفلل باب الاستئناف في هذه الدعاوى لتفاعة قيمتها وفي الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض^(٣) .

والطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية لا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم بالتعويض^(٤) .

وحكم بأنه لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض إلا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية على ما جرى به قضاء محكمة النقض نظراً للتبعية بين الدعويين من جهة ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى^(٥) ، وسواء استأنفت النيابة أم لم تستأنف^(٦) .

وحكم بأن للمدعي بالمقوق المدنية أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر به بالتعويض وإن لم يكن قد استأنفه وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية وله في هذا السبيل أن يتعرض

(١) نقض جنائي رقم ٢٥٢٩ سنة ٣٢ في جلسة ١٦٧٣/٤/٢٢ - ص ١٤ - المكتب الثاني .

(٢) نقض جنائي رقم ١٧٥٢ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ - ص ٢٠ - المكتب الثاني .

(٣) نقض جنائي ١٣٠٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٧/٣/٢٨ - ص ١٧ - ٢٥٤ ، ورقم ١٥٤١ ص ٤٥ في جلسة ١٩٧٧/١/٢٧ - ص ٢٧ ، ورقم ٨٠٠ في ١٢٨٢ ص ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/١/٤ - ص ٢٠ - المكتب الثاني .

(٤) نقض جنائي رقم ٦٩٥ ص ٣٢ في جلسة ١٩٦٤/١/٢١ - ص ١٥ - ٧٧ ، ورقم ٢٠٧ ص ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ - ص ٢٠ - المكتب الثاني .

(٥) نقض جنائي ١٤١٧ ص ٣٠ في جلسة ١٩٦٦/١/١٧ - ص ١٢ - ١١٢ - المكتب الثاني .

(٦) نقض جنائي ٨٣٢ ص ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ - ص ٧ - ١٤٦ ، ورقم ٥٢٧ ص ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ - ص ٢٠ - المكتب الثاني .

لجميع الأسس التي تبرر طلباته فلا يتمتع من ذلك أن يكون المتهم مسلماً بالمبلغ الذي قضى به عليه ابتدائياً^(١) .

وحكم بأن قيمة الدعوى المدنية تقدر دائماً بمقدار التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت^(٢) . وإذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم تقدر الدعوى بقيمة المدعى به بتمامه بغیر التقات إلى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد فإذا طلب المجنى عليهما في جريمة شرب مبلغ ٥٠١ جنيه تعويضاً عن هذا العمل الضار فإنه يجوز استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى التعويض ضده^(٣) .

وحكم بأن الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزماً للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع التلازم بين الدعويين عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما^(٤) .

وحكم بأنه لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بلوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً وانطوى العيب الذي شاب الحكم على أساس بالدعوى المدنية فإذا كان استئناف المتهم الحكم الصادر في الدعوى المدنية قد بنى على أن التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيما يثيره في طعنه في شأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية^(٥) .

وحكم بأن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب نون الجنائية إلا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفعل

(١) طعن ١٢٥٢ من ١٤ ق، جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٠ - رقم ٧٤٨ من ٢٥٠ - للرسالة القضائية - المرجع السابق.

(٢) نقض جزائي رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق، جلسة ١٩٥٨/٧/١٠ من ٩ من ١٥٧ - مجموعة للكتب التي.

(٣) نقض جزائي رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ ق، جلسة ١٩٥٧/١٦/١٦ من ٧ من ٥٧ - مجموعة للكتب التي.

(٤) نقض جزائي رقم ١٥١٢ لسنة ٢٦ ق، جلسة ١٩٥٧/٧/١١ من ٨ من ١٣٧ - مجموعة للكتب التي.

(٥) نقض جزائي رقم ٧٣٦ لسنة ٢٩ ق، جلسة ١٩٥٩/١١/٢ من ١٠ من ٨٣٤ - مجموعة للكتب التي.

الضرر المؤثم قانوناً على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه إلى المتهم افعالا جديدة غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تعطيه النيابة أو المدعى بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية^(١) .

وحكم بأنه متى كان الثابت من المفردات أن المدعية الأولى بالحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائي القاضى برفض دعواها وأن باقى المدعين وقد ادعوا بقرش صاغ على سبيل التعويض الموقت لم يستأنفوا أيضاً ذلك الحكم وما كان لهم أن يستأنفوه - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يختلف في كل منهما عن الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافياً إنما يشترط قيام هذا بقضائه في هذه الدعوى يكون قد أخطأ في القانون^(٢) .

وحكم بأنه إذا كانت واقعة الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه بالتعويض على المتهمين على أساس الضرر الذي لحقه من الجرائم التي وقعت منهم وهم مستخدمون بالأجرة عنده أى على أساس أن مسئوليتهم تقصيرية ناشئة عن جنحة وقضت محكمة الدرجة الأولى برفض هذه الدعوى لما تبين لها من عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع إليها من المدعى أن تلتزم هذا الأساس الذي أقام دعواه فلا تقضى له بالتعويض إلا إذا رأت ثبوت الأفعال الموصوفة بالجرائم المرفوعة بها الدعوى ولا يصح منها أن تحكم له على المتهمين متضامنين بالتعويض على أساس آخر قوامه المسئولية التعاقدية الناشئة عن الإخلال بعقد الوكالة المبرم بين الطرفين فإنها إن فعلت تكون قد أخطأت بتغييرها سبب الدعوى من طلب تعويض الضرر على أساس المسئولية التقصيرية إلى تعويض على أساس المسئولية التعاقدية وبقضائها بالتضامن في حين أن التضامن لا يكون إلا في المسئولية التقصيرية^(٣) .

(١) نقض جنائي رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق، جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٤٧٧ - مجموعة المكتب الفني .

(٢) نقض جنائي رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٦ ق، جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ ص ١٨ من ٢٠٠ - المكتب الفني .

(٣) نقض جنائي ١٩٤٣/٢/١ - رقم ٨٧٢ ص ١٤ - الجدول المشرى لجنة المحاماة .

وحكم بأنه إذا كان المدعى المدني قد رفع دعواه أمام محكمة أول درجة على التهم وأخر فقضت المحكمة بالحكم على الطاعن بالمقربة وبالتعويض المدني وورث التهم الآخر ورفضت الدعوى المدنية قبله فلم يستأنف المدعى المدني واستأنفت النيابة فقضت المحكمة الاستئنافية بإدانة التهم الآخر المحكوم ببراءته ابتدائياً وأيدت الحكم الابتدائي على الطاعن ولما لم تكن الدعوى المدنية قد استئنفت أمامها بالنسبة لهذا الآخر فلم يكن هناك سبيل للحكم عليه بشئ من التعويض وليس هناك ما يمنع قانوناً من إلزام الطاعن وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه الجريمة وأورثتها مع غيره^(١).

وحكم بأن البين من استقراء نصوص المواد ٣٦٦ و ٢٨١ و ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن مراد الشارع بما نص عليه في المادة ٤٠٢ في باب الاستئناف من أن شرط جواز الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المدعى بالحقوق المدنية هو تجلوز التعويض المطالب به حد النصاب النهائي للقاضي الجزئي ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت إنما قد انصرف إلى وضع قاعدة عامة تسرى على كافة طرق الطعن فيمتد أثرها إلى الطعن بالنقض إذ لا يعقل أن يكون باب الطعن بالاستئناف في هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجench قد أوصد لقلة النصاب في الوقت الذي يترك الباب مفتوحاً للطعن فيها بالنقض ومن ثم يكون المشرع قد سوى في ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجench ومحكمة الجنائيات في هذا الصدد إذ القول بغير ذلك يؤدي إلى المغايرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير مبرر وهو ما يقتضيه عنه الشارع ويخرج عن مقصده فلا يتصور أن يكون الحكم في الدعوى المدنية الصادرة من محكمة الجench غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلة النصاب ويكون في الوقت ذاته قابلاً لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنائيات رغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافراً، لما كان ما تقدم وكان الطاعن في دعواه المدنية أمام محكمة الجنائيات قد طالب بتعويض قدره قرش صاغ واحد وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهاضي للقاضي الجزئي فإن طعنه بطريق النقض في الحكم القاضي برفض

(١) نقض جنائي ١٩٤٨/٢/٢٦ - رقم ٦٦٨ ص ١٠١ - الجدول العشري - المراجع السابق.

دعواه المدنية يكون غير جائز^(١) .

وحكم بأنه إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت في الاستئناف المرفوع إليها من المظنون ضده (الدعى بالحقوق المدنية) عن الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة استناداً الى قضائها بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانونى وتصدت لموضوع الدعوى المدنية وأصلت فيه فصلاً مبتدأ بالزام الطامن بالتعويض مع انه كان من المتعين عليها أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدلع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تلوث احدى درجتى التقاضى على المتهم وذلك طبقاً للمادة ٢/٤١٩ اجراءات تكون قد اخطأت تطبيق القانون^(٢) .

١٢٩- حق المدعى المدنى فى الاستئناف مستقل عن حق المتهم

وحق الدعى المدنى والمسئول عن الحقوق المدنية فى الاستئناف مستقل عن حق النيابة العامة وحق المتهم لا يقيد به إلا النصاب^(٣) ، فمتى رفع إستئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وتبحث الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوة وصحة نسبته إليه فترب على ذلك اثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الامر المخضى لأن الدعويين الجنائية والمدنية وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الاخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى^(٤) .

١٣٠- انطباق قاعدة عدم تسوى مركز المحكوم عليه على الدعوى المدنية

وتطبق فى الدعوى المدنية أيضاً قاعدة عدم جواز تسوى مركز المحكوم عليه أمام المحكمة الاستئنافية إلا إذا كان ذلك بإجماع آراء قضاتها مع وجوب النص

(١) نقض جئائى رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ١٨/١٨/١٩٧١ ص ٢٢ من ٦١ - مجموعة الكتب الفنى .

(٢) نقض جئائى رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٧/٢/١٩٧٦ ص ٣٧ من ١٥٣ - مجموعة الكتب الفنى .

(٣) نقض جئائى رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٨ ص ٢٩ من ٣١٥ - مجموعة الكتب الفنى .

(٤) نقض جئائى رقم ٦٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧/٥/١٩٧٧ ص ٢٨ من ٦٥١ - مجموعة الكتب الفنى .

على ذلك في الحكم فإذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد قضت بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فلا تملك المحكمة الاستئنافية أن تلغى الحكم المستأنف إلا إذا كان ذلك بإجماع آراء قضاتها كما هو الشأن في الحكم الصادر بالبراءة عند إستئنائه وذلك نظراً لارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية^(١) .

١٣١- الطعن بالنقض

للمدعى المدني أن يطعن بالنقض على الحكم الصادر في الدعوى المدنية من محكمة الجench المستأنفة والأحكام الصادرة من محكمة الجنايات إذا كان الحكم المظنون فيه مبنياً على خطأ مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو توليه أو إذا وقع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم (مادة ٣٠ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ وبالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢)

وما قيل بشأن الإستئناف ينطبق هنا من حيث أن الطعن من المدعى بالحقوق المدنية وكذا الطعن من المسؤول عنها لا يكون إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية فقط ولا يمتد الى الدعوى الجنائية بأي حال وإن كان الطعن في الدعوى المدنية من الناحية الصلية يتناول الدعوى الجنائية أيضاً نظراً لارتباطهما .

١٣٢- عدم جواز الاستئناف يترتب عليه حتماً عدم جواز النقض

استقر قضاء محكمة النقض بما يشبه الاضطراب على أنه حيثما يكون الباب مغلقاً أمام الطعن بالاستئناف فإنه ينقل من باب أولى أمام الطعن بالنقض فلا يتصور أن تكون الدعوى المدنية غير قابلة للطعن فيها بالاستئناف وفي نفس الوقت تقبل الطعن فيها بطريق النقض^(٢) .

وتطبيقاً لذلك فالمراد كان الطعن قد ادعى مبنياً بقرش صاغ واحد على مسبيل التعويض المؤقت فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض

(١) د . روف عبيد - ضوابط تسييب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق الطبعة الثانية سنة ٧٧ ص ٣١٢ ونقض ١٩٥٤/١٢/٦ ص ٦ ص ٢٤٥ مشار إليه في بند ٨٢ من روف عبيد السابق .

(٢) نقض جنائي رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ص ٢٢ ص ٦٤٦ - مجموعة الكتب التي - للرجوع السابق .

دعواه المدنية لأنه لا يجوز له أصلاً إستئنافه حالة كون التعويض المطالب به يقل عن النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً^(١) .

ويسرى فى ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنح ومحكمة الجنائيات^(٢) .

١٣٣- تطبيقات محكمة النقض

حكم بأن الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائى تخضع للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ولما كانت المادة ٤٠٢ اجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الاحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بالحقوق المدنية وهذا إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الانتهاهى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله وتسرى هذه القاعدة أو وصف التعويض بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون للمدعى المدنى الحق فى الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يغفل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف فى هذه الدعاوى لتفاعة قيمتها وفى الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض ومؤدى ذلك أنه مادام استئناف المدعى جائزاً كان الطعن بطريق النقض جائزاً متى كان الحكم صادراً من آخر درجة وفقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولما كان الطامن قد ادعى مدنياً بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت

(١) نقض جنائى رقم ٩٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ ص ٢٤ من ١١٥٧ - مجموعة المكتب الفنى - المرجع السابق .

ونقض جنائى رقم ١٤٧٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ ص ٢٣ من ١٠١ للمكتب الفنى - وانظر الاحكام المشار إليها لنفاً فى الفقرات ١٢١ وما بعدها .

(٢) نقض جنائى رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٠ من ١٠١ - للمكتب الفنى وانظر الاحكام المشار إليها لنفاً فى الفقرات ١٢١ وما بعدها .

فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواه المدنية ولا يغير ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية - بعد أن إستأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالادانة والتعويض - ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى إمتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الإستئناف والقول بغير ذلك ويجوز الطعن بالنقض من المدعى في هذه الحالة يؤدي إلى التفرقة - في القضية الواحدة - بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إذ بينما لا يجوز للأخير - في حالة الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بإلزامه بالتعويض المطالب به الذي لا يجاوز النصاب النهائي لتلك المحكمة أن يطعن على الحكم بأي طريق من طرق الطعن بما في ذلك النقض ويكون للمدعى - إذا ما إستأنف المتهم وقضى من محكمة ثانية درجة برفض الدعوى المدنية - أن يطعن على الحكم بطريق النقض وبذلك يتاح للمدعى - ما حرم منه المسئول - من حق الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بطريق النقض في حين أن القانون سوى في المادة ٤٠٣ إجراءات بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لأيهما أن يستأنفه أو أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله إذا كانت التعويضات المطلوبة في حدود النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي (١).

وقد فسرت محكمة النقض الخطأ في القانون الذي يجيز الطعن بالنقض بمعناه الواسع بحيث يشمل أيضاً وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم .

ولا يستفيد المدعى المدني من طعن النيابة إذ أن نقض الحكم في هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية وتكون هذه الدعوى هي التي أعيد طرحها على محكمة ثانية درجة دون الدعوى المدنية فإذا كان الثابت أن المدعى يالحق المدني قد قبل الحكم السابق صدوره من المحكمة الاستئنافية برفض دعواه ولم يطعن عليه بطريق النقض فصارت له بذلك حجية الشيء المقضي به بالنسبة للدعوى

(١) نقض جنائي رقم ١٣٠٦ من ٢٥ ق جلسة ١٣٢٩/٢/١٧ من ١٧ - مجموعة المكتب الفني.

المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة النقض بناء على طعن النيابة العامة وحسبها^(١).

وحكم بأنه لا يغير من عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في الإدعاء بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت - أن يكون هذا الحكم قد صدر من محكمة الدرجة الثانية - بعد أن إستأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالادانة والتعويض ذلك بلن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى إمتنع عليه حق الطعن فيه إبتداءً بطريق الاستئناف^(٢).

وحكم بأنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض^(٣) تنص على أنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لاتعدام مصلحته في ذلك^(٤).

وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى باعتبارها قائمة لم تسقط بمضي المدة وذلك دون أن يتعرض للفصل في موضوعها فإنه لا يكون منهيأ للخصومة فلا يجوز أن يطعن فيه بطريق النقض^(٥).

(١) نقض جنائي رقم ١٢٣٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٠ - مجموعة للكتب الفني.

والنقض ٤١٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ص ١٥ - مجموعة للكتب الفني.

ونقض جنائي رقم ١٩٤٨/٧/١١ ق رقم ٦٢٢ ص ١٠٩ الجدول المشرى لجلسة المحاماة.

(٢) نقض جنائي رقم ٩٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ ص ٢٤ - مجموعة للكتب الفني.

(٣) للعدل أخيراً بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - الساري من قول أكتوبر ١٩٩٢.

(٤) نقض جنائي رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ ص ٢٩ - مجموعة للكتب الفني.

(٥) نقض جنائي رقم ١٩٤٢/٧/٨ - رقم ٥٢٢ ص ٨٤ - الجدول المشرى لجلسة المحاماة - المرجع السابق.

الباب الخامس

إنقضاء الدعوى المدنية بالتقادم والتنازل والترك

الفصل الاول

التقادم المسقط والوفاء والصالح

١٣٤ - السقوط بالتقادم القصير والتقادم الطويل

نصت المادة ١٧٢ من القانون المدني على أنه «تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحادث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع .

على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد إنقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط بسقوط الدعوى الجنائية .

ونصت المادة ٢٥٩ إجراءات المحلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ على أن تنتضى الدعوى المدنية بعمضى المدة المقررة فى القانون المدنى ، ومع ذلك لا تنتضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به . وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

ومقتضى هذه النصوص أن التقادم القصير لا يسرى من يوم وقوع الضرر بل من يوم علم المضرور به وبالمسئول عنه ، فإذا انقضت فترة بين العلم بالضرر والعلم بالمسئول عنه فلا تحتسب هذه الفترة وإنما يبدأ سريان التقادم من يوم العلم بالمسئول عن الضرر ولكن الدعوى تسقط على أى الفروض بإنقضاء خمس

عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار^(١) .

أما إذا كان الفعل الضار يشكل جريمة جنائية الى جانب الدعوى المدنية وكانت الدعوى الجنائية تتقدم بإلتضاء مدة أطول فإن هذه المدة الأطول هي التي تسري في شأن الدعوى المدنية فإذا كان الضرر قد ترتب على جنائية فإن الدعوى الجنائية تبقى قائمة لمدة عشر سنوات وهي المدة التي لا تتقدم الدعوى الجنائية إلا بإلتضاءها . والحكمة من ذلك أن المشرع قصد منع سقوط الدعوى المدنية قبل الدعوى الجنائية^(٢) وبعد تعديل المادة ٢٥٩ إجراءات بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ إستثنى المشرع من مدد السقوط الدعاوى المدنية الناشئة عن بعض الجرائم وهي تلك المنصوص عليها في المواد ١١٧ ، ١٣٦ ، ١٢٧ ، ٢٧٢ ، ٣٠٩ مكرراً ٣٠٩ مكرراً أ عقوبات (مادة ٢/١ إجراءات)^(٣) .

والمادة ١١٧ تعاقب الموظف العام الذي يستخدم عمالاً سخرة أو يحتجز أجورهم بدون مبرر .

والمادة ١٣٦ تتناول جريمة التعذيب والعقاب عليها .

والمادة ١٢٧ تتناول جريمة التعذيب التي يرتكبها الموظف العام .

والمادة ٢٨٢ تتناول جريمة القبيح على أي شخص أو حبسه أو حجزه من شخص تزياً بدون وجه حق يرى مستخدمى الحكومة .

والمادة ٣٠٩ مكرراً تعاقب كل من يعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن والتصنت .

والمادة ٣٠٩ مكرراً أ تعاقب على إفشاء الاسرار الخاصة أو إذاعة التسجيلات التي كانت متحصلة بإحدى طرق التصنت .

(١) (٢٠) حسن طاهر - المسؤولية المدنية - المرجع السابق، فقرة ١٧٤ ص ٤٥٩ .

والدعة التي يقتضى فيها الحق في لائمة الدعوى الجنائية تحسب من يوم وقوع الجريمة (نقض جنائي ١٩٤٨/١٠-٢٥ رقم ٥٢٩ ص ٨٥ الجنود المشرى .

(٢) وإلتضاء الدعوى السوفية بنفسى لمدة لا تتأخر له على الدعوى المدنية للرفوعة منها (نقض ١٢٠٧ ص ٣٩ ق جلسة ١٩٦٦/١١ ص ١٧ ص ١١٤٩ ونقض مدنى فى الطعن رقم ٧٣٠ ص ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣ موسومة الفريزى قاعدة ٢٤٤ ص ٩٦٥ ج ٤ ونقض مدنى فى الطعن رقم ٤٩٨ ص ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٤ موسومة الشريزى قاعدة ١٩٣ ص ١٠٠٣ ج ١٠ .

هذه الجرائم لا تسقط الدعوى المدنية الناشئة عنها أبداً فيجوز للمضروب من إحدى هذه الجرائم أن يرفع دعواه المباشرة في أى وقت ولا يقبل من المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية أن يدفع بسقوطها بعضى المدة مهما إستطاعت الفترة بين إكتشاف المجرى عليه الجريمة وتحريك الدعوى المباشرة .

ومن المقرر قانوناً أن الجريمة تعتبر فى باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا فى حكم تعيين مبدأ المدة ولا فى حكم ما يقطعها من إجراءات وإذن فإن أى إجراء يوقظ الدعوى العمومية يقطع التقادم بالنسبة لكل المتهمين حتى المجهول منهم ^(١) والأحكام القىائية فى مواد الجرح قبل أن تصير نهائية تعتبر من إجراءات التحقيق التى تقطع سريان المدة ^(٢) .

١٣٥- سقوط الدعوى العمومية مع قيام الدعوى المدنية

قد تنتهى الدعوى الجنائية بحكم يحوز قوة الشيء المحكم فيه فى هذه الحالة تسقط الدعوى العمومية أما الدعوى المدنية التى لم يحكم فيها لأنها لم ترفع مع الدعوى العمومية الى المحكمة الجنائية فتظل قائمة ويبحث بعد هذا فى تأثير الشيء المحكم فيه جنائياً على الشيء المطروح للحكم مدنياً ^(٣) .

وقد تنتهى الدعوى الجنائية بوفاء المتهم ومع ذلك تبقى الدعوى المدنية قائمة ويجوز للمدعى المدنى أن يرفعها على الورثة ولكنهم لا يلزمون بدفع التعويض عن أموالهم الشخصية بل من مال التركة لأن الوارث يلتزم بمقتضى احكام الشريعة الاسلامية بديون مورثه بل ان هذه الديون تبقى على التركة وتستوفى منها أولا تطبيقاً لقاعدة لا تركة إلا بعد سداد الديون وما يتبقى يؤول بالميراث للورثة .

وقد تنقضى الدعوى العمومية بالعفو عن المتهم ولا تأثير العفو على الصفة الجنائية للفعل ولكنه لا يحو صفة الضارة ولهذا لا يمنع العفو من حق المدعى المدنى فى التعويض .

(١) نفس، جنائى ١٩٤٢/١١/٢٩ - رقم ٤٨ ص ٩١ - الجول المصرى لجلة المحاماة - لالرجع السابق .

(٢) الفريم الابتدائية ١٩٤٠/١٠/٢٧ - رقم ١٨ ص ٨٢ - الجول المصرى لجلة المحاماة - لالرجع السابق .

(٣) جندي عبد الملك ص ٧٧٢ فقرة ٢٠٢ - لالرجع السابق .

١٣٦- سقوط الدعوى المدنية مع قيام الدعوى العمومية

تسقط الدعوى المدنية وحدها مع بقاء الدعوى العمومية فى الاحوال الآتية :

أولاً : اذا حكم فى الدعوى المدنية وحدها بحكم حاز قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً .

ثانياً : اذا انقضت الدعوى المدنية بسبب من اسباب انقضاء التعميدات كالوفاء والإبراء أو الاستبدال فاذا عرض المتهم على المدعى المدني فى الجلسة قيمة التعويض المطلوب والمصاريف سقطت دعواه المدنية ولا تبقى له بعد ذلك أى صفة فى الدعوى العمومية ولا يقال انه يهيم بمقابلة المتهم لأن المعاقبة موكول طلبها للنيابة وهى وحدها صاحبة الحق فى مباشرة الدعوى العمومية ولا صفة للمدعى المدني إلا فى دعواه المدنية .

ثالثاً : اذا تنازل المدعى المدني عن حقوقه فان تنازله لا يؤثر إلا على الدعوى المدنية ولا يمكن ان يترتب عليه اسقاط الدعوى العمومية وأيس لهذه القاعدة فى القانون المصرى سوى استثناء واحد وهو حالة الدعوى العمومية التى ترفع على الزوجة الزانية^(١) .

١٣٧- وفاء المتهم أثناء نظر الدعوى المدنية

اذا تولى المتهم أثناء نظر المحكمة الجنائية للدعوى سواء كانت قد حركتها النيابة العامة أو كان قد حركها المدعى بالحق المدني بصحيفة الجنتحة المباشرة فهل تستمر المحكمة الجنائية فى نظر الدعوى المدنية على اساس ان انقضاء الدعوى العمومية بالعرف أو الوفاء كما رأينا^(٢) لا تنقضى به حتماً الدعوى المدنية لأن الالتزام بالتعويض ينتقل الى ورثة المتهم المتوفى .

تتاول الفقه والقضاء هذه المسألة فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى وذلك فى خصوص مسألة مدى حق المحكمة الجنائية فى الفصل فى الدعوى المدنية أى

(١) جنى، ج ١، مادة ٢٠٩ - ٧٣٦ - المرجع السابق . ويراجع ما سبق فقرة ١٢٢ ص ١٨٥ .

ويلاحظ ان اعدام شخصية الشخص المعتبر كالفرد الشركة مثلاً يعتبر كالوفاء فى نظر من يخلدون بفكرة المسؤولية الجنائية للشخص للمعنى

الفصل فى التعويض رغم البرائة .

وقد تضاربت آراء الفقهاء واحكام المحاكم بما فى ذلك محكمة النقض التى لم تثبت على رأى واحد فبعد ان قررت ان سقوط الدعوى العمومية يسقط حق رفع الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية لانه لا يجوز لها ان تنتظر فى الدعوى المدنية إلا تبعاً للدعوى العمومية وان التعويضات التى تحكم بها المحكمة الجنائية للمضروب فى حالة سقوط الدعوى العمومية هى التى يطلبها المتهم من المدعى المدني لا التى يطلبها المدعى من المتهم^(١) .

وقررت محكمة النقض بعد ذلك ان الممول عليه فى قبول الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية هو قيام الدعوى العمومية وقت رفعها فتكون مقبولة اذا رفعت قبل سقوط الدعوى العمومية ويجب ان تستمر المحكمة فى نظرها والفصل فيها ولو سقطت الدعوى العمومية فيما بعد ولكن لا يجوز رفعها بعد سقوط الدعوى العمومية وهذا الرأى هو الذى يتفق مع القاعدة الاساسية التى تقضى بان الدعوى المدنية لا يمكن رفعها الى المحكمة الجنائية إلا بالتبعية لدعوى عمومية قائمة ولاشك فى ان الدعوى التى سقطت بمضى المدة لا تعتبر قائمة^(٢) .

والواقع ان هذه المشكلة لم يعد لها محل فى ظل قانون الاجرامات الجنائية المالى الذى لم يجز للمحاكم الجنائية ان تفصل فى الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية .

وبناء عليه اذا توفى المتهم اثناء سير الدعوى فلا يجوز للمحكمة الجنائية ان تقضى بانقطاع سير الخصومة وانما تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

وبناء عليه اذا توفى المتهم اثناء نظر الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية

(١) جندى عبد الملك - فقرة ١٣٢ ص ٦٨١ - المرجع السابق ، وانظر الاحكام فى ص ٧٣٦ .

(٢) جندى عبد الملك - فقرة ١٣٢ ص ٦٨٥ - المرجع السابق .

سواء كانت قد رفعت بطريق الجنحة المباشرة أو حركتها التياية العامة فإن المحكمة الجنائية تقضى بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم أما بالنسبة للدعوى المدنية فلا يجوز أن تحكم فيها بانقضاء سير الخصومة لأن هذه القاعدة من قواعد قانون المرافعات التي لا يجوز تطبيقها إحصالاً لنص المادة ٣٦٦ إجراءات ، كما لا يجوز أن تحكم برفض الدعوى المدنية أو بعدم قبولها لأن الرفض يتعارض مع الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية المؤسسة أصلاً على الجريمة كذلك فإن عدم القبول يتصل بالشكل والصفة وهو يتعارض بدوره مع سقوط الدعوى بالوفاة ولذلك فلا يكون أمام المحكمة الجنائية من وجهة نظرنا إلا أن تقضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية على أساس أنها بعد أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم لا يكون أمامها سوى دعوى واحدة وهي الدعوى المدنية ولا يجوز لها أن تفصل فيها استقلالاً تطبيقاً لقاعدة تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ولما كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية التابعة هو اختصاص استثنائي فإنها لا تستطيع التصديق للفصل في الدعوى المدنية على استقلال بعد أن تكون الدعوى الجنائية قد انقضت ب وفاة المتهم ، كما نرى أنه لا يجوز لها الحكم بالاحالة طبقاً للمادة ٣٠٩ إجراءات لأن الاحالة في هذا النص مشروطة بأن يكون الفصل في التعويضات مما يستلزم تحقيقاً خاصاً يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، أما وإن المحكمة قد قضت في الدعوى الجنائية بالانقضاء بالوفاة فلا محل بعد ذلك للاحالة طبقاً للمادة سالفة الذكر ، ولا يبقى أمام ورثة المجنى عليه (الدعى بالحقوق المدنية) إلا أن يرجعوا بالتعويض على الورثة الشرعيين المتهم وتكون الدعوى مدنية وأمام المحاكم المدنية ولا يجوز إقامة الجنحة المباشرة ضد أى من الورثة تطبيقاً لبدأ شخصية العقوبة ما لم يكن الوارث قد شارك المتهم المتوفى في ارتكاب الجريمة أو يكون قد ارتكب جريمة أخرى بعد وفاة مورثه (المتهم) وتسبب عنها ضرر بالمضى بالمق للننى .

١٢٨- انتهاء الدعوى المدنية صلحاً

فى المخالفات التى يقبل فيها الصلح تنتضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح ويبقى لمن أضررت به المخالفة الحق فى رفع دعوى مدنية يطلب التعويض^(١) .

وقد حكم بأنه اذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك امام المحكمة فى طلب رفض الدعوى المدنية الموجهة اليه الا بانتفاء مسئولياته الجنائية على اساس عدم اعتدائه على المجنى عليه ولم يتعرض للصلح الذى تم بينه وبين المجنى عليه وكان هذا الصلح يصح أن يقال عنه أنه لم تراخ فيه النتيجة التى انتهت اليها الاعتداء فان الحكم اذا قضى بالتعويض يكون قد اعتبر الصلح المدعى كذلك ولا يصح تعييبه من هذه الناحية^(٢) .

(١) من الجرائم التى يقبل فيها الصلح جنح ومخالفات الردع وجنح الشتم للذاتية والشتماتب والجمارك والتعريب الجرمي ومخالفات المأوى وغير ذلك مما ورد بتشريعات خاصة .

(٢) طعن جنائى رقم ١٢٢٥ س ١٨ ق . جلسة ١٩٤٥/٦٠ - ١٩٤٥/٦٠ ، للموسومة الانجية رقم ٧٩٠ ص ٣٦٩ - المرجع السابق .

الفصل الثاني

التنازل والترك

١٣٩- ماهية الترك وميعاده وشكله

عرفت المادة ٣٦١ إجراءات الترك بأنه : عدم حضور المدعى امام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إبدائه طلباته بالجلسة - أي أن ترك الدعوى المدنية يبرز من خلال الموقف السلبي الذي يقفه المدعى بالحق المدني والذي يتمثل في عدم حضوره بغير عذر رغم اعلانه لشخصه أو حضوره ولكن دون أن يبدي طلبات بالجلسة .

وهو من وجهة نظرنا يختلف عن التنازل عن الدعوى المدنية في أن التنازل هو تصرف ارادي يفصح فيه المدعى المدني عن رغبته في عدم السير في المطالبة بالتعويض ولا بد أن يكون صادراً من ذي أهلية بطبيعة الحال وغالباً ما يكون التنازل نتيجة تصالح المدعى المدني مع المتهم ولكن في كلتا الحالتين - التنازل والترك - لا يمنع من الاستمرار في السير في الدعوى الجنائية لأن هذه الدعوى لا تقتضي بتنازل المدعى المدني عن التعويض أو تركه لدعواه .

وقد يستفاد الترك ضمناً كما اذا افصحت المجنى عليها من انها قد تقاضت حقوقها كاملة من زوجها الطاعن فان ذلك يفيد نزولها عن ادائها بالحقوق المدنية ويصبح الحكم في الدعوى المدنية غير ذي موضوع ^(١) .

والحكمة من اشتراط المادة ٣٦١ إجراءات اعلان المدعى المدني لشخصه كشرط لاعتباره تاركاً لدعواه المدنية هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ^(٢) ، والترك ليس له ميعاد معين فيجوز للمدعى المدني أن يترك دعواه في أية حالة كانت عاينها الدعوى أي مادام لم يصدر فيها حكم نهائي ومن ثم يجوز الترك بعد الطعن من المدعى المدني في الحكم الصادر ضده فيكون هناك تنازل عن الاستئناف أو عن النقض ويترتب على التنازل في هذه الحالة

(١) نقض جنائي رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق، جلسة ١٦/١٦/١٩٧٤ ص ٢٥ من ٥٩٦ - مجموعة المكتب الفني .

(٢) نقض جنائي رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٦/٢/١٩٧٦ ص ٣٧ من ١٣٩ - مجموعة المكتب الفني .

ما يترتب على قبول الحكم الصادر في الدعوى فلا يجوز للمدعى المنفى حتى في الميعاد القانوني أن يعود إلى الوطن الذي تنازل عنه ^(١) .

وكما أن القانون لم يشترط شكلاً خاصاً للادعاء بحقوق مدنية كذلك لم يشترط شكلاً ما للتنازل عن هذا الادعاء فيكفي أن يظهر المدعى رغبته في ترك دعواه سواء أكان ذلك باعلان يرسله إلى المتهم أو بتقريره ذلك شفهاً بالجلسة أو بخطاب وعلى كل حال يجب اظهار هذه الرغبة صراحة فلا تستفاد مثلاً من مجرد عدم حضور المدعى في الجلسة ^(٢) .

١٤٠- ترك الدعوى المدنية لا يثر على الدعوى الجنائية

من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها وأن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية وذلك بصريح نص المادة ٣٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه واثبات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء بتبرئة الطاعن من الجريمة بعد أن توافرت أركانها ^(٣) .

ويستوى في ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة أو من طريق المدعى بالحقوق المدنية أو حتى في الجرائم التي علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه ^(٤) .

(١) جديس عبد الله ، فترة ١٧٣ ص ٧٠٣ - المرجع السابق . وتلخص جديس ١٣٨٠ ص ١٥ ق ، جلسة ١٩١٦/٣/٨ ص ١٧ من ٢٧٨ - المكتب الفني .

(٢) وإذا لم يحضر طرفاً الخصومة بصير شطب الدعوى بالشطب لا يمنع المدعى المنفى من إعادة الدعوى ثانية أمام المحكمة الجنائية (جديس عبد الله لفرقة ١٦٤ ص ٧٠٤ - المرجع السابق) ونحن لا نعلم بهذا الرأي لأن الشطب المعروف في قانون المرافعات لا يجوز في خصوص الدعوى المدنية امتثالاً لحكم المادة ٣٦١ إجراءات حيث أن قواعد المرافعات لا تسري في حالة وجود قواعد في قانون الإجراءات الجنائية تتعارض معها .

(٣) تلخص جديس رقم ٤٧ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧٢/٣/٥ ص ٢٢ من ٢٧٤ - مجموعة المكتب الفني .

(٤) تلخص جديس رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٩٧٦/٣/٣٩ ص ٢٧ من ٣٦٩ - مجموعة المكتب الفني .

رجديس عبد الله لفرقة ١٦٨ ص ٧٠٥ - المرجع السابق .

١٤١- هل ترك الدعوى المدنية يعنى التنازل عن الشكوى ؟

فى الجرائم التى يتوالت تحريك الدعوى العمومية فيها على شكوى من المجنى عليه هل اذا قام المجنى عليه بتحريك الدعوى - وهى بمثابة شكوى - وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ثم ترك دعواه المدنية فهل يعنى هذا الترك انه قد تنازل عن الشكوى ؟

اجابت محكمة النقض على ذلك فى أحدث احكامها بقولها ان ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على الدعوى الجنائية يستوى فى ذلك ان تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة او عن طريق المدعى بالحق المدنى بل انه حتى فى الجرائم التى علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه فان تركه لدعواه وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصحيفة واحدة ذلك لان ترك الدعوى المدنية خلاف التنازل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجب وهو بوصفه تنازلا عن اجراءات الدعوى المدنية يجب ان يقدر بقدره بحيث لا ينسحب الى غيره من اجراءات الدعوى الجنائية وان الترك هو محض اثر قانونى يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن اجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعدمها دلالتها كورقة تتطوى على تعبير عن ارادة المجنى عليه فى التقدم بشكواه يكفى لعمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها وحدها باعتبارها صاحبة الولاية الاصلية عليها ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها مادام انها قد قامت صحيحة ولم يتنازل المجنى عليه عن شكواه . لما كان ذلك فان ما يثيره المستأنف فى هذا الصدد يكون غير سليم .

١٤٢- اثر ترك الدعوى المدنية على اصل الحق

الترك لا يتناول سوى اجراءات المرافعة ولا يترتب عليه سقوط حق المدعى فى اصل الدعوى وبناء عليه اذا كان المدعى قد دخل فى التحقيق الابتدائى ثم ترك دعواه فلا مانع من دخوله ثانيا فى التحقيق قبل انتهائه ، كما انه لا مانع من دخوله امام المحكمة اذا كان التحقيق قد انتهى بإحالة الدعوى اليها ، كذلك يجوز للمدعى المدنى اذا كان التحقيق قد انتهى بصدور امر بالحفظ بالا وجه لإقامة الدعوى العمومية ثم صار العود الى التحقيق لظهور أدلة جديدة ان يدخل ثانيا

في هذا التحقيق بل انه يجوز للدعى رفع امر الحفظ الصادر من النيابة ان يرفع دعواه مباشرة أمام المحكمة في مواد الجنع والمخالفات (١) .

١٤٣- ترك الدعوى المدنية في جريمة الزنا

سبقنا الإشارة الى انه كقاعدة عامة لا يعتبر تنازل المجنى عليه او تركه لدعواه المدنية قيداً على حرية النيابة العامة والمحكمة الجنائية في استمرار النظر في الدعوى الجنائية والحكم فيها فتنازل المجنى عليه عن حقوقه المدنية لا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية ولا يقترب عليه سقوط هذه الدعوى اذا كانت مرفوعة بالفعل لان قيام الدعوى العمومية مرتبط بالمصالح العام الذي لا يمكن ان يتأثر بالمصالح والاهواء الشخصية وليس لهذه القاعدة في القانون المصري سوى استثناء واحد هو حالة الدعوى العمومية التي ترفع على الزوجة الزانية فقد نص القانون في المادة ٢٣٥ عقوبات على انه لا يجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها ومادام الزوج هو الذي يملك تحريك الدعوى العمومية فله أن يتنازل عن دعواه في أي وقت يشاء ويقترب على نازله إيقاف المحاكمة (٢) .

١٤٤- اثر الترك على الميراثات والتعويضات

الاصل ان المدعى بالحق المدني لا يقبل بهذه الصفة ما لم يسدد رسوم الادعاء ويترتب على الترك بعد سداد الرسم ان يتحمل المدعى المدني وتشمل المصروفات ايضاً اتعاب المحاماة التي يحكم بها طبقاً لقانون المحاماة .

ومن جهة أخرى فان الترك لا يخل بالتعويضات التي يستحقها المتهم من جراء رفع الدعوى عليه فتبقى مسئولية المدعى المدني قائمة رغم الترك وهي مسئولية مدنية أساسها التعسف في استعمال الحق اذا وقع على المتهم ضرر بسبب رفع الدعوى المدنية عليه ، (مادة ٣٦٧ إجراءات) كذلك قد تقوم المسئولية الجنائية قبل المدعى بالحق المدني اذا توافرت شروط جريمة البلاغ الكاذب .

(١) جندى عبد الله - لفرة ١٦٩ ص ٧٠٦ - للرجع السابق .

(٢) جندى عبد الله - لفرة ١٧٠ ص ٧٠٦ - للرجع السابق .

١٤٥- التنازل عن الدعوى المدنية مانع من إعادة رفع الجنبعة المباشرة

تتنازل المجنى عليه عن حقوقه يمنعه من رفع دعواه الى المحاكم الجنائية والمدنية على السواء فلا يجوز له بعد هذا التنازل ان يرفع دعواه مباشرة امام المحاكم الجنائية ولا أن يدعى بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة فاذا لاح له ان يرفع دعواه مباشرة رغم تنازله تعين على المحكمة ان تقضى بعدم قبول الدعوى المدنية لانه لا حق له ولا صلة له في رفعها بعد ان تنازل عن حقوقه ، والجنائية لأنها لا تتحرك إلا بدعوى مدنية مرفوعة رفعا صحيحا ، واذا لاح له ان يدخل مدعيا بحقوق مدنية في الدعوى المقامة من النيابة وجب على المحكمة ان تحكم بعدم قبول دعواه ، واذا تنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية اثناء سيرها امام المحكمة الجنائية وجب على المحكمة اثبات هذا التنازل بمحضر الجلسة وليس لها بعد ذلك ان تحكم بالتعويض المدني ولا حاجة الى القول بأن تنازل المدعى المدني عن حقوقه المدنية امام المحكمة الجنائية يمنعه من رفع دعواه بشأنها الى المحكمة المدنية لان المدعى متى تنازل عن دعواه لا يملك الرجوع في هذا التنازل (١) .

١٤٦- اثر التنازل على حقوق الورثة

الدعوى المدنية يجوز ان تنتقل الى ورثة المجنى عليه ولكن يشترط ألا يكون قد تنازل عنها قبل وفاته فاذا وقع منه ما يفيد هذا التنازل امتنع على ورثته المطالبة بحقوقه التي تنازل عنها إلا انه في الجرائم التي يترتب عليها وفاة المجنى عليه وينشأ عن الوفاة ضرر شخصي للورثة فان تنازل المجنى عليه عن حقه قبل وفاته لا يؤثر على ما لورثته من الحق في المطالبة بتعويض الضرر الذي لحقهم شخصيا بسبب وفاة عائلهم وذلك لان الاساس القانوني لطلب الورثة تعويض الضرر الذي اصابهم من الاعتداء على عائلهم هو الضرر الذي عاد عليهم من عمل من اعتدى طبقا للمادة ١٥١ مدنى وليس اساسه وراثتهم للحق الذي ثبت لمورثهم قبل وفاته فاذا تنازل مورثهم قبل وفاته مما ثبت له قانونا من الحق في تعويض الضرر الذي ناله من عمل المعتدى فان هذا التنازل لا يؤثر على حق

(١) جندى عبد الله لفرقة ١٧٤ ص ٧٠٧ و ٧٠٨ - المرجع السابق .

الورثة المستند مباشرة من القانون والذي لا يملك والدعم أن يتنازل عنه قبل وجوده إذ حق الورثة لا يولد إلا من تاريخ موت والدعم (١) .

١٤٧ - تطبيقات محكمة النقض في الترك والتنازل

حكم بأنه متى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق المدنية تلك بعد أن تنازل زوجها عن دعواه تطلب وحدها بالتعويض فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطلوب جميعه للمدعية بالحقوق المدنية (٢) .

وحكم بأنه متى كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه فإن الرفع ببطان الحكم في الدعوى المدنية لصوره نون إعلان المدعى بالحق المدني ونون حضوره يكون على غير اساس (٣) .

وحكم بأنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان المدعى بالحق المدني قرر يتنازله عن دعواه ومع ذلك قضت المحكمة في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون بما يعنيه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بأثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه (٤) .

وحكم بأنه إذا كان الطاعنان لا يديعان أنهما أعلن المدعى بالحقوق المدنية لشخصه لحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلاً عن أنهما لم يحضرا أيضاً بتلك الجلسة ليطلبا اعتباره تاركا لدعواه فإن قضاء الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه برفض الرفع باحتيار المدعى المدني تاركا لدعواه يكون في محله (٥) .

(١) جنس جلد للملك رقم ١٧٢٤ ص ٧٠٨ و ٧٠٩ - المرجع السابق .

(٢) نفس جنائي رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٠٢٠ ق، جلسة ١٩٦٦/٢/٨ ص ١٧ - المكتب الفني .

(٣) نفس جنائي رقم ١٥٢ لسنة ٢٨٠ ق، جلسة ١٩٥٨/١/٢٨ ص ٩ - المكتب الفني .

(٤) نفس جنائي رقم ١٥٣٧ لسنة ١٠ ق، جلسة ١٩٧١/٣/٢٨ ص ٣٣ - المكتب الفني .

(٥) نفس جنائي رقم ٧٧٢ لسنة ١٢ ق، جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ ص ٢٢ - المكتب الفني .

وحكم بانه من المقرر انه ليس للمدعى بالحقوق المدنية صفة فى الطعن على الحكم بلوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم به القاضى نهائيا وانطوى العيب الذى شاب الحكم على المساس بالدعوى المدنية ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المستأنف المويد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه استند فى قضائه باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية على تخلفه عن الحضور بالجلسة رغم طمه بها ولم يتصل هذا الشك من الحكم بالاسباب التى بنيت عليها البراءة فانه لا يكون للطاعن صفة او مصلحة فيما يثيره من اسباب فى طعنه من اوجه متعلقة بالدعوى الجنائية ويضفى منعه فى شأنها غير مقبول (١) .

وحكم بانه لما كان يبين من محاضر جلسات محكمة اول درجة ان المدعى بالحق المدني وياقى الشهود لم يحضروا بالجلسة فقررت المحكمة التزجيل لجلسه اخرى للاطلاع وصبرت باعلان شهود نفى وفيها لم يحضر المدعى المدني وسمعت المحكمة الشهود والمرافعة دون ان يطلب المتهم اعتبار المدعى تاركا لدعواه ثم اصدرت حكمها بالقوية والتعويض فى جلسة لاحقة ، لما كان ذلك وكان المتهم لا يدعى انه اعلن المدعى بالحق المدني لشخصه بالحضور بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من تأييد الحكم الابتدائى القاضى بالتعويض (٢) .

وحكم بانه اذا طلب المتهم الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لعدم حضوره فى جلسات المرافعة بنفسه او بوكيل عنه ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض دون ان يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فانه يكون مشويا بالقصور (٣) .

وحكم بانه متى قالت المحكمة ان الثابت بالاوراق ان المدعى بالحق المدني قد

(١) نقض جتائى رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١١٧٦/٢/١ ص ٢٧ من ١٢٩ - للكتيب القضى .

(٢) نقض جتائى رقم ٢١١٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٤٥/٥/١٢ - للرسومة الادمية رقم ٧١٥ من ٢٢٩ .

(٣) نقض جتائى رقم ١٢٥ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٤٤/٧/٢ - للرسومة الادمية رقم ٧١٦ من ٢٢٧ .

اعلن الحضور الجلسة إلا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركاً لدعواه ، فإن هذا التعليل الذي بنت المحكمة عليه قضائها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٣٦١ من قانون الإجراءات الجنائية (١) .

وحكم بأن المادة ٣٦١ إجراءات قد اشترطت لاعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً لدعواه أن يكون غياباً بعد اعلانه لشخصه وبدون قيام عذر تقبله المحكمة . وإذا فإن ترك المرافعة بالصورة المنصوص عليها بالمادة ٣٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض (٢) . ذلك لأن هذا الدفع من الفروع التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً (٣) .

وحكم بأنه إذا كانت المحكمة قد أخذت بأقوال المجنى عليه واعتمدت عليها في ادانة المتهم رأت في الوقت ذاته أن سلوك هذا المجنى عليه في دعواه المدنية يعتبر تنازلاً منه عن هذه الدعوى فلا يصح بناء على ذلك الطعن في حكم الادانة بمقولة أنه وقع في تناقض (٤) .

وحكم بأن شهادة المجنى عليه زوراً لمصلحة المتهم بقصد تخليصه من التهمة يعتبر تنازلاً منه عن المطالبة بالتعويض (٥) .

وحكم بأنه إذا كان الحكم قد قضى المدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح الذي قدم في مصير الدعوى فإنه يكون قاصراً (٦) .

وحكم بأنه من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين في امر

(١) نقض جنائي رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ - للمجموعة الذهبية رقم ٧١٧ ص ٢٢٧ .

(٢) نقض جنائي رقم ٤٧ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ - لمجموعة المكتب للنقض ص ١٦ ص ٧٥٦ .

(٣) نقض جنائي رقم ٢٠٩ ص ٢٩ ق ، جلسة ١٩٦٩/٧/٢٠ ص ٢٠ . ٧٢٢ ورقم ٩١٧ ص ٤٢ ق ، جلسة ١٩٧٢/١١/١٣ ص ٣٣ . ١١٩٤ ورقم ١٢٧٣ ص ٤٨ ق ، جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ ص ٢٩ . ٩٤٧ - لمجموعة

المكتب للنقض .

(٤) نقض جنائي رقم ١٢٧٨ ص ٢٠ ق ، جلسة ١٩٥١/١/١٥ - للمجموعة الذهبية رقم ٩٨٢ ص ٤٤٧ .

(٥) نقض جنائي رقم ٣٤٤ ص ١٨ ق ، جلسة ١٩٤٨/٤/١٩ - للمجموعة الذهبية رقم ٩٨٠ ص ٤٤٦ .

(٦) نقض جنائي رقم ١٢٧٨ ص ٢٠ ق ، جلسة ١٩٥١/١/١٥ - للمجموعة الذهبية رقم ٩٨٢ ص ٤٤٨ .

معين وبشروط معينة ولهذا يجب ألا يتوسع في تأويله وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المبتغاة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه شأنه في ذلك شأن باقي العقود إذ أن ذلك من سلطته ولا رقابة عليه فيه مادامت عبارات العقد والملابسات التي تم فيها تحمل ما استخلصه منها فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من إجرائه كان تهدئة الخواطر وكان هذا الاستخلاص سائفاً في العقل وتحتمله عبارات الصلح وملابساته فيكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه صحيحاً في القانون (١).

وحكم بأن إثبات تنازل الوصي عن الدعوى المدنية ليس حكماً بصحة الصلح الذي قدمت ورقته للمحكمة ولا بصحة التنازل عن الحق الناشئة عنه الدعوى بل ولا بصحة التنازل عن الدعوى نفسها وإنما هو مجرد إثبات لواقعة حصلت فعلاً أمام المحكمة وهي تنازل المدعى عن الدعوى ومثل هذا الإثبات ليس من قبيل الأحكام التي تستأنف (٢).

(١) نفس جنائي رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق، جلسة ١٩٥٩/١١/٢ ص ١٠ - ٨٢٩ - الملعب للنشر.

(٢) جنائي عبد الملك - ملصق ١ ص ٧٠٨ - المرجع السابق.

الباب السادس

اساءة استعمال حق رفع الجثة المباشرة

١٤٨- حق المتهم في التعويض

نصت المادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أن «المتهم أن يطالب المدعى بالمحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه ، هذا النص أورد حق المتهم في المطالبة بتعويض الضرر الذي أصابه من جراء رفع الجثة المباشرة ضده ويستند هذا الحق الى نظرية التعسف او اساءة الرخصة المخولة قانوناً للمضروب بمقتضى المادة ٢٥١ لاجراءات .

ونرى انه لا محل لتطبيق نص المادة ٢٦٧ في الاحوال التي تكون الدعوى الجنائية قد حركت فيها بمعرفة النيابة العامة حتى لو ادعى المجنى عليه مدنيا اثناء سير الدعوى لان تحريك الدعوى العمومية بأمر من النيابة لا يكون إلا بعد تحقيق ارتأت النيابة فيه ان المتهم قد قارب الجريمة وبالتالي لا يكون المضروب الذي يدعى مدنيا أمام المحكمة او حتى أمام النيابة متعسفا في استعمال حقه ويؤيد هذا النظر ايضا صراحة نص المادة ٢٦٧ التي تقرن حق المتهم في تعويض الضرر الذي لحقه ... بسبب رفع الدعوى المدنية عليه أى ان الضرر لابد أن يكون وايد اجراءات رفع الدعوى المدنية بطريق الجثة المباشرة فالادعاء بهذا الطريق هو المتصور فيه اساءة استعمال الحق حين يكلف المدعى المدني المتهم بالثقل كمتهم أمام المحكمة الجنائية اذا تحققت إحدى حالات التعسف الواردة بالمادة الخامسة من القانون المدني .

كما نرى انه لا يوجد ما يمنع من قيام المستويات الجنائية ايضا في جانب المدعى المدني الذي رفع دعواه المباشرة ضد المتهم كما اذا كانت الجثة المباشرة قد أقيمت بسوء نية ويقصد الكيد والتشهير وتعمد فيها رافعا (المدعى المدني) أن يستند عبارات قذف أو سب أو امانة الى المتهم ففي هذه الحالة يستطيع المتهم الى جانب المطالبة بتعويض عن الضرر الناتج عن سوء استعمال الحق وكذلك المطالبة بتعويض عن الجريمة الجنائية التي ارتكبتها في حقه المدعى

بالحق المدني وتفصل المحكمة الجنائية في الحالتين في اساعة استعمال الحق والتعويض عن الجريمة .

وفي حالة ثبوت ارتكاب المدمى المدني جريمة جنائية في حق المتهم تكون هناك دعويان مدنيتان ، أما في حالة المطالبة فقط بتعويض الضرر عن اساعة استعمال الحق في رفع الدعوى المباشرة فنعتقد أن هذا الطلب يكون من قبل الطلبات المارضة ولا تقوم به دعوى مدنية أخرى بخلاف الدعوى المدنية المرفوعة من المدمى بالحق المدني والتي تحركت بمقتضاها الدعوى الجنائية .

١٤٩- أساس حق المتهم هو فكرة التعسف

قضت محكمة النقض بأن حق الانتجاع الى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساطة بالتعويض إلا اذا ثبت أن من باشر هذا الحق قد انصرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيدياً ابتداء مضايقة الغير سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترب به تلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضرة خصمه (١) .

وقد عرّف الفقه الحق بأنه «مصلحة مادية أو أدبية يحميها القانون» . فالقانون هو مصدر كل الحقوق فلا يمكن أن ينشأ حق إلا اذا كان القانون يقره (٢) . والمصلحة المقصودة هي مصلحة صاحب الحق ذاته أي أنه على أساس المصلحة المقصودة يتحدد شخص صاحب الحق (٣) .

(١) نفس جنائي رقم ٢٨٩ ص ٢٨٩ ق ، جلسة ١٩٦٨/٤/٨ سنة ١٩٦٨ رقم ٧٦ ص ٤٠٧ ، مجموعة الكتب الفني .

(٢) د . عبد الرزاق السنهوري د . أحمد حشمت أبو سقيت - أصول القانون أو للدخل لدراسة القانون ، طبعة ١٩٣٨ فترة ٢١١ ص ٢٦٧ .

(٣) يرى جان دلبان أن الفكرة الجعفرية في الحق هي فكرة الاستتار *appartenance* وأن هناك حقاً غير مقصودة لانها وهي الحقوق الفبرية *Droit Fonctions , Droits a fin altruiste* وهي تظهر في العلاقات الجامعية ووصفة خاصة في نطاق المجتمع المالي والاسرة وفي نطاق المجتمع السياسي - الدولة والقطاعات - وهذه الحقوق ليست حقاً بالمعنى الصحيح بل هي وظائف لابد لتأديتها من مباشرة سلطات معينة أما الحق بمعناه الدقيق فلا يوجد إلا حيث تكون المصلحة مقصودة لانها .

راجع د . اسماعيل قائم ، ومباحثات في النظرية العامة للحق ، طبعة ثالث ١٩٦٦ ص ١٦ - وراجع في تفاصيل ذلك وفي فكرة المصلحة الاجتماعية كأساس لروابط العمل وسلطة تجميع العمال مؤلفاً - الفصل الثاني في قانون العمل - دراسة مقارنة سنة ١٩٧١ فترة ٣٢ ص ٩١ وما بعدها .

والنص على انه اذا أساء المدعى المدني استعمال حقه في تحريك الدعوى المباشرة يجوز للمتهم أن يطالب المدعى المدني بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب ذلك أمر ينبئ على القواعد العامة بشأن التصسف في استعمال الحق وكان المفروض أن ترفع دعوى التعويض من المتهم أمام المحكمة المدنية إلا أن القانون أجاز للمتهم بنفس صريح أن يرفع هذه الدعوى على المدعى المدني أمام المحكمة الجنائية أثناء نظر الدعوى المباشرة المرفوعة منه ضده فإذا قبلت المحكمة الجنائية الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم ضد المدعى المدني وتحققت من تصسف المدعى المدني في رفع الدعوى المباشرة عليه فإنها إذ تقضى ببراءته عليها أن تقضى في ذات الحكم بالتعويض على المدعى المدني^(١) .

١٥٠- صور التصسف في استعمال الحق

أورد المشرع صور التصسف في استعمال الحق في المادة الخامسة من القانون المدني وهي ثلاث حالات :

الحالة الأولى : هي الحالة التي لا يقصد فيها باستعمال الحق سوى الاضرار بالغير ، والجوهرى هو أن يكون قصد الاضرار هو العامل الاصلى الذي حدا بصاحب الحق الى استخدام السلطات التي يتضمنها وإو الغرض استعمال الحق الى تحصيل منفعة لصاحبه بل أو كان قصد الاضرار مصحوباً بنية جلب المنفعة كعامل ثانوى وهذا النوع من التصسف هو المتمثل في صور الاجراءات القضائية الكيدية .

الحالة الثانية : حالة استعمال الحق لابتغاء تحقيق مصلحة قليلة الأهمية لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها - وتطبيق هذا المعيار يقتضى الموازنة بين الجانبين فإذا رجح الضرر على المصلحة رجحاً كثيراً كان هذا تصرفاً فتقامة المصلحة قريبة على نية الاضرار ، ومن تطبيقات هذا المعيار أن يتخير صاحب الحق من بين الطرق المتعددة الممكنة لاستعمال حقه الطريقة الأكثر اضراراً بغيره دون نفع كبير له^(٢) .

(١) د . أحمد قنص مرزوق ، فقرة ١٢٨ ص ٢٢١ - المرجع السابق .

(٢) د . لسمايل غانم ص ١٦٨ - المرجع السابق .

يجمل من نظرية التعسف مجرد تطبيق للنظرية العامة في المسؤولية التقصيرية^(١) .

١٥٢- صورة التعسف في حكم المادة ١٢٦٧ إجراءات

رأينا أن المادة (٥) مدني أوردت ثلاث صور للانحراف عن السنن السوى في استعمال الحق وبإحدى فوراً فنستبعد الحالة الثالثة وهي حالة استعمال الحق بغية تحقيق مصالح غير مشروعة أن من يرفع جنحة مباشرة ضد آخر لا يبتغى تحقيق مصلحة غير مشروعة مهما كان سوء نيته ويبقى بعد ذلك حالة عدم توازن المصالح وحالة قصد الاضرار بالغير .

فلاشك ان المضرور الذي يرفع الجنحة المباشرة ضد المتهم يستعمل حقاً لا يمكن ان يقال انه قليل الاهمية ولا يتناسب مع ما يصيب المتهم من ضرر بسببه لأن الضرر من جراء مجرد رفع الدعوى المباشرة ومثول المسئول كمتهم امام المحكمة الجنائية لا يرجع رجحاناً كبيراً فضلاً عن ان مصلحة المضرور (الدعى المدني) ليست تافهة ومن ثم فلا تبقى إلا الصورة الأخيرة من صور التعسف وهي نية الاضرار بالغير حين تكون هذه النية هي الدافع المباشر لرفع الجنحة المباشرة فهذا يمكن ان يوصف اجراء رفع الدعوى بأنه كيدى أريد من وراءه الاضرار بالمتهم ليس إلا فاذا تحقق ذلك كان من حق المتهم ان يطلب تعويضاً من الدعى بالحق المدني الذى اساء استعمال حقه في رفع الدعوى المباشرة عليه وهي كما رأينا مسئولية مدنية تقصيرية لا بد من توافر أركانها^(٢) ، وهي لا تتمع كما قلنا من ثبوت المسئولية الجنائية لذا كان رفع الدعوى المباشرة قد تحققت به جريمة البلاغ الكاتب أو القذف ونرى انه يكون بوسع المتهم في هذه الحالة الادعاء مدنياً عن الضرر الناشئ عن التعسف في استعمال حق رفع الدعوى

(١) د. حسن كورة- لصول القانون سنة ١٩٥٩ بتد ٤٠٢ ص ٨٩ والسنهوري ج ١ بتد ٥٥٦ د. د. اسماعيل خاتم الموضع السابق .

(٢) ويحذر الله الفرنسي من القصد السيئ أو نية الاضرار بجارية *La mauvaise foi et de l'intention de nuire* وهو ليس القصد الجنائي المقصود في الجريمة الجنائية الذى هو قصد انصراف ارادة الفاعل الى ارتكاب الجريمة وإنما يكفى في نطاق المسئولية المدنية مجرد النية السيئة أو قصد لحدوث الضرر .

المباشرة والضرر الناشئ عن الجريمة ويجوز له أى المتهم أن يرفع جنحة مباشرة ضد المدعى بالحق المدني سواء أمام نفس المحكمة الجنائية التي تحاكمه او امام المحكمة التي وقعت في دائرتها جريمة القذف أو البلاغ الكاذب أو التي يقع بدائرتها محل اقامة المدعى بالحق المدني ، كما يجوز ضم الدعويين - الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى المدني بالطريق المباشر والدعوى المدنية المرفوعة من المتهم بذات الطريق ^(١) .

١٥٣- ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على طلب التعويض

اذا كان المتهم قد طالب امام المحكمة الجنائية بتعويض عن الضرر الذي لحقه نتيجة رفع الدعوى المدنية عليه بطريق الجنحة المباشرة ثم ترك المدعى المدني دعواه فان هذا الترك لا يؤثر على حق المتهم ولا يحول دون الحكم له بالتعويض اذا ثبت ان المدعى المدني كان متعسفاً في دعواه والحكم الصادر في الادعاء المرفوع من المتهم قابل للاستئناف سواء منه أو المدعى بالحق المدني طبقاً للقواعد العامة .

واذا أضعاف المتهم فرصة الادعاء امام المحكمة الجنائية اثناء رفع الدعوى المباشرة عليه لم يكن امامه سوى باب المحكمة المدنية بعد الحكم ببرائته في الدعوى المباشرة ، ما لم يكن المتهم قد اقام جنحة مباشرة اخرى ضد المدعى بالحق المدني او ادعى مدنياً عن الاضرار الناشئة عن الجريمة الجنائية جريمة البلاغ الكاذب أو القذف ^(٢) .

وحكم بأن القلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى احد المواطنين لا يجوز الادعاء به منياً امام المحكمة الجنائية لأن اساس المطالبة بالتعويض امام القضاء الجنائي يجب ان يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصياً ومتربطاً على هذا الفعل ومتصلاً به اتصالاً سببياً مباشراً ^(٣) .

(١) يرى البعض ان مجرد الرغبة في المشاكسة أو الإحتراء الظاهر في الادعاء أو الادعاء غير المطول أو الرعونة ومجرد الثقة في الادعاء يوجب المساءة ويكفي لوجوب التعويض (حسين عامر للرجع السابق فقرة ٢٠٥ من ٢٧٧).

L'abus du droit, par Pierre Roussel, Paris, 1914 p. 95 et 96.

(٢) . ا. لحد أقصى - سبور - ٢٢٢ - للرجع السابق .

(٣) نفس جنائي رقم ١١١٥ سنة ٢٤ ق ، جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢ من ٦ ص ٤٦٧ - للكتب الفنى .

القسم الثاني

**الصيغ القانونية
للجنح المباشرة**

الباب الاول
فى قانون العقوبات

الفصل الأول

المبحث الأول

جنح خيانة الأمانة

مواد ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ عقوبات

صيغة رقم (١)

أولاً - التسليم على وجه الوديعة

جئحة تبديد كتب سلمت على سبيل الوديعة (مادة ٣٤١ ع)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتك ويطن بسرأ النيابة مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

الطالب مؤلف كتاب «الجنة المباشرة» وهو يقع في ٢٩٥ صفحة من الحجم
الكبير ورق أبيض فاخر وتعن النسخة الواحدة خمسة جنيهاً .

بتاريخ سلم الطالب المعلن اليه الاول عدد نسخة من الكتاب بقصد
بيعها وسداد ثمنها للطالب بعد خصم نسبة ٢٥ ٪ كعمولة توزيع يستحقها المعلن
اليه الاول الذي وقع على ايصال باستلام الكتب على ان يرد للطالب الثمن أو
النسخ غير المباعة في موعد اقصاه ثلاثة اشهر من تاريخ الاستلام .

وحيث انه قد مضت تلك المدة وطالب الطالب المعلن اليه الاول بالكتب او ثمنها
بعد خصم عمولته إلا انه اخذ يماطل فأنزله الطالب على يد محضر بتاريخ (١) ...
ولكنه لم يمثل .

وحيث ان المعلن اليه الأول يكون والحالة هذه قد خان الامانة ويبدد الكتب
المسلمة اليه على سبيل الوديعة وقد أضمر تصرفه هذا ضرراً بالغاً بالطالب يحق

(١) الاذلال رسمية للقانونية لانهايات الامتاع من لره .

معه أن يطالب بتعويض عنه وقد اختصم المعلن اليه الثاني بصفته لإتخاذ
إجراءات مباشرة الدعوى الجنائية قبل المنتهم .

بنام عليه

إننا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه
الصحيفة وكلفت الاول المصنوع أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكي يسمع طلبات المدان اليه الثاني عقابه بالمادة
٣٤١ عقوبات والزامه بأن يؤدي للطالب تعويضاً مؤقتاً ٥٠١ ج لانه
بتاريخ^(١) بدائرة قسم تسلم من الطالب الكتب الموضحة عدداً وبياناً
يصدر الصحيفة وايصال الامانة المشار اليه فيها وكان ذلك على وجه الوديعة
وامتنع عن ردها لو رد ثمنها فأخبر بالطالب وسلبه ملكيته للكتب واختلسها مع
توافر سوء نيته .

مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

ومع حفظ حق الطالب في استرداد الكتب أو ثمنها وسائر حقوقه الأخرى .

ولاجل العلم

(١) طبقاً للتعميل الذي أدخل على قانون المرافعات بالتأنيدين رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ الذي يسرى اعتباراً من أول
أكتوبر ١٩٩٢ فن نصاب القاضى الجزئى قد ارتفع من ٥١ ج فى حده الأدنى الى ٥٠٠ ج ومن ٥٠٠ ج فى حده
الأعلى الى خمسة آلاف جنيه ومن ثم فقد أصبح الانضمام على سبيل التعويض المأثبات بمبلغ ٥٠١ ج حتى يحق
استئناف الحكم .

صيغة رقم (٧)

جئحة تبديد جهاز مسلم تسليمياً اعتبارياً

على سبيل الودعة

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / صاحب معرض أضواء المدينة لبيع وإصلاح
الأجهزة الكهربائية بشارع قسم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويمثل بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ اشترى الطالب من المعلن اليه الاول جهاز فييدى ماركة ناشيونال
(٧) نظام بمبلغ سنده نقداً ، ونظراً لان الطالب لم تكن معه سيارته فقد
شق عليه استلام الجهاز فتركه لدى البائع المعلن اليه الاول لمجن المرور على محله
فى اليوم التالى لأخذه إلا أنه بسبب ظروف قهرية شغلت الطالب عدة أيام فقد
توجه بتاريخ الى محل المعلن اليه الاول لاستلام الجهاز ففوجئ بأنه قد
تصرف فيه بالبيع لآخر وود الطالب بإحضار جهاز ماركة أخرى فى ظرف
اسبوع كما عرض على الطالب رد الثمن إلا ان الطالب رفض استلام الثمن لو
استلام جهاز آخر .

وحيث أن التكليف القانونى للعمل الذى أئاه المعلن اليه هو خيانة أمانة
باختلاس الجهاز المبيع الذى انتقلت ملكيته للطالب بمجرد سداد ثمنه ولكنه بقى
فى حيازة المعلن اليه الاول على سبيل الودعة ولا يقدح فى ذلك القول بأنه لم

يحصل التسليم الحقيقي للشئ المبذوب إذ يكفى التسليم الاعتبارى حيث ان الطالب وهو المودع اصبح حائزاً للجهاز كما لا يجدى رد الثمن لأن الوديعة لم ترد على الثمن وانما على الجهاز كما لا يجدى عرض جهاز آخر بدلا منه لان الجريمة تقع بتوافر اركانها ولم يكن المعلن اليه الاول حسن النية بل كان سئى القصد وانتوى الاضرار بالطالب اذ يكفى انه تصرف فى شئ يعلم انه خرج من ملكيته وانتقل الى ملكية الطالب .

واذ كان يحق للطالب عملا بنص المادة ٢٥١ اجراءات ان يدعى مدنياً عن الاضرار التى اصابته وقد اختصم السيد المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلمت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائنة بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لئلى يسمع الحكم بما بات المعلن اليه الثانى عقابه بالمادة ٢٤١ عقوبات والزامه بأن يلقى للطالب تويضاً مؤقثاً قدره ٥٠١ ج والمصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ .

لأنه بتاريخ بدائرة قسم اختلس جهاز فيديو المملوك للطالب والمسلم اليه تسليماً اعتبارياً على وجه الوديعة لحفظه وردده عيناً لدى طلبه وقام بالتصرف فيه اضراراً بالطالب مرتكباً بذلك الجريمة بكامل اركانها مع حفظ حق الطالب فى المبلغ الذى دفعه كتمن للجهاز وسائر حقوقه الاخرى .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٣)

جئحة تبذف جهاز تلفزفون سلم على سفل الودفعة

إنه فى ففم

بناء على طلب السفء / المقفم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامف .

أنا محضر محكمة الجزئفة انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السفء / المقفم مخاطباً مع

٢ - السفء / وكفل نفاة بصفته وعلان بسوائ النفاة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآف

بتارفخ أؤء الطالب لاف الملن الفف الاول جهاز تلفزفون ملون ماركة
ناشفونال ٢٠ بؤمة وذلك لقفظه لفف لففن رجوع الطالب من رحلة سفر قصفرة
وقء صرح الطالب الملن الفف باستعمال الجهاز الاستعمال العافى (أو فقال وام
فصرح له باستعماله) على أن فرفه للطالب فور طلبه .

وطفث أنه بتارفخ طلب الطالب من الملن الفف رء الجهاز إلا أنه امتنع
بلفن سفء أو مسوؤ قانونف .

وطفث أن ما أئاه الطالب فنفوفى على نقل لفازته الموقفة للجهاز الى ففاة
كاملة بنية التملك اضراراف بالطالب وهو ما فترافر به أركان جرفمة ففانة الامانة
وفحق للطالب أن فففى منفاً طبقاً للماءة ٢٥١ أرفامات وقء اختصم الملن الفف
الئافى لمفاشرة السفوف الجنائفة

بناء علىفه

أنا المحضر سالف الذكر اعطت كل واحد من الملن الففها بصورة من هءه
الصفففة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائنة بجهة بجلستها

التي ستتعد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
..... الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات الملن اليه الثاني توقيع
أقصى العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات والزأمة بأن يؤدي للطلاب مبلغ
٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت .

لأنه بتاريخ بدائرة قسم لختلس جهاز التلفزيون الموضح المعالم
بمصدر الصحيفة والملوك للطلاب حالة كونه قد سلم اليه على وجه الوديعة لحفظه
ورده عند أول طلب .

مع الزأمة المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ مع حفظ
كافة حقوق الطلاب الاخرى من أي نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٤)

جنتحة تبديد أمتعة مسلمة لفندق على سبيل الوديعه^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / عن نفسه ووصفته صاحب (أو مدير) فندق
بجهة مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم بسرائر النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ نزل الطالب بالفندق الذى يمتلكه (أو يديره) المعلن اليه الاول .

وأخوف الطالب من ضياع بعض الاشياء الثمينة التى يمتلكها فقد وضعها فى
حقيبة مغلقة (تذكر مواصفاتها ومحتوياتها) وسلمها للمعلن اليه الاول على سبيل
الوديعة لحفظها وردها للطالب حالما يطلبها . وبعد أربعة ايام طلب الطالب من
المعلن اليه رد الحقيبة إلا أنه ادعى فقدما وهو ادعاء لا يقوم عليه دليل وتكتفه
الشكوك خصوصاً وأنه لا يعقل ضياع أمتعة الغلاء بهذه الصورة .

وحيث أن ما أتاه المعلن اليه الاول يشكل جريمة خيانة الامانة وقد أخسِر
الطالب بما يحق له معه ان يدعى مدنياً عملاً بالمادة ٢٥١ اجراءات وقد اختصم
المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى العمومية .

(١) يوجد منا مانع ادعى يجهز الاتهام بالبينة اذا كانت قيمة الحقيبة بمحتوياتها تزيد على مشرين جنتها .

بناءً عليه

أنا المحضر مالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات وكذا الزامه بأن يقدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المأقت لانه يتأريخ بدائرة اختلس الحقيقة المملوكة للطالب والموضحة المعالم والمحتويات بصدر الصحيفة وذلك حالة كونها قد سلمت اليه على وجه الريبة .

مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفذ .

ومع حفظ حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

هسيغة رقم (5)

جئحة تبديد منقولات زوجية مسلمة على سبيل الوديعة^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن بسراى النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب والد السيدة / زوجة المعلن اليه الأول بصحيح العقد الشرعى ،
وقد سلمه منقولات الزوجية بموجب قائمة موقمة منه بتاريخ جاء فيها أنه
يتعهد بحفظ هذه المنقولات ويلتزم بردها (أو قيل أو برد ثمنها فان التسليم
يكون على وجه الوديعة أو عارية الاستعمال) وفيما يلى بيان هذه المنقولات ..
(يذكر تفاصيل هذه المنقولات ومواصفاتها) .

وحيث أن المعلن اليه الاول قد طلقها بتاريخ

أو وحيث أن المعلن اليه الاول طردها من منزل الزوجية ونقل المنقولات
منها ولما كان ما اتاه المعلن اليه يعتبر تبديداً لهذه المنقولات وقد تسلمها على
سبيل الوديعة ويحق للطالب وقد أخير من الجريمة أن يدعى مدنياً بتعويض
موقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية وتوجيه
الانتهام والمطالبة بتطبيق العقوبة المقررة قانوناً .

(١) هذه الدعوى يجرى فيها التصالح والقتال ويلتزم المحكمة باقرار السلع وتبرئة المتهم .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من الملن اليهما بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الأول الحضور امام محكمة جنح ... الكائنة بجهة بجلستها التي ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات الملن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وكذا إلزامه بأن يدفع للطالب على سبيل التعويض المرقى مبلغ ٥٠١ ج لانه بتاريخ بدائرة قسم يند المنقولات الموضحة بصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها على وجه الوديعة ^(١) .أو على وجه عارية الاستعمال ^(٢) وكان ذلك بسوء قصد وبنية الاضرار بالطالب وكريمته .

مع إلزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ .

ومع حفظ سائر حقوق الطالب وابتنه من أي نوع كانت ^(٣) .

ولأجل العلم

(١) لذا كان الزوج قد أقر في القائمة ان يتعهد بربما حياً .

(٢) اذا كان قد أقر بأنه يتعهد بربما أو به قيمتها .

(٣) ويجوز رفع هذه الجنة من الزوجة بطبيعة الحال .

صيغة رقم (٦)

جنتة لبديد منقولات زوج (م ٣٤١)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيدة / المقيمة مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعطن بسرارى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

الطالب زوج المعلن اليها الاولى بصحيح العقد الشرعى وقد حدث سوء تقام
بينهما (إن) وقد طلقها بتاريخ) .

وبتاريخ فوجئ الطالب بان المعلن اليها اختلست المنقولات والاشياء
والملايس الخاصة بالطالب وبانها كالآتى (تذكر تفصيلا) وكانت هذه الاشياء
موجودة بمنزل الزوجية ويعتبر تصرف المعلن اليها على هذا النحو مؤثماً جنائياً
سيما وانها لم تذكر تصرفها فيها اضراراً بالطالب^(٢) .

وحيث انه يحق للطالب عملاً بالمادة ٢٥١ لجراءات ان يدعى مدنياً بطلب
التعويض وقد ادخل المعلن اليه الثانى بوصفه صاحب الدعوى العمومية لمباشرتها

(١) هذه الدعوى يجوز التصالح فيها وتعفى الزوجة من العقاب اذا تنازل الزوج وتقدم المحكمة بإقرار التصالح
والتنازل .

(٢) أما اذا انكرت الزوجة فانه يجوز للزوج اثباته بالآية اذا كانت قيمة المنقولات تزيد على مشرين جنيهاً وبذلك
لوجود مانع أدبى .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاولى الحضور امام محكمة جنح الكاتبة بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي تسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني عقابها بالمادة ٢٤١ عقوبات والزامها بأن تؤدي للطالب تعويضاً موقتاً قدره ٥٠١ ج عما اصابه من اضرار لانها بتاريخ بدائرة قسم قامت بتقبيد الاشياء المملوكة للطالب والمسلمة اليها على سبيل الامانة (الوديعة أو عارية الاستعمال) وكان ذلك بسوء نية واصراراً بالطالب مع الزامها المصروفات ومقابل اتمام المحاماه وشعور الحكم بالنفاذ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

صيغة رقم (٧)

جئحة تبديد منقولات شقيق زوج (م ٣٤١ ع)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من:

١ - السيدة / المقيمة مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتك ويطن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

المعلن اليها الاولى كانت متزوجة من شقيق الطالب المدعو الذى تولى الى
رحمة الله بتاريخ

وحيث أن الطالب كان يقيم إقامة دائمة مع شقيقه المتوفى فى شقيقه وذلك منذ
زواجه بالمعلن اليها وحتى تاريخ وفاته وكان الطالب فى أثناء إقامته قد ترك بعض
الاشياء والأبوات المملوكة له والتى هى من ضرورات الإقامة وهذه الاشياء يبينها
كالآتى (تذكر المنقولات والاشياء تفصيلاً) .

وحيث أنه فى أعقاب وفاة شقيق الطالب استولت المعلن اليها على الشقة وما
بها من أثاث ومنقولات بما فى ذلك تلك التى تخص الطالب كما منعت الطالب من
دخول الشقة وقامت بتغيير دققة الباب مما اضطر الطالب الى إبلاغ الشرطة
ولدى سؤال المعلن اليها اعترفت بهذه المنقولات وياتها موجودة بالشقة كما أثبتت
المعينة انها موجودة فعلاً كما تعهدت المعلن اليها بحفظ هذه الاشياء واستعادها
لردها للطالب حالما يطلبها وبناء على هذا الإقرار من جانب المعلن اليها فقد قيد

(١) هذه الدعوى لا يجوز فيها التصالح ولا يسرى بطلانها النقص الخاص بالإعطاء من المقررة .

المحضر برقم ادارى .

وحيث انه بتاريخ طلب الطالب من المعلن اليها رد هذه المنقولات المثبتة بالمحضر الادارى المشار اليه الا انها رفضت فالتزمت على يد محضر بتاريخ ولم تمتثل .

ولما كان تصرف المعلن اليها على هذا النحو يشكل جريمة خيانة الامانة وكان الطالب قد اُخبر ضرراً بالغاً نتيجة حرمانه من ملكه مما يحق له معه ان يدمى مديناً بطلب التعويض عملاً بحكم المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية وقد اختتم المعلن اليه الثانى لباشرة الدعوى الجنائية وتوجيه الاتهام والمطالبة بانزال العقاب .

بناء عليه

لنا المحضر سالف الذكر اُعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الادلى الحضور امام محكمة جنح الاكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسماعها الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى مقابلها بالمادة ٣٤١ ع والزامها بأن تؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المأثرت والمصروفات ومقاب أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ .

لأنها بتاريخ بدائرة بددت المنقولات المملوكة للطالب والموضحة تفصيلاً بصدر هذه الصحيفة والمحضر رقم ادارى حالة كونها قد سلمت اليها على سبيل الوديعة لحفظها ورداً حين طلبها وقد امتنعت عن ردها اضراً بالطالب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت وعلى الأخص استرداد المنقولات المملوكة له .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٨)

جئحة تبديد نقود ضد أمين خزينة (م ٣٤١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار
أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعن بسراى المحكمة بجهة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ سلم الطالب الى المعلن اليه الاول كمية من النقود الاثرية لحفظها
طرقه بالخزينة على أن يردها وقت طلبها وهذه النقود يبانها كالاتى :

(يلذكر البيان تفصيلاً) .

وحيث أنه بتاريخ طلب الطالب من المعلن اليه تسليمه النقود إلا أنه أخذ
يعاقل ويتهرب ثم امتنع صراحة عن رد الامانة .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل جريمة التبديد وقد اخبر الطالب بما
يحق معه أن يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت وقد إختصم المعلن اليه الثانى
لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه
الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائنة بجهة
بجلستها العلنية التى ستتعد بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى
توقيع أقصى العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات والزامه بأن يؤدى الطالب مبلغ

٥٠١ ج على سبيل التمويه المزايا والمصروفات ومقابل امتاب الماماة وشمول
الحكم بالنفاذ - لانه بتاريخ ... بدائرة قسم يدد النقود المملوكة للطالب
والواردة بصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها على سبيل الوديعة ليحفظها عنده
وكان بسوء نية واضراراً بالطالب .
مع حفظ كافة حقوق الطالب من أى نوع كانت .

ولأجل العلم .

صيغة رقم (٩)

جنتة تبيد أشياء مودعة للاستحمام

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب

.....

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل

من:

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن بسرأى النيابة
بمحكمة الجزئية مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

المعلن إليه الاول صاحب كازينو الموجود بشاطيء
بيورسميد وملحق بالكازينو بعض الشاليهات والوحدات المخصصة لفتح الملابس
يستخدمها رواد الكازينو لقاء الاجرة المحددة .

وحيث أنه بتاريخ سلم الطالب للمعلن اليه ملابس والادوات الموجودة معه
وهي (ساعة ماركة ، جهاز رايدو ترانزستور ماركة ، الملابس وهي
..... ، ،) (وتكرر كل الاشياء المسلمة) .

وفي آخر اليوم عاد الطالب لاسترداد متعلقاته واشيائه من المعلن اليه فقوىء
بامتناعه من ردها رقم أن الطالب سدد الاجرة ولا يداينه المعلن اليه بشيء فقام
الطالب بتحرير المحضر رقم أحوال بتاريخ

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه الاول يقع تحت طائلة العقاب الجنائي لانه خان
الامانة وقد أضرت الجريمة بالطالب مما يحق معه أن يدمى مدنياً بطلب تعويض
الضرر وقد اختصم المعلن اليه الثاني لياشرة الدعوى الجنائية .

بنام عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائنة بجهة جلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسماعه الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع أقصى العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات ويأن يذرى للطالب مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض المرات والمصروفات ومقابل الاتمام وشمول الحكم بالنفاذ - لانه بتاريخ بدائرة قسم بدد الاشياء المملوكة للطالب والموضحة تفصيلاً بصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها على سبيل الوديعة لحفظها وربما فور طلبها وقد امتنع عن الرد اضراً بالطالب .

مع حفظ كافة الحقوق الاخرى .

ولاجل العلم

صيغة رقم (١٠)

جئحة تبديد اموال سلمت على وجه وكالة استبدلت بوديعة

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ووطن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واهلنتهما بالآتي

الطالب يمتلك العقار الكائن بجهة والذى يغل ريعاً شهرياً مقداره
ويتاريخ وكل المعلن اليه الاول فى جمع واستلام الاجرة من المستأجرين
وتسليمهم ايصالات السداد المؤقتة من الطالب ، وقد قام فعلاً بجمعه الاجرة ولكنه
لم يسلمها للطالب وتمل بأن ظروفه قهرية وقعت له اضطرت الى اتفاق هذه المبالغ
ووقع على ايصال مؤرخ جاء فيه أن هذه المبالغ تحت يده على سبيل الوديعة
وتعهد بردها فى ظرف شهرين من تاريخ الايصال ، وفى مطالبة بها بعد فوات
المدة المشار إليها إمتنع عن السداد بحجة انه تسلم هذا المبلغ على سبيل عارية
الاستهلاك (القرض) وحيث أن التصرف الذى اتاه المعلن اليه الاول يشكل جريمة
خيانة الامانة بكامل اركانها ولا يقدح فى ذلك قوله باستيداله عقد الامانة من
وكالة الى قرض ذلك لان الوكالة استبدلت الى وديعة بمقتضى الايصال الموجود
تحت يد الطالب وهى بنورها صورة من عقد الامانة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات
كما ان الاستبدال حصل بعد وقوع الجريمة فلا يعتد به حتى لو سلمنا به
وبالتالى يحق للطالب أن يدهى مدنياً بطلب تعويض ما اصابه من اضرار من
الجريمة وذلك عملاً بالمادة ٢٥١ اجراءات وقد اختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة
الدعى العمومية والمطالبة بتوجيه الاتهام وانزال العقوبة .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول المحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة يجلسها التي ستتخذ علناً بمشيئة ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع القصى العقوبة المخثار اليها بالمادة ٢٤١ عقوبات والزامه بأن يلاذى الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت لانه بتاريخ بدائرة تسلم مالا مملوكا للطالب على سبيل الامانة حالة كونه وكيلاً بلجرة (أو وكيل في عمل مادي تبرعاً) واختلسه لنفسه ثم وقع على ايصال امانة يفيد وجود هذا المال في ذمته على وجه الوديعة ولم يريده للطالب اضطراراً به ووسوء نية .

مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الاخرى من أي نوع كانت .

ولأجل الظم

صيغة رقم (١١)

جنحة تبديد منقولات من والد ضد ولده^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم بسرأى النيابة
بمحكمة متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

يملك الطالب «عاليه» بناحية مراقيا - غرب الاسكندرية - وقد جهزه
بالمقتولات والمفروشات اللازمة ، وقد طلب المعلن اليه الول - وهو ابن الطالب - أن
يستعيده لمدة اسبوعين للاستحمام فسلمه له الطالب بتاريخ وبعد انتهاء
هذه المدة فرجىء الطالب بأن المعلن اليه قد تصرف بالبيع في الثلاجة التي كانت
موجودة بالشاليه وهي ماركة بوش ١٤ قدم مرتكباً بذلك جريمة خيانة الامانة
اضراراً بالطالب^(٢)

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه قد أضر بالطالب ويحق له أن يدعى مدنياً بطلب
تعويض الضرر وقد أدخل المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية .

(١) هذه الدعوى يجوز فيها الصالح والمجنى عليه أن يتنازل في أية مرحلة كانت عليها ولتتزم المحكمة بإلزام
التنازل واعتماد الصالح ولا تترخص في الحكم بالعقاب لأن فعله كان حكماً بالطلاق وذلك صلاً بنص المادة ٢١٢
مقريات راجع مؤلفاً ، جريمة التهديد - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨ فقرة ١٧٤ وما بعدها .

(٢) يوجد مانع أدبي يحول دون تسليم الوالد لولده الأشياء بمقتضى إيصال ومن ثم يجوز اثبات التسليم بكافة
الطرق بما فيها البيئة - راجع جريمة التهديد المرجع السابق فقرة ١٠٢ ص ٢٠٢ .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي مستمعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات والزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ قرش صا غ واحد على سبيل التعميرض المقتات والمصروفات ومقابل الاتعاب .

لانه بتاريخ بدائرة بدد الثلاثة للملوكه للطالب والميينة المعالم بصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها على وجه الوديعة (١)

ولأجل العلم

(١) يلاحظ منا أن لتهم كان يتنفع بالسكن والمنقولات فيمكن اعتباره مستهجراً كما أنه كان يستعمل الثلاثة فيمكن اعتباره المدعى عارية استعمال وكلفها على أى حال لتدخل فى حيز الامانة ... مع ملاحظة رخصة الاطفاء من العقوبة (م ٣١٧ ع).

صيغة رقم (١٢)

جئحة تبيد مصوغات من أخت هذ أخيها

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل

من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفتة ويعطن بسراى النيابة

متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ ساءت الطالبة لشقيقها المعلن اليه الاول المصوغات التى وهبتها لها والبتها وبيانها كالاتى (تذكر هذه المصوغات ووزنها وحياراتها وتصيلاً) وذلك لحفظها طرفه خوفاً من ضياعها .

ويتاريخ توليت والدة الطالبة وهى فى نفس الوقت والدة المعلن اليه الاول وحين طلبت منه اعادة المصوغات اليها زعم انها ملك والدة ورثها عنها وقام على هذا الاساس ببيعها وأخذ ثمنها لنفسه .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه يشكل جريمة خيانة الامانة ذلك لان المصوغات المبيدة كانت مسلمة له من الطالبة على وجه الوديعة لحفظها وردّها طلبها ولا يشفع له قوله أن هذه المصوغات كانت ملكاً لوالدته التى هى أيضاً والدة الطالبة لانه حتى مع التسليم بصحة هذا القول فإنه لا يتقضى عنه جريمة التبيد لانه على احسن الفروض يكون: شريكاً فى ملكية المصاغ فإذا أخذ نصيب شركائه مع نصيبه ثم انكره عليهم وأبى رده فهو على كل حال مبدد ويقع تحت طائلة العقاب الجنائى .

وحيث أن الضرر قد أصاب الطالبة من الجريمة ويحق لها أن تدعى مندياً

بطلب التعويض المؤقت وقد أسخلت المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائنات بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسماعه الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤٦ عقوبات والزامه بأن يقضى للطالبة مبلغ ٥٠١ ج
على سبيل التعويض المؤقت .

لانه بتاريخ بدائرة قسم أو مركز قام بتحديد
المصروفات الملزمة للطالبة والموضحة بصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها على
وجه الوديعة وكان ذلك بسوء نية واخضراراً بالطالبة .

مع حفظ كافة الحقوق الاخرى .

ولأجل العلم

ثانياً، التسليم على وجه الإجارة

صيغة رقم (١٢)

جئحة تبديد منقولات عين مؤجرة مفروشة

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصلته ويعلم بسراى المحكمة بجهة
..... متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بموجب عقد إيجار مفروش مؤرخ استأجر المعلن اليه الاول من
الطالب ما هو مشقة (أو حجرة بشقة مشتركة) بالمقار رقم بشارع
ووقع المعلن اليه على قائمة المنقولات الملحقة بالعقد وتعهده بالمحافظة عليها وربما
سليمة وصالحة للاستعمال بمجرد انتهاء العقد .

وحيث أن مدة العقد انتهت

أو وحيث أن المعلن اليه ترك العين قبل انتهاء مدة العقد

وحيث أنه لدى مراجعة قائمة المنقولات على الواقع تبين عدم وجود
بعضها وهي : ، ، ، ولم يستطيع المعلن اليه أن يرشد عن
مكانها .

وحيث أن هذه المنقولات سلمت اليه على سبيل الامانة لاستعمالها وربما وكان
ما اتاه المعلن اليه يشكل جريمة التبديد وقد أضرير الطالب من جراء هذا التصرف
مما يحق معه أن يدعى مديناً عملاً بنص المادة ٢٥١ إجراءات وقد اختصم
المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل من الملن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة يجلسها العلية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات الملن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات ويأن يذئ الطالب مبلغ ٥٠٦ ج على سبيل التعويض المؤقت .

لانه بتاريخ بدائرة قسم بدد المنقولات المملوكة للطالب والمبينة بصدر الصحيفة ومقد الايجار المؤرخ حالة كونه قد تسلمها على وجه الاجارة .

مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

دسغة رقم (١٤)

جنتة تبديء اشجار كانت مغروسة وملحقة بعقار

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب

إنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل

من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته وعلان بسرأى النيابة
بمحكمة متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بموجب عقد أيجار مؤرخ استأجر المعلن اليه من الطالب فيلا بجهة
..... (تذكر مواصفاتها) وملحق بها حديقة تحوى بعض الاشجار ونباتات الزينة
وقد فوجيء الطالب بقيام المعلن اليه بنزع الاشجار وبيعها فأبلغ الشرطة وتحرر
المحضر رقم ادارى قسم لاثبات الحالة .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه يشكل جريمة التبديد ولا يقدح فى ذلك القول بأن
التبديد لا يرد على عقار تأسيساً على أن الاشجار ملحقة بالعقار وهو الفيلا
فتأخذ حكمه لان هذا القول مربوط بآته متى انتزعت الاشجار من العقار فإنها
تصبح متقولة وبالتالي تتوافر اركان الجريمة وقد أخير الطالب واختصم المعلن
اليه الثانى لباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه
الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
..... جلستها التى سوف تتعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لئلى يسمع الحكم بطلبات

المعلن اليه الثانى توقيع اقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وكذا الزامه بأن يؤدى الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

لانه بتاريخ بدائرة قسم اختلس الاشجار الموضحة بصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها على سبيل الامانة بوصف كونه مستأجراً وكان ذلك بسوء نية وإضراراً بالطالب .

مع حفظ سائر الحقوق الاخرى .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٥)

جئحة تبديد سيارة مباعة بالتقسيط مع الاحتفاظ بالملكية

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعى بصفته ومحله المختار الادارة القانونية بالبنك بشارعى جواد حسنى وقصر النيل بالقاهرة .

أو بناء على طلب السيد / وزير بصفته ومحله المختار هيئة قضايا الدولة بمبنى مجمع التحرير تبع قسم قصر النيل (١)

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى حيث إقامة :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد الاستاذ / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعان بسرارى النيابة بمحكمة متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بموجب عقد بيع بالتقسيط مع الاحتفاظ بالملكية (٢) - مؤرخ باع الطالب بصفته للمعلن اليه الاول سيارة ماركه موديل (تلكر مواصفات السيارة) بثمن إجمالى قدره دفع منها المعلن اليه مبلغ نقداً وتعهد بسداد باقى الثمن على أقساط شهرية قيمة كل قسط موقعة منه وتبدأ من تاريخ واتفق فى العقد على أن الملكية لا تنتقل

(١) ويمكن الجهة الحكومية إذا كانت قد باعت شيئاً بالتقسيط مع الاحتفاظ بالملكية أن تقيم الدعوى ولكن جرى العمل على أن الجهات الحكومية وكذا بنك ناصر لها حق إتخاذ إجراءات المجر الألى .
وفى من البيان أنه يمكن للاشخاص المدينين إقامة هذه الدعوى كصاحب معرض سيارات مثلاً .

(٢) وتسمى Location-vente وقد تضاربت أحكام المحاكم فى تكييف هذه المقود بركات محكمة النقض أن الجيرة بحقيقة التملك فما دام مجهود العقد يدل على أنه بيع لا إجارة فلا محل لمعالجة المشتري على التصرف فى العين للبيعة قبل سداد كل الثمن لأنه إنما يتصرف فى ملكه ومن هنا رفضت فى بعض أحكامها مطالب الملم فى مثل هذه المقود بجريمة خيانة الأمانة لأن عقد البيع ليس من المقود الواردة بالنص (راجع ، جريمة التهديد ، المرجع السابق ، فقرة ٥٧ ص ١١٠ وراجع هامش ١٦ ص ١١٤)

الى المعلن اليه الاول إلا بعد سداد آخر قسط كما اتفق على أن السيارة تعتبر
مؤجرة له طيلة فترة السداد وأن يده عليها يد امانة على وجه الاجارة .

وحيث أن المعلن اليه قام بالتصرف في السيارة بنية التملك اضراً بالطالب
مرتكباً بذلك الجريمة المشار اليها بالمادة ٣٤١ عقوبات وقد أضر الطال ويحق
له أن يدعى مدنياً بمبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت وقد إختصم المعلن
اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه
الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائنة بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات وكذلك الزامه بأن يقدى الطالب مبلغ
٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت لانه بتاريخ بدائرة قسم
بدد السيارة الموضحة الحدود والمعالم بسدر الصحيفة والعقد حالة كونها قد
سلمت اليه على وجه الاجارة وذلك اضراً بالطالب ومع توافر سوء القصد .

مع حفظ كافة حقوق الطالب من أي نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٦)

جُنحة تبديد آلات كاتبة سلمت على سبيل الإجازة بعقد باطل

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويطن بسرائى النيابة بجهة
..... متخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

بموجب عقد مؤرخ استلجر المعلن اليه من الطالب عدد ١٢ آلة كاتبة
عريى اسطوانة عريضة ماركة "أو ليفتى" فى مقابل اجرة اتفق على أن تحدد بعد
أن يقدم المعلن اليه بتجربة الآلات خلال شهر .

وحيث أنه تبين للطالب أن المعلن اليه شرع فى التصرف فى بعض الآلات كما
نقل بعضها الآخر الى جهة غير معلومة ولم يبرر سبب تصرفه هذا مما دعا
الطالب الى طلب الآلات فامتنع عن ردّها .

ولما كان ما أتاها الطالب يشكل جريمة خيانة الامانة لان المعلن اليه يكون قد
اختلس أو بدد الآلات المسلمة اليه على وجه الاجارة ولا يقدر فى ذلك التحدى
ببطلان العقد لعدم تحديد الاجرة ذلك أن قضاء محكمة النقض قد استقر على
توافر الجريمة حتى ولو لم يحصل الاتفاق على الاجرة مادام أن النية قد اتجهت
الى تحديدها فيما بعد لا سيما وأن الاجارة قد نفذت بالفعل وأن بطلان عقد
الإئتمان أو حتى تزويره لا يمنع من الاعتداد به كدأاة لتسليم الشيء المختلس أو
المبدد وبالتالي تتحقق أركان الجريمة والقصد الجنائى بتوافر نية التملك إصراراً

ثالثاً- التسليم على وجه عارية الاستعمال

صيغة رقم (١٧)

جئحة تبديد منقولات زوجية مسلمة

على سبيل عارية الاستعمال^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتة وعلان بسراى النيابة بمحكمة
..... متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالبة زوجة المعلن اليه الاول بصحيح العقد الشرعى وقد سلمت منقولات
الزوجية المملوكة لها بموجب قائمة موقعة منه بتاريخ وبيانها كالاتى :

غرفة نوم مكونة من قطعة عبارة عن مصنوعة من الخشب
الزائن قشرة أرو لونها وثمنها مبلغ غرفة سفره مكونة
إلخ . أتقره مكون إلخ .

وحيث أن المعلن اليه تعهد بالمحافظة على هذه المنقولات ويردها للطالبة عند
طلبها أورد قيمتها إلا أنها فوجئت بتاريخ أنه طردها من منزل الزوجية
وقام بنقل المنقولات من المنزل مبدأ إياها فأنشر بالطالبة ضرراً بالغاً يحق لها
معه أن تدعى مدنياً بتعويض هذه الاضرار وقد إختصمت المعلن اليه الثانى

(١) هذه النسخة يجهز فيها التصالح وإذا تنازعت الزوجة تبين على المحكمة القرار هذا التنازل لولا قضت بالطلب
كان حكمها بالملأ راجع ما سبق هامش ١ ص ٢٠٧ (صيغة رقم ٦)

بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائنة بجهة
بجلستها العلنية التي مستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه
الثانى عقابه بالمادة ٣٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالبة مبلغ ٥٠١ ج على
سبيل التعويض المبنى المؤقت لانه بتاريخ بدائرة قسم يدد
المنقولات الموضحة المعالم بصدر الصحيفة والملوكة للطالبة حالة كونها قد سلمت
إليه على وجه عارية الاستعمال .

مع حفظ حق الطالبة فى إسترداد هذه المنقولات وسائر حقوقها الأخرى من
أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٨)

جئحة تبيد مصوغات سلمت على سبيل عارية الاستعمال

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل

من:

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفتة ويعلم بسرائى المحكمة بجهة
..... متخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ سلمت الطالبة الى المعلن اليها الاوى عدد ٣ ثلاث سوارات ذهبية
هيار زنة الواحدة جرام ، وقرطاً ذهبياً هيار زنة
..... جرام ، وثلاثة ذهبية هيار زنة (١) وكان الغرض من
التسليم أن تتحلّى المعلن اليها الاوى بهذه المصاغات فى حفل زفاف شقيقتها
على أن تردها بعد شهر من تاريخ الاستلام .

وحيث أنه بعد فوات هذه الفترة طالبت الطالبة المعلن اليها بتاريخ برد
هذه المصوغات إلا أنها رفضت بدون وجه حق وبلا سند من القانون .

ولما كان العمل الذى إقترفته المعلن اليها يقع تحت طائلة العقاب الجنائى لأنها
بفعلها هذا قد حوات هيازتها الناقصة لهذه المجوهرات المملوكة للطالبة إلى حيازة
كاملة بنية التملك اضراً بالطالبة مما يحق لها معه أن تسمى مدنياً بطلب
التعويض عملاً بأحكام المادة ٢٥١ إجراءات وقد إختصمت المعلن إلى الثانى
لمباشرة الدعوى الجنائية .

(١) السوار هرة الاسورة ، والقرط هرة الطقة والثلاثة هرة العدة بضم العين

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأولى الحضور أمام محكمة جنح الكائنة بجهة بجلستها العلنية التي ستتعد إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى تسمع الحكم بطلب المعلن اليه الثانى توقيع أقصى العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات وكذلك إلزامها بأن تؤدى للطالبة على سبيل التعويض الموقت مبلغ ٥٠١ ج .

لأنها بتاريخ بدائرة قسم بددت المصروفات المملوكة للطالبة والمبينة تفصيلاً بصدر الصحيفة حالة كونها قد تسلمتها على سبيل عارية الاستعمال وامتنعت عن ردها بسوء نية وإضراراً بالطالبة .
مع إلزام المعلن اليها المصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالتفاد .

مع حفظ كافة حقوق الطالبة الأخرى من أى نوع كانت وعلى الاخص حقها فى استرداد مصروفاتها لو قيمتها التقديرية بسعر السوق .
ولأجل العلم

صيغة رقم (١٩)

جُنْحَة تَبْذِير عَفْش شَقَة مُسْلِم عَلى سَبِيل عَارِيَة اِستِعمال

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل من:

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيدة / المقيمة متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعن بسراى المحكمة بجهة متخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

يمتلك الطالب الشقة رقم بالمنزل رقم بشارع بالابراهيمية بالاسكندرية وهذه الشقة مجهزة بكافة المنقولات والاثاث اللازم للمعيشة.

والمعلن اليه الاول صديق الطالب وقد أبدى له رغبته فى استعارة الشقة لمدة شهر لقضاء اجازته الصيفية فيها هو وزوجته المعلن اليها الثانية ولم يمنع الطالب فى تلبية هذه الرغبة وسلم المعلن اليهما مفتاح الشقة كما سلمهما الاثاث والمنقولات الموجودة بها ولم يحصل منهما على إيصال باستلام المنقولات لوجود مانع ادبى يمثل فى الصداقة التى تربطهما فضلاً عن عدم جريان العرف فى مثل هذه الاحوال على أن يتم التسليم بموجب إيصال أو محضر إستلام .

وحيث أنه بعد أن إنتهت فترة إقامة المعلن إليهما بالشقة وأعاد مفتاحها للطالب قام الأخير بجرده محتوياتها فكتبت له فقد بعض الاشياء منها انبوية بوتجاز ومكنسة كهربائية ودولاب صاج ايدىال دلفتين ولدى مواجهة المعلن اليهما الاول والثانية بهذه المنقولات الناقصة لم ينكرا ولم يبررا خسياعها ولم تطلع

الاتصالات الودية في رد هذه الاشياء .

وحيث أن ما أثاره المعلن اليهما ١ ، ٢ يتدرج تحت طائلة العقاب الجنائي وهو ما يحق معه للطالب أن يدعى مدنياً عملاً بحكم المادة ٢٥١ إجراءات بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وقد إختصم المعلن اليه الاخير بصفته لمباشرة الدعوى العمومية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول والثانية الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمعا الحكم بطلبات المعلن اليه الاخير توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ ، ٣٩٠ ، ٤٠ عقوبات وكذا إلزامهما متضامتين بأن يؤديا لطالب مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وإلزامهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ .

لأنهما بتاريخ بدائرة قسم (١)

الاول : بند الاشياء المملوكة للطالب والميينة تفصيلاً بمصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها على سبيل عارية الاستعمال وكان ذلك بسوء نية ويقصد الاضرار بالطالب ويعتبر فاعلاً أصلياً .

الثانية : ساعدت الاول وخرضته على ارتكاب الجريمة فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة وتعزير شريكاً .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولاجل العلم

(١) يتعين الاختصاص المحل بالمكان الذي رأت فيه الجريمة (محكمة جنح باب شرق باسكندرية) أو بالمكان الذي يقوم فيه المتهم (في القاهرة مثلاً) أو الذي يقبض عليه فيه .
والاختصاص من النظام العام في المواد الجنائية .

صيغة رقم (٢٠)

جنته لتبدي كنب سلحت على سبيل عارية الاستعمال

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعان بسرأى النيابة
بمحكمة متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب صاحب مكتبة الكائنة بجهة وقد اتبع نظام الامارة
بالنسبة لنوعية معينة من الكتب ، ويتأريخ تسام المعلن اليه الاول الكتب
الآتية :

كتاب ، ، (توضح عناوين الكتب المعارة واسماء
مؤلفيها ومواصفات كاملة عن كل كتاب)

وحيث أن الغرض من التسليم كان الاطلاع على الكتب وردها فى مدة اقصاها
ثلاثة أشهر من تاريخ الاستلام طبقاً لما يجرى عليه العمل بالمكتبة لا أنه بعد
فوات هذه المدة طالبه الطالب برد الكتب فامتنع فأنلره على يد محضر بتاريخ
..... (أو فأرسل له خطاباً موصى عليه مرقحاً) ولكنه لم يستل .

وحيث أن المعلن إليه الاول يكون بذلك قد حول حيازته الناقصة للكتب الى
حيازة كاملة بنية التملك وهو ما تتحقق به أركان جريمة خيانة الامانة وقد أئير
الطالب من ذلك بما يحق له معه أن يدعى مدنياً بطب التعويض عن الضرر الذى
أصابه - وقد إختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكللت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى تجميع أقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصرفات ومقابل الاتعاب .

لانه بتاريخ بدائرة قسم إختلس الكتب المملوكة للطالب والموضحة بصدر الصحيفة حالة كونها قد سلمت اليه على سبيل عارية الاستعمال وامتنع عن ردها لضرراً بالطالب .

مع حفظ كافة الحقوق الأخرى .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٢١)

جئحة لبدد اثاثات مباعة ضمن فندق مفروش

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار
مكتب

إنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم بسرائى النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بموجب عقد بيع مؤرخ باع المعلن الى الاول الطالب الفندق المملوك له
والكائن بجهة ويتكون من كذا طابق وكذا غرفة وانصب البيع على كافة
المنقولات والمفروشات الموجودة بالفندق وتسلم المعلن الى الثمن نقداً فى مجلس
العقد واتفق على أن يتم التسليم فى خلال اسبوعين .

وحيث أن الطالب عندما توجه لاستلام الفندق فوجىء بأن المعلن الى قام ببيع
معظم الاثاث والمفروشات وبيانها كالآتى (..... تذكر الاشياء المبعدة) ولما كان ما
اتاه المعلن الى يشكل جريمة تبديد لانه اختلس المفروشات المباعة والتي إنتقلت
حيازتها الطالب بمجرد توقيع عقد البيع وقبض الثمن وما كانت يد المعلن الى
على هذه المنقولات خلال الاجل المحدد للتسليم سوى يد أمانة على تلك الاشياء
الموجودة طرفه على وجه الوديعة ولا يمكن القول بأن عقد البيع ليس من عقود
الإنتمان الواردة بالمادة ٢٤١ ع ذلك لان الاخلال وارد على العيب بملكية الطالب
التي إنتقلت بهذا العقد الذى هو سند الملكية ليس إلا ، أما استبقاء المنقولات
تحت يد المعلن الى فواضح انها وديعة طرفه وحتى لو إستعملها لحين التسليم
فهى عارية الاستعمال وفى كلتا الحالتين يكون عقد التسليم هو الوديعة أو العارية

وليس البيع وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض^(١) .

وحيث أن الطالب أضر من الجريمة ويحق له أن يدعى منخياً بطلب تعويضه عن الضرر وقد إختصم المعلن اليه الثاني لباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أظنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكاتبة بجهة بجلستها التي ستعقد علناً بمشيئة الله إبتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل الأتعاب .

لأنه بتاريخ بدائرة بدد المقتولات المملوكة للطالب والموضحة تفصيلاً بصدر الصحيفة حالة كونها موجودة طرفه على سبيل الامانة (عارية الاستعمال- أو الوئيمة) وذلك إضراراً بالطالب ويسوء نية .

مع حفظ كافة الحقوق الاخرى .

. ولأجل العلم .

(١) المعلن رقم ٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة أول أكتوبر ١٩٧٩ من ٧٤٢ مجرمة للمكتب الذي

صيغة رقم (٢٢)

جئحة تبيد أدوات مائدة سلمت لإستعمالها في وليمة

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفتة ويعلم بسرأى النيابة
..... متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

يمتلك الطالب «طعم أنوات مائدة» كله من الفضة الخالصة ويتألف من عدد
..... قطعة بيانها كالآتي (..... تذكر القطع تفصيلاً - كذا طبق وكذا شوكة
وكذا سكين .. إلخ) وتاريخ طلب المعلن اليه الاول من الطالب اعارته
هذا «الطعم» للانتفاع به في حفل عقد قران كريمته ثم رده بعد الحفل مباشرة
مع تعهده بالمحافظة عليه .

وقد سلم الطالب المعلن اليه الطعم في نفس التاريخ إلا أنه لم يرده بعد أن
قضى حاجته فحضر الطالب له انذاراً على يد محضر أعلن لشخصه .

وحيث أن ما ارتكبه المعلن اليه الاول ينطوي تحت طائلة العقاب الجنائي
ويتحقق به جريمة خيانة الامانة وقد اصاب الطالب ضرر من جراء ذلك ويحق له
معه أن يدعى مدنياً بطلب تعويض هذا الضرر عملاً بحكم المادة ٢٥١ إجراءات
وقد إختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

لأن المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة يجلسها التي ستتخذ بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع أقصى العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات ويأمر الطالب مبلغ ١٠٥٠ ج على سبيل التعويض المأقوت والمصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالنفاد .

لأنه بتاريخ بدائرة قسم قام بتبديد الاشياء المملوكة للطالب والمسلمة إليه على سبيل الامانة - على وجه عارية الاستعمال - وذلك إضراراً بالطالب وبسبوه قصد .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

رابعاً- التسليم على وجه الزهن

صيغة رقم (٢٣)

جئحة تهديد مصوغات مرهونة

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم بسرأى النيابة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

المعلن اليه الاول صاحب محل تسليم على رهون وتاريخ اقترضت
الطالبة منه ^(١) مبلغ وسلمته ضماناً لهذا القرض المصوغات الاتي بيانها
(تذكر تفصيلاً عدأً ووزناً وعياراً) واتفق على ان تقوم الطالبة بسداد دين
القرض ولوائده القانونية في مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخه واسترداد
المصوغات المرهونة .

ويتاريخ سلمت الطالبة المعلن اليه الدين والفوائد كاملاً وطلبت منه رد
المصوغات إلا انه ادعى فقدانها وعرض على الطالبة ثمناً يخس لها فرفضت لان
من حقها استرداد الشيء المرهون عيناً فضلاً عن ان ادعاء الفقد حيلة لا يمكن
ان تتطلى على المطالبة .

ولما كان العمل الذي اتاه المعلن اليه الاول يندرج تحت طائلة العقاب الجنائي

(١) تجدر الاشارة الى ان القرض هنا - وهو ليس من عقود الامانة الواردة بالمادة ٢٤١ ع - لا شأن له بوقوع
الجريمة لاننا لسنا بصدد تهديد بل لاختلاس دين القرض وانما يصعد تهديد الاضياء المسلمة على سبيل الرهن .

وتتحقق به اركان جريمة خيانة الامة وقد أضيرت الطالبة من الجريمة ويحق لها ان تدعى مدنياً بطلب تعويض هذه الاضرار وقد اختصت المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائنة بجهة بجلستها العلنية التى ستنعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توافيق أقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات والزامه بأن يؤدي للطالبة مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشعور الحكم بالنفاذ .

لأنه بتاريخ بدائرة قسم يند المصوغات المملوكة للطالبة والمبينة بصدر هذه الصحيفة حالة كسبها على سبيل الامة - على وجه الرهن - وكان ذلك بسوء نية وضرارا بالطالبة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

خامساً- التسليم على وجه الوكالة بصورها المختلفة

صيغة رقم (٢٤)

جئحة تبيد نقود مسلمة بايصال امانة

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامى

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة يصفته ويعلم بسرأى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ سلم الطالب للمعلن اليه الاول مبلغ بموجب ايصال موقع منه
جاء فيه انه تسلمه لتوصيله (أو تسليمه) الى السيد / صاحب

وحيث انه بالاتصال بالدار تبين عدم تسليم المبلغ وذلك يكون المعلن اليه الاول
قد اختلسه نفسه وغير حيازته من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك
واضراراً بالطالب .

ولما كان ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل الجريمة المنصوص عليها المادة ٢٤١
مقوبات التى جرى نصها على ان (ينقل نص المادة) .

وحيث ان الطالب اضير من الجريمة بما يحق له معه وصلا يحكم المادة ٢٥١
اجراءات ان يدعى متنبياً بطلب تعويض مؤقت عن الاضرار التى اصابته وقد
اختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بمقاب المتهم بمادة
الاتهام .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أظنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وكذا الزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتفاد لانه بتاريخ بدائرة (مركز - أو قسم) تسلم من الطالب مبلغ بالإيصال الموقع منه والمشار اليه بصدر الصحيفة وذلك لتوصيله الى السيد /^(١) إلا انه لم يوصله وإنما اختلسه لنفسه بنية تملكه حالة كونه قد تسلمه على وجه الوكالة مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات .

مع حفظ كافة حقوق الطالب في استرداد المبلغ وسائر حقوقه الاخرى من أي نوع كانت .

ولأجل العلم

(١) من الغلط أن يقال واستلمت مبلغ كذا من فلان على سبيل الامانة فهذا ليس بإيصال امانة من وجهة نظرنا وإنما يعتبر قرصاً وهو ليس من عقود الامانة وإذا يجب أن يكون استلام المبلغ من أجل توصيله لطرف ثالث .

صيفة رقم (٢٥)

جنتة تبيد سياره

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن يسرائى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

الطالب يمتلك السيارة رقم أجرة بورسعيد وقد عهد الى المعلن اليه الاول
بالعمل عليها وسلمه اياها على ان يتقاضى الطالب ثلثى صافى الايراد اليومى
للسيارة ، إلا ان المعلن اليه الاول حول حيازته الناقصة للسيارة الى حيازة تامة
أية ذلك انه منذ تاريخ شرع فى استعمالها استعمالاً شخصياً لنفسه
ورفض اعطاء الطالب أية مبالغ من ذلك التاريخ وعند مطالبته برد السيارة امتنع
مما تتوافر معه نية اختلاس السيارة المملوكة للطالب وقد ترقب على تصرف
المعلن اليه الاول ضرر حل بالطالب يحق له معه ان يطلب تعويضه ، وقد ادخل
المعلن اليه الثانى لتوجيه الاتهام والمطالبة بمقاب المتهم بمواد الاتهام .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه
الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائنة بجهة
بجلستها العلنية التى سوف تتمتع بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف
من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى

توقيع اقمى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت لانه بتاريخ بدائرة تسلم من الطالب السيارة الموثقة المعالم بمصدر الصحيفة وكان ذلك على وجه الوكالة فاختمها بنية التملك اضرازا بالطالب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولاجل العلم

صيغة رقم (٢٦)

جئحة تيديرع اطيان زراعية سلمت على وجه الوكالة

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعان بسرأى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

بتاريخ وكل الطالب المعلن اليه الاول فى تحصيل وتبض أجور الاطيان
الزراعية المملوكة للطالب بتاحية مركز

وحيث ان المعلن اليه قام بتحصيل ريع هذه الاطيان من مستلجريها ولكنه
اختلس المبالغ التى حصلها لنفسه ولم يسلمها للطالب وهو تصرف ينطوى على
خيانة للامانة وقد أضر بالطالب مما يحق معه ان يدمى مدينياً بطلب تعويض
الضرر وقد ادخل المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه
الصحيفة وكلفت الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجبة
..... بجلستها العلنية التى ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن
اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وبأن يؤدى للطالب مبلغ
٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت لانه بتاريخ بدائرة اختلس

الاموال المملوكة للطالب والتي سلمت اليه بوصف كونه وكيلًا بلجر فاحتجزها لنفسه بون وجه حق أو مسوغ من القانون .

مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٢٧)

جئحة تبديد بضاعة أو ثمنها سلمت على وجه الوكالة
بالعمولة ولا محل فيها للدفع بالاستبدال

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعان بسرارى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

الطالب يمتلك مصنع دخان ومعمل بجهة وقد اتفق مع المعلن اليه الاول
بموجب عقد وكالة بالعمولة على ان يتولى توزيع منتجات المصنع وتحصيل ثمنها
وتسليمه للطالب بحيث تتم المحاسبة كل اسبوعين .

وحيث ان المعلن اليه تسلم بضاعة بمبلغ قام بتوزيعها جميعاً وتسلم
ثمنها ولكنه لم يسلمه للطالب بل اختلسه لنفسه دون ان يكون الطالب مديناً له
بشئ ، ولدى مواجهته بذلك ومعزم الطالب على اتخاذ الاجراءات القانونية ضده
اعترف بصرف هذه المبالغ فى مصالحه الخاصة ووقع على أربعة كمبيالات
سداداً للمبلغ قيمة كل منها تستحق فى اشهر ، ،
..... على التوالى وقد اضطر الطالب لقبول هذه الكمبيالات أملا فى استرداد
ماله إلا أنه لى حلول ميعاد أول كمبيالة رفض المعلن اليه السداد بحجة أن قيمة
الكمبيالة والكمبيالات التالية لا تعدو أن تكون مجرد قرض أو سلفة .

وحيث ان التكليف القانونى للعمل الذى أتاح المعلن اليه الاول هو ارتكاب
جريمة خيانة الأمانة بكامل أركانها على أساس ان استلامه البضاعة من الطالب

ليعينا لحسابه بعد خصم العمولة هو وجه من أوجه الوكالة المنصوص عليها بالمادة ٢٤١ عقوبات ولا يقدح في ذلك التحدي بأن عقد الوكالة قد استبدل بعقد آخر غير مندرج تحت حكمها وهو القرض ذلك لأن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الاستبدال لا بد أن يكون حقيقياً بمعنى أن يكون هناك عقد جديد حل محل العقد الأصلي المنصوص عليه بالمادة ٢٤١ وأن يكون هذا الاستبدال قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة وهذان الشرطان منتقيان في وقائع الدعوى الماثلة إذ أن قبول الطالب للكمبيالات بالمبالغ التي امتنع المعلن اليه عن سدادها بعد قبضها من العملاء كان هدفه التطلع إلى استرداد الطالب لماله وهو ثمن البضائع المسلمة للمعلن اليه فلم يكن قبول هذه الكمبيالات إلا بشرط دفع قيمتها باعتبار أن ذلك وسيلة تؤدي إلى الوفاء بالثمن الذي حصله المعلن اليه وبالتالي فلوسلمتنا بحصول الاستبدال فهو لم يتحقق قانوناً إذ لم يقصد الطالب إطلاقاً إلغاء عقد الوكالة الذي سلمت البضاعة وثمنها بمقتضاه المعلن اليه وهي صورة من الصور الواردة بالنص والمؤثرة قانوناً

وحيث أنه وقد حل بالطالب ضرر من الجريمة بما يحق معه له أن يدعى مدنياً عملاً بحكم المادة ٢٥١ إجراءات وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى العمومية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها التي ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات ويأن يؤدي للمطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والزامه بالمصروفات ومقابل الاتعاب لانه بتاريخ يدائرة قسم قام بتحصيل المبالغ الموضحة بمصدر الصحيفة لحساب الطالب وكان ذلك بوصف كونه وكيلًا بالعمولة ولكنه اختلسها لنفسه اضمرارا بالطالب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أي نوع كانت .
ولأجل العلم

صيغة رقم (٢٨)

جئحة تبديد سيارة سلمت أوراقها للتخليص عليها من الجمرک

إنه فی يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فی تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته وبعن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ وكل الطالب المعلن اليه الاول فى اتخاذ الاجراءات الجمركية
اللازمة للتخليص على سيارة ماركه موديل ... لون (تذكر مواصفات
السيارة تفصيلاً ورقم الموتور ورقم الشاسيه ولا ينكر رقمها طبعاً لأن المفروض
انها لم تلخذ رقماً من المورد) كان الطالب قد اشتراها وهو فى ايطاليا ، وقد سلم
الطالب للمعلن اليه كافة الاوراق اللازمة ومستندات الملكية ووكله ايضاً - بعد
استلامها والتخليص عليها من الجمارك - بتسليمها للسيد / صاحب
معرض سيارات ميدو بشارع بجهة وقد قام المعلن اليه باتخاذ
الاجراءات الجمركية والافراج عن السيارة إلا انه بدلا من أن يسلمها لصاحب
المعرض استعملها فى أغراضه الخاصة وحجبها عن الطالب اضراً به وبينية
تملكها .

وقد أضير الطالب ويحق له أن يدعى مدنياً عملاً بالمادة ٢٥١ اجراءات بطلب
تعويض الاضرار التى اصابته وقد اختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة الدوى
الجنائية .

بقاء عليه

لنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلب المعلن اليه الثاني عقابه بالمادة ٢٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للمطالب مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ لانه بتاريخ ... بدائرة قسم اختلس السيارة المملوكة للطالب والموضحة المعالم بصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها بوصف كونه وكيلًا وكان ذلك بقصد الاضرار بالطالب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم

صيغة رقم (٢٩)

بجثة تبديد مستندات على وجه الوكالة

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

بموجب عقد بيع ابتدائى اشترى الطالب قطعة أرض (أو منزلاً) من
السيد / وتسلم من البائع مستندات الملكية .

وبتاريخ ... سلم الطالب هذه الأوراق (العقد ومستندات الملكية) الى المعلن اليه
الاول لاتخاذ اجراءات التسجيل فى الشهر العقارى إلا ان هذا الاخير لم يتم
بتنفيذ المطلوب فى الاجل المضروب فطالبه الطالب برد المستندات إلا أنه أنكر
استلامها ناسياً أنه كان قد وقع للطالب على ايصال باستلامه هذه المستندات
لاتخاذ اجراءات تسجيل العقار .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه يشكل جريمة خيانة الامانة اذ ان المستندات
المبددة لم تسلم له إلا بصفة كونه وكيلاً بأجرة بقصد استعمالها فى أمر معين
منفعة المالك لها وهو تسجيل الملكية للعقار الذى اشتراه الطالب .

وحيث أن الطالب أضير من هذه الجريمة ويحق له أن يطلب تعويضاً عن
الاضرار التى أصابته وقد أدخل المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

إننا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من الملن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكاتبة بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات الملن اليه الثاني عقابه بالمادة ٢٤١ عقوبات والزامه بان يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة قسم بدد المستندات المسلمة اليه من الطالب اضراً أ به حالة كونها قد سلمت اليه على وجه الوكالة .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الاخرى .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٢٠)

جُنحة تبذير شيك سلم لصرفه

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومعه المختار مكتب
الاستاذ

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعن بسراى النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

المعلن اليه الاول يعمل بالدكان الذى يمتلكه الطالب .

ويتاريخ سلمه الطالب شيكاً بمبلغ مسحوباً على بنك لثاثة
الطالب وكان الغرض من هذا التسليم ان يقوم المعلن اليه بصرف قيمة الشيك
واعطائها للطالب إلا ان المعلن اليه لم يرد قيمة الشيك وانقطع عن العمل فاتصل
الطالب بالبنك وتبين انه صرف قيمة الشيك ..

أو يقال (واتصل الطالب بالبنك وتبين ان الشيك لم يصرف) ^(١)

وحيث انه بالاتصال بالمعلن اليه رفض تسليم الطالب قيمة الشيك أو
رفض رد الشيك وهو ما تتحقق به جريمة خيانة الامانة ويحق للطالب وقد أضربر
منها أن يدهى مدنياً بطلب تعويض الاضرار التى اصابته وقد اختصم المعلن اليه
الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية .

(١) لانه يستوى في وقوع الجريمة ان يمتلك للمستلم عن رد الشيك او رد تيمته مادام قد التمسع من تيمته في نقل
حيازته له بنية التملك اضراً بملكيته .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائنة بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع أقصى العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات والزامه بأن يؤدي الطالب تعويضاً موقتاً قدره ٥٠١ ج والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه :

لانه بتاريخ بدائرة اختلس قيمة الشيك الموضح المعالم بصدر الصحيفة ... (أو يقال بدد الشيك الموضح الخ) .

حالة كونه قد سلم اليه بصفة كونه وكيلأ بأجرة (١) .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

(١) عند العمل وإن كان في حقيقته حد لإجارة اشخاص مما يمكن أن يدرج تحت حكم للمادة ٣٤١ ج إلا أن أحكام المحاكم جرت على أن تعاقب على الاختلاس التي تقع من العمال اضراً بمن يستخدمهم على اعتبار أنها ارتكبت لخللا بعد الرقابة .

صيغة رقم (٣١)

جئحة تبديد صورة تنفيذية لحكم (م ٣٤١ ع)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد الاستاذ / المحامى ويعان بمكتبه مخاطباً مع .

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعان بسرأى النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

حصل الطالب على الحكم فى القضية رقم كلى شمال القاهرة المزيـد
استثنائياً بالحكم رقم ويقضى بإلزام رئيس مجلس إدارة شركة
بصفته بأن يؤدى الطالب مبلغ ثلاثين ألف جنيه تعويض ، وقد تسلم الطالب
صورة الحكم التنفيذية وسلمها للاستاذ المعلن اليه الأول بتاريخ ووكله فى
اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم واستلام مبلغ التعويض .

وقد مر أكثر من شهر دون أن ينفذ الحكم وبلاستفسار من المعلن اليه الأول
ادعى ان الحكم قد فقد من مكتبه فتقدم الطالب بشكوى الى نقابة المحامين
الفرعية بجهة حيث أصر الاستاذ المعلن اليه الأول على ضياع صورة الحكم
التنفيذية فتقدم بطلب آخر للنقابة طالباً الاذن برفع الدعوى العمومية بطريق
الادعاء المباشر خـده ومرت ثلاثة اسابيع دون أن توافق النقابة او ترفض مما
يحق معه للطالب ان يقيم هذه الدعوى تأسيساً على ما ارتكبه الاستاذ المعلن اليه
الأول يشكل جريمة خيانة الأمانة وقد اضير الطالب من الجريمة بما يحق له معه
ان يطالب بتعويض الضرر الذى اصابه وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته
لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائنة بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات السيد الاستاذ المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض عن الإضرار التي أصابته والإزامه المصروفات .

لانه بتاريخ بدائرة قسم بد «كتابات مشتملة على تمسك اضرارا بصاحبها» ، وهو الطالب وكانت قد سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة بقصد استعمالها في أمر معين لمنفعة الطالب وهو تنفيذ هذا الحكم باستثناء مبلغ التعويض المحكوم به حيث ان الضرر ثابت نتيجة عدم امكان الطالب الحصول على صورة تنفيذية اخرى الا بإجراءات ومرافعات مخصصة يتأخر معها التنفيذ والحصول على الحق .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أي نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٣٢)

جُنْحَة تَبْدِيد عَقْد قِسْمَة مَهَايَا لتركَة

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلّه المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلن بسرأى النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

الطالب يرث نصيباً مقداره الربع فى تركه المرحوم وهذا التصيب يشمل
عقارات وأراضى زراعية وأموالاً سائلة ودائع فى البنوك وتقدر جميعها بحوالى
ربع مليون جنيه وحيث أنه بتاريخ اتفق الورثة ومنهم الطالب على تحرير
عقد قسمة مهأاية وقعوا على هذا العقد ثم سافر بعضهم للخارج .

وبتاريخ سلم الطالب العقد للمطن اليه الاول للقيام بإجراءات الاقتراح
عما يخصه من اعيان التركة بعد سداد ضريبة التركات ورسم الأيلولة المستحقة
قانوناً .

وحيث أنه قد مضت أكثر من ستة شهور دون أن يتم أى شئ ، وبالإستقصار
من المطن اليه ادعى أن العقد فقد منه وزعم أن فقد العقد - وهو عقد عرفى -
لا يثبت أى ضرر بالطالب لانه بالإمكان تحرير غيره .

ولما كان ما أتاه المطن اليه الاول يشكل جريمة خيانة الامانة الواردة بالمادة
٢٤١ عقوبات ، وكان لا يشترط فى القانون أن يكون الشئ المختلس لو المبدد مما
يترتب عليه ضرر مائى لان عبارة «وغير ذلك» التى ختم بها البيان الوارد بالمادة

٣٤١ سالف الاشارة هي عبارة عامة يصنع ان يدخل فيها عدا ما ذكر على سبيل المثال كل شئ يمكن ان يترتب على اختلاسه ضرر انبي كما انه يصعب إزاء تردد الورثة في اجراء القسمة ودياً وسفر بعضهم للخارج أن يتمكن الطالب بسهولة من تحرير عقد قسمة آخر ويستوتهم عليه . وإذا كان الضرر قد أصاب الطالب ويحق معه أن يطلب تعويضه وقد اختصم المظن اليه الثاني لمباشرة الدعوى العمومية .

ينام عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المظن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الأول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المظن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصرفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاز .

لانه بتاريخ بدائرة بند دكتابات مشتملة على تمسك ومخالصة وهي عقد قسمة المهايأة المنوه عنه بصدر الصحيفة حال كونه قد تسلمه على سبيل الامانة بصفة كونه وكيلأ بأجرة وذلك اخضراراً بالطالب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٣٣)

جئحة تبذف أسمدة زراعية مسلمة لوكفل لبفعها

لحساب جمعية زراعية^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب الجمعية التماونية لمركز ويمثلها قانوناً ومحلها
المختار مكتب الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتك ويعلن بسرائى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ تسلّم المعلن الى الاول عدد جوال من الاسمدة (توضيح
مواصفات الشئ المسلم وعددها وزناً أو كيلاً) وذلك لبفعها للمزارعين لحساب
الجمعية الطالبة وتوريد الشئ وذلك لقاء عمولة نسبته ٢ ٪ من ثمن الاسمدة
المباعة وتحدد ليعاد سداد الشئ الاسبوع الاول من كل شهر .

وحيث انه بتاريخ طلبت الطالبة من المعلن الى تسليمها ثمن ما ياعه خلال
الشهرين الماضيين الا انه امتنع عن التسليم فقامت بجرد كمية الاسمدة الموجودة
طرفه تبين انه باع منها عدد جوالاً وبذلك يكون قد إختلس ثمن هذه الاجولة
اللى باعها وذلك اضراراً بالطالبة التى يحق لها ازاء ما اصابها من ضرر ان
تدعى مدينياً بطلب التعويض عملاً بالمادة ٢٥١ اجراءات وقد اختصمت المعلن الى

(١) استقر قضاء محكمة النقض على ان التهم فى هذه الحالة يكون عبارة من وكيل بالعمولة تسلّم الشئ المبد
ببذه الصفة (نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٢٨ - روليج الاحكام للشار اليها فى الفقرة ٤٠ من مؤلفنا . جريمة التهديد
الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨ .

الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية قبل المتهم .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كل واحد من المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستت عقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالبة مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصرفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة قسم اختلس ثمن الاسمدة المملوكة للطالبة والموضحة بصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها بصفة كونه وكيل بالعمولة بقصد بيعها لحساب الطالبة وقد توافر القصد الجنائي لديه ونية التملك والاضرار بالطالبة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أي نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٣٤)

جئحة تبديد ضد وصى ببد أموال قاصر

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / عن نفسه وبصفته وصياً على القاصر
والمقيم بجهة مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

الطالب شقيق القاصر (١) (نفس الاسم المذكور أعلاه قرين اسم الطالب)
وقد عين المعلن اليه الاول وصياً مختاراً (أو بقرار المحكمة المارخ بتاريخ
.....) على هذا القاصر لادارة امواله طبقاً للقانون وتحت اشراف نيابة
الاحوال الشخصية والمحكمة (٢) .

وحيث انه قام بتبديد اموال القاصر وذلك بأن (تذكر لوجه التبديد) ولما
كانت صفة الوصى هى صفة الوكيل ولا يعقل أن يواخذ وكيل الراشد بما يبدده
من المال مع قدرة صاحب المال على حمايته منه ويترك وصى القاصر اذا خان
الامانة مع ضعف القاصر .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل اركان جريمة خيانة الامانة وقد

(١) يجب أن يكون الطالب بالغا سن الرشد بوسفه مدعياً بالحق للذى .

(٢) يستوى أن تكون ادارة الاموال بعوض أو بغير عوض ويستوى أن يكون الوصى قريب القاصر كمنه مثلا أو
ليس من اقاربه مادام مختاراً أو معيناً من المحكمة .

أضيق القاضي من ذلك ويحق للطالب وهو شقيقه الأكبر وصاحب صفة ومصلحة في النضال عن حقوق شقيقه القاصر أن يتخذ كافة الإجراءات القانونية الكفيلة بالحفاظ على هذه الحقوق وأن يقدم للقصاص العادل كل من تسول له نفسه العبث بها حتى ولو كان الجاني من أقارب القاصر .

وحيث أن الغرض من اختصام المعلن اليه الثاني هو مباشرة الدعوى العمومية.

بناءً عليه

إننا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الأول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

لأنه بتاريخ بدائرة قسم ... بند أموال القاصر المشمول بوصايته حالة كونه منتكباً لإدارة هذه الاموال بصفته وكيلًا وكان ذلك بسوء نية .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أي نوع كانت (١) .

ولأجل العلم

(١) يجوز أيضاً اتخاذ إجراءات عزل الوصي لسوء الإدارة .

صيغة رقم (٢٥)

جئحة تبديد ضد قيم بده مال المحجور عليه

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / عن نفسه وبصفته قيمياً على المحجور عليه
والمقيم بجهة مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ووطن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

الطالب ابن المحجوز عليه بمقتضى الحكم وقد عين المعلن اليه
الاول - وهو عم الطالب - قيمياً على شقيقه المحجور عليه بمقتضى القرار أو
الحكم (المشار اليه) وأصبح يدير امواله إلا أنه شرع فى الآونة الاخيرة فى
اختلاس بعض هذه الاموال اذ انه (يذكر أفعال الاختلاس أو التبديد) .

وحيث أن التكييف القانونى لعمل القيم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض - أنه يباشره كوكيل سواء كان ذلك بأجرة أو تبرهاً .

ولما كان ما اتاه المعلن اليه يشكل أركان جريمة التبديد وقد أئشير الطالب من
ذلك بوصفه صاحب صفة ومصلحة فى أن واحد .

وإذ كان يحق للطالب أن يدعى متدياً يطلب التعويض عما اصابه من اضرار
وقد ادخل المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة

مكفأ الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج
على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم
بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة يبد - أو اختلس أموال المحجور عليه
المشمول بقوامته حالة كونه منتقياً لإدارة هذه الاموال بصفتة وكيله وكان ذلك
يسوء قصد .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولأجل الطم

صيغة رقم (٣٦)

جُنْحَة لِجِدِيد ضِدَّ حَارَس قَضَائِي بِدءِ الْمَالِ الْمَوْضُوع
تَحْتِ حِرَاسَتِهِ

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / عن نفسه ويصفته حارساً قضائياً على
والمقيم بجهة مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم لسنة منفي مستعجل
..... عيّن المعلن اليه الاول حارساً على العقار الكائن بجهة لادارته
واستلام ريعه ويعد خصم المصروفات الضرورية توزيع الصافي على الملاك ومنهم
الطالب الذي يستحق السدس .

وحيث ان المعلن اليه لم يبلغ للطالب ولا لاي من الملاك أية مبالغ منذ
وانما استترى على ما جمعه من ريع لنفسه كما وأنه قام بنزع اشجار حديقة
المنزل ونزع صهريج المياه وشرع في بيعها من ثم يكون تصرفه منطوياً على
ارتكاب جريمة التبييد بكافة اركانها وقد اقصير الطالب من هذا التصرف ويحق
معه ان يدعى مدنياً بتعويض الضرر وقد ادخل المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى
العمرية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصرفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاز .

لانه بتاريخ بدائرة قسم قام بتبديد الاشياء الموضحة بصدر الصحيفة والملوكة للطالب ملكية شائعة مع آخرين وذلك حالة كونه قد تسلمها على سبيل الحراسة فخان الامانة اضراً بأصحاب الحق .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٣٧)

جئئة تبذء اموال شركة (م ٣٤١ع)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستئال المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتة ويعلن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

الطالب شريك متضامن بحق الربع فى شركة التضامن المسماة أو
الطالب شريك موهى بحق فى شركة التضامن (أو التوصية البسيطة)
المسماة

وحيث ان عقد الشركة لم ينص على تعيين مدير لها وبالتالى يعتبر كل واحد
من الشركاء مانئاً من شركائه بالادارة وله ادارة العمل وحده عملاً بنصوص
القانون المدنى وقانون التجارة مجتمعة^(٢) .

(١) يستوى ان تكون شركة لشخاص أو شركة اموال .

(٢) مع ملاحظة ان الشركة الموهى فى شركات التوصية البسيطة لا يحق له التارة .

وقد حكم بأن الشركة فى شركة محاصة الذى يسلم اليه مال بصفتة شريكاً لواء صل فى مصلحة الشركة
فيقتطعه ولا يسره فيما خصص له بعد مرتكباً جريمة خيانة الامانة (نقش ٢ مارس ١٩١٧) . وحكم بأن الشركة
الذى يتسلم من شركة مبالغ لاستعمالها فى اصال تجارية معينة بالذات واقتسام الارباح التى تصره منها بين
الاثنتين بنسبة خاصة ثم يستعمل المبالغ للسلطة اليه فى اغراض غير المثلل عليها يعتبر مهنأً لان الشركة هنا
صلة الركل للمهور لأن التسيب المخصص له من الارباح يعتبر اجراً حقيقياً عن أصاله فى الشركة وكذلك من
قيامه بالوكالة هنا فضلاً عن ان الوكالة قد تكفى وحدها وأولم تكن بالجر (نقش أول يونيو ١٩٣٦) - راجع كتابنا
جريمة التبذء . المرجع السابق ، فقرة ٤١ .

أو وحيث انه عملاً بأحكام البند من عقد الشركة تكون الإدارة للمعلن اليه الاول وحده (١) .

وحيث ان المعلن اليه الاول انتهز فرصة سفر الطالب وقام ببيع بعض موجودات الشركة (٢) دون تفويض من الطالب أو باقي الشركاء - وهذه الموجودات عبارة عن كذا وكذا (تذكر تفصيلاً) ولما كان ما أتاه المعلن اليه الاول يقع تحت طائلة العقاب الجنائي لانه تصرف في مال الشركة بنية التملك اضراراً بباقي الشركاء وبالمطالب الذين تطلعت حقوقهم بهذا المال وهو ما يحق معه للطالب ازاء الاضرار التي حلت به ان يدعى مدينياً عملاً بالمادة ٢٥١ اجراءات لتعويض هذا الضرر وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى العمومية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول المحضر امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

لانه بتاريخ بدائرة قسم يدد أموال الشركة الموضحة تفصيلاً بصدر الصحيفة اضراراً بالمطالب وباقي الشركاء حالة كونه وكيلاً عنهم (بأجر أو بدون أجر) وكان ذلك بسوء نية .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

(١) تقع الجريمة حتى ولو تكن عند الشركة باطلا .

(٢) يلاحظ انه وان كان عند الشركة ليس من طرف الائتمان الواردة بالمادة ٢٤١ ج إلا ان الجانب يعاقب هذا بوصفه قد تسلم المال على سبيل الوكالة كما جرت بذلك لحكم محكمة النقض .

صيغة رقم (٢٨)

جئحة تبذيد سيار ةسلمت بقصد بيعها لحساب مالكها

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ووطن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ سلم الطالب الى المعلن اليه الاول سيارته الملاكى رقم
ماركة موتور رقم شاسيه رقم موديل سنة وذلك
بفرض بيعها لحساب الطالب إلا انه اختلسها لنفسه وباعها لحسابه واستولى
على ثمنها .

وحيث ان السيارة مسلمة بموجب اقرار موقع من المعلن اليه الاول وكان ما
أتاه يشكل جريمة خيانة الامانة وقد أضيير الطالب بما يحق معه ان يدعى مدنياً
بطلب تعويض الضرر وقد اختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكفأً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لئى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات وإلزامه بأن يقضى للطالب مبلغ ٥٠١ ج

على سبيل التعويض .

لأنه بتاريخ بدائرة قسم بند السيارة المملوكة للطالب الموضحة
المعالم بصدر هذه الصحيفة حالة كونه تسلمها على وجه الوكالة مع إلزامه
المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشعوى الحكم بالتنفيذ .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم

صيغة رقم (٢٩)

جنتحة تبديد ثلاجة سلمت لاصلاحها فاختلسها الصانع

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / صاحب ورشة اصلاح ثلاجات بجهة
مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسرأى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ سلم الطالب للمعلن اليه ثلاجة كهربائية ١٤ قدم ديب فريزر ماركه
..... وذلك لاصلاح ماسورة غاز الفريون لقاء أجرة مقدارها على ان
يتم الاصلاح خلال اسبوع من تاريخ الاستلام .

وحيث ان الطالب تردد على المعلن اليه أكثر من مرة وأخيراً لم يجد الثلاجة
بالمحل وطم من بعض العمال أن المعلن اليه قد نقلها من محل لغير سبب مفهوم
وهو ما يؤكد انها قد بددت خصوصاً وأن مدة اصلاحها قد استطلت لأكثر من
ثلاثة شهور فضلاً عن أن اختفاء الثلاجة قريفة على التبديد وهذا العمل الذى أتاه
المعلن اليه يقع تحت طائلة العقاب الجنائى وقد أضرت الجريمة بالطالب ويحق
تعويض هذه الاضرار وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى
الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة

مكثاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المظن اليه الثاني
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات والزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج
على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتمام المحاماه وشمول الحكم
بالنفاذ .

لانه يتارمخ بدائرة قسم بدد التلجة الموضحة بصدر الصحيفة
والملوكة للطالب اليه بصفة كونه صانعا لاصلاحها وهي احدى صور الوكالة
المأجورة المدرجة تحت حكم مادة العقاب (١) .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أي نوع كانت .

ولأجل العلم

(١) انه وإن كان قد اعمل او الاستمناح يمكن أن يفرج تحت صورة الاجارة (اجارة الاشخاص) وهي احدى
نحو الامانة المنصوص عليها بالمادة ٢٤١ ج إلا أن قضاء القفس جرى على اعتبار التهديد في مثل الحالة
الواردة في هذه الصحيفة يعتبر من صور الوكالة .

صيغة رقم (٤٠)

جئحة تبديء ضد سئءك ءقلىسة

إنه فى يوم

بناء على طلب السئء / المقيم ومحله المءءار مكءب
الاسءاء المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انءقلت فى ءارىءه الى كل
من :

١ - السئء / عن نفسه وبعفءه وكلاء للءائئى فى ءقلىسة
والمقيم مخاطباً مع

٢ - السئء / وكيل نيابة بعفءه وبعلى بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنءهما بالآءى

بءارىء سبءر الحكم فى القضىة رقم لسنة ءجارى كلى
جئزة قضى بأشءار افلاس وءعئىن المعلن الىه الاول وكلاء للءائئى
(سئءك).

وآىء ان الطالب ءائى فى ءقلىسة بمبلىء وبعلم المعلن الىه الاول بءاك
ومع ءاك فقء شرع فى ءءصرف فى بعض الاصول والاموال الءى ىءبرها بالنبابة
عن الءائئى مما أءبر بالطالب فضلاء عن أن ما أءاه ىشكل جئمة آىانة أمانة
وآق للطالب ان ىءعى مءنبأ بءعوىض الضرر وقء اخءصم المعلن الىه الءائى
لمباشرة الءعوى العمومىة .

ومع ءفظ ءق الطالب فى الاءءاء الى السئء الاسءاء مأمور ءقلىسة لاءاء
الاءراءاء الازمة لعزل المعلن الىه الاول واستبءاله بغيره وءفظ سائر ءقوق
الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

بناءً عليه

إننا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وإلزامه بأن يئدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل انتعاب الحماماء .

لانه بتاريخ بدائرة اختلس ويد أموال التفليسة الموصحة البيان بصدر الصحيفة وكان ذلك حالة كونها قد سلمت اليه بوصف كونه وكيلًا عن الدائنين .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٤٩)

جئحة تبديد قاماش سلم إلى تزرى لتصنيعه

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

الطالب صاحب محل لببيع الملابس الجاهزة ، ويتاريخ سلم المعلن اليه
الاول (صاحب ورشة تصنيع ملابس جاهزة) عدد (توب أقمشة) ماركة
(يذكر نوع القماش وعدد الأمتار) ، وذلك لتصنيعه عدد بذلة أولاد وعدد
بنطلون رجالي وعدد إلخ على أن يتم هذا العمل فى مدة غايبتها شهر من
تاريخه وذلك بثمن إجمالى قدره اتفق على دفعه للمعلن اليه فور التسليم .

وحيث أنه قد مضت مدة حوالى ثلاثة أشهر دون أن يسلم المعلن اليه الملابس
المصنعة ورغم تردد الطالب عليه أكثر من مرة إلا أن هذه الاتصالات لم تلق
وأخيراً أنكر المعلن اليه تسلمه القماش وهو ما تتحقق به جريمة التبديد المنصوص
عليها بالمادة ٢٤٦ عقوبات .

ويجوز للطالب أن يثبت واقعة التسليم بكافة الطرق نظراً لأن المعاملة تجارية
كما أن المعلن اليه هو الطالب من التجار .

وحيث أن الطالب أضر من الجريمة ويحق له أن يدعى مدنياً بطلب التعويض
وقد اختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المظن اليها كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المظن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

لانه بتاريخ بدائرة قسم اختلس الاقمشة المسلمة له بصفة كونه صانعاً لاستعمالها فى أمر معين لمنفعة الطالب وهو صناعتها مما تحقق به احدى صورة الوكالة المأجورة المندرجة تحت حكم مادة العقاب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٤٢)

جنتة تبديد خامات مسلمة لمقاول للبناء

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بموجب عقد مقالة مؤرخ تعهد المعلن اليه الاول ببناء منزل من أربعة
طوابق على الأرض المملوكة للطالب وذلك طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص
عليها فى العقد .

ويتأرخ سلم الطالب للمعلن اليه الاول مواد التشطيب الخاصة بالمنزل
وهى (عدد باب ، عدد شبك خشب ، عدد مزلاج ، عدد
كالون باب ، عدد لفة سك كهرباء ، عدد أدوات الاتارة ، أحواض
وحفريات الخ (تذكر تفصيلاً) وكان الغرض من تسليم هذه الأشياء هو
استعمالها فى أمر لمصلحة الطالب ومنفعتهم وهو تركيبها فى شقق المنزل ، إلا أن
المعلن اليه اختلسها لنفسه (أو اختلس بعضها وهى) .

ولما كان ما أتاه المعلن اليه الاول يقع تحت طائلة العقاب الجنائى ولا يقدر فى
ذلك التحدى بأن عقد المقالة ليس من عقود الأمانة المبنية حصراً بالمادة
٢٤١ع ، ذلك لأن هذا العقد غير مطروح فى وقائع الدعوى المائلة التى تم تسليم
الأشياء فيها على سبيل الوكالة وهى من بين عقود الإئتمان وقد أضرت الجريمة

بالتأليب بما يحق معه عملاً بالمادة ٢٥١ إجراءات أن يدعى مدنياً بطلب التعويض
وقد اختصم المعلن اليه الثاني بصفته لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
مباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤١ عقوبات ولزامة يلزى للطلاب مبلغ ٥٠١ ج
على سبيل التعويض المأثبات والمصروفات ومقابل اتماب المحاماه وشمول الحكم
بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة قسم بدد الخانات والاشياء المسلمة اليه على
وجه الوكالة لاداء عمل لمنفعة الطالب وكان ذلك بسوء نية .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٤٣)

جئحة تبديء دفاتر تجارية سلمت لمحاسب

لإعداد ميزانية منشأة

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتة ويعلم بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ سلم الطالب الدفاتر التجارية الخاصة بمنشأته المعلن اليه الاول
لاعداد الميزانية السنوية ومحاسبة مصلحة الضرائب وهذه الدفاتر هى (دفتر
اليومية ، دفتر الاستاذ الخ تذكر الدفاتر والمستندات المسلمة) .

وحيث ان الطالب وقد استعمل المعلن اليه أكثر من شهرين ولم يقم بتنفيذ
المطلوب فقد طلب منه تسليمه دفاتره ومستنداته للتعامل مع محاسب آخر إلا ان
الطالب فوجئ بالمعلن اليه يزعم فقدها وهو زعم لم يقم عليه دليل ومشوب بالريب
والشكوك ولما كان ما أئاه المعلن اليه يقع تحت طائلة العقاب الجنائى وقد أضر
ذلك بالطالب مما يحق له معه أن يدعى مدينأ بتعويض الضرر وقد اختصم المعلن
اليه الثانى لباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكلفاً الاول الضصور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة

يجلسها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكن يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤٦ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

لانه بتاريخ بدائرة بدد أوراقا ومستندات ودفاتر خاصة بالطالب سلمت اليه على وجه الوكالة للقيام بعمل لمنفعة الطالب وهو اعداد ميزانية المنشأة وكان ذلك بسوء نية ويقصد الاضرار بالطالب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولاجل العلم

صيغة رقم (٤٤)

جئحة تبيد ضد متعهد نقل (م ٣٤٩)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ المحامي

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بموجب اتفاق مكتوب مؤرخ اتفق المعلن اليه الاول على ان ينقل عفش
شقة الطالب من جهة ... الى جهة وذلك لقاء اجرة قدرها تقاضى
منها مبلغ ... كعميون . وتعهد المعلن اليه بضمان سلامة العفش وتوصيله بحالة
سليمة في الموعد المتفق عليه وهو ٤٨ ساعة من تاريخ استلامه من الطالب .

وحيث ان المعلن اليه الاول تسلم المنقولات بتاريخ وبيانها كالآتي (تذكر
تفصيلاً عدا ونوعاً) إلا أنه لم يقم بتوصيلها في الموعد المحدد وحين استفسار
الطالب عن السبب ادعى المعلن اليه أنه كان قد ترك السيارة محملة بالعفش
وفوجئ بأنه سرق (كله أو بعضه) .

ولما كان هذا الادعاء لا يسانده دليل وانما هو وسيلة لاغتيال اموال الطالب
بالباطل سيما وأن المعلن اليه لم يدع أن قوة قاهرة أو سبباً اجنبياً كان وراء
ضياع المنقولات وبذلك يكون المعلن اليه مبدئاً لهذه المنقولات وقد أضرت جريمته
بالطالب الذى يحق له عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية ان يدعى
مدنياً بطلب تعويض الضرر وقد ادخل السيد المعلن اليه الثانى بصفته مباشرة

الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الأول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبـ :لواردة بالمادة ٣٤٦ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

لانه بتاريخ بدائرة قسم بند المنقولات المملوكة للطالب والموضحة بصدر الصحيفة والتي كان قد تسلمها بصفة كونه وكيلأ باجرة لاداء عمل لمنفعة الطالب وهو نقلها الى المكان المحدد وكان تصرفه مشبوهاً بسوء النية والاضرار بالطالب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٤٥)

جئحة تبديء تركة ضد ورثة

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم والسيد المقيم
والسيدة المقيمة والجميع يتخلون لهم محلاً مختاراً مكتب الأستاذ
..... المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٣ - السيدة / المقيمة مخاطباً مع

٤ - السيد الأستاذ / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويطن بسراى
النيابة بمحكمة مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ توفى الى رحمة الله المرحوم ... وأنحصر ميراثه الشرعى فى
ورثته الشرعيين وهم الطالبون والمطعن اليهم من الأول الى الثالثة - وذلك بمقتضى
الاشهاد الشرعى الرسمى الصادر بجلسة من محكمة للاحوال
الشخصية . ويستحق الطالب الاول نصيباً فى التركة قدره ويستحق الثانى
نصيباً قدره وتستحق الثالثة نصيباً قدره

وحيث أن مورث الطالبين ترك تركة تتكون أصولها من عقارات ومنقولات
وسيارات ملاكى ونقل وأموال سائلة وسندات وودائع بالبنوك وأمكن حتى الآن
حصر الأصول الاتية من التركة وهى (تذكر مثلاً منزل مساحته كذا ومحدد
بالحدود كذا ومنزل اخر كذا ويغل ريعاً شهرياً قدره كذا ، وكذا سيارة ارقامها
كذا وماركتها كذا ، وودائع مقدارها كذا فى بنوك كذا ولم جرا) .

وحيث ان الطالبين حاولوا بشتى الطرق الودية الحصول على حقوقهم الا ان الملن اليهم من الاول الى الثالثة يضعون ايديهم على كافة اعيان التركة ويحرمون الطالبين من هذه الحقوق الشرعية مما دفع الطالبين الى اتخاذ الاجراءات المدنية السريعة لفرض الحراسة على التركة تصهيداً لتصقيتها .

إلا أن الملن اليهم من الاول الى الثالثة حين استشعروا عزم الطالبين على استخلاص حقوقهم قضاء شرعوا فى اختلاس وتبديد بعض أصول التركة فقام الثلاثة بالاستيلاء على الربع الذى يقفه العقار الكائن بجهة كما شرعوا فى تفسير معالم بعض الوحدات الخالية فى العقار الكائن بجهة تمهيداً لتوزيعها على أنفسهم وقاموا ايضاً بالاستيلاء على مقر شركة التضامن التى كان يمتلكها مورث الطالبين وبدؤوا بعض موجوداتها وهى واشترك ثلاثتهم فى اختلاس عدد و..... الخ ومن جهة أخرى قاموا بسحب بعض الاموال المدعة فى البنوك باسم مورث الطالبين وذلك بطريق الغش والتواطؤ اضراراً بالطالبين .

وحيث ان ما اتاه الملن اليهم يشكل جرائم الاتفاق الجنائى والاشترك والتبديد والنصب وقد اُخبر الطالبون ضرراً بالغاً بما يحق معه أن يقيموا أنفسهم مدعين بالحق المدنى أمام المحكمة الجنائية المختصة عملاً بحكم المادة ٢٥١ اجراءات وقد اختصموا الملن اليه الاخير بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية قبل المتهمين .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من الملن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الثلاثة الاول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستتخذ بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات الملن اليه الاخير توقيع العقوبة الواردة بالمواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ عقوبات والزامهم متضامنين بأن يؤدوا للطالبين مبلغ نصف مليون جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

لأنهم فى المدة من الى بدائرة قسم

أولاً : الاول والثانى : اتخذوا صفة غير صحيحة واختلسا مالا ليس مملوكاً لهما ملكية خالصة وانما يتعلق به حق الطالبين كما تصرفا فى اموال منقولة ليست مملوكة لهما كلية وانما يمتلك فيها الطالبون نصيباً مقروضاً ويعتبر كل منهما فاعلاً أصلياً فى الجريمة (مادتان ٣٩ ، ٣٣٦ عقوبات) الثالثة - شاركت الاول والثانى بالتحريض والمساعدة فى ارتكاب الجريمة (مواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٣٣٦ عقوبات) .

ثانياً : كما ان الثلاثة قد اتحدت ارادتهم واتفقوا على ارتكاب جنة تبديد اموال التركة الموضحة الجنود والمعامل يصدر الصحيفة مرتكبين بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٤٨ عقوبات .

ثالثاً : الاول قام بمساعدة وتحريض الثانى والثالثة بتبديد بعض اصول التركة الموضحة يصدر الصحيفة حالة كونها موجودة تحت يدهم على وجه الوكالة لو الوديعة بوصفهم شركاء فى مال شائع هو التركة وكان ذلك بسوء نية بقصد الاضرار بالطالبين ويعتبر الاول فاعلاً أصلياً ويعتبر الثانى والثالثة شركاء .

مع حفظ كافة حقوق الطالبين من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٤٦)

جئحة تبديء ضد حارس قضاىى تواطأ مع أءء الملاء^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / عن نفسه ويصفته حارساً قضاىياً ومقيم
مخاطباً مع

٢ - السيد / المقيم بجهة مخاطباً مع

٣ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعطى بسرأى النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

الطالب يملك على الشيوخ مع المعلن اليه الثانى وآخرين ما هو (منزل
يقل ريعاً أو محصولات أو مواشى أو مكان أو شركة ... الخ) ونتيجة وقوع
خلاف بين الملاك المشتاعين فرضت الحراسة القضائية على هذا المال بموجب
الحكم رقم لسنة وتعين المعلن اليه الاول حارساً عليها بأجر لادارتها
الادارة الحسنة وبعد خصم المصروفات الضرورية توزيع صافى الربح على الملاك
طبقاً لما ورد بمنطوق حكم الحراسة المشار اليه ، إلا ان الطالب قد فوجئ بالمعلن
اليه الثانى يتواطأ مع الاول فى تبديء (يذكر المال الذى بدد) أضرارا
بالملاك ومنهم الطالب .

وحيث أن ما أتاه المعلن اليهها ١ ، ٢ يشكل جريمة خيانة الامانة ويعتبر الاول
لأعلا أصلياً ويعتبر الثانى شريكاً له أنه عرضة وساعده ومهل له تبديء المال .

(١) راجع الصيغة رقم ٣٦ .

ولما كان الطالب قد أضر من الجريمة ويحق له أن يدعى منياً بطلب التعويض وقد اختصم المعلن اليه الثالث لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول والثاني الحضور امام محكمة جنح الكائنة بجهة بجلستها العلنية التي سوف تتعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمعا الحكم بطلبات المعلن اليه الاخير عقابهما بالمواد ٣٤١ ، ٣٩ ، ٤٠ عقوبات وإلزامهما متضامنين بأن يدفعا للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصرفات ومقابل أتعاب المحاماه - لأنهما بتاريخ بدائرة قسم الأول : بدد الأشياء التي يمتلك فيها الطالب والموضوعة تحت الحراسة والمبينة بصدر الصحيفة حالة كونه قد تسلمها على وجه الحراسة (وكالة) وذلك اضطراراً بالملك ومنهم الطالب ويعتبر فاعلاً أصلياً فى الجريمة - الثانى : ساعد الأول فى ارتكاب الجريمة وحرّضه عليها وسهل له ارتكابها وتواطأ معه بما يتوافر لديه من قصد جنائى ويعتبر شريكاً .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

جنته ضد حارس بندد اشیاء محجوزة (م ٣٤٢ع)

إِنَّهُ فِي يَوْمٍ

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / عن نفسه ويصفته حارساً (قضائياً أو بالاتفاق
..... (الخ) والقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتة ويعن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بموجب أمر حجز تحفظي رقم صادر من قاضي الأمور الوقفية
بمحاكمة بتاريخ أو بموجب حكم رقم صادر بتاريخ
وتوقع الطالب حجزاً تحفظياً على الأشياء الموضحة فيما بعد والموجودة بـمكان
الموطن اليه الأول (أو بمثل الوطن اليه الأول) الكائن بجهة وهي عدد
..... الخ (تبين المحوزات من واقع محضر الحجز) .

وحيث أن المعلن اليه الاول قد عيّن حارساً عليها بمقتضى محضر الحجز سالف الذكر وقد تبين انه تصرف في بعض المتقولات وهى ... (أو تصرف فيها كلها) ويعتبر هذا العمل تبديداً معاقباً عليه قانوناً وقد أُمِيز الطالب من الجريمة ويحق له الادعاء مديناً بطلب تعويض الضرر وقد اختصم المعلن اليه الثانى لبإشارة الدعوى الجنائية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعان إليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة

مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستتعدد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٤١ ، ٣٤٢ عقوبات والزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ
٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

لانه بتاريخ بدائرة قسم قام بتبييد المنقولات الموضحة بصدر
الصميفة ومحضر الحجز المؤرخ حالة كونه معينا حارساً عليها وذلك
اضراباً بالطالب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٤٨)

جائحة خيانة امانة في سند موقع على بياض (م ٣٤٠ ع)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته وعلان بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ وقع الطالب، نعوذاً لعقد ايجار شقة بمنزل المعلن اليه الاول
الكائن بجهة وقد نوتت بالنموذج كافة بيانات العقد فيما عدا البيان الخاص
بالاجرة حيث تركه الطالب على بياض لئله بمعرفة المعلن اليه بعد ان يتم تشطيب
البناء وعلى اساس ان الاجرة المتفق عليها ستكون بالعقد لا تزيد على مبلغ ...
في الشهر .

وحيث ان الطالب فوجئ بالمعلن اليه وقد دون بالعقد اجرة ضعف المبلغ المتفق
عليه وكان الطالب قد تمعد ترك بيان الاجرة على بياض ليقوم المعلن اليه بملئه
نيابة عنه ويحسب ما اتفقا عليه إلا أنه خان الامانة في هذه الورقة المضاة على
بياض مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٤٠ ع وقد أضر ذلك
بالطالب بما يحق معه ان يدعى مدنياً بطلب تعويض الضرر وقد أختصم المعلن
اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة

مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٠ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠٠ ج
على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

لانه بتاريخ بدائرة قسم ائتمن المعلن اليه على ورقة ممضاة على
بياض وهى نموذج عقد الايجار المبين يصدر الصحيفة فخان الامانة وكتب فى
البياض المتروك فوق توقيع الطالب سند دين ترتب عليه حصول ضرر مادى
يتمثل فى تحمل الطالب ضعف الاجرة المتفق عليها وكان ذلك مع علمه بأن ما
نونه من كتابة يخالف ما عهد اليه بتكوينه فى الفراغ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولاجل العلم

صيغة رقم (٤٩)

جنتة خيانة أمانة فى ورقة مفضاة على بياض

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم بسرأى النيابة
بمحكمة متخاطباً مع

واعلنتهما بالاتى

الطالبة كانت زوجة المعلن اليه الاول بعقد صحيح شرعى مؤرخ وسجل
بها ولم تنجب منه (لو وأنجبت منه على فراش الزوجية

ولما كانت العلاقة بين الطالبة والمعلن اليه تنسم بالود والثقة المتبادلة التى
تمليها رابطة الزوجية فقد إئتمنته على نفسها وعن باب لولى على مالها وكافة
حقوقها .

وحيث انه من منطلق هذه الثقة طلب المعلن اليه من الطالبة أن توقع له على
إقرار بأنها لا تخضع للضرائب ولا للحراسة فوقعت له على ورقة بيضاء لكى
يسجل عليها مضمون هذا الاقرار فى الوقت الذى يراه وكان ذلك بتاريخ
إلا أنها فوجئت بأنه أثبت فوق توقيع الطالبة مخالصة زعم فيها أنها تنازلت له
عن كافة حقوقها المالية الزوجية بل وزعم أنها مدينة له بمبلغ وذلك
لكى يكرهها على ابرائه من مؤخر صداقها والتنازل له عن جتها فى شقة
الزوجية .

وحيث أنه يجوز للطالبة أن تثبت عكس ما هو مضمون بهذه الورقة بكافة طرق

الاثبات سيما مع وجود المانع الابى وهو رابطة الزوجية ولما كانت الطالبة قد
أضيرت من الفعل الذى اتاه المعلن اليه والذى يشكل جريمة خيانة الامانة وقد
اختصمت المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما كلا بصورة من هذه
المصحفة وكلت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
..... لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمادة ٣٤٠ عقوبات
والزامه بأن يئدى للطالبة مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات
ومقابل اتعاب المحاماه لانه بتاريخ بدائرة أؤتمن على ورقة
ممضاة على بياض فدون فوق توقيع الطالبة مخالصة ترتب عليها حصول ضرر
مادى بها وكان ذلك حالة كونه يعلم بأن ما نوته من كتابة يخالف ماعهد اليه
بكتابته فوق امضاء الطالبة .

مع حفظ كافة الحقوق الزوجية وغير الزوجية من أى نوع كانت .

ولاجل العلم

صيغة رقم (٥٠)

جنتحة تزوير وخيانة امانة فى ورقة موقعة

على بياض (م ٣٤٠ع)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار

مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٣ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن يسراى النيابة
متخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

بموجب عقد بيع إبتدائى محرر من صفحة واحدة ومؤرخ باع
الطالب للمعلن اليه الاول العقار الكائن بجهة والبالغ مساحته
والمحدد الحدود والمعالم الآتية : الحد البحرى الحد القبلى إلخ
وذلك لقاء مبلغ اجمالى قدره مائة ألف جنيه ودفع المعلن اليه مبلغ خمسة وسبعين
ألف جنيه للطالب عند تحرير العقد واتفق على سداد باقى الثمن فى اليوم التالى
مع ترك فراغ قرين بند الثمن بحيث يكتب فيه المعلن اليه الاول أنه سدد كاملاً
وذلك بعد أن يعطيه الخمسة وعشرين ألف جنيه المتبقية .

وبحث أن الطالب فرجى بصحيفة دعوى معلقة له من المعلن اليه الثانى قام
فيها بتقدير الحقيقة فى بند الثمن الموجود بالعقد وكتب فى الفراغ أن الثمن
سدد كاملاً .

وبحث أن ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل جريمة خيانة الامانة فى ورقة مضادة

على بياض وكذلك الاشتراك في جريمة تزوير سند عرفى بالاصطناع كما أن
المعلن اليه الثانى قد ارتكب جريمة تزوير فى محرر عرفى اضراً بالطالب الذى
يحق له أن يدعى مدنياً بتعويض الضرر وقد انحل المعلن اليه الاخير لمباشرة
الدعوى الجنائية قبل المتهمين .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه
الصحيفة وكلفت الاول والثانى الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها
بجهة بجلستها العلنية التى ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمعا طلبات المعلن اليه
الاخير عقابهما بالمواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٢١٥ ، ٢٤٠ عقوبات والزامهما متضامنين بأن
يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصرفات ومقابل
اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ لانهما بتاريخ بدائرة قسم:

الاول : أؤتمن على ورقة ممضاة من الطالب ومتروكة فيها بياض ملئه حسبما
اتفق عليه - وهى عقد البيع الابتدائى - فذُن الاسانة وملاء البياض بما يفيد
سداده كامل الثمن وهو يعلم انه يدون كتابة غير ما اتفق عليه ويعتبر فاعلاً أصلياً
فى الجريمة - كما انه سهل الثانى وساعده على تغيير البيانات فى العقد
واصطناع واقعة غير حقيقية يعلم أنها غير صحيحة فيمد شريكاً فى الجريمة .

الثانى : قام بتغيير الحقيقة فى محرر عرفى وهو عقد البيع الابتدائى وذلك
باضافة بيانات وحذف بيانات بقصد الاضرار بالطالب (م ٢١٥ ج) .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٥١)

جنتة سرقة أو ورقة سلم للمحكمة (م ٣٢٣ ع)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتة ويعطن بسرأى النيابة بجهة
مخاطباً مع

وأعلنهما بالآتى

توجد قضية مدنية متداولة فى محكمة بين الطالب والمطن اليه الاول
وهى الدعوى رقم مدنى (أو جنائى أو تجارى أو شرعى أو إدارى
الخ)

وبحث انه بجلسة قدم المطن اليه حافظة مستندات واثبت ذلك فى
محضر الجلسة إلا أن الطالب فوجىء عقب انتهاء الجلسة ولدى الاطلاع على هذه
المستندات أن المطن اليه سبقه الى امين السر ونزع احد المستندات المسطرة على
وجه الحفظه وهو المستند رقم

ولما كان حق الطالب قد تعلق بالسند الذى اختلسه المطن اليه والذى كان قد
قدمه بالجلسة واثبت بمحضرها ، وكان يكفى فى توافر القصد الجنائى أن يكون
اختلاس الورقة أو السند قد تم بغير تصريح من المحكمة أو إذنهما وهى لم تأذن له
بسمب أحد مستندات حافظته وبالتالي، تكون قد تحققت أركان الجريمة
المنصوص عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات وقد أخير الطالب من ذلك
ويسبق له أن يدعى مدنياً بطلب التمويض وقد اختصم المطن اليه الثانى لمباشرة

المعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادة ٣٤٣ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الملقاة والمصروفات ومقابل انتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة سرق ورقة كان قد قدمها وسلمها لمحكمة في اثناء نظر القضية رقم لسنة وذلك إضراراً بالطالب وسوء نية .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى .

ولأجل العلم

المبحث الثاني

جنح النصب والشيك

مواد ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ عقوبات

ملحوظة : نستبعد جنح السرقة لأنها من الجنح الخطيرة التي تحرك فيها النيابة الدعوى العمومية ولم يحدث عملاً فيما نعلم أن المشرور من جريمة السرقة يلجأ إلى رفع جنحة مباشرة ضد السارق وإنما غالباً ما يدعى مدنياً في التحقيق أو أمام المحكمة الجنائية التي تنتظر الدعوى .

صيغة رقم (٥٢)

جئئة تصرف فى مال مملوك للغير

مادة ٣٣٦ عقوبات^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتة ويعطى بسرأى النيابة بجهة
متخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

بموجب عقد بيع مسجل بتاريخ ومث هر قانوناً برقم بتاريخ
..... يمتلك الطالب قطعة ارض مساحتها متراً مربعاً محددة
بالحدود الآتية (الحد البحرى الحد الشرقى الحد القبلى
..... الحد الغربى)

أو يمتلك الطالب كامل ارض ومبانى العقار رقم الكائن

(١) مادة ٣٣٦ ع المعلقة بالتائين رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ :

يماقب بالحيس كل من قرحل الى الاستيلاء على نقد أو عرقش أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع
منقول وكان ذلك بالاحتيال بسلب كل ثروة الغير أو يقصدها إما باستعمال طرق لحتيائية من شة بها إيهام الناس
بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحتيات الأمل يحصلون ربح وهمى أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق
الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وإما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول
ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه إما بإتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة إما من شرع فى النصب رام
يتعمه فيماقب بالحيس مدة لا تتجاوز سنة .

ويجوز حمل الجاني فى حالة العود تحت ملاحظة البرأيس مدة سنة على الأقل وستتجلى على الأكثر .

لمسقة : التصيل الذى أشاعه القانون ٨٢/٢٩ إنه حمل عقوبة الحبس وجوزية .

بشارع والباغ مساحته والمحيط كالاتى

وحيث أن الطالب فوجىء بتعرض المعلن اليه الاول له بأن ادعى ملكيته للارض مستنداً الى اوراق مصطنعة الخ (تذكر مظاهر التعرض) .

وقد اتضح ان المعلن ان اليه الاول المتعرض للطالب يحمل عقداً زور إسم الطالب عليه كباثع على خلاف الحقيقة واتضح انه انتحل صفة المالك للعقار سالف الذكر والتصرف فيه بالبيع وهو ليس مملوكاً له ، وعلى الرغم من أن الملكية لا تنتقل فى العقار إلا بالتسجيل فإن المعلن اليه الاول يستند فى تعرضه الى هذا العقد مما يربط الاضرار بالطالب وبذلك يكون قد ارتكب الجريمة المخصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات ويحق للطالب ان يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت عن الاضرار التى اصابته عملاً بحكم المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية وقد إختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بعقاب المتهم بمادة العقاب .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كلاً من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها الطنية التى ستمتد علناً بمشينة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لئى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمادة ٣٣٦ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت لانه بتأريخ بدائرة قسم أو مركز تصرف فى مال ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه وهو العقار الموضع الحدود بصدر الصحيفة باتخاذ صفة غير صحيحة وهى صفة المالك مع الزامه المصروفات ومقابل اتمام المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٥٣)

جنحة نصب (استيلاء على نقود بطريق

الايهام بوجود مشروع كاذب)

مادة ٣٣٦ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن بسرأي النيابة
مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

المعلن اليه الاول مقال اعمال بناء ويقيم في المنطقة التي يسكن الطالب
فيها ، ويتاريخ أفهم المعلن اليه الاول الطالب أنه سيقوم بتقسيم قطعة
ارض بجهة بقصد عمل اتحاد ملاك لبناء بعض الوحدات السكنية بها
وتقدم المعلن اليه الاول للطالب خريطة مساحية بمكان قطعة الارض وهندوها كما
اوهم الطالب أن باستطاعته الحصول على قرض من بنك لتمويل
اعمال البناء ويعد تكلفة الوحدة السكنية ذكر المعلن اليه الاول إنه في حاجة الى
مساهمة الطالب بمبلغ من المال من حساب ثمن تكلفة الوحدة السكنية التي يرغب
الطالب في إقامتها ، وبناء عليه علم الطالب للمعلن اليه بتاريخ مبلغ
..... جنيه لهذا الغرض إلا أنه بعد مضي حوالي ستة شهور وبلااستفسار
من المعلن اليه الاول عما تم في بناء الارض تبين أن المشروع الذي كان المعلن اليه
الاول قد طرحه مشروع كاذب وتبين أن الارض التي اطلع على خرائطها ارض

مملوكة للدولة كما اتضح عدم وجود اتحاد ملاك وأن المعلن اليه الاول ليست له صلة بالبنك الذي قال للطالب أنه سوف يقترض منه لتمويل أعمال البناء .

وحين مواجهة المعلن اليه الاول بهذه الحقائق تهرب ثم عمد الى عدم الظهور بالمنطقة ثم استبان للطالب بعد ذلك ان أشخاصاً آخرين وقعوا ضحية هذا الاحتيال .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل اركان جريمة التصب وقد اضير الطالب من الجريمة بما يحق له معه ان يدعى مدنياً يطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن الثاني لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع طلبات المعلن الثاني عقابه بالمادة ٣٣٦ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت وكذا المصروفات ومقابل الاتعاب ويشمول الحكم بالتنفيذ ، لانه يتأريخ بدائرة قسم استولى على مبلغ من الطالب وذلك بطريق الاحتيال وهو ايها الطالب بوجود المشروع الكاذب المشار الى وقائعته وفروقه وتفصيله يصدر الصحيفة مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها في مادة العقاب .

ولأجل العلم

هـيئة رقم (٥٤)

جنتة نصب (استيلاء على عروص

بطريق الايهام بأهل كاذب)

مادة ٣٣٦ عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيدة / المقيم ومحلها المختار الاستاذ
..... المحامى بجهة

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٣ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفة وبعن يسراى النيابة مخاطباً

مع

واعلنتهم بالاتي

بتاريخ توجهت الطالبة الى المعلن اليه الاول على عنوانه المسطر عاليه
وذلك لمساعدتها فى البحث على ملحقها الصغير الذى خرج من المنزل ولم يعد
ومضى على خروجه اكثر من اسبوع قد ابدى المعلن اليه الاول استعداده لتقنين
هذه المساعدة بالاستماتة بالمعلن اليه الثانى الذى تخصص فى الكشف عن
الفائبين (على حد قول المعلن اليه الاول) ، ونظراً لماطفة الامومة ولهفة الطالبة كلم
واشتياقها البالغ لاستعادة وايدها الغائب حتى واو كان ما قيل لها مجرد خيوط
واهية من الامل فقد صدقت المعلن اليهما وتوجهت بصحبة الاول الى منزل الثانى
وبعد أن شرحت له الموضوع ادخلها فى غرفة يخيم على جوها بعض الظلام
وأخذ يطلق الابخرة فى منفذة كانت امامه ويستم بمبارات غير مفهومة حتى لقد
اصاب الطالبة الدوار من جراء وجوها فى هذا الجو المليد يسحب البخان ، ثم

صرخ المعلن اليه الثاني فجأة وقال الطالبة أن هناك طلبات «للاسياد» فاستفسرت منه على المطلوب فما كان من المعلن اليه الثاني - في حضور الاول - إلا أنه أسمعها صوتاً يقول «اخلى الاساور الى في إيديكي» ثم قال لها الثاني «إن الجان الذين يستخدمهم يطلبون الذهب الذى تتطلى به» فاضطرت الى خلع اربع سوارات ذهب كانت فى يدها وسلمتها للمعلن اليه الثاني وسلمتها للمعلن اليه الثاني ويقدر ثمنها بحوالى ألف جنيه وبعد ذلك أضاء المعلن اليه الثاني نور الغرفة وطلب من الطالبة الخروج والتوجه فوراً لمنزل والدها مؤكداً لها إنها ستجد إينها هناك فتوجهت الطالبة على الفور حيث طلب منها إلا أنها لم تجد ولديها وتبين لها أنها كانت ضحية النصب والاحتيال .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه الثاني يشكل جريمة النصب بكامل أركانها ذلك أنه استولى على عروض هي السوارات الذهبية المملوكة للطالبة وذلك باستعمال طريقة احتيالية اسطلت فى روع الطالبة الامل الكاذب والوهم بتحقيق امنيتها باستعادة ولدها الغائب وقد اضيرت الطالبة من الجريمة ويحق لها أن تدمى مديناً بطلب تعويض هذا الضرر .

وحيث أن المعلن اليه الاول هو شريكه الثاني بالاتفاق والمساعدة ويماقب بنفس عقوبة القاعل الاصلى .

وإذ كان سبب اختصاص المعلن اليه الثاني هو مباشرة الدعوى العمومية قبل المتهمين والمطالبة بمقابهم بمادة الاتهام .

بنام عليه

أنا المحضر سالف الذكر أظنت كلام المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول والثاني الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجبهة بجلستها العلنية التى ستتعد بمشينة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسماعهما الحكم بطلبات المعلن اليه الاخير ترفيع أقصى العقوبة الواردة بالمواد ٢٩ ، ٤٠ ، ٣٣٦ عقوبات وإلزامهما متضامين بأن يؤديا للطالبة مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت وكذا المنصوفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ ، لانهما بتاريخ

بدائرة قسم أو مركز

الاول : بصفته شريكاً ساعد وسهل للثاني ارتكاب الجريمة فوقع بناء على تلك المساعدة .

الثاني : بصفته فاعلاً أصلياً ارتكب الجريمة مع الثاني وتحققت اركانها جميعاً .

ولاجل العلم

صيغة رقم (٥٥)

جئحة نصب (استيلاء على سنددين باصطناع واقعة مزورة)

مادة ٣٣٦ عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

إننا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفتى وعلن بسرائى النيابة
مخاطباً

واعلنتهما بالآتى

الطالب يداين المعلن اليه الاول بمبلغ ثابت بمقتضى ثلاث سندات
اذنية مؤرخة بتواريخ مختلفة وموقعة من المعلن اليه وتاريخ طلب المعلن
اليه الاول من الطالب رد هذه السندات له تأسيساً على أنه قام بإيداع مبلغ
يوازى قيمة السندات الثلاثة بينك باسم واحساب الطالب ثم قدم
للطالب صورة خطاب ايداع منسوب منورها من البنك وعلى هذا الاساس فقد
قام الطالب بتسليم المعلن اليه السندات إلا انه عند التوجه الى البنك تبين عدم
وجود ايداع اية مبالغ باسم واحساب الطالب وذلك طبقاً للشهادة الصادرة من
البنك بهذا المعنى والتى استصدرها الطالب من البنك .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل اركان جريمة النصب ذلك أنه توصل
الى الاستيلاء على سندات الدين باستعمال واقعة مزورة وهى الخطاب المصطنع
المنسوب منورها من البنك على خلاف الحقيقة والواقع .

ولما كانت الجريمة قد أضرت بالطالب بما حق له معه أن يدعى مدنياً بطلب

تعويض مؤقت وقد أختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

إننا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائنة بجهة جلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمادة ٣٣٦ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت لانه بتاريخ يدائرة توصل الى الاستيلاء على سندات الدين المشار اليها بصدر الصحيفة وكان ذلك باستعمال واقعة مزورة على نحو ما توضع مع إلزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٥٦)

جناية نصب باتخاذ صفة غير صحيحة

مادة ٣٣٦ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته وعلان بسراى النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

الطالب يشتغل بالاعمال التجارية ويتخذها حرفة معتادة له وذلك في نشاط
(يذكر النشاط التجارى) ، وقد اتصل بالطالب المعلن اليه الاول وعرفه انه وسيط
تجارى وانه يعرف تجار الجملة وانه يستطيع عقد صفقات تجارية مريحة للطالب
بشرط حصول المعلن اليه الاول على عمولة كوسيط .

وبناء على هذه الصفة التى انعاهها المعلن اليه الاول اعطاه الطالب مبلغ
..... بتاريخ كعربون لشراء صفقة على أن تورد البضاعة
لمحل الطالب فى موعد غايته

وحيث انه بمضى الاجل المضروب بون حصول الطالب على الصفقة فقد
اتصل بالمعلن اليه الاول الذى بدأ يماطل ثم تهرب نهائياً وعندما تحرى الطالب
عنه تبين انه ليس تاجراً ولا وسيطاً فى اعمال تجارية فابقن الطالب انه قد وقع
ضحية احتيال وابتزاز وقد اضير من ذلك باعتباره أن ما اتاه المعلن اليه الاول
يشكل جريمة النصب ، ذلك أن مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة - وعلى ما جرى

عليه قضاء محكمة النقض - يكفى وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ عقوبات دون حاجة لا ن تستعمل فيه اساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية ، فإذا كان المتهم قد اتخذ لنفسه صفة تاجر ووسيط وتوصل الى الاستيلاء من المجنى عليه على مبلغ كعريون عن صفقة فانه يحق عقابه بالمادة ٣٣٦ ع (نقض جنائي ، القضية رقم ٣ سنة ٢٠ القضائية جلسة ٦ مارس سنة ١٩٥٠ قاعدة رقم ١٢٩ ص ٢٨٣ مجموعة المكتب الفني لتبويب احكام محكمة النقض السنة الاولى)

وبحيث أن الغرض من اختصاص المعلن اليه الثاني هو مباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بعقاب المتهم .

بغاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني عقابه الواردة بالمادة ٣٣٦ ع وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المأقت لانه بتأريخ بدائرة قسم استولى من الطالب بطريق الاحتيال على المبلغ الموضح بصلب الصحيفة وذلك بانتقاله صفة غير صحيحة على نحو ما توضح تفصيلاً مع الزامه المهورقات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

ولاجل العلم (١)

(١) راجع حكم محكمة النقض بشأن اتخاذ صفة المالك والتصرف على اساس ذلك وتلغص ولأنه فيما يلي :
يمتلك صر ١٦ قرواً رهنها الي بكر وياع المرتين ٦ قرايرط منها الي زيد بمقت عوفي مكتب بخط خاد وموقع
منه بسفته شامداً ولم يسجل هذا المند ولا كانت الارض لازالت مكلدة باسم صر المالك الاصلي ولم يكن بكر إلا
موتهاً لقد اتفق خاد مع صر واستصدر منه عقداً بمشتراها لنفسه وسجله وانتقلت الملكية الي خاد وخاد على
زيد ما دفعه ثناً لـ ٦ قرايرط التي كان قد اشتراها .
وحكم الثالثة صر وزيد وخاد بالمواد ٢٩٣ و ٤٠ و ٤١ ع وبخل زيد مدعياً بالحق للنهي وحكم بإدائهم لمن
خاد في هذا الحكم فقررت محكمة النقض ما يلي من القانون إنما يطالب اليان لك الخير دين المشتري . =

صيففة رقم (٥٧)

جنةة نصب (بإتخاذ اسم كاذب)

مادة ٣٣٦ عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن بسراى النيابة
مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ طالع الطالب اعلاناً فى الصحف عن بيع وحدات سكنية بجهة
..... بمقدم ثمن واقساط سنوية واستشعر الطالب أن هذا العرض فى
مقنونه مالياً وعليه فقد توجه الى مقر صاحب الإعلان وهناك تقابل مع المعلن اليه
الاول الذى اوعمه أنه وكيل عن مالك العقار وأنه هو المفوض فى التعاقد واستلام
مقدم الثمن ، وبعد أن اختار الطالب احدى هذه الوحدات طلب منه المعلن اليه
الاول سداد مبلغ كعربون لتخصيص الشقة للطالب حتى يكمل
سداد مقدم الثمن وقد دفع الطالب المبلغ المذكور للمعلن اليه الاول بوصفه وكيلاً

= والطامن مشتر لا بائع ، وقد دفع ثمن ما اشتراه ولا علاقة قانونية تربطه بالمضى بالمحل للدعى فلا يوجد ما
يمكن طلبه عليه من هذه الناحية . أما علم خالف بسبق بيع المرأتين - بكر - الى زيد ٦ قراريط من هذا المقاد
والقادم مع ذلك على الشراء ، فهذا مهمه يكن من الاضرار فيه بالمضى المضى إلا أنه لا يلحق فى صحة عقده ولا
يلحق الى مؤاخذته جنائياً بل ولا مدنياً حتى وإن كان المدعى للدعى مشترياً من المالك نفسه لا من المرتهن الذى لا
حق له فى البيع (لحن رقم ٦٣٧ سنة ١٤٨ ق جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٧٨ قاعدة ١٢ ص ١٧ الحاماة الستة الى ١٢
العدد الاول .

عن المالك حسبيما ادعى ، إلا أنه بعد بضعة أيام أحضر الطالب باقى مقدم الثمن وتوجه به لمقابلة مالك العقار ففوجئ بأن المعلن اليه الاول ليس وكيلاً عن المالك وأن المبلغ الذى استولى عليه كان تحت تأثير الخديعة بتصوير نفسه كوكيل مفوض عن صاحب العقار وقام بإطلاع الطالب على توكيل عام رسمى يفيد ذلك .

وحيث أن من ادعى كذباً الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال ارتكب الفعل المكون لجريمة النصب وجاء عقابه بالمادة ٢٩٣ عقوبات (المقابلة للمادة ٣٣٦ عقوبات الحالي) .

(نقض رقم ٥٨٩ سنة ٧ القضائية جلسة ٨ فبراير ١٩٣٧ مجموعة عمر الجزء الرابع صفحة ٤٢)

ويكفى لتكوين جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذى يريد سلب مال الغير باسم كاذب ويتوصل الى تحقيق غرضه دون حاجة الى الاستمانة على تمام جريمته بأسمائيب احتمالية أخرى (نقض جنائى ١٩٣٦/٢/٣ السنة ٦ قضائية مجموعة عمر ج ٢)

وحيث أن الطالب أضير من الجريمة ويحق له أن يدعى مدنياً بطلب تعويض الضرر وقد اختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى العمومية بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بعشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمادة ٣٣٦ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتماع المحاماه لانه بتاريخ بدائرة قسم استولى على المبلغ الموضح بصدر الصحيفة بانتحاله اسماً وصفة غير صحيحة وهى صفة الوكيل وتوصل بذلك الى الاستيلاء على المال المملوك للطالب اضراً به

ولأجل العلم

صيغة رقم (٥٨)

جئحة نصب (الايهام بوجود ربح وهمي)

هلادة ٣٣٦ عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطله المختار مكتب
الاستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفة ووطن بسرأى النيابة
متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بتأريخ والايام التالية أعلن المعلن اليه الاول فى الصحف والاذاعة المرئية
(التلفزيون) عن انشاء شركة لتوظيف الاموال واعطاء كل من يساهم فيها نسبة
٢٥٪ شهرياً من المبلغ الذى يقدمه لهذه الشركة وذلك من تحت حساب الارباح ،
ولدى توجه الطالب الى مقر المعلن اليه الاول فوجيء بوجود عدد من الاشخاص
من الجنسين يتهافتون على ايداع اموالهم فى هذه الشركة وتحت تأثير ما راه
الطالب قام بإيداع المبلغ وتسلم ورقة مطبوعاً عليها اسم المعلن اليه
الاول وتوقيع باستلام الوديعة وفى اول الشهر التالى توجه الطالب لصرف النسبة
الشهرية المعلن عنها فقام المعلن اليه بصرفها له إلا انه فى الاشهر التالية وجد
معاطلة وتهرباً من الدفع وبلاستفسار تبين أن هذه الشركة المزعومة لم تؤسس
على الوجه الذى يتطلبه القاتون كما علم الطالب أن المعلن اليه الاول دأب على
اصدار الاوامر لبعض العاملين لديه بأن يقفوا صباح كل يوم فى «طابور»
ال«ايداع» لكى يوهم الناس أن المواطنين يتلففون على توظيف اموالهم وذلك على
خلاف الحقيقة التى كشفت عن أن المعلن اليه الاول ليس لديه رأس مال يطفى

مدينونيات المودعين^(١)

ولما كان ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٢٣٦ ع وقد اضير الطالب من الجريمة بما يحق له معه أن يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى العمومية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادة ٢٣٦ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة لانه بتاريخ بدائرة قسم استعمل طرقاً احتيالية واستطاع عن طريقها الاستيلاء على اموال الطالب (مبلغ كذا جنيه) على نحو ما توضح تفصيلاً بالصحيفة .

ولأجل العلم

(١) لدرت محكمة النقض أن جريمة النصب تتكبد ثوابر الاحتيال بقصد خداع المجنى عليه والاستيلاء على ماله فيدع شخصاً هذا الاحتيال فهي لا تتحقق بمجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في تركيد مصحتها حتى تأثر بها المجنى عليه بل يشترط الثابتين أن يكون الكذب مصحوباً بأفعال مادية خارجية تحصل المجنى عليه على الاحتفاظ بصحته (نقض جنائي ١٩٨٤/١٠/٣١ للمدة التمهيدية عدد (٢) لقراءة ١٤٩٨) .

صيغة رقم (٥٩)

جئحة شروع فى نصب

مادة ٣٣٦ عقوبات^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفتة ويطن بسرأى النيابة
بمحكمة متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ طالع الطالب اعلناً فى جريدة الجمهورية جاء فيه أن المعلن اليه
الاول المنتج مكتباً لتفسير العمال الى البلاد العربية ولما كان الطالب يمتحن مهنة
..... وهى من المهن المعلن عنها فى الاعلان فقد توجه الى عنوان المعلن اليه
الاول الذى سلم الطالب استمارة للمة بياناتها وطلب من الطالب مبلغ عشرة
جنيهاً كمصاريف ادارية كما طلب من الطالب المرور على المكتب بعد اسبوع
ومعه اوراق وشهادات الخبرة .

وبعد مضى الاسبوع المحدد توجه الطالب ومعه اوراقه الى المعلن اليه الاول
حيث طلب مبلغ ثمانية جنية تزداد الى ألف جنية بعد اتمام اوراق السفر لدولة
..... وقد طلب الطالب من المعلن اليه الاول استمهاله لمدة يومين لتعبير المبلغ
ولكن الطالب تشكك فى نشاط المعلن اليه الاول فابلغ السلطات التى طلبت من
الطالب مجازاة المعلن اليه الاول وتحديد موعد للقبض عليه وبالفعل قامت

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣٦ ع : ولما من خرج فى النصب ولم يتمه فيعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة.

السلطات بمداومة مكتب المعلن اليه الاول حيث وجدت العديد من الاوراق الخاصة ببعض المواطنين كما تبين أن المعلن اليه الاول قد افتتح مكتبه للتفسير بالمخالفة لاحكام المواد ٢٨ مكررا (١) و (٢) و (٣) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ والمعاقب على مخالفتها بالمادة ١٦٩ مكررا من القانون ١٩٨١/١٢٧ بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وبحيث أنه وإن كانت النية العامة لازالت تحقق في الجرائم التي ارتكبتها المعلن اليه الاول في حق الآخرين ومعظمهما جرائم نصب تامة الاركان وكذا جريمة فتح مكتب تفسير بدون ترخيص المعاقب عليها بالمادة ١٦٩ مكررا من القانون ٨١/١٢٧ سالف الإشارة إلا أن ذلك لا يمنع من حق الطالب وقد اضير من جريمة الشروع في النصب أن يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت وأن يحرك الدعوى العمومية فيها بمقتضى الانشاء المباشر عملاً بالمادة ٢٥١ إجراءات وقد اختصم المعلن اليه الثاني بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادة ٢٣٦ لمقرة اخيرة عقوبات والمواد ٢٨ مكررا (١) و (٢) و (٣) و ١٦٩ من قانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢ والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ وكذا إلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ لانه بتاريخ بدائرة قسم شرع في النصب على الطالب ولم تقع الجريمة سبب خارج عن ارادته كما ارتكب الجرائم المشار اليها بمواد الاتهام .

صيغة رقم (٦٠)

جئحة إعطاء شيك بدون رصيد

(مادة ٣٣٧ عقوبات)^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويطن بسرأي النيابة
متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب يداين المعلن اليه الاول بمبلغ ^(٢) بمقتضى شيك مسحوب
منه على بنك فرع يستحق الدفع بتاريخ

وحيث أن الطالب قدم الشيك للبنك فتبين أنه لا يقابله رصيد قائم وقابل
للمسحوب الخ .

أو يقال بتاريخ أصدر المعلن اليه الاول شيكاً
بمبلغ ثم تبين عند تقديمه للبنك المسحوب عليه أن الرصيد الموجود لا
يفضي قيمة الشيك

(١) مادة ٣٣٧ - يحكم بهذه العقوبات (عقوبات النصب الواردة بالمادة ٢٣٦) على كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا
يقابله رصيد قائم وقابل للمسحوب أو كان الرصيد اقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو
بمقتضى بحيث يصيب الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك البنك بحذف الدفع .

(٢) فيدر ضروري أن يوضح المدعي الذي له بائن لأن الشيك أداة لتمام التماثل بالدرجة الاولى فيتمتع
حصره بمجرّد الاطلاع عليه حتى لو كانت هناك مخالصة مستقلة عن ذات الشيك وتلك مسألة موضوعية فيجوز
للمحكمة الجنائية أن تفتي بالبرائة حسبما يتفصح لها من وثائق الدعوى ومستنداتها .

أو ثم تبين أن المعلن اليه الاول قد سحب رصيده بعد اصدار الشيك (أو بعد إعطاء الطالب الشيك) .

أو ثم بعد أن سلم الشيك للطالب أصدر امراً للبنك بعدم صرفه
أو ثم استبان بعد تقديم الشيك للبنك أن المعلن اليه الاول له رصيد يكفى لتغطية قيمة الشيك بيد أنه عمد الى تغيير توقيعه المعتمد لدى البنك
أو وقد أفاد البنك بأن المعلن بأن الاول ليس عميلاً لديه ولا يوجد له حساب جار بالبنك

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل اركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٣٧ عقوبات وقد اضير الطالب بما يحق له أن يدعى متنبأً بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثاني بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بانزال العقوبة المقررة قانوناً .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائنة بجهة بجلستها الطنية التي ستعقد بمشيئة الك ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع طلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادة ٣٣٧ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت لانه بتاريخ بدائرة قسم (١) أصدر الشيك الموضح البيان بصدر الصحيفة والذي لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب

أو يذكر أى قيد ووصف مما ذكر بالصحيفة

مع إلزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ .
ولأجل العلم

(١) نصت المادة ٢١٧ إجراءات على أن يمتنع الاختصاص - المحل - بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقوم فيه اللتم أو الذي يقض عليه ... وهذا اختصاص المحل من النظام العام - إلا أنه في جريمة الشيك لا يوجد ما يمنع من الاتجاه الى المحكمة التي يقع في دائرتها البنك للسحب عليه الشيك إذا قرر لدى الدنى في الصحيفة أن الشيك منسوخ في دائرتها .

ملاحظات هامة :

١ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد - أو عدم كفاية الرصيد أو سحب الرصيد - تتطلب أن يتوافر في الشيك عناصره المعروفة في القانون التجارى بأن يكون ذا تاريخ واحد وإلا فقد مقوماته ككفاءة وقاء تجرى مجرى التقود وانقلب الى اداة ائتمان (كبيالة أو سند إئنى) ، فيتمين أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء بمعنى أن يكون مستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه بصرف النظر عن وقت تحريره .

٢ - يتحقق القصد الجنائى فى جريمة الشيك بعلم الجانى وقت إصداره بأنه لا يقابله رصيد كاف وقابل للسحب .

٣ - يستوى انعدام الرصيد مع عدم كفايته ومع سحبه قبل صرف الشيك أو الامر بعدم الدفع - لكن القانون وقضاء محكمة النقض جرى على أن صاحب الشيك يستطيع إصدار الامر للبتك بعدم الدفع فى احوال معينة كمالة ضياع الشيك أو سرقة أو إفلاس حامله أو تهديد الشيك أو الحصول عليه بناء على إكراه أو تهديد أو باستعمال طرق احتيالية بشرط اثبات كل ذلك .

٤ - لا يعتبر من ظهر الشيك مرتكباً للجريمة إلا إذا كان عالماً بأنه لا يقابله رصيد .

٥ - أن سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته فمهما كان الباعث الذى من اجله اعطى الشيك مشروعاً فذلك لا يؤثر على قيام الجريمة إذا توافرت أركانها لأن الشيك أداة وقاء لا اداة إئتمان أى أن صيغته تدل على أنه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع وغرض المشرع هنا هو حماية هذه الورقة فى التداول بين الجمهور وحماية قبولها فى المعاملة على أساس أنها تجرى فيها مجرى التقود .

٦ - أن طبيعة الشيك ككفاءة وقاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء بمعنى أن يكون مستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه بصرف النظر

عن وقت تحريره فإذا تأثر على الشيك باستئصال جزء دفع من قيمته
الاصلية فإنه بذلك يكون قد حمل تاريخين وفقد بذلك منذ هذه اللحظة وإلى
حين تقديمه للبنك مقوماته كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وانتقل إلى أداة
إئتمان فخرج بذلك عن تطبيق العقوبة .

الفصل الثاني

**صيغ الجنج الماسة بالاعتبار
السب ، القذف ، البلاغ الكاذب**

صيغة رقم (٦١)

جنتة قذف بالمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ ع^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب ومهنته ومقيم ومحلته
المختار

أنا محضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / ومهنته ومقيم متخاطباً مع

٢ - السيد الاستاذ وكيل نيابة بصفته ويعان بسرارى النيابة بمحكمة
..... متخاطباً مع^(٢)

واعلنتهما بالآتي

أقام الطالب القضية رقم منى (أو تجارى) كلى جنوب القاهرة ضد
المعلن اليه الاول وأثناء تداول القضية فوجيء الطالب بالمعلن اليه الاول يرسل اليه
انذاراً على يد محضر^(٣) بتاريخ متضمناً عبارات قذف تقع تحت
طائلة القانون حيث اسند المعلن اليه الى الطالب أنه مزور (أو يقال أسند
للطالب وقائع أو صحت لوجب عقابه قانوناً واحتقاره عند اهل وطنه
وهى العبارات المسطرة بالانذار المشار اليه والذي سوف يتقدم به الطالب الى
المحكمة .

وحيث أن عبارات القذف قد جرى تداولها واطلع عليها بعض الناس الامر
الذى تتحقق به العلانية وفقاً لاحكام المادة ١٧١ عقوبات .

(١) مادة ٣٠٣ - يصح للادعاء من اسند لغيره بواسطة لدى المرقع المبيته بالمادة ١٧١ من هذا القانون امورا أو
كانت صادقة لوجب عقاب من اسند اليه بالمقريات المقررة لذلك قانوناً أو لوجب احتقاره عن اهل وطنه .

مادة ٣٠٢ - يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل من مئتين جنيهاً ولا تزيد على
مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

(٢) يتعين الاختصاص المحلى بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقام فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه
(مادة ٢١٧ أ ج ١) .

(٣) يمكن تعديل الصيغة على اساس وقائع الدعوى فمثلاً إذا كان القذف قد تم بطريقة أخرى غير الانتثار على يد
محضر بحيث تحققت العلانية فيجب مراعاة ذلك وهكذا .

ولما كان ما جاء بالانتذار يخرج من دائرة التذنب المباح لانه لا تملية ضرورات الدفاع على ما جرت به احكام محكمة النقض .

وإذ كان ما ارتكبه المعلن اليه الاول يشكل اركان جريمة القذف المنصوص عليها بالمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ عقوبات وقد اختصم الطالب السيد المعلن اليه الثاني لتحريك الدعوى العمومية ضد المتهم .

وإذ كان يحق للطالب إزاء الضرر الذي اصابه من الجريمة ان يدعى مديناً طبقاً للمادة ٢٥١ إجراءات التعويض مؤثت يقدره بمبلغ ٥٠١ جنيهاً مع حفظ حق الطالب في التعويض النهائي وتعتبر صحيفة الجعنة الماثلة بمثابة شكوى فتكون الدعوى مقبولة طبقاً للمادة ٣ إجراءات .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة يجلسنها العلنية التي ستتتخذ بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع طلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادة ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ مكررب من قانون العقوبات وكذلك الحكم عليه بأن يؤدى للطالب تعويضاً مؤثتاً قدره مبلغ ٥٠١ ج وإلزامه المصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالنفاذ - لانه بتاريخ بدائرة قسم أسند للطالب بواسطة الكتابة أموراً لو كانت صادقة لوجب عقاب الطالب واحتقاره عند اهل وطنه وقد تحققت العلانية من تداول المکتوب (وهو انذار على يد محضر) على نحو ما هو موضح بصدر الصحيفة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى .

ولأجل العلم^(١)

(١) لا يعتبر انتهاكاً مماثلهاً عليه إرسال تغراف بالذلف فى أحد الموقطين العموميين لأن ركن العلانية التى يتطلبها القانون لا يمكن اعتباره متكرراً فحسباً عن أن قصد المرسل لم يكن إذاعة محتويات تغراف بل كل ما رعى اليه إنما هو إبلاغ الرئيس بشكواه من تصريحات مؤثته وكان يصح النظر فى هذه التهمة من وجهة جواز إنطباقها على جريمة الإيلاغ الكلاب .

ملعن رقم ٣٢٥ سنة ١٤٨ فى جلسة ١٩٣١/٢/٢٢ للأعداء ٨٤٤ ص ١٠ مجلة المحاماة العدد الاول السنة ١٢

صيغة رقم (٦٢)

صيغة أخرى في جريمة القذف بالمادتين ٣٠٢، ٣٠٣ ع

إنه في يوم

بناء على طلب السيدة / ومهنتها ومقيمة
ومحلها المختار

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

- ١ - السيد / ومهنته ومقيم متخاطباً مع
- ٢ - السيد الأستاذ وكيل نيابة بصفته ويعن بسراى النيابة بمحكمة
..... متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالبة زوجة المعلن اليه الاول بصحيح العقد الشرعى وقد دخل بها وعاشرها
معاشرة الأزواج (ويمكن أن يضاف وأنها رزقت منه على فراش
الزوجية بولد وبنت الخ)

وحيث أنه بناء على تعريض من والدة المعلن إليه دأب في لؤنة الاخيرة على
اسامة معاملتها وحين طالبته بحسن العشرة تعدى عليها بالامانة والقذف في
حقها والطعن في شرفها فقامت بإثبات هذه الوقائع بتاريخ بقسم
شرطة حيث قيدت الواقعة برقم ادارى قسم وحفظت
ادارياً .

وحيث أنه يحق للطالبة وقد أضربرت من هذا القذف أن تسعى منبياً قبل المعلن
اليه الاول بتعويض مؤقت قدره قرش صاغ واحد ^(١) وقد أدخلت المعلن اليه الثانى
بوصفه صاحب الدعوى العمومية لتحريكها ضد المعلن اليه الاول .

(١) إذا صدر الحكم في الدعوى المدنية بالبراءة فلا يجوز للزوجة استغلاله لأنها اذنت بمبلغ قرش صاغ فيعتبر
الحكم نهائياً أما إذا اذنت بمبلغ ٥٠٠ ج فيحق لها الاستئناف .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول بالحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة مجلستها العننية التي ستتخذ بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الاول طلبات الثاني وتوقيع العقوبات الواردة بالمواد ١٧١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات والإزامه بأن يؤدي للطالبة تعويضاً مؤقلاً قدره ٥٠١ ج لأنه بتاريخ بدائرة قسم

أسند للطالبة وقائع لو تحققت لارجيت احتقارها عند اهل وطنها بأن نسب اليها انها أو يقال بأن ذكر عبارات القذف الواردة بالمحضر الاداري رقم المشار اليه بصدر هذه الصحيفة وكان ذلك أيضاً امام شهود حق للطالبة أن تستشهد بهم امام المحكمة وقد تحققت العلانية طبقاً للمادة ١٧١ وتوافرت اركان جريمة القذف حسب القيد والوصف المذكورين

مع إلزام المعلن اليه الاول المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ .

مع حفظ كافة حقوق الطالبة الاخرى الشرعية والمدنية (١) .

ولأجل العلم (٢)

(١) لذا حكم على الزوج بالانفصال يجوز للزوجة (المدعية بالحق للدعي) أن تلزم دعوى تطليق للضرر واستمالة
(٢) يجوز لمن أشير من قذف الزوج أن يدعى مدنياً وأن يقدم الجهة المباشرة شدة وذلك ككثي الزوجة أو
والتيها أو شقيقتها أو شقيقتها .. إلخ .

صيغة رقم (٦٣)

صيغة أخرى لجريمة القذف بالمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ ع

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / ومهنته ومقيم ومحلته
المختار مكتب الاستاذ المحامي ،

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيدة / ومهنتها ومقيمة متخاطباً مع .

٢ - السيد الاستاذ وكيل نيابة بصفته وعلان بسراى النيابة بمحكمة
..... متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب زوج المعلن اليها الاولى بصحيح العقد الشرعى وقد دخل بها ولازالت
في عصمتها حتى الآن ولكنها خرجت عن طاعته بلن تركت منزل الزوجية بدون
مسوغ شرعى أو قانونى وعمدت الى الإقامة لدى والدتها وحين توجه الى منزل
والدتها بتاريخ لدعوتها بالطرق الودية للعودة الى منزل الزوجية بإمرته
بالسباب والقذف علناً أمام الجيران وطعنن في رجولته بلن قالت له وكان
ذلك أمام شهود وحيث أن ما اتته المعلن اليها يشكل جريمة القذف وقد أخير
الطالب من ذلك مما يحق معه أن يدعى مدينياً طبقاً للمادة ٢٥١ إجراءات بمبلغ
٥٠١ جنيها على سبيل التعويض الموقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى لتحريك
الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه
الصحيفة ثم ينقل التكليف المشار بالصيغة رقم (١) لانها بتاريخ
..... بدائرة أسندت للطالب وقائع أو صحت لأوجب احتقاره عند

اهل وطنه وكان ذلك بإحدى طرق العلانية الواردة بالمادة ١٧١ ع الامر الذى
تتوافر به الجريمة المشار اليها بالمواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٦ مكررا ب عقوبات مع
إلزامهما المصروفات ومقابل الاعتاب وشمول الحكم بالنفاذ .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٦٤)

صيغة أخرى ضد محام عن جريمة قذف بالمادتين ٣٠٢، ٣٠٢ ع

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / ومهنته ويقيم ومحلته
المختار

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / ومهنته ويقيم متخاطباً مع .

٢ - السيد الاستاذ / المحامي ويعلن بمكتبه بشارع
متخاطباً مع .

٢ - السيد الاستاذ وكيل نيابة الجزئية بصفتي ويعلن بسرأي النيابة
بمحكمة متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب والمعلن اليه الاول اخصام في عدة قضايا مدنية وتجارية (أو في
القضية رقم كذا جنائية أو مدنية أو شرعية إلخ) ويتولى المعلن
اليه الثاني الوكالة عن المعلن اليه الاول والدفاع عنه في هذه القضية (أو القضايا)
وحيث أنه بتاريخ سجل المعلن اليه الثاني بمحضر الجلسة عبارات
في حق الطالب تتضمن اسناد وقائع لو صحت لوجب عقابه واحتقاره عند اهل
وطنه بأن قال (.....) أو يقال (حسبما جاء بالمحضر المذكور) ... أو
وحيث أنه بتاريخ تقدم المعلن اليه الثاني بمذكرة مكتوبة تضمنت
عبارات قذف في حق الطالب

ولما كانت المادة ٢٠٩ عقوبات لا تعاقب على ما يسند له احد الاخصام لخصمه
في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم بشرط أن يكون الاسناد من
ضرورات الدفاع وحيث أنه ليس من مقتضيات الدفاع أن يسند المعلن اليه الثاني

الى الطالب العبارات المشار اليها بمحضر الجلسة (أو بالذاكرة) ذلك لانه وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ليس لهذه العبارات ما يبررها إذ لا صلة لها بالدفاع في الدعوى رقم المشار إليها وليست من مقتضيات الدفاع المنصوص عليها بالمادة ١٠٢ من المرافعات (نقض ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ قاعدة ٢٩) كما أن القصد الجنائي قد تحقق بمجرد إسناد الوقائع الشائنة بطبيعتها . وتحققت العلانية طبقاً للمادة ١٧١ عقوبات .

وحيث أن المعلن اليه الثاني الذي ذكر هذه العبارات قد ساقها بناء على الوكالة الممنوحة له من المعلن اليه الاول ومن ثم يتحمل كافة الاثار المترتبة على عمل الوكيل ويكون شريكاً في جريمة القذف .

وحيث أن الطالب قد حصل على إذن من النقابة الفرعية للمحامين التي يتبعها المعلن اليه الثاني وذلك تأسيساً على حكم المادة ٦٨ فقرة (٢) من قانون المحاماة رقم ١٧ سنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ ومن ثم تكون الدعوى مقبولة طبقاً للقانون (١)

وإذ كان ما اتاه المعلن اليهما ١ و ٢ قد سبب الضرر للطالب والذي يقدر التعويض عنه بصفة مؤقتة بمبلغ ٥٠٠ ج وقد اختصم المعلن اليه الاخير لتحريرك الدعوى العمومية .

(١) نرى بخصوص الاثن اربع جنة مباشرة ضد محام أن تفرق بين فرعين :

الفرض الاول أن يكون المحامي موكلأ عن خصم وفي هذ الحالة لا يجوز رفع الجنة المباشرة ضد زميله لصالح هذا الموكل بدون الحصول على إذن النقابة الفرعية التي يقيمها المحامي المطرود رفع الجنة ضده وذلك إمتثالاً لحكم المادة ٢/٨ محاماة واللائحة الداخلية لنقابة المحامين فالاحظر هنا يكون بالنسبة للدعوى المباشرة المرفوعة بصيغة أما إذا فرض الموكل محاميه في الاجتماع مندباً في جنة متقابلة محالة من النيابة أو في مرحلة التحقيق التي يكون فيها المحامي متهماً فنرى أنه لا ضرورة للآثن صلاً بذات النص ٢/٨ .

الفرض الثاني أن يكون رافع الجنة المباشرة هو المحامي وبصفته الشخصية ضد زميله أي أن تكون التضيي خاصة بالمحامي الذي يعلق المعنى وهنا نرى أنه لا ضرورة للآثن لأن النص صريح بالحق المبني وهنا نرى أنه لا ضرورة للآثن لأن النص صريح في عدم قبول الوكالة في دعوى ضد زميله ولأن المحامي بطبيعة الحال إذا انتظر صدور الآثن لسوف يستقصر حوزته في استثناء حقه بنفسه لنفسه في الوقت الذي يدافع فيه من حقوق الناس ومع ذلك فمن الأفضل التقديم بطلب الآثن وانتظار خمسة عشر يوماً فإذا لم يصدر يكون يومه اتخاذ إجراءات رفع الجنة ضد زميله .

بنام عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول والثاني الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجلستها الخ لسماعهما الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤثما الطالب مبلغ ٥٠١ ج كتمويض مؤقت ويسمعا طلبات المعلن اليه الاخير توقيع العقوبات المقررة بالمواد ١٧١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٦ مكررا ب و ٢٠٩ عقوبات لانهما بتاريخ دائرة

الاول - أمد الثاني بمعلومات ارتكبت على اساسها جريمة القذف فيعد شريكاً طبقاً للمادة ٢/٤٠ عقوبات .

الثاني - اسند الطالب العبارات المشار اليها بمحضر جلسة او بالذاكرة المؤرخة وهي عبارات تقع تحت طائلة المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ عقوبات وليست من ضرورات الدفاع المباح المقرر بالمادة ٢٠٩ عقوبات وليست من مقتضياته ويعتبر قاعلاً أصلياً وقد توافرت أركان الجريمة وتحققت علانية الاستناد .

مع إلزام المعلن إليهما متضامنين المصروفات ومقابل اتمام المحاماه وشمول الحكم بالانفاذ .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٦٥)

جئحة سب علنى (مادة ٣٠٦ ع)^(١)

المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته وعلان بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

تروى الوقائع فى ايجاز التى تحدد صلة الطالب (الدمى المدني) بالمعلن اليه
الاول (المتهم) وصفة الاول ومصلحته فى اقامة الجئحة المباشرة ثم يذكر ما يلى
..... وحيث انه بتاريخ قام المعلن اليه بسب الطالب (لو زوجته أو ابنه أو
ابنته الخ) وكان ذلك امام شهود سمعوا عبارات السب وعلى نحو ما هو
ثابت بالمحضر رقم ادارى قسم لسنة

وإذ كانت هذه العبارات وان لم تكن تتضمن اسناد وقائع معينة وانما تتضمن
خدشاً للشرف وحطاً من الاعتبار ومساساً بالشعور والكرامة مما تتحقق معه
الجريمة المشار اليها بالمادتين ٣٠٦ و ٣٠٦ مكرراً ب وقد توافرت العلانية طبقاً

(١) مادة ٣٠٦ ع للحل بالثلاثين رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ :

كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة يأتى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه
فى الاحوال العادية بالمادة ١٧١ بالمبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين
العقوبتين .

المادة ١٧١ وأشير الطالب (أو الطالبة) وهو ما يجيز له طبقاً للمادة ٢٥١ إجراءات ان يدعى منخياً ضد المعلن اليه الاول بتعويض مؤقت قدره (أو تعويض شامل مقداره) وقد اختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى العمومية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة يجلسها العنية التى ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٠٦ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت لانه بتأريخ بدائرة قسم سب الطالب بالعبارات الواردة بصدر الصحيفة (أو المحضر رقم لسنة) (ولم يلق لشهادة الشهود الموضحة اسماؤهم مع الزامه المصروفات ومقاب اتعاب المحاماه وشمو الحكم بالنفاذ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٦٦)

جئحة سب علنى عن الفاظ ثابتة بمحضر جئسة

مادة ٣٠٦ ع المعدلة بالقانون ٨٢/٢٩

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته وعلان بسرائى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

استمعى الطالب لأداء الشهادة فى القضية رقم لسنة ايجارات
كلى جنوب القاهرة المرفوعة من ضد ويجلسة مثل الطالب
لأداء الشهادة وبعد أن فرغت المحكمة من سؤاله استفسرت من المدعى (أو المدعى
عليه طبقاً لواقع الحال ومركز الخصم الذى جاء يشهد لصالحه) عما اذا كان
يريد أن يوجه أى اسئلة للشاهد (الطالب) فقال انه لا يريد أن يسأل الشاهد لأنه
رجل «كذاب» وقد صمم الطالب (المفروض أنه الشاهد المجنى عليه) على اثبات
هذه العبارة بمحضر الجئسة واستجابت المحكمة لهذا الطلب .

وحيث أن ما أتاه المعلن اليه الاول يتضمن خدشاً للشرف والاعتبار وتحقق
بالعلانية المشار الى صورها بالمادة ١٧١ ع وقد أخير الطالب بما يحق له معه أن
يدعى مدنياً بطلب تعويض الاضرار التى أصابته .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة

مكلفاً الأول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ١٧١ و٢٠٦ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٨٢/٢٩
والزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات
ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ .

لانه بتاريخ بدائرة اسند للطالب في محضر رسمي العبارة
الماسة بالشرف والاعتبار على النحو الثابت به ويصلب الصحيفة وكان ذلك بإحدى
طرق العلنية .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٦٧)

جنحة تعرض لاثني في الطريق العام

مادة ٣٠٦ مكرر ١ فقرة أولى^(١)

المعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن بسراى النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ اثناء عودة من عملها (أو من المدرسة أو الجامعة) في
طريقها الى منزلها تعرض لها المعلن اليه الاول بالطريق بشارع وذلك بان
قال لها لو اشار بإشارات وكان ذلك أمام المارة الذين شاهدوا الواقعة
..... أو يقال وذلك على نحو ما هو مبين بمحضر الضبط رقم
بتاريخ واذ كانت الأفعال (أو الأقوال) التي اتاها المعلن اليه الاول
قد خدشت حياة الطالبة وقد سبب ذلك لها ضرراً يحق معه ان تكفى مدنياً بمبلغ
..... وقد اختصمت المعلن اليه الثاني لتحريك الدعوى العمومية ومباشرتها .

(١) م ٣٠٦ مكرر ١ فقرة أولى : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تعرض لاثني على وجه يخدش حياتها
بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق .

م ٣٠٦ مكرر ١ فقرة (٢) : فإذا عاد الهائن الى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة
السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكزن العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على
سنة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنياً .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التى ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المطن اليه الثانى
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٠٦ مكررا فقرة أولى المضافة بالقانون رقم ٦١٧
لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ وكذلك وإلزامه بأن يؤدى
للطالبة مبلغ ٥٠٦ ج على سبيل التعويض الموقوت والمصروفات ومقابل اتعاب
المحاماه وشمول الحكم بالتنفذ .

لانه بتاريخ بدائرة قسم تعرض للطالبة على نحو يخذش حياها
بان أتى الافعال (أو الاقوال) الموضحة بصلب الصحيفة (أو بالمحضر
رقم) .

مع حفظ كافة حقوق الطالبة الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٦٨)

جنحة طعن في عرض الأفراد أو سمعة العائلات

مادة ٣٠٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلناهما بالآتي

تفكر الوقائع مع الإشارة الى اذن عبارات الطعن ثابتة في محضر ادارى او
عذكرة بتاريخ كذا او قيات امام شهود بطريق العلانية

يحيث ان الطالب (أو الطالبة) قد اخبر من هذه العبارات ضرراً بالغاً بحيث
يحق معه ان يدعى عدنياً قبل المعلن اليه بمبلغ وقد ادخل المعلن اليه الثانى
لبإبشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة

(١) م ٣٠٨ ج : اذا تضمن الجيب أو الامانة أو التظف أو السب الذى ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١
ملحقاً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلة يعاقب بالسجن والغرامة معاً إلى الحدود المبينة في المواد ١٧٩
و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المجلات نصف الحد
القصى ولا يقل الحبس عن ستة شهور .

بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني

لانه بتاريخ بدائرة طعن فى عرض أو خدش سمعة عائلة الطالب بأن قال أو يأن نكر العبارات المشار إليها بالمحضر رقم أو بالجنة رقم والتي لم تحركها النيابة بعد أو كان ذلك بالنشر بجريدة بتاريخ بصفحة أو كان ذلك بالنشر فى مكتوب مطبوع مؤرخ يقدمه الطالب للمحكمة .

مرتكباً بذلك الجرائم المشار إليها بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ عقوبات .

مع الزامه المصروفات ومقابل اتمام المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ مع حفظ حقوق الطالب (أو الطالبة) الأخرى قبل الجريدة وحقه فى نشر تكتيپ بذات الصفحة وفى ذات المكان .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

ملحوظة : يمكن بطبيعة الحال انخال رئيس تحرير الجريدة كمتهم أو انخال صاحب المطبعة الذى قام بطبع المنشور المتضمن للطعن فى العرض أو خدش السمعة مع ملاحظة ما اعتبره القانون من الجنايات التى تقع بواسطة الصحف .

صيغة رقم (٦٩)

جُنحة قذف بطريق التليفون

مادة ٣٠٨ مكرراً عقوبات (مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥) (١)

إنه في يوم

تنتقل الدليلاجة المبنية باحدى صيغ القذف السابقة :

وبعد ذكر الوقائع يضاف اليها ما يلي :

وحيث ان اسناد العبارات الشائنة تم بطرق التليفون على نحو ما هو ثابت بالتسجيلات التي تمت بمعرفة الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بناء على طلب الطالب بتاريخ بوضع تليفونه تحت المراقبة وهو ما تحققت به جريمة القذف المشار اليها بالمادة ١/٣٠٨ عقوبات .

أو - وحيث ان اسناد العبارات القاذفة والسباب تم عن طريق التليفون وتضمن طعنا في عرض أو خدشاً لسمعة عائلة وهو ما تحققت به الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣/٣٠٨ عقوبات .

بناء عليه

ينقل التكليف من الصيغ السابقة ثم يحدد القيد والوصف كما يلي :

١ - انه بتاريخ بدائرة قام المعلن اليه الاول عن طريق التليفون بالقذف في حق الطالب على نحو مرتكباً بذلك الجريمة المشار اليها بالمادة ١/٣٠٨ ع .

٢ - لانه بتاريخ بدائرة قام بسب المعلن اليه على نحو مرتكباً

(١) مادة ٣٠٨ مكرراً : كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالمقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ . وكل من وجه الى غيره بالطريق المشار اليه بالفقرة السابقة سباً لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن طعناً في الوجه خدشاً للشرف أو الاعتذار يعاقب بالمقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ . وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الاذى أو تكذب بالطريق اللين بالقتريتين السابقتين طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة الممتلكات يعاقب بالمقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ .

الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١/٣٠٨ ع ، ١٧١ ع .

٣ - لانه ارتكب الجريمة المشار اليها بالمادة ٣/٣٠٨ ع . وكان ذلك بطريق التليفون على نحو ما هو ثابت الخ .

مع الزامه المصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

ملحوظة : يحق لهيئة التليفونات ان ترفع تليفون المتهم او التليفون الذى ارتكبت عن طريقه الجريمة اذا ثبتت عليه الجريمة بحكم نهائى مع حفظ الهيئة ايضا فى التعويضات ان كان لها محل .

وعقوبة رفع التليفون منصوص عليها فى لائحة الهيئة حتى ولو باسم مشترك آخر غير الذى ارتكب الجريمة ، ويجوز اذا كان هذا المشترك يعلم بالجريمة او كان حاضرا وقائع القذف او السب ان يعتبر شريكا بالتحريض او المساعدة او تسهيل ارتكاب الجريمة ويعاقب بعقوبة الفاعل الاصلى .

ويلاحظ ان جريمة القذف بطريق التليفون غير جريمة الازعاج باساعة استعمال التليفون والمنصوص عليها بالمادة ١٦٦ مكررا عقوبات .

الى المحاكمة التأديبية بتهمة مخالفات تعليمات

وحيث ان نشر الخبر بهذه الصورة وينكر الاسماء قد اساء الى الطالبين
مخالفة ذلك للقواعد العامة واحكام قانون الصحافة على النحو التالي :

أولاً : الخبر مكتوب ومنشور بسوء نية لان النيابة الادارية حققت فى القضية
رقم لسنة نيابة ادارية بناء على شكوى مجهولة ولازال التحقيق
جارياً لم ينته بعد ومن الخطأ استباق الاحداث وانتقاء اسماء بعينها ونشرها
بهذه الصورة بما يسيء الى اصحابها ولا يمكن لمحرر الخبر ان يعثر بجهله
بالقانون حيث تنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٨٨ المعدل بالقوانين
ارقام ٧ لسنة ٨١ و ١١ لسنة ٨١ و ١٢ لسنة ٨١ و ١٧ لسنة ٨١ على ان «ترفع
الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع اوراق التحقيق وقرار الاحالة
بسكرتارية المحكمة المختصة الخ ، ومتى كانت القضية لا تزال فى حوزة
النيابة الادارية ولازال التحقيق فيها مفتوحا فان حظر النشر يكون قائما ، وقد
وقعت الجريدة فى الزلل الخطير بنشرها الاسماء بهذه الصورة الكريهة التى
تعمل المعارض والايماءات ذات التأثير البالغ الضرر على سمعة وشرف المجنى
عليهم .

ثانياً : نصت المادة ٤٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨
باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكم التأديبية على ان جميع المحاكمات
التأديبية والجلسات سرية ، فالحظر هنا وجوبى بنص القانون ، فمجرد النشر
المخالف لهذا الحظر يعتبر فى حد ذاته جريمة من جرائم النشر فاذا تضمن
الخبر امورا او وقائع او عبارات تمس الاشخاص او تلوث سمعتهم او تحط من
مكانتهم فى المجتمع تحققت المسئولية الجنائية فى حق من قام بهذا النشر عما
تضمنه النشر من قذف أو سب أو اهانة فضلا عن مسئولية الجنائية عن جريمة
مخالفة حظر النشر فى حد ذاتها .

ثالثاً : انه لا يجوز اطلاقاً نشر الاسماء فى المحاكمات والتحقيقات التى لم
نته بعد فاذا نشرت الاسماء تحققت جريمة القذف والسب وهذا هو مقتضى
القواعد العامة كما انه مقتضى حكم المادة ٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠

بشأن سلطة الصحافة التي تنص على انه «يحظر على الصحافة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة ويعاقب على مخالفة هذا الحكم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين» (مادة ١١ من ذات القانون) .

رابعاً : نشر الخبر في باب الحوادث يؤكد سوء النية وقصد التشهير ولو كان المحرر حسن النية لكان قد نشر سائر أسماء الذين تناولهم تحقيق النيابة الادارية اما ان ينتقى اسماء بعينها وي طرح اسماء اخرى بناء على تحريض من مجهول فهو دالة على انه مغرض وسيء القصد سيما وأن جميع نواتر النيابة الادارية نفت انها مصدر هذا الخبر وايدت استياعها من النشر لمخالفته للقانون بل وقامت بالتحقيق في هذه الواقعة للكشف عن المجهول الذي له مصلحة في التشهير بالطالين والذي امد الجريدة بالخبر المكتوب خاصة وان التحقيق لازال ملفه مفتوحاً ولم يخرج بعد من حوزة النيابة الادارية .

خامساً : النشر بهذه الصورة ويذكر الاسماء ينطوي على جريمة اخرى وهي التأثير على جهة قضائية حيث تريد الجريدة ان تخلق من واقعة تافهة قضية رأى عام لكي تحفز النيابة الادارية على سرعة الاحالة فعلا الى المحكمة التأديبية ولكي تستمدى هذه الجهة القضائية التي لم يتصل علمها بعد بالقضية ، ومن المقرر قانوناً ان أى نشر يؤثر في مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة يعتبر جريمة معاقبا عليها بالحبس والغرامة .

وحيث ان المادة ٣٠٢ عقوبات تنص على ان «يعد قاذفا كل من اسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لوجب عقاب من اسند اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجب احتقاره عند اهل وطنه ، وكانت المادة ٣٠٣ من ذات القانون تعاقب على القذف بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين» .

وحيث ان المادة ١٨٧ من قانون العقوبات تنص على ان «يعاقب بنفس

العقوبات (وهي عقوبات الحبس والغرامة) كل من نشر بأحدى الطرق المتقمة ذكرها (أحدى طرق العلانية الموضحة بالمادة ١٧١ عقوبات) أمورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في البلاد أو رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق أو التأثير في الشهود الذين قد يطلبون لاداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أمورا من شأنها منع شخص من الانضمام بمعلومات لأولى الامر أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في ادعوى أو التحقيق أو ضده ، فإذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وحيث ان رئيس التحرير في هذه الجرائم يعتبر فاعلا أصليا فيها (مادة ١٧٨ مكررا) ويعاقب رئيس التحرير والمحرم المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر بوصفهما فاعلين أصليين (مادة ١٩٥ عقوبات) .

ولما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان تقام الدعوى التأنيبية من النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، وهو نفس نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمة التأنيبية كما نصت المادة ٢٩ من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ سنة ٥٨ على ان جلسات المحاكم التأنيبية ومحاكماتها سرية .

ومن حيث انه وقد ثبت ان الخبر المنشور بالجريدة التي يتولى رئاستها المعلن اليه الاول ويتولى المعلن اليه الثاني رئاسة تحرير باب الحوادث فيها قد جاء مكتوبا من اساسه لان التحقيق الذي تجريه النيابة الادارية لم ينته بعد ولم يحصل المعلن اليهما الاول والثاني على تصريح بالنشر من جهة قضائية فضلا عن انه يحظر اساسا نشر الاسماء بهذه الصورة سواء بمقتضى قانون العقوبات او بموجب قانون سلطة الصحافة وبالتالي يكون المعلن اليهما الاول والثاني قد ارتكبا اكثر من جريمة بالاشتراك مع مجهول وكلها جرائم تقع تحت طائلة العقاب

الجنائي .

وحيث أنه لا يجدى تكليب الخبر بطريق إعادة النشر كما لا يجدى أى
تصحيح حيث أن التشهير بالطالبين ويسمعتهم قد أدى إلى إلحاق الأذى بهم مما
يحق معه للطالبين لو يقدروا التعويض الجابر لهذه الأضرار بما لا يقل عن
خمسین ألف جنيه .

وحيث أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن كل خطأ سبب ضرراً
للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض كما أنه يحق للطالبين عملاً بحكم المادة ٢٥١
أجراءات أن يقيموا أنفسهم مدعين بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية التى
تنظر الجرائم التى ارتكبتها المعن الیها الاول والثانى .

ولما كان الفقه مستقر على إباحة الطعن فى أعمال الموظف العام مشروطة
بأن تكون الوقائع التى يؤسس عليها الطاعن نقده وقائع صحيحة غير منكورة
(راجع محمد عبد الله ، جرائم النشر صفحة ٣١٠ وما بعدها ، عماد النجار النقد
اليابح ص ١٧١ رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ، وأن العبرة هى بسوق
الوقائع محل النقد لا بتجريح الأشخاص الذين هم محل حماية القانون إذ يتعين
عدم تجاوز دائرة المشروعية (شريف كامل ، الجرائم الصحفية ص ٢١ وما
بعدها ، أحمد أمين فى شرح قانون العقوبات الاعلى ، طبعة سنة ١٩٢٣ ص
٥٣٤ ، جمال العطيفى حرية الصحافة سنة ١٩٧١ هامش رقم ١ ص ١٢٤
وصفحتى ١٢٣ ، ١٢٤) .

وحيث أن الطالبين أصحاب مصلحة وإلهم صفة فى إقامة هذه الدعوى (مادة ٣
مرافعات) وهى مصلحة قانونية وشخصية ومباشرة وقد لحقهم ضرر مباشر من
الجريمة .

وحيث أنه وعملاً بنص المادة ٢٠٦ عقوبات وكل سب لا يشتمل على اسناد
واقعة معينة بل يتضمن بلى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب
عليه فى الأحوال المبينة فى المادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا
تزيد على مائة جنيه ، وكان المقرر أن الركن المادى فى جريمة القذف يتوافر
بتوافر عناصر ثلاثة هى الاسناد أى أن يكون قد ورد على واقعة معينة لو صححت

لا وجبت عقاب من اسندت اليه او اعتقاره ، وعلاية الاسناد ويتحقق ذلك بنسبة امر الى شخص معين ويستوى ان يكون بنية التأكيد او التشكيك وهو يتحقق بمجرد الاخبار بواقعة تلقى في روع الجمهور ولو بصورة مؤقتة احتمال صحة الواقعة وهو ما يكفي وحده للمساس بشرف المجنى عليه واعتباره ويستوى ان ينسب الجاني الواقعة الى المجنى عليه باعتبارها من معلوماته الخاصة او بوصفها رواية نقلها عن الغير (أحمد فتحي سرور ، شرح قانون العقوبات القسم الخاص من ٦٦٢/٦٧١) .

وقد استقر قضاء النقض الجنائي في جريمتي القذف والسب على ان القصد الجنائي فيها يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم الى المجنى عليه شائنة بذاتها ان علم الجاني يكون في هذه الحالة مفترضا (نقض جنائي جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٧٥ ونقض ١٦/١/٦٣ من ١٢ من ١٧٤٧ و ١١/٦٤/١٧٥ من ١٥ من ٦٨٧ ، مجموعة المكتب الفني) .

وحيث انه لا يقدح في وقوع الجريمة التمدي باباحة الطعن في اعمال الموظف العام ذلك لان القانون في سبيل مصلحة عامة استثنى الطعن في اعمال الموظفين العموميين متى توافرت شروط ثلاثة اولها ان يكون الطعن خاصا بسلامة نية لاجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة الوقائع التي اسندها الطاعن وقت اذاعتها ، والثاني ألا يتعدى الطعن اعمال الوظيفة والثالث ان يقوم الطاعن بأشبات كل امر اسنده الى المطعون فيه ، ولما كان الثابت عدم توافر هذه الشروط أية ذلك ان الطعن المتمثل في نشر الخبر حصل بسوء نية وهو ما يتضح عن صياغة الخبر نفسه ورواية الاسناد على هذا النحو المثير للاستهجن كما انه لا يتفيا مصلحة عامة وفوق ذلك فالخبر نفسه مكتوب لان الموضوع برمته مازال محل تحقيق لم ينته كما ان النياية لم تحل الموضوع للمحاكمة كما جاء بالخبر أعنف الى ذلك انه لا يجوز قانوناً نشر اخبار المحاكمات والتحقيق ويترتب على عدم توافر الدفع باباحة الطعن في اعمال الموظف العام تشديد العقاب على المتهمين الاول والثاني .

وحيث ان الجرائم التي ارتكبتها الطعن اليهما الاول والثاني هي من الجنح

ويكون الاختصاص بنظرها لمحكمة الجنح ، وملا بنص المادة ٢١٧ اجراءات
يتمين الاختصاص المحلى بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة او الذى يقيم فيه المتهم
او الذى يقبض عليه فيه .

وتنص المادة ٢٧٦ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية على ان «يحكم على
وجه السرعة فى القضايا الخاصة بالاحداث ، وخاصة بالجرائم المنصوص
عليها فى الابواب الاول والثاني والثاني مكرراً والثالث والرابع والرابع عشر من
الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٠٢
و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ من قانون العقوبات اذا وقعت بواسطة الصحف» .

كما تشدد العقوبة فتكون الحبس والغرامة معاً ولا تقل عن نصف الحد
الاقصى ولا يقل الحبس عن سنة وذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ عقوبات .

ولما كانت الجريمة قد وقعت فى كافة انحاء الجمهورية نتيجة توزيع الجريدة
فى كافة البلاد مما يمكن معه ان ينعقد الاختصاص لى محكمة جنح فى البلاد
إلا ان الطالبين يلجأون الى محكمة موطن الجريدة التى يمارس فيها المتهمان
عملهما كما ان المكتوب المنشور قد صيغ وأعد وطبع من هذا المكان وهو ما يتبع
قسم ونياية

وإذ كان الفرض من اختصاص المعلن اليه الاخير هو تحريك الدعوى الجنائية
قبل المتهمين وتوجيه الاتهام والمطالبة بانزال العقوبات الواردة فى القانون .

بناء عليه

إننا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكلفاً الاول والثاني المصور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى يسمعا الحكم بطلبات المعلن اليه الاخير
عقابهما بالمواد ٣٩ و٤٠ و٤١ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٧ و١٩٥ و٣٠٢ و٣٠٣
و٣٠٦ من قانون العقوبات والمادتان ٨ و١١ من القانون ١٤٨ سنة ١٩٨٠ والمادة
٢٧٦ مكرراً من قانون الاجراءات وكذا إلزامهما بأن يؤديا للطالبين متضامتين
مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض لاتهم بتاريخ بدائرة

بدائرة قسم اشتراكا مع مجهول واسندا للطالبين العبارات المشار اليها
بصدر الصحيفة وكان ذلك بطريق العلانية وهي الكتابة المنشورة التي تداولها
ملايين الناس حالة كون هذه العبارات تشكل أركان الجرائم المشار اليها
بنصوص العقاب وهي وقائع مكتوبة نشرت بسوء نية كما قاما بنشر امور من
شأنها التأثير في القضاء والنيابة مرتكبين بذلك الجرائم المشار اليها بمواد
العقاب ويعتبر كل منهما فاعلا اصليا في هذه الجرائم عملا بذات النصوص
المشار اليها وكذلك الزام المعلن اليه الاول بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في
جريدة التي يرأسها وفي احدى جرائد المعارضة التي تأمر بها المحكمة
وذلك بنفقات على حساب المتهم الاول عملا بحكم المادة ٩٨ عقوبات مع الزام
المتهمين الاول والثاني المصروفات ومقابل اتماب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ .
مع حفظ كافة حقوق الطالبين الاخرى من أى نوع كانت وحفظ كل حق كل
من اصاب بالضرر من جراء هذه الجرائم في مطالبة المعلن اليهما بالتعويض .
ولاجل العلم

صيغة رقم (٧١)

جُنْحَة بِلَاغ كَاذِب (مادة ٣٠٥ عقوبات)^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / التاجر المقيم ومحل المختار
مكتب الأستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / التاجر المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ووطن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب يشتغل بالاعمال التجارية ويتخذها حرفة معتمدة له وقد جرت عدة
معاملات بينه وبين المعلن اليه الاول في الفترة من الى

وحيث انه بتاريخ بب الخلاف بين الطالب والمعلن اليه الاول وانقطعت
على اثره كل المعاملات بين الطرفين إلا ان المعلن اليه رغبة في الكيد بالطالب
وتسوي سمعة التجارية ابّلع مأمورية ضرائب بأن الطالب متهرب من
الضرائب كما اشاع في الغرفة التجارية ان الطالب مهدد بالافلاس وانه يعطى
لعماله شيكات بنون وصيد ولم تثبت أى من هذه الجرائم في حق الطالب بل ان
المعلن اليه الاول تعتمد الكتب في التبليغ لانه يعلم يقيناً ان الطالب برئ من هذه
التموت.

وحيث ان ما اتاه المعلن اليه الاول قد تحققت به جريمة البلاغ الكاذب وقد
تسبب عنها ضرر بالطالب يقدر التمييز عنه بمبلغ جنيتها وقد اختتم

(١) مادة ٣٠٥ ع : ولما من اخبر ياد كلاب مع سوء القصد فيستحق العقوبة وان لم يحصل منه اشاعة خير
الاشهار للكثرة ولم يتم دعوى بما اشهر به .

المعلن اليه الثانى لتحريك الدعوى العمومية ضد المتهم ذلك انه يشترط فى القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر وكنتين هما عدم ثبوت الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجانى عالماً بكنيتها ومتنويا السوء والاضرار بالمجنى عليه (نقض جنائى فى القضية رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ قضائية جلسة ١٤/١/١٩٦٣ قاعدة رقم ٣ ص ٢٠ ، مجموعة المكتب الفنى لمحكمة النقض - الدائرة الجزائية ، السنة ١٤ .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٠٥ عقوبات وإلزامه بأن يذلى الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتماب المحاماه ويشمول الحكم بالنفاذ . لانه بتاريخ بدائرة قسم أخبر يأمر كاذب مع سوء القصد مامورية الضرائب والغرفة التجارة بوقائع كاذبة يعلم سلفاً بكنيتها وذلك بقصد الاضرار بالطالب وزعزعة مركزه التجارى والتشهير بسمعته على نحو ما توضح بصلب الصحيفة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

ملاحظات:

١ - تتطلب جريمة البلاغ الكاذب ان يقدم المتهم بلاغه الى أحد موظفى السلطتين القضائية او الادارية وكذلك الحال اذا قدم لمجلس الشعب .

٢ - لا تقع جريمة البلاغ الكاذب إلا إذا كانت كل أو بعض الوقائع التى تضمنها البلاغ غير صحيحة اما اذا ثبت ان البلاغ صحيح برمته فلا تقع الجريمة .

٣ - اذا كانت دعوى البلاغ الكاذب قد رفعت بعد صدور حكم نهائى بإدانة أو

براعة المبلغ ضده عن الوقائع التي استند بها إليه المبلغ في ابلاغه فان هذا الحكم يعزز قوة الشيء المحكوم فيه ويجب على القاضى الذى ينظر جنحة البلاغ الكاذب مراعاته عند اصدار حكم بادانة المبلغ او براءته .

٤ - القرار الصادر بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن الوقائع المسندة الى المبلغ ضده يعد دليلا قاطعا على كذب البلاغ اما قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة فلا يقيد القاضى الجنائى الذى ينظر فى جنحة البلاغ الكاذب .

٥ - اذا رفعت دعوى البلاغ الكاذب اثناء نظر الدعوى الجنائية المتعلقة بالوقائع المسندة للمبلغ ضده فيجب على القاضى ان يعجل نظر دعوى البلاغ الكاذب الى ان يفصل فى هذه الوقائع .

٦ - لا يشترط للعقاب ان يكون الفعل الذى تضمنه البلاغ فى حق احد الموظفين معاقبا عليه جنائيا بل يكفى ان يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية .

صيغة رقم (٧٢)

جنتة بناء على بلاغ كاذب عن تهريب ضريبي

مادتان ٣٠٣ و ٣٠٤ ع

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالاتي

الطالب يعمل بالتجارة ومقيدا بالسجل التجارى تحت رقم وكانت توجد
بينه وبين المعلن اليه الاول معاملات تجارية فى الفترة من الى وقد
انتهت هذه المعاملات بعد تصفية جميع الحسابات والمراكز المالية بينهما إلا انه
بتاريخ ارسل المعلن اليه الاول الى مأمورية ضرائب التى يتبعها الطالب
خطابا قال فيه ان الطالب يتلاعب فى اثبات نشاطه التجارى فى دفاتره التجارية
وذلك توصلا للتهرب من أداء الضرائب كما اضاف ان الطالب يعتمد اظهار
مديونيات وهمية فى دفاتره وصولا لها الغرض وقد قطعت مصلحة الضرائب
وإدارة مكافحة التهرب الضريبي شوطاً كبيراً فى بحث هذا البلاغ الذى ارسله
المعلن اليه الاول وترتب على ذلك اجراء التحريات والتفتيش فى فترات متقطعة
اساءت الى مركز الطالب المالى وسمعته التجارية وقد ثبت فى النهاية كذب البلاغ
الذى تقدم به المعلن اليه الاول ويتم حفظه اداريا كما تبين ان المعلن اليه الاول لم
يكن له من هدف سوى الاضرار بالطالب وانتواء السوء له والابقاع به لغرض فى
نفسه وهو بالقطع غرض غير مشروع كما اسفر عنه تحقيق البلاغ .

وحيث ان ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل اركان جريمة البلاغ الكاذب ذلك انه

يشترط لتحقيق الركن المادى - وطن ما جرت به احكام محكمة النقض - الاقدام على الابلاغ والذي يتحقق بأي طريقة ومنها الكتابة وثلثانية البلاغ بمعنى انه ارملة من تلقاء نفسه دون أن يطلب منه احد ذلك واسناد واقعة تستوجب العقاب حيث ان التهرب الضريبى معاقب عليه جنائياً وتقديم البلاغ الى احد الحكام القضائيين او الاداريين - وهو ما تحقق فعلا حيث تعتبر مأمورية الضرائب وإدارة مكافحة من الجهات التى يشملها النص كما تحقق القصد الجنائى العام وهو علم المعلن اليه الاول بكتب البلاغ وتحقيق القصد الجنائى الخاص وهو الايقاع بالطالب ونية الاضرار به ومن ثم فإن العقاب اصبح واجباً جزاء ما اقترفه فى حق الطالب .

ولما كان الطالب قد اخبر من الجريمة ويحق له ان يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت وذلك بتحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم عملاً بالمادتين ٢٢٢ ، ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية وقد اختصم المعلن اليه بصفتها لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بعقاب المتهم بمراد الاحالة طبقاً للقيد والوصف .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادتين ٢٠٢ و ٣٠٥ عقوبات وإلزامه بأن يردى الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المأقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ . لانه بتاريخ بدائرة قسم ابلغ كذباً ضد الطالب بأنه يتلاعب فى فئاته التجارية ويخفى حجم نشاطه التجارى وصولاً لتهرب من أداء الضرائب وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات الادارية ويصلب هذه الصحيفة مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بمادتي الاحالة .

ولاجل العلم

صيغة رقم (٧٣)

جئحة بناء على برقية كاذبة من مطلقه ضد مطلقها

ملداتان ٣٠٣ و ٣٠٥ عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيدة / المقيمة مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

المعلن اليها الاولى كانت زوجة للطالب بصحيح العقد الشرعى وأنجب منها
على فراش الزوجية طفلين إلا انه حدثت مشاحنات بينهما أدت الى انفصالها عنه
بالطلاق وقد اتفق معها بموجب عقد صلح معاصر لواقعة الطلاق على أن يدفع
لها مبلغ كل شهر كتفقة للطفلين وظل الحال على هذا المنوال الى أن فوجئ
برئيسه فى العمل يخبره بضرورة المثول للتحقيق الادارى وأثناء التحقيق تبين أن
المعلن اليها الاولى كانت قد ارسلت برقية لرئيس المصلحة الحكومية التى يعمل
فيها الطالب تخبره فيها أن ولديها يتضوران جوعاً بسبب عدم اتفاق والديهما
عليها هذا فى الوقت الذى يوجد فيه تحت يد الطالب ابصالات استلامها للنفقة
الرضائية الشهرية وحين قدم الطالب هذه الايصالات لجهة التحقيق تيقنت من
كيدية البلاغ وحفظت التحقيق وحيث أن المعلن اليها الاولى لم تكتب بهذا التشهير
بالتطالب امام جهة عمله وانما اقامت دعوى نفقة برقم لسنة امام
محكمة وأثناء تدلولها قدمت مذكرة للمحكمة قالت فيها أن الطالب موسر وانه
يؤجر شقة مفروشة بجهة ويعاشر فيها إحدى النساء معاشرة غير شرعية

وارسلت صورة بهذا المعنى بجهة عمل الطالب - وبعد أن حققت المحكمة وأجرت التحريات وسمعت الشهود استبان لها كذب هذه المقالة كما استبان لها أن الطالب يسند النفقة المتفق عليها برضاء وبالتالي قضت برفض الدعوى لعدم قيامها على أساس من الواقع (١) .

وحيث أن ما أنته المعلن اليها يشكل ركناً جريمة البلاغ الكاذب ذلك أنها أخبرت الحكام الإداريين (جهة عمل الطالب) والحكام القضائيين (المحكمة الشرعية) بوقائع تستوجب عقاب الطالب تأديبياً وجنائياً وكان ذلك بطريق تعدد الكذب واختلاق الروايات غير الصحيحة بقصد الإيقاع بالطالب والتيل منه والاضرار والسوء به وقد أخبر الطالب من الجريمة بما يحق له معه أن يدعى مدينياً بطلب تعويض موثقت عملاً بالمادة ٢٥١ إجراءات وقد اختصم المعلن اليه الثاني مباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بعقاب المتهم بمواد الاحالة طبقاً للتقيد والوصف .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الخ (ينقل من الصيغة رقم ١)

وذلك لكي تسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادتين ٣٠٢ و ٣٠٥ عقوبات وإلزامها بأن تؤدي الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه . لانها بتاريخ بجهة ... ارسلت برفقية الى المصلحة التي يعمل بها الطالب ضمنيتها الايلاغ عن واقعة مكتوبة مع علمها بكذبها وثبوت عدم صحتها كما انها قدمت بتاريخ مذكرة مكتوبة الى محكمة التي تنتظر القضية رقم لسنة شرعى ذكرت فيها كذباً أن الطالب يقوم بمعاشرة امرأة معاشرة غير مشروعة مع علمها بكذب هذه الواقعة وكانت هي الحاليتين تنتوى الاضرار والسوء بالطالب وهذه الوقائع تعرض الطالب للعقاب تأديبياً وجنائياً .
ولأجل العلم

(١) راجع تقرير رقم ١٠٢ ق ، جلسة ١٩٥٥/٥/١٠ ، مجموعة للكتب الثاني ، راجع ما جاء بالقرة ٢٥ السابقة .
هذا وقد حكمت محكمة النقض بأنه لا يعد مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب الشاهد الذي يشهد في دعوى نفقة أن الزوج طلق بغيره لأنه يفرض بالريا التلحش ، راجع ما سبق لقرة ٣٧ .

صيغة رقم (٧٤)

جنتة ضد شاهد أدلى بإخبار كاذب فى قضية مدنية

مادتان ٣٠٣ و ٣٠٤

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسرائى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

أقام الطالب ضد السيد / (شخص آخر غير المعلن اليه الاول)

الدعوى رقم لسنة مدنى كلى يطلب الزامه بإداء مبلغ
طبقاً للوقائع والمستندات المشار اليها بهذه الدعوى وبعد أن جرى تداولها قررت
المحكمة حجزها للحكم ثم أصدرت فيها حكماً تمهيدياً بجلسة بسماع شهود
الطرفين (المدعى والمدعى عليه) طبقاً لما جاء بمنطوق الحكم التمهيدي و بجلسة
التحقيق المشار اليها مثل المعلن اليه الاول كشاهد حضره المدعى عليه (وهو
الشخص الآخر المذكور عالياً) وأدى توجيه الاسئلة اليه من جانب المحكمة تجاوز
حدود مهمته كشاهد وقرر انه يعلم ان الطالب يدعى شقته للعب الميسر وأنه جنى
من وراء ذلك حصيلة كبيرة من المال وأنه ليس له الحق فى المطالبة بموضوع دعواه
..... الى غير ذلك من العبارات التى لا تمت لموضوع الشهادة بأثنى صلة -
ومع أن دفاع الطالب فى هذه الدعوى المدنية طلب عدم اثبات هذه العبارات
بمحضر جلسة الشهود إلا ان المعلن اليه الاول اصر على اثباتها .

وحيث انه لم يثبت صدق ما اخبر به المعلن اليه الاول وكان هذا الإخبار ينطوى

على اسناد واقعة معاقب عليها جنائياً وكان ذلك امام احد الحكام القضائيين وهو المحكمة التى تحقق فى القضية المدنية التى رفعها الطالب ضد مدينه كما انه ثبت ان المعلن اليه الاول كان يعلم وهو يدعى هذه الرواية انها مكشوفة ومختلفة وانه قصد الاضرار بالطالب وانتواء السوء به ومن ثم تحققت اركان جريمة البلاغ الكاذب ولا يقدح فى ذلك التحدى بان المعلن اليه الاول لم يتقدم بالبلاغ من تلقاء نفسه وانما رواه بقاء على تكليفه بالشهادة ذلك ان هذا القول مريب بل انه قد تلوع للحضور كشاهد مع خصم الطالب نون ان يدعى بذاته لاداء الشهادة فضلاً عن انه تناول امراً لا يمت لواقعة الدعوى التى جاء لى يشهد فيها بأدنى صلة بل ان تعدد الاسماء واضح وقصد الاضرار والتشهير بالطالب أمر باد (١) ، بما يحق معه للطالب وقد اضير من الجريمة ان يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى بمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة بعقاب المتهم طبقاً للقيد والوصف .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستتعد بعشية الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توافيق العقوبة الواردة بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ . لانه بتاريخ أدلى بشهادة فى القضية رقم لسنة مدنى ضمنها واقعة كاذبة ومختلفة ومعاقباً عليها بالعقوبات الجنائية وكان ذلك بنية الاضرار وقصد النيل والاساءة والتشهير بالطالب وامام جهة قضائية الامر الذى تتوافر به الجريمة مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم

(١) راجع نفس رقم ١٦٩ لسنة ٢٩٩ ق، جلسة ١٩/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٥٠، مصرية للكتب النفى .

صيغة رقم (٧٥)

جنتة ضد شاهد أدلى باخبار كاذب فى دعوى ايجارية

ملداتى ٣٠٣ و ٣٠٤ ع

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

- ١ - السيد / المقيم مخاطباً مع
- ٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته وموطن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

أقام الطالب الدعوى رقم ... لسنة ... ايجارات كلى ضد (يذكر اسم
المؤجر) بطلب اثبات علاقة ايجارية عن العين الموضحة الحدود والمعامل بصحيفة
الدعوى ، ويجلسه أحالت المحكمة القضية الى التحقيق وادى سماع شهود
الطرفين حضر المعلن اليه الاول كشاهد مع المؤجر (خصم الطالب فى الدعوى
الايجارية) وأثناء شهادته قرر ان الطالب يحتجز وحدة سكنية اخرى بجهة
وأنه يديرها للأعمال المنافية للأدب وأنه فى غير حاجة الى شقة التداعى وما
كانت هذه العبارات لا تملئها ضرورات الشهادة فى الدعوى الايجارية التى مثل
لكى يشهد فيها خصوصاً وأن الحكم التمهيدى الصادر فى هذا الشأن كان مفاده
اتاحة الفرصة لطرفى الدعوى الايجارية لاثبات قيام العلاقة الايجارية او نفيها
وبالتالى فيعتبر ما قاله الشاهد (المعلن اليه الاول) خارجاً عن موضوع الدعوى
وايس له من غرض سوى الاضرار بالطالب وانتواء السوء به والتشهير مع علمه
الاكيد بكتب ما اخبر به فى شهادته التى رواها امام احد الحكام القضائين
فضلا عن ان ما اخبر به هو واقعة معاقب عليها جنائيا الامر الذى تتوافر به

أركان جريمة البلاغ الكاذب ولا يشفع له تنذره بأنه كان يؤدي الشهادة لأن الشهادة لها حدودها وضوابطها حيث قضت محكمة التقض بأنه يكفي أن يكون المبلغ قد أدلى ببلاغه شفاهة في أثناء التحقيق معه مادام الادلاء قد حصل عن محض إرادته من تلقاء نفسه (الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ١٩٥٥/٥/١٠ - مجموعة المكتب الفني السنة السادسة) .

ولما كان الطالب قد أخير من الجريمة بما يحق له معه أن يدعى مدنياً بطلب تعويض موثقت عملاً بالمادتين ٢٢٢ ، ٢٥١ إجراءات وقد اختصم المعلن إليه الثاني لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة بعقاب المتهم طبقاً للتقيد والوصف .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن إليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادتين ٢٠٣ و ٢٠٥ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

لأنه بتاريخ جدائرة ... أخبر أحد الحكام القضائيين بواقعة كاذبة يعلم أنها مختلفة وذلك بقصد السوء والإيقاع بالطالب الأمر الذي تتوافر به أركان الجريمة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أي نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٧٦)

جئحة عن إخبار كلاب مسطر بمحضر خبير

مئندب فى دعوى ايجارية متداولة

ملائق ٢٠٢ و ٢٠٥ ع

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / الخ (تتال اللىباجة من الصيفة رقم ١)

١ - السيد /

٢ - السيد / وكيل نيابة

واعلنتهما بالآتى

الطالب يعمل بشركة وكان يتولى رئاسة اللجنة النقابية للعاملين بالشركة فى الدورة النقابية العمالية المنتهية بتاريخ وبعد أن تقر فتاح باب الترشيح للنورة الجديدة قدم الطالب اوراقه للجهة الادارية المختصة بتلقى الترشيحات طبقاً لقانون النقابات العمالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٥ وقد ادرجت مديرية القوى العاملة اسم الطالب بين كشوف المرشحين واثناء إجراء العملية الانتخابية لاحظ الطالب أن هناك تلاعباً فى صنادق فرز الاصوات فلجأ الى السيد قاضى الامور الوقتية وقدم طلباً على عريضة لايفاف اعلان النتيجة كما ارسل عدة برقيات للمسؤولين ومع ذلك اعلنت النتيجة وفوجيء الطالب بانها لا تمثل حقيقة الحال كما فوجيء باعتمادها رغم عملية التزوير والتلاعب التى حدثت فلجأ الطالب الى المحكمة العمالية الجزئية المختصة عملاً بنص المادة ٢/٤٤ من قانون النقابات سالف الذكر وطلب الحكم ببطلان اعلان النتيجة فأمرت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لى يعهد الى احد خبراء المختصين بتحقيق عناصر الدعوى والانتقال الى الجهة الادارية وتحقيق عملية فرز الاصوات ومراجعتها على كشوف اسماء التاخرين وسؤال المشرفين على العملية الانتخابية واثناء فحص الخبر للموضوع قام بسؤال المرشح المنافس للطالب وهو المعلن اليه الأول حيث ادلى فى اجابته

بمحضر الخبير بوقائع مكتوبة من أساسها بأن زعم أن الطالب في الدورة النقابية الماضية كان يتقاضى اتاوات من عمال الشركة لانجاز مصالحهم كما ادعى أن الطالب يفتح مكتباً لتشغيل العمالة بالخارج بدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة وقدم للخبير تلييداً لمزاعمة منشوراً مطبوعاً غير مزيل بلوى اسم من الاسماء وانما كتبت في نهايته عبارة «النقابيين الثائرين» وقد حوى المنشور وقائع كاذبة حول مسلك التشكيل النقابي الذي كان يرأسه الطالب وهذه الوقائع وإن كانت لم تسطر اسماء الطالب أو هيئة مكتب اللجنة النقابية السابق أو أحد من اعضائها إلا انها بلاشك تعطى الدلالة الواضحة على انها موجهة الى الطالب لأن من شأن عبارات المنشور هو تهينة المظاهر التي تدل على ارتكاب الطالب وقائع معاقباً عليها ادرياً وجنائياً بقصد ايصال خبرها الى السلطات المختصة وهو ما تتحقق به اركان جريمة البلاغ الكاذب حيث جرى قضاء محكمة النقض على انه يستوى أن يكون البلاغ مسطوراً بيد المبلغ أو بيد غيره موقعاً عليه باسم المبلغ (راجع موسوعة جندى عيد الملك ج ٢ مادة ١١ ص ١٢١ ونقض رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٥ السنة ٣٠ ص ٤٨١ مجموعة المكتب الفني) كما حكم بأن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة حتى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة بقصد ايصال خبرها الى السلطة المختصة ليتهم امامها من اراد اتهامه بالباطل (الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ لسنة ٣ ص ٤٩٥ - المكتب الفني) ولا يؤثر في ذلك انه انما ابدى اقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه اليه المحقق مادام هو قصد أن يجرى التبليغ على هذه الصورة (الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ لسنة ٢٨ ص ٩٧ - المكتب الفني)

ومن المقرر انه لا يشترط العقاب على البلاغ الكاذب ان يكون الامر المبلغ عنه قد اسند الى المبلغ ضده على سبيل التاكيد بل يعاقب المبلغ ولو اسند الامر الى المبلغ ضده على سبيل الاشاعة او على وجه التشكيك او الظن او الاحتمال (الطعن رقم ١٩٠٢ رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ لسنة ١٨ ص ٢٢٦ - المكتب الفني) وحيث أن الطالب اُخبر من الجريمة ويحق له أن يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت عملاً بالمادتين ٢٢٢ ، ٢٥١ إجراءات وقد اختصم المعلن اليه الثاني

لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة بعقاب المعلن اليه الاول طبقاً للقيد والوصف .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر (ينقل التكليف من المصيفة ١)

ثم يقال - وذلك لكي يسمع الحكم بإلزامه بأن يؤدي الطالب مبلغ ٥٠١ ج على
سبيل التعويض المؤقت وكذا طلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥
عقوبات وذلك بتاريخ بدائرة ادلى ببلاغات امام مكتب
خبراء وزارة العدل في القضية رقم لسنة عمال جزئي
..... تتضمن وقائع كاذبة وهو يعلم كذبتها كما قدم منشوراً مطبوعاً يعزز هذه
التبليغات الكاذبة وكان ذلك بنية الاضرار بالطالب وانتواء السوء له والايقاع به مع
الزامه المصروفات ومقابل اتمام المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٧٧)

جنتة ضد شاهد ادلى ببلاغ كاذب فى دعوى جنائية

مادتان ٣٠٣، ٣٠٥ ع

إنه فى يوم

بناء على طلب الخ (تنقل الالباجة من الصيغة رقم ١)

١ - السيد / المقيم

٢ - السيد / وكيل نيابة الخ

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ فوجى الطالب بأحد جيرانه فى السكن (يذكر اسمه) يتهمه بالتعدى عليه بالضرب نتيجة مشاجرة وقعت بينهما وقد توجه الطالب الى الشرطة للدلاء بأقواله ويأتها لا تعدو أن تكون مشادة كلامية أنتهت دون حدوث تعدى من الطالب على هذا الجار إلا أن المذكور استشهد بالمعلن اليه حيث سطر فى أقواله بمحضر الضبط أن الطالب تعدى على الجار بعضا فأحدث به إصابات ثم أضاف فى أقواله أيضاً أن الطالب سب الحكومة ورئيسها والمأمور وضباط الشرطة وأنه قال ان الطالب لا يهمه أحد من هؤلاء وبعد أن احيلت الأوراق للنيابة العامة قررت بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم وجود اصابات او تقارير طبية ولأن ما ورد بالتحقيق على لسان المعلن اليه الاول (كشاهد) عبارة عن أقوال مرسلة لم يتم عليها أى دليل وبالتالي فقد ثبت كذب الاخبار الذى إقترفه المعلن اليه الاول كما ثبتت نيته السيئة وقصده الجنائى لضغائن سابقة .

وحيث أن من المقرر أنه اذا كان المتهم عند سؤاله امام المحقق فى دعوى مشاجرة قد اقيم فى أقواله ان المدعى بالحق المدنى سب الحكومة ورئيسها وعدة البلد ولم يكن لهذا علاقة بموضوع التحقيق ثم ثبت أنه كان كاذباً فى هذا القول قاصداً الاضرار بالمدعى لضغينة بينهما فإن معاقبته على جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة (المعلن رقم ١٨٢٩ السنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١١/٣ مجموعة عمر جزء (٥) قاعدة ٢٩٤)

ولما كان الطالب قد اضير من الجريمة بما يحق له معه أن يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن إليه الثانى لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة بمعقاب المتهم طبقاً للقيد والوصف .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ (تتقل الديباجة من الصيغة ١)

ثم يقال - وذلك لسماعه الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ عقوبات بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ لانه بتاريخ بدائرة اخبر بأمر كاتب مع علمه بكتبه وانتواء الاضرار والايقاع بالطالب وذلك على النمر المبين بصلب الصحيفة والمحضر الادارى رقم لسنة وماتر الاوراق .

ولأجل العلم

صيغة رقم ١٧٨٠

جنحة ضد فاعل أصلى وشريك عن بلاغ كاذب

مضطرب في صحيفة جنحة مباشرة

مواد ٣٩، ٤٠، ٣٠٣، ٣٠٥ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب السيد /

الى كل من :

١ - السيدة / المقيمة

٢ - السيد / والد الاولى ومقيم

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته

واعلنتهم بالاتي

الطالب زوج المعلن اليها الاولى بصحيح العقد الشرعى وقد فوجيء بقيامها برفع جنحة مباشرة ضده تتهمه فيها بتبديد منقولات الزوجية رغم أن هذه المنقولات لم تنقل من مكانها وقد تبين للطالب انها فعلت ذلك بإيعاز وتحريض من المعلن اليه الثانى فبادر الطالب بإثبات حالة المنقولات بمحضر رسمى مؤرخ لنفى واقعة التبديد المخلقة والتي كان هدف المعلن اليهما الاولى والثانى من رفعها هو مجرد التشهير بالطالب والكيد له والايقاع به وهو ما ثبت أمام محكمة الجنح التى برأت الطالب من تهمة التبديد لما قتاها لها من أن وقائعها لا تقوم على اساس من الحق او القانون كما رفضت الدعوى المدنية التى اقامتها المعلن اليها الاولى والمرتبطة بالدعوى الجنائية وقد اتضح من اسباب حكم البراءة ان الإبلاغ كان كاذباً وان المعلن اليهما كانا يعلمان بذلك .

وحيث أن من المقرر ان رفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدنى امام محكمة الجنح وارسال صورة من صحيفة الدعوى الى النيابة العامة يعد بلاغاً للحكام القضائيين لان المدعى ينسب للمتهم امراً او ثبت لا ستوجب عقابه قانوناً

، وإعلانه بصحيفة الدعوى يعد تحريكاً للدعوى العمومية ويصح للمحكمة أن تحكم بالعقوبة فيما لو كانت التهمة ثابتة والعبرة في البلاغ بإمكان معاقبة المبلغ ضده لو ثبت صحة البلاغ كما أن من المقرر أنه سواء أكان المتهم شريكاً بالتهمة في تقديم البلاغ الكاذب أو فيه وفي الأقوال التي ورثت على لسان المبلغ في التحقيق الذي حصل بعد التبليغ فإن العبرة هي بالبلاغ الذي ثبت كذبه وأن يكتفى لتكوين جريمة الاشتراك أن يكون التهميش مقصوداً عليه دون سواء مما تلاه من الأقوال في التحقيق (القضية رقم ١٥١٧ سنة ٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٣٤ - مجموعة عمر ج ٢ قاعدة ٢٦٢ ص ٢٤٩)

وحيث أنه في ضوء هذه المبادئ التي استقر عليها قضاء محكمة النقض قديماً وحديثاً يتضح من وقائع الدعوى الماثلة أن المعلن اليهما الأولى والثانية ابلغا برقعة تستوجب عقاب الطالب جنائياً بالمادة ٢٤١ عقوبات حيث قالاً عنه أنه ارتكب جريمة تبديد منقولات الزوجية في الوقت الذي يطعن فيه بيقيناً أن بلاغهما كاذب وأن الواقعة برمتها مختلفة بقصد النيل من الطالب والإيقاع به وانتواء السوء والاضرار له وقد برأت محكمة الجench ساحته من هذه الجريمة لا تيسيراً على عدم كفاية الأدلة أو الشك في الاتهام بل على أساس انتفاء التهمة من الأصل وقد أصبح هذا الحكم عنوان الحقيقة ولم تطعن فيه النيابة ومن ثم أصبح حكماً باتاً بما اكده من براءة الطالب لانعدام الجريمة أساساً وبالتالي يكون المعلن اليهما قد ارتكبا جريمة البلاغ الكاذب بركبتها المادى والمعنى .

وإذ كان الطالب يحق له أن يدعى مئنيماً عن الاضرار التي أصابته من الجريمة وقد اختصم المعلن اليه الأخير بصفته لمباشرة الدعوى العمومية قبل المتهمين والمطالبة بمقابعتها طبقاً للقيد والوصف .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهم كلا بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول والثاني الحضور أمام محكمة جنح الكائنة بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد صباح يوم الموافق لسماعهما الحكم بطلبات المعلن اليه الأخير عقابهما بالمواد ٢٩ و ٤٠ و ٣٠٢ و ٣٠٥ عقوبات

والزامهما متضامنين بأن يؤدبا للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت وكذا المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ لانه بتاريخ بدائرة

الاولى - ابلغت كذباً ضد الطالب بأنه يبدد متقولاتها الزوجية وكان ذلك البلاغ مسطراً في صحيفة دعوى مباشرة اعلنتها للطالب وللنيابة العامة وقضى فيها ببراعته لانتفاء التهمة على النحو المبين بصلب هذه الصحيفة ومفردات الجثة المشار اليها وذلك مع علمها بكتب التبليغ واختلاق الواقعة وانصراف ارادتها الى الايقاع بالطالب والكيد له والاضرار به على النحو المبين بالاوراق وتعتبر فاعلاً اصلياً في الجريمة .

الثانى - حرض الاولى على ارتكاب هذه الجريمة بركنيها المادى والمعنوى واوعز لها باقامة الجثة المباشرة ضده على النحو الثابت بالاوراق ويعتبر شريكاً ويمتدح بذات العقوبة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولاجل العلم

صيغة رقم (٧٩)

جنحة عن واقعة كاذبة سبق التبليغ عنها من غير المتهم

ملدتان ٣٠٣، ٣٠٥ عقوبات

إنه في يوم

..... تنقل النيابة من الصيغة رقم (١)

١ - السيد /

٢ - السيد / وكيل نيابة

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ أقام (اسم شخص آخر يخالف المعلن اليه الاول)

دعوى جنحة مباشرة ضد الطالب اتهمه فيها بالنصب وبعد تداول القضية حكمت المحكمة ببرائة الطالب بما نسب اليه لانتفاء التهمة وانها لكان الجريمة كما رفضت الدعوى المدنية والزمته رافعها المصروفات .

وقد فوجيء الطالب بأن المعلن اليه الاول اقام ضده جنحة مباشرة امام محكمة جنح عن ذات الواقعة الكاذبة وذات التهمة (النصب) وامام محكمة الجنح بلغ الطالب بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع تأسيساً على أن الخصوم في الدعويين مختلفين ولكنها مع ذلك قضت ببرائة الطالب من التهمة المنسوبة اليه لعدم كفاية الادلة ورفضت الدعوى المدنية التي اقامها المعلن اليه الاول والزمته المصروفات وحيث أن من المقرر أنه يعاقب على البلاغ الكاذب ولو كانت الوقائع التي تضمنتها قد سبق التبليغ عنها لانه وإن كان من شروط البلاغ الكاذب أن يكون اخبار الجهة القضائية (أو الادارية) عن الامر المعاقب عليه حاصلاً بمحض اخبار المبلغ أى بلا طلب من تلك الجهة إلا انه متى تحقق هذا الاخبار المحض فهو وحده كاف لتوافر هذا الشرط ولا يلزم معه أن يكون الاخبار غير مسبوق بأي تبليغ آخر إذ القانون لا يشترط أن يكون الاخبار حاصلاً عن امر مجهول لذوى السلطة فليس يلزم قانوناً أن يكون التبليغ

مشتماً على امر مجهول لان البلاغ الثانى المشتمل على وقائع سبق التبليغ عنها كذباً يجوز أن يزيد فى قوة البلاغ الاول فيجعل وقوع الضرر اكثر احتمالاً وحيث أن الطالب اخير من الجريمة ويحق له عملاً بالمادتين ٣٢ ، ٢٥١ اجراءات أن يدعى بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة بعقاب المتهم طبقاً للقيد والوصف .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر إلخ (ينقل التكليف من الصيغة ١)

ثم يقال - وذلك لسماع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٢٠٥ عقوبات والزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل ائتماب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ لانه بتاريخ بدائرة ابلغ كذباً ضد الطالب بأنه ارتكب جريمة النصب وهى جريمة مماقب عليها جنائياً وكان ذلك مع سوء النية وقصد الاضرار بالطالب والافتراء عليه والافتقار به فتحقت بذلك اركان الجريمة على النحو الثابت بالاوراق .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٨٠)

جنتة من موظفة عن بلاغ كاذب ارسل من مجهول لجهة عملها

مادتان ٣٠٣، ٣٠٥ ع

إنه فى يوم

بناء على طلب السيدة /

اعلنت كلاما

١ - السيدة / الخ

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته الخ

وأعلنتهما بالآتي

الطالبة تعمل بوظيفة أخصائية اجتماعية بمدرسة الخاصة للبنات .

وقد فوجئت بالمعلن اليه الاول بتقديم بشكوى مجهولة مزيلة بعبارة «مخلص»
مرسلة الى الادارة التعليمية جاء فيها أن الطالبة تسهل الاعمال المنافية للاداب
مع البنات فى المدرسة وتجرى خارج المدرسة تمارفاً بينهن وبين بعض الشباب
لقاء مبالغ تتقاضاها من راغبى المتمة الحرام وقامت الادارة التعليمية بإجراء
تحقيق ادارى مع الطالبة وسألت معظم العاملين بالمدرسة وبعض الطالبات وأولياء
الامور واتضح كذب البلاغ وكيدية .

ولما كانت الطالبة سبق لها أن تقدمت بشكوى ضد المعلن اليها الاول وهى
تعمل مشرفة صحية بالمدرسة وذلك لامور تتعلق بالعمل وثبت من تحقيق الشكوى
اممالها وتوقع عليها جزاء بالعصم ثلاثة ايام من مرتبها ومنذ ذلك الحين وهى
تضمهر السوء والايقاع بالطالبة وإزاء هذه الضمان السابقة وقد اتهمت الطالبة
المعلن اليها الاول فى التحقيق الادارى سالف الذكر الذى اجرى معها
ويمواجهتها تبين انها هى التى ارسلت الخطاب المجهول للادارة التعليمية بغية
الكيد للطالبة والاساءة اليها والتشهير بها حيث أن ما بلغت به يشكل وقائع معاقبة
عليها جنائياً وتائيبياً بل وقد تصل فيه العقوبة التأديبية الى حد الفصل من

الوظيفة خصوصاً مع حساسية عمل الطالبة وطبيعة هذا العمل كخصائية اجتماعية بمدرسة بنات .

وحيث أن ما أنته الملن اليها الأولى تتحقق به جريمة البلاغ الكاذب بركتيها المادى والمعنوى والقصد الجنائى بعنصريه العام والخاص وقد اصبحت الطالبة بأخضرار يحق لها معها أن تدعى مدنياً بطلب تمويض مؤقت وقد اختصمت الملن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة بمقاب المتهمة طبقاً للتقيد والوصف .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعنت كلا من الملن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأولى بالحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة الخ (من الصيغة رقم ١)

وذلك لى تسمع الحكم بطلبات الملن اليه الثانى عقابهما بالمادتين ٣٠٣ ، ٢٠٥ وإلزامها بأن يلقى للطالبة مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التمويض المؤقت والمصروفات ومقابل الاتعاب لانه بتاريخ بدائرة قسم أرسلت شكوى للجهة الرئاسية للطالبة ضمنتها بلاغاً كاذباً عن واقعة تعلم انها مكتوبة بقصد الاضرار بالطالبة والنيل منها الامر المعاقب عليه بمادتي العقاب .

مع حفظ سائر حقوق الطالبة من أى نوع تكون .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٨١)

جنتحة بلاغ كاذب مقترفة بقذف بعبارات مكتوبة

موالدة ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٤ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب السيد الخ

وأعلنت كلاماً من :

١ - السيد / المقيم

٢ - السيد / وكيل نيابة الخ (ينقل النيابة من صيغة ١)

وأعلنتهما بالآتي

أقام الطالب القضية رقم مدني (أو إيجارات) كلى جنوب القاهرة ضد المعلن اليه الاول واخر ، واثاء تداول القضية فوجيء الطالب بالمعلن اليه الاول يرسل اليه انذار على يد محضر بتاريخ متضمناً عبارات قذف تقع تحت طائلة القانون حيث اسند اليه وهي وقائع أو كانت صادقة لارحيت احتقار الطالب عند اهل وطنه كما ان المعلن اليه الاول سطر في محضر جلسة في القضية المتداولة المشار اليها أن الطالب اعتمد على تقاضى مبالغ خارج عقود الايجار (خلو رجل) وانه حصل منه على مبلغ وله وسطاء يساعونه في ذلك وقد ثبت كذب هذه الواقعة كما ثبت ان المعلن اليه الاول اخلفها لا لشيء إلا للاضرار بالطالب والنيل منه وذلك طبقاً للمستندات الموجودة تحت يد الطالب وحيث أن ما اقترفه المعلن اليه الاول يقع تحت طائلة العقاب الجنائي بارتكابه جريمتي القذف والبلاغ حيث جرى تداول العبارات الشائنة واطلع عليها الناس الامر الذي تتحقق به العلانية المشار اليها بالمادة ١٧١ عقوبات .

ولما كان ما جاء بالانذار وبمحضر الجلسة من قذف وبلاغ كاذب يخرج عن دائرة الإباحة لانه لا تمليه ضرورات الدفاع كما أنه عجز عن اثبات صحة الواقعة

الكاذبة فضلاً عن ان الطالب ليس مؤلفاً عاماً أو شخصاً مكلفاً بخدمة عمومية وبالتالي فلا يقبل من المعلن اليه الاول اقامة الدليل على صحة هذه الواقعة وإذا كان يحق للطالب ازاء الضرر الذي اصابه من الجريمتين ان يدعى مدنياً طبقاً للمادة ٢٥١ اجراءات يطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية .

وحيث ان العقاب فى الجريمتين واحد وبالتالي فإن عقوبة البلاغ الكاذب هى نفسها عقوبة القذف بما لا محل معه لتطبيق المادة ٣٢ ج ولما كانت هذه الصحيفة الماثلة تعتبر بمثابة شكوى فتكون الدعوى بالنسبة لجريمة القذف مقبولة طبقاً للمادة ٢ اجراءات .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر الخ (ينقل التكايف من الصيغة ١)

ثم يقال - وذلك لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمواد ١٧١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ لانه بتاريخ بدائرة قسم اسند الى الطالب فى ورقة مكتوبة جرى تداولها بين بعض الناس اموراً او كانت صادقة لاجبت احتقار الطالب والحط من كرامته لدى اهل وطنه كما اخبر كثيراً احدى اجهات القضاية (او الادارية) بالواقعة الكاذبة وهو يعلم إنها مكتوبة وذلك على النحو المشار اليه بصلب الصحيفة .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٨٢)

جنحة بلاغ كاذب مقترفة بغذف عبارات شفهية

مولد ١٧١، ٢٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥ ع

إنه في يوم (تنقل النيابة من الصيغة رقم ١)

انتقلت الى كل من :

١ - السيدة /

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته

وأعلنتهما بالآتي

الطالب زوج المعلن اليها الاولى بصحيح العقد الشرعى وقد دخل بها ولا زالت في عصمته حتى الآن ولكنها خرجت عن طاعته بأن تركت منزل الزوجية بدون مسوغ شرعى أو قانونى وعادت الى الإقامة لدى والدتها ، وهين توجه الطالب الى منزل والدتها بتاريخ لدعوتهما بالطرق الودية العودة الى منزل الزوجية بأمرته بالسباب والقذف والطعن في رجولته وكان ذلك بالقاذ شفهية على مسمع ومشهد من الجيران حيث قالت له :

والم تكلف بذلك بل تماادت في الافتراء والاساءة بأن توجهت إلى قسم شرطة وأبلغت كذباً أن الطالـ ، ضربها وأحدث بها اصابات ولما شهد الجيران وشهود الواقعة بكتب هذه الرواية اكتف بتسطير بلاغها بإيجاز في مذكرة احوال القسم تحت رقم بتاريخ ولما كان ما انته المعلن اليها الاولى يشكل اركان جرمي القذف والبلاغ الكاذب ويحق للطالب أن يدعى متدياً بطلب تعويض الاضرار التي اصابته فقد اختصم المعلن اليه الثانى لتحريك الدعوى العمومية ومباشرتها قبل التهمة .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر..... الخ (ينقل التكليف ثم يقال)

ذلك لى يسمع انحكم بطلبات المعلن اليه الثانى عقابهما بالمواد ١٧١ ، ٢٠٢ ،

٢٠٢ ، ٢٠٥ عقوبات وإلزامها بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ لانه بتاريخ اسندت للطالب عبارات لو صحت لارجبت احتقاره عند اهل وطنه وكان ذلك يلحدي طرق العلانية الواردة بالمادة ١٧١ ع وهو الجهر بالقول امام الناس الامر الذي تتوافر به جريمة القذف كما ابلغت كتباً ويسوء نية مع قصد الاتياع بالطالب والنيل منه فاستندت اليه واقعة مكتوبة وهي واقعة تعدى عليها بالضرب الامر المعاقب عليه قانوناً وبذلك توافرت ايضاً جريمة البلاغ الكاذب على النحو الثابت بالاوراق ويصور الصحيفة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى بسائر انواعها .

ولاجل العلم

صيغة رقم (٨٣)

جنتحة بلاغ كاذب مقترفة بسبب علني ثابت بمحضر جلسة

مواد ١٧١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / ومهنته وقيم ومحلته
المختار أننا محضر محكمة الجزئية
انتقلت في تاريخه الى كل من :

- ١ - السيد / ومهنته وقيم متخاطباً مع
- ٢ - السيد الاستاذ / المحامي يعلن بمكتبه بشارع
متخاطباً مع .

٢ - السيد الاستاذ وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلن بسرأي النيابة
بمحكمة متخاطباً مع

وأعلنتهم بالآتي

الطالب والمعلن اليه الاول اخصام في عدة قضايا مدنية وتجارية (او في
القضية رقم كذا جنائية او مدنية او شرعية الخ)

ويتولى المعلن اليه الثاني الوكالة عن المعلن اليه الاول والدفاع عنه في هذه
القضية (او القضايا) .

وحيث انه بتاريخ قدم المعلن اليه الثاني مذكرة مكتوبة للمحكمة
تضمنت الابلاغ من واقعة كاذبة ومختلفة نسبها الى الطالب (تذكر هذه الواقعة
بإيجاز وفقاً لنماذج الصيغ السابقة) .

كما انه في جلسة التحقيق الذي أجرته المحكمة في القضية بتاريخ
ويعد الانتهاء من استجواب الطالب وسؤال الشهود قام المعلن اليه الثاني بسبب
الطالب بأن قال عنه انه (كذاب) قد اثبتت هذه العبارة بمحضر جلسة التحقيق
ولما كانت المادة ٢٠٩ عقوبات لا تعاقب على ما يسند له احد الاخصام لخصمه في

الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم بشرط أن يكون الاسناد من ضرورات الدفاع وحيث انه ليس من مقتضيات الدفاع أن يستند المعلن اليه الثاني الى الطالاب العبارات المشار اليها بمحضر الجلسة (أو بالذاكرة) ذلك لانه وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ليس لهذه العبارات ما يبررها إذ لا صلة لها بالدفاع في الدعوى رقم المشار اليها وليست من مقتضيات الدفاع المنصوص عليها بالمادة ١٠٢ مرافعات (نقض ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ قاعدة ٢٩) كما أن القصد الجنائي قد تحقق بمجرد اسناد الوقائع الشائنة بطبيعتها وتحققت العلانية طبقاً للمادة ١٧١ عقوبات .

وحيث أن المعلن اليه الثاني الذي ذكر هذه العبارات قد ساقها بناء على الوكالة الممنوحة له من المعلن اليه الاول ومن ثم يتحمل كافة الاثار المترتبة على عمل الوكيل ويكون شريكاً في جريمة القذف خاصة وهو محام لا يجهل أن ما اتاه يشكل جرائم مؤثمة جنائياً .

وحيث أن السب هو الشتم ويتحقق باللفظ الدال على المساس بالكرامة والخط من قيمة المجنى عليه وإر لم يتضمن نقذاً .

وحيث انه يحق للطالاب أن يقيم هذه الدعوى المباشرة ضد المعلن اليه الثاني كمحام تون اشتراط الوصول على اذن من النقابة تاسيساً على حكم المادة ٦٨ مخرقة (٢) من تانون المحاماة رقم (١٧) سنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ ومن ثم تكون الدعوى مقبولة طبقاً للقانون .

وإذ كان ما اتاه المعلن اليهما ١ ، ٢ قد سبب الضرر للطالاب والذي يقدر التعويض عنه بصفة مؤقتة بمبلغ ٥٠١ ج وقد اختصم المعلن اليه الاخير لتحريك الدعوى العمومية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول والثاني الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجلستها الخ اسماعهما الحكم بالزامهما متضامنين بأن يقبدا الطالاب مبلغ ٥١ ج كتعويض مؤقت وليسما طلبات المعلن اليه الاخير توقيع

العقوبات المقررة بالمواد ١٧١ ، ٢٠٣ ، ٣٠٥ ، ٢٠٦ مكرراً ب ، ٣٠٩ عقوبات
لأنهما يتأريخ بدائرة

الاول - امد الثاني بالمعلومات التي ارتكبت على اساسها جريمة البلاغ
الكاذب والسب العننى وحرشه وساعده فيعد شريكاً بالمساعدة ويعاقب بالمادة
٣/٤٠ عقوبات .

الثانى - اسند الى الطالب عبارات السب العننى المسطرة بمحضر جلسة
..... فى القضية رقم لسنة المشار اليها بصلب هذه الصحيفة
ولم يكن ذلك من مستلزمات الدفاع او ضروراته كما ابلغ كذباً عند الطالب بواقعة
تستوجب العقاب الجنائى حالة كونه يعلم بكتيبتها متتوياً الاضرار بالطالب
والايقاع به ويعتبر فاعلاً أصلياً ويعاقب بذات العقوبة .

مع الزام المعن اليهما الاول والثانى متضامنين المصروفات ومقابل الاتعاب
وشمول الحكم بالتنفيذ .

ولاجل العلم

صيغة رقم (٨٤)

جنته اعتداء على حرمة الحياة الخاصة

مادة ٣٠٩ مكرراً من قانون العقوبات^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسراى النيابة بمحكمة
..... متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

أقام العلن اليه ضد الطالب الدعوى رقم مدنى كلى شمال القاهرة
زعم فيها أن الطالب مدعى له بمبلغ وقد تقدم الطالب فى أثناء نظر
الدعوى بطلب عارض بالحكم ببرائة دمه من هذا الدين الوهمى .

(١) مضادة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ونصها كالآتى :

يماقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بان يرتكب احد
الاعمال الآتية فى غير الاحوال المصرح بها قانونياً أو بغير رضاء المجنى عليه .

(أ) استرقق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محتاتاته جرت فى مكان خاص أو
عن طريق التليفون .

(ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة شخص فى مكان خاص فإذا صدره الاعمال المشار
أليها فى الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على سمع أو رأى من الحاضرين فى ذلك الاجتماع فإن رضاء هؤلاء
يكون مفترضاً .

ويماقب بالحبس لفوفظ العام الذى يرتكب احد الاعمال المبينة بهذه المادة اعتداءً على سلطة وقيلته ويحكم فى
جميع الاحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكتن قد استخدم فى الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات
المنحصلة عنها أو إعدامها .

وحيث انه بجملة قسم المعلن اليه الى المحكمة تسجيلات لاحاديث كانت قد دارت بينه وبين الطالب بمنزل الاخير وكذلك تسجيلات تليفونية لبعض الاحاديث هادفاً من ذلك اثبات صحة دية المزعم .

وحيث ان المعلن اليه الاول قد ارتكب هذه الافعال المؤثمة جنائياً بغير رضا الطالب وتمت خلسة بطريق استرقاق السمع كما انه لم يصرح له بذلك من القاضي المختص وبالتالي يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٩ مكرراً من قانون العقوبات حتى ولو كان يتغياً الحصول على دليل يسانده في دعواه المدنية المتداولة بينه وبين الطالب لأن وسيلة الحصول على الاعتراف بالدين إن صبح فإنها وسيلة غير مشروعة يجرمها القانون .

وحيث أن الطالب قد اضير من هذه الجريمة ويحق له أن يدعى مدنياً بمبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت وقد ادخل المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية ضد المعلن اليه الاول

يناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ينقل التكليف الوارد بالصيغة السابقة ثم يضاف احد القيود والافصاف التالية :

لانه بتاريخ بدائرة

استرق السمع او سجل او نقل عن طريق جهاز تسجيل أو جهاز مسجل ملحق بالتليفون احاديث دارت بينه وبين الطالب في مكان خاص (منزل أو مكتب أو سيارة) على نحو ما توضح بالصحيفة وقدم هذه التسجيلات كدليل في احدى الدعاوى المدنية المتداولة مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٩ مكرراً من قانون العقوبات مع إلزامه بالمصروفات ومقابل الاتعاب وشعول الحكم بالتنفيذ وكذلك الحكم بمصادرة الاجهزة المذكورة والحكم بإعدام التسجيلات وإهدارها كدليل لعدم مشروعيتها .

٢ - أو لانه بتاريخ بدائرة

التقط أو نقل بجهاز كذا (كاميرا أو رسم الخ) في مكان

خاص محاولةً بذلك استقلالها ككامل في دعوى (١) مع الزامه
المصروفات والحكم بإعدام الصور ومصادرة الاجهزة .

(١) بالنسبة لفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ مكرراً يمكن أن تكون الصورة ككامل في دعوى شرعية كأن يقدم الزوج صورة لنزجه التخلت خلسة بإحدى الطرق والوسائل المذكورة ليقيمها في دعوى الانشور والمناخدة أن مثل هذه الآلة تظهر في الدعوى ككامل في الاتبات على الرقم من صحتها إلا أنها قد تحصلت برسمائل غير مشروعة .

صيغة رقم (٨٥)

جنتة إزعاچ بالتليفون (مادة ١٦٦ مكرزاع)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيدة / المقيمة متخاطباً مع

٢ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٣ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفتة ويعلن بسرأى النيابة
مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

الطالب مقيم فى المنزل الموضح عنوانه فى بياجة الصحيفة والمطن اليها
الاولى تقيم فى شقة مجاورة وقد اعتادت مضايقة الطالب والاحتكاك به وبزوجته
كما دأبت على إلقاء القاذورات بجوار شقة الطالب وتحرر ضدها المحضر رقم
..... لسنة ادارى لكنها لم ترتدع وإنما تعادت فى الاساعة
الى الطالب وقامت بسبه وشتمه على مسمع من بعض الجيران كما قذفت فى حق
زوجته بأن أسندت اليها العبارات الواردة بالمحضر الذى تحرر برقم
بتاريخ والذى اقام الطالب بمقتضاه دعوى جنتة مباشرة ضد المعلن
اليها الاولى وحيث أدانتها المحكمة بالفراصة مانئى جنتيه وحكمت للطالب
وزوجته بالتعويض الموقت المطلوب وذلك فى الجنتة رقم لسنة
جنت والمؤيد استئنافاً بالقضية رقم لسنة جنت
مستأنف

ولقد كان المأمول بعد هذا العقاب الرادع أن تلتزم المطن إليها جادة الصواب

ولا تحاول تكرار ارتكاب مثل هذه الجرائم إلا أنها للأسف الشديد - وهي لا تجهل رقم تليفون منزل الطالب - بدأت مخططاً إجرامياً من نوع جديد وهو أن تطلب رقم تليفون الطالب وحين يرد هو أو زوجته تكيل لهما الشتائم والبذاءات التي لا تصدر من شخص طبيعي حتى أحالت حياة الطالب الى جحيم مما اضطره الى تقديم طلب الى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ طلب فيه وضع تليفونه تحت المراقبة وضبط وتسجيل هذه المكالمات البنيئة وتم تحرير المحضر رقم بتاريخ بمعرفة مباحث الهيئة تاكدت منه صدق أقوال الطالب وزوجته ومن ثم فقد عرضت الموضوع على السيد / القاضي المختص الذي أمر بوضع تليفون الطالب تحت المراقبة لمدة وضبط وتسجيل الماكسات والازعاج الذي يتم خلال تلك الفترة وتحديد ارقام التليفونات الصادرة منها هذه المكالمات المزعجة والتي تتضمن عبارات تقع تحت طائلة القانون .

وحيث أن مباحث التليفونات بالاشتراك مع القسم الفني بالهيئة قامت بتنفيذ أمر السيد القاضي وسجلت عدة احاديث صادرة بصوت المعلن اليها الثانية ومتضمنة الفاظاً ماسية بالشرف وتحط من الكرامة ويعاقب عليها ووفقاً لما جاء تفصيلاً في البطاقات التي سجلها الكمبيوتر بالهيئة وطبقاً للاشربة المفتطة التي تم تقديمها بمعرفة المختصين وتم عمل كمين من المباحث لضبط المتهمه وبالفعل امكن ضبطها متلبسة بالجريمة وجرى استجوابها بالمباحث ثم عرضت على النيابة مقبوضاً عليها ثم احالت النيابة الاوراق الى محكمة لمحكمة المعلن اليها الاولى بالمواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٦ مكرراً (ب) من قانون العقوبات حيث ادعى الطالب منقياً بطلب تعويض مؤقت قبل المعلن اليها الاولى .

ولما كانت المادة ١٦٦ مكرراً من قانون العقوبات تنص على أن كل من تسبب في ازعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وكان مفاد هذا النص أن العقاب هنا منسوب على فعل الازعاج

بالتليفون بصرف النظر عما إذا كان هذا الفعل يتضمن في نفس الوقت عبارات
قذف أو سب تقع تحت طائلة العقاب الجنائي إذ لا تلزم بين الجريمتين ولا تجب
أحدهما على الأخرى .

وحيث أن الإزعاج يتحقق بمجرد ثبوت استعمال جهاز التليفون في تكدير
حياة المجنى عليه ويتوافر القصد الجنائي في هذه الجريمة بتعمد تحقيق هذا
الهدف غير المشروع ، كما يعتبر صاحب التليفون المستعمل في الإزعاج شريكاً
بالمساعدة وذلك بتسهيله استخدام جهازه في الاضرار بالآخرين إذا ثبت أنه يعلم
بنوايا مرتكب الجريمة ونبه في الإزعاج وهناك قرينة على ثبوت هذا الاشتراك
من كون المعاكسات التي ضبطت قد صدرت أكثر من مرة من ذات التليفون بما
يعنى أن صاحبه لا يمكن أن تبرأ ساحة من المشاركة في الجريمة وهو ما ينطبق
على المعلن اليه الثاني في هذه الدعوى .

وإذ كانت الجريمة قد أضررت بالطالب بما يحق له معه أن يدعى منضياً يطلب
تمويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الأخير لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة
بعقاب المتهمين بمواد العقاب .

بناء عليه

إننا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه
الصحيفة وكلفت الأولى والثاني الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها
بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن
اليه الأخير عقابيهما بالمادة ١٦٦ مكرراً والمواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ عقوبات وإلزامهما
متضامتين بأن يؤديا للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعميض المؤقت لأنهما في
المدة من الى يدائرة قسم

الأولى - تسببت في إزعاج الطالب بإساءة استعمال جهاز التليفون الموجود
تحت سيطرة المتهم الثاني وكان ذلك بقصد تكدير حياة الطالب وتحققت الجريمة
على نحو ما جاء بالصحيفة وتعتبر فاعلاً أصلياً فيها .

الثانى - سهل لاولى استخدام تليفونه المين يصدر الصمينة فى إستعماله
لازعا ج الطالب وقد ضبطت الجريمة بمعرفة رجال الضبط المتخصصين ويعتبر
شريكاً بالمساعدة ويماقب بنفس العقوبة مع إلزامهما المصروفات ومقابل اتعاب
المحاماه وشمول الحكم بالانفاذ .

ومع حفظ حق الطالب فى اتخاذ كل ما يلزم قانوناً مع هيئة المواصلات
السلكية واللاسلكية لرفع جهاز التليفون المذكور .

صيغة (قم ٨٦)

جئحة اذاعة تسجيل اخذ باستراق السمع

مادة ٣٠٩/١ مكررا (١) عقوبات^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيدة / القيمة ومحلها المختار مكتب
الاستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفتة وعلن بسرأى النيابة
متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

المعلن الىه الأول زميل الطالبة فى العمل بجهة وكأى زملاء كانت الطالبة
فى بعض الاحيان تشكو من بعض الامور التى تحدث فى حياتها الخاصة وربما
تكون فى احدى المرات قد ضجرت بالشكوى لحدى زميلاتنا من معاملة والدة
زوجها لها وهو أمر طبيعى ويحدث كثيراً فى العرف الجارى ، إلا أن الغريب فى
الامر أن المعلن الىه الاول كان يجالس الطالبة وزملائها وزميلاتها بحكم الزمالة
وكان يخفى معه جهاز تسجيل أمكنه من خلاله التقاط بعض مآدار فى المناقشات
مما يتعلق بالحياة الخاصة للطالبة وشكواها من والدة زوجها ، والاغرب من ذلك
أن المعلن الىه الاول طبع بعض النسخ من الشريط المسجل عليه المناقشات
والحوار واسمعه لبعض العاملين بالاقسام الاخرى فى جهة العمل وقد قام ثلاثة
من زملاء الطالبة بإبلاغها بذلك وبأنهم استمعوا الى كلامها وشكواها من حياتها

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ونصها كالاتى :

يماقب المحس كل من اذاع أو سهل اذاعة أو إستعمل أو فى غير خلافة تسجيل أو مستنلاً متحصلاً طبع
يلجى الطرق الجينة بالمادة السابقة وكان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن .

الخاصة ومن والدة زوجها وبناء عليه قامت الطالبة بإبلاغ رئاستها بجهة العمل حيث أجرى تحقيق إدارى ثبت منه بشهادة زملاء الطالبة جميع الوقائع المسطرة بهذه الصحيفة .

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل اركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٩ مكرراً ١ فقرة أولى عقوبات^(١) وقد أضرمت الطالبة من جراء الجريمة ويحق لها الادعاء مدنياً قبل المعلن اليه الثانى بوقفه صاحب الدعوى العمومية لمباشرتها وتوجيه الاتهام والمطالبة بعقاب المتهم .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بإلزامه بأن يئدى للطالبة مبلغ ٥٠١ ج والمصروفات ومقابل الاتعاب وكذا سماعه الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع أقصى العقوبة عليه المقررة بالمادة ٣٠٩ مكرراً ٣٠٩ مكرراً ١ عقوبات لانه بتاريخ بدائرة اذاع أو سهل اذاعة تسجيلاً (ولو لم يكن غير علانية) متحصلاً بطريق استراق السمع وكان ذلك بإحدى الطرق التى يجرمها القانون على نحو ما توضح تفصيلاً بالصحيفة .

ولأجل العلم

صيغة (رقم ٨٧)

جنتة إفشاء الاسرار (مادة ٣١٠ ع^(١))

إنه في يوم

بناء على طلب السيدة / المقيمة ومحل المختار مكتب
المحامى

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تأريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن بسرارى النيابة
متخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

الطالبة زوجة للسيد / بموجب زواج شرعى مؤرخ وقد
دخل بها من ذلك التاريخ وكانت الطالبة تتردد على المعلن اليه الاول بصفته طبيباً
لامراض النساء لعلاجها حتى تستطيع الانجاب وحيث أن المعلن اليه الاول يحكم
عمله قد علم بأن الطالبة لديها موانع طبيعية خلقية تحول دون الانجاب وكان
يتعين عليه عدم إفشاء هذا السر الذى لثقتن عليه بحكم مهنته وخاصة بالنسبة
لزوج الطالبة إلا أنه للأسف إشاع هذا السر وذلك بأن (يذكر وقائع
إشاعة السر والتاريخ) رغم أن القانون لا يلزمه بإفشائه .

ولما كانت الطالبة قد أضررت ضرراً بالغا يتمثل فى تهديد زوجها لها بالطلاق
ودوام الشجار معها بعد أن علم بهذا السر الذى أخفته عنه ويحق للطالبة والحالة
هذه أن تدعى مالياً بمبلغ ٥٠١ ج كتعويض مؤقت عما أصابها من ضرر وقد

(١) المعلقة بالتلتون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ونصها كالآتى : كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو
القبائل أو غيرهم مودعاً اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى أو ثقتن عليه فإفشاءه فى غير الأحوال
التي يازمه القانون فيها بتبليغ ذلك بمقابى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً
مصرياً

أدخلت المظن اليه الثاني بوصفه صاحب الدعوى العمومية لمباشرتها .

بناء عليه

أنا المحضر صالف الذكر أعلنت

ينقل التكليف من احدى السبع السابقة ثم يضاف القيد والوصف كما يلي
الشي سرأ خصوصياً للطالبة كان قد أؤتمن عليه بحكم وتليفته وذلك في غير
الاحوال التي يلزمه فيها القانون بذلك مرتكباً الجريمة المتصوص عليها بالمادة
٣٠١ ع

مع إلزامه المصروفات ومقابل الاتعاب الخ .

ملحوظة : يعدل القيد والوصف حسب الحالة اذا كان الجاني من الجراحيين
أوالمبيدلة والقوابل وحسب الواسع التي يثيرها المجنى عليه رجلاً كان أو
إمرأة .

الفصل الثالث

صيغ الجنح الماسة بالجسم والمال

المبحث الأول

جنح الضرب والقتل الخطأ وغيرها

صيغة رقم (٨٨)

جنتحة ضرب بسيط من زوجة ضد زوجها

مادة ٢٤٢ عقوبات

المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٢٩

لسنة ١٩٨٢^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيدة / المقيمة ومحلها المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

انا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويطعن بسرأى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

الطالبة زوجة المطن اليه الاول بصحيح العقد الشرعى المؤرخ ... وقد دأب في
الآونة الاخيرة على اساءة معاملتها وذلك بسببها وشتتها بدون سبب يبرر هذه
الاساءة التى باتت تجرح شعورها وأحالت حياتها الى جحيم لا يطاق ، وقد تجلت
تصرفات المطن اليه الاول ليس في هذه الامانة فحسب بل وفى القعدى عليها
بالضرب حيث قام بتاريخ ... بالتمدى عليها وسفهاها بالقلم على وجهها

(١) مادة ٢٤٢ ع : اذا لم يبلغ الضرب او الجرح درجة الجسامة لتقصيوس عليها في المادتين السابقتين يملكه
فاطله بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتى جنيه مصرى .
فإذا كان صادرا عن سبق اصرار او ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين او غرامة لا تقل عن
عشرة جنيهات ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .
وإذا حصل الضرب او الجرح باستعمال اية اسلحة او عصى او آلات او ادوات اخرى تكون العقوبة الحبس .

فاضطرت الى ابلاغ الشرطة بالمحضر رقم بتاريخ حيث قامت النيابة بحفظه لعدم وجود تقرير طبي يثبت اصابة الطالبة مع ان واقعة الضرب ثابتة وشهد بها بعض جيران الطالبة ، كما وأنه لا يشترط في الاعتداء المكون لجريمة الضرب الواردة بالمادة ٢٤٢ عقوبات أن يترك أثراً إذ تتحقق الجريمة ولو حصل مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك (نقض جنائي ١٧/١٧/١٩٧٤ م ٢٥ ق ١٣١ ونقض جنائي ٧/١٢/١٩٨٠ مشار إليهما في مرجع الاستاذ عبد المنعم حسنى ، موسوعة مصر الجزء الثالث هـ ص (١) صفحة ١٤٩ و ١٥٠) .

وحيث ان الطالبة اُضيرت من الجريمة ويحق لها ان تدعى مدنياً بطلب تعويض الضرر كما وأن قرار الحفظ الصادر من النيابة لا يمنع قانوناً من تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر ^(١) باختصاص السيد الاستاذ المعلن اليه الثانى بصفتها عملاً بحكم المادة ٢٥١ اجراءات وذلك لمباشرة الدعوى العمومية وتوجيه الاتهام والمطالبة بانزال العقوبة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول المحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت .

لانه بتاريخ بدائرة قسم تعدى بالضرب على الطالبة وثبت هذا التعدى بمقتضى ما جاء بالمحضر الادارى المنوه عنه بصلب الصحيفة ^(٢) .
مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

(١) على عكس ذلك القرار بالاوجه لإقامة الدعوى الجنائية فإنه يمنع من رفع الجهة المباشرة متى كان نهائياً وصلاً من يملك قانوناً سلطة إصداره .

(٢) اذا صدر على الزوج حكم جنائى ولو بالفرامة فإن ذلك قد يكون سبباً لقبول دعواها بالتطبيق للضرر اذا اثبتها ضده .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى
ولاجل العلم^(١)

(١) بجلسته ٨٤/١/٢٢ بلغنا إلى القضية رقم ٦٢٩٦ لسنة ١٩٨٤ جنح الرمل بعدم دستورية نص المادة ٢٤٢ حقوقات فيما يتعلق بتكديس الزوج لزوجته باعتبار أن هذا الحق مقرر شرعاً للزوج ، مادام الزوج كان في الحدود التي لم يترك فيها أثراً كما في الثلث حبيبة هذه الدعوى إلا أن المحكمة لم تتعرض لهذا الفسخ ولم ترد عليه وأصدرت حكمها بتزويج الزوج ٥٠ هـ وإلى هذا الحكم في الاستئناف دون أن يتطرق هو الآخر لهذا الفسخ . (راجع كتابنا ، اللجنة المباشرة ، طبعة سنة ١٩٨٥ ، ص ٢٧٢ وما بعدها) .

صيغة رقم (٨٩)

جنتحة ضرب بسيط من زوجة ضد زوجها...

مادة ٢٤٢ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيدة / المقيمة مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسرأى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب زوج المعلن اليها الاولى بصحيح العقد الشرعى ويتاريخ تعدت
عليه بالسب والضرب الذى أحدث به بعض السجحات البسيطة التى لم يتمكن
الطالب من اثباتها بتقرير طبي ومن حقه اثباتها بكافة طرق الاثبات باعتبارها
واقعة مادية طبقاً للقواعد العامة .

وحيث ان الطالب أتهمير من الجريمة ويحق له أن يدعى مدنياً بطلب تعويض
الضرر وقد اختصم المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية .

بنام عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التى ستنعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى تسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى
تفريع العقوبة الواردة بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وإلزامها بأن تؤدى للطالب مبلغ

٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

لاتها بتاريخ بدائرة قسم تعدت بالضرب على نحو ما هو موضح
بالصحيفة^(١) .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

(١) يطبعى أن مبيعة هذه الدعوى ليست المتراض تخيل وإنما يحدث في العمل كثيراً أن تتعدى الزوجة بالضرب على زوجها ويصل الأمر إلى ساحات المحاكم وهو وضع اجتماعي يبالغ الفجأة لانه اذا جاز أن يقبل العرف أو الطباع السلمية للنفس أن يطلب الزوج زوجه فإن العكس ثلثاه النفس وأهم الرجولة وكبح الرجل سيد مجتمعه الصغير المتمثل في أسرته وعلى هذا فلما تقدم أن الزوج الاذى يقبل النفس مع زوجة تتعدى عليه بالضرب يستغل ذلك وهو غير جدير بالاحترام أو بحماية المشرع

صيغة رقم (٩٠)

صحيفة اعلان بالطلبات فى جنحة ضرب

مادة ٢٤٢ عقوبات (١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتى ويطعن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتى

بتاريخ بجهة (تذكر واقعة الضرب وتعرفها تفصيلاً) وحيث
أن التحقيق فى الواقعة لازال جارياً وكان يحق للطالب (أو للمجنى عليه اذا كان
شخصاً آخر) أن يدعى مدنياً طبقاً للمادة ٢٥١ اجراءات بطلب تعويض مؤقت
وقد أدخل المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التى ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ
٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول

(١) هذه الصيغة تصلح فى جنح الضرب الاخرى المشددة التى تحركها النيابة العامة .

بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة قسم تعدى بالضرب (أو بالجرح) على
وفقاً لما هو ثابت بمحضر التحقيق رقم أو بالتقرير الطبي المؤرخ
مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

ملاحظات

(أ) يجوز الادعاء مدنياً أمام المحكمة الجنائية بأى مبلغ دون التقيد بتصاب
القاضى الجنئى .

(ب) فى جرائم الضرب البسيط تقوم النيابة دائماً بتحريك الدعوى الجنائية
ولكن لا يمنع من حق الضرور فى رفع دعواه المباشرة .

(ج) يمكن تعديل الوقائع فى هذه الصيغة تبعاً لظروف الجريمة وطبقاً لأى
فترة من فقرات النص .

(د) يجوز لوكلاء النائب العام كل فى دائرة اختصاصه اصدار الأمر الجنائى
فى جنحة الضرب بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وذلك طبقاً لقرار وزير العدل الصادر
سنة ١٩٥٧ والمويد بتعليمات النائب العام ولكن جرى العمل على عكس ذلك اذ
غالباً ما تحيل التيابات جنح الضرب البسيط الى محاكم الجنح .

صيغة رقم (٩١)

جنتة إصابه خطا (مادة ٢٤٤ عقوبات)^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطل المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه إلى كل
من:

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتة ووطن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالاتي

بتاريخ بجهة (تذكر واقعة الاصابة تفصيلا وحيث انه قد تحرر
محضر ادارى رقم أو محضر أحوال رقم أو أن الأوراق قيدت
برقم جنتة كذا وكان يحق للطالب (أو من اصابة الضرر من الجريمة)
أن يدعى مدنيا طبقا للمادة ٢٥١ اجراءات بتدريض موالت قدره ٥٠١ ج أو قرش
صاغ أو بالمبلغ المطلوب كاملا وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفتة صاحب

(١) مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ومطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية العدد ١٦٨
الصادرة في ١٩٦٢/٧/٢٥ ونصها كالآتي: ممن تسبب خطا في جرح شخص أو إيذائه بأن كان ذلك ناشئا عن
إفعاله أو رعيته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والنكطة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
على ستة اشهر أو تجازى مائتى جنيه أو يمسك هاتين الطورتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين الطورتين إذا نشأ
عن الاصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة لخلل الجاني لخللا جسيماً بما تفرضه عليه أصول
والطريقة أو مهنه أو حرفه أو كان متعاطياً مسكراً أو مضراً عند ارتكابه الشطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت
الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو من طلب المساعدة له من تمكنه من ذلك .

يكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف
الواردة في الفقرة السابقة . ويكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

الدعوى العمومية لتحريكها قبل المتهم .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكلاً الأول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات الملن اليه الثاني
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ١/٢٤٤ عقوبات (أو ٢/٢٤٤ أو ٣/٢٤٤ حسب
الاحوال) وكذلك إلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض
المؤقت لانه بتاريخ بدائرة قسم أو مركز أو بندر تسبب خطأ في
جرح الطالب (أو جرح المجنى عليه اذا كان شخصاً آخر غير الطالب) وكان ذلك
ناشئاً عن افعاله او رعونته او عدم احترازه او عدم مراعاته للقوانين والقرارات
والوائح والانظمة على نحو ما هو وارد بالمحضر رقم المشار اليه
بصدر هذه الصحيفة مع إلزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم
بالنفاذ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أي نوع كانت .

ولأجل الظم

ملاحظات

١ - المعروف ان الجرائم الواردة بالمادة ٢٢٤ قلما تنقاس النيابة العامة عن
تحريك الدعوى العمومية فيها سيما اذا كانت هناك تقارير طبية بالاصابة لكن في
بعض الاحيان قد يتأخر احوالها وقد يكون هناك تصالح مع بعض الاطراف
ولا يقبل المضرور من الجريمة هذا التصالح فيحق له تحريكها بالجنة المباشرة
مع الاشارة لتحقيقات النيابة .

كذلك تصالح هذه الصيغة في حالة الادعاء المدني من قبل المضرور امام
محكمة الجنح التي تنتظر القضية المحالة اليها من النيابة العامة اذ يحق لمن اُضير
من الجريمة ان يتدخل طالياً الادعاء ويطلب أجلاً لسداد الرسم والاعلان

بالمطالبات .

٢ - يلاحظ أن صيغ هذه الجثة يمكن أن تنسحب إلى الأحوال الأخرى الواردة بالنص وذلك حسب طبيعة الوقائع فمثلاً يمكن إضافة أن المتهم كان واقفاً تحت تأثير المخدر أو السكر أو أنه لم يراع اللوائح أو أنه تقاعس عن مساعدة المجنى عليه وأنه تسبب في إيذاء أكثر من شخص وكل ذلك حسب الوقائع المعروضة في كل حالة .

٣ - يجوز الادعاء مدنياً في الجثة المباشرة بأي مبلغ دون تقيد بنصاب القاضى الجزئى .

٤ - إذا كان الادعاء بقرش صاغ فلا يجوز للمدعى المدنى استئناف الحكم .

٥ - إذا لم يذكر نص العقاب كاملاً فهذا لا يبطل الصحيفة ويكفى أن يشير الطالب إلى مواد الاتهام كما أن القيد والوصف إذا لم يكن منضبطاً فإنه لا يبطل الصحيفة لأن الأصل في الجثة المباشرة أن المدعى المدنى يطالب بتكليف المتهم (أو مرتكب الفعل الضار) بالثبوت أمام محكمة الجنتح لسماعه الحكم بالتمويضات المطلوبة أما الاتهام فهو من خصوصيات النيابة العامة كما أن المحكمة الجنائية لها سلطة واسعة في تعديل الاتهام حسب الوقائع المطروحة .

**صيغة رقم (٩٢)
صحيفة ادعاء مدنى فى جنحة قتل خطأ
مادة ٢٣٨ عقوبات**

إنه فى يوم

كطلب السيدة / المقيمة ومحلها المختار مكتب

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت الى كل من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

وأعلنته بالآتي

بتاريخ أثناء سير المرحوم (زوج الطالبة) بشارع
دهمت سيارة كان يقودها المعلن اليه حيث احواله النيابة الى المحاكمة بالمادة
١/٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والتي جرى تصمها على أن
ومن تسبب خطأ فى موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن اهماله أو رعوثته
أو عدم افرازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والانظمة يعاقب
بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين»

وحيث أن الطالبة قد مثلت بالجلسة وطلبت الادعاء مدياً بطلب تعويض
الاضرار التى أصابتها نتيجة وفاة عائلها وقد استجابت المحكمة لهذا الطلب
وأمرت بتأجيل القضية لجلسة وصرحت للطالبة بإعلان التهم (المعلن
اليه) بالدعوى المدنية وأسداد الرسم .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائنة بجهة يجلسها
الطنية التى ستتقد ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
الموافق لسماعه الحكم بطلبات النيابة فى الدعوى الجنائية طبقاً للقيد
والوصف وكذا الزامه بأن يقدى للطالبة مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت
ومصروفات الدعوى المدنية ومقابل الاتعاب .

ولأجل العلم

المبحث الثاني

جَنَحُ إِغْتِصَابِ الْحَيَاةِ وَالْإِتْلَافِ

صيغة رقم (٩٣)

جُنْحَةُ اَنْتَوَاكْ مَلِكْ الْغَيْرِ اَوْ سَلْبِ الْحَيَاةِ

مادة ٣٦٩ ع^(١)

إنه في عدم

تنقل الديباجة من أى صيغة من الصيغ السابقة

وأعلنتهما بالآتى

بعد سرد الوقائع وأن الطالب قد أئخسر من الجريمة ويدعى مدنياً بكذا يذكر
القيد كالآتى (٢) .

لانه بتاريخ يدائرة

١ - دخل عقاراً في حيازة الطالب بقصد منع حيازته بالقوة .

أو ٢ - دخل عقاراً في حيازة الطالب بقصد إرتكاب جريمة فيه .

أو ٣ - دخل عقاراً في حيازة الطالب بوجه قانونى وبقى فيه بقصد منع
حيازة الطالب بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه .

ولما كان الطالب قد أئخسر من الجريمة ويحق له الادعاء مدنياً بمبلغ
كتعويض مؤقت وقد اختصم المطن اليه الثانى لتحريك الدعوى العمومية .

بناءً عليه

أنا المحضّر سالف الذكر

(١) م ٣٦٩ ع محلة بالقانون رقم ٢٩ سنة ١٩٨٢ وجرى تصحيحها كالآتى :

كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد إرتكاب جريمة فيه أو كان له دخله بوجه
القانونى وبقى فيه بقصد إرتكاب شيء مما ذكر ، يملك بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بغرامة لا تجاوز ثلثمائة
جنيه مصرى . وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاصلاً سلاحاً أو من عشرة
الأشخاص على الأقل ، ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين أو غرامة لا تجاوز خمسمائة
جنيه مصرى .

(٢) راجع فى تفاصيل ذلك - الحيازة داخل وخارج دائرة التجريم فى ظل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ للاستاد
المستشار مصطفى محمد هرجه - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ ص ١٢ وما بعدها

صيغة رقم (٩٤)

جنتة انتهاك حرمة ملك الغير

اوسلب الحيازة مادة ٣٦٩ ع

بعد النيباجة من إحدى الصيغ السابقة

وأعلنتهما بالاتي

تذكر الوقائع الخاصة بانتهاك الملك أو سلب الحيازة

ثم يقال - وحيث أن الطالب قد أضرير من الجريمة ويحق له الادعاء مدنياً بمبلغ وقد اختصم المطن اليه الاخير لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

ينقل التكليف المشار اليه في إحدى الصيغ السابقة مع اختيار احد الوصفان :

الوصف والقيد (١) :

لانه بتاريخ بدائرة

(أ) دخلا (أو دخلا) شخصين فاكتر عقاراً في حيازة الطالب (المجنى عليه) بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه حالة كون أحدهما (أو أحدهم حاملاً سلاحاً) .

(ب) دخلا (أو دخلا) عقاراً في حيازة الطالب بوجه قانوني وبقيا فيه (بقوا فيه) بقصد منع حيازته بالقوة (أو بقصد ارتكاب جريمة فيه) حالة كون أحدهما (أو أحدهم حاملاً سلاحاً) .

(ج) وهم عشرة أشخاص (أو أكثر) دخلا عقاراً في حيازة الطالب بقصد منع حيازته بالقوة (أو بقصد ارتكاب جريمة فيه)

(د) وهم عشرة أشخاص (أو أكثر) دخلا عقاراً في حيازة الطالب بوجه قانوني وبقوا فيه بقصد منع حيازته بالقوة (أو بقصد ارتكاب جريمة فيه)

(١) راجع تفاصيل ذلك في كتابتنا الجنتة المباشرة طبعة سنة ١٩٨٥ ص ٢٥٥ وما بعدها

صيغة رقم (٩٥)

جنحة دخول بيت مسكون بقصد حيازته

بالقوة أو إرتكاب جريمة فيه (مادة ٣٧٠)^(١)

إنه في يوم

تتقل النيابة من أى صيغة من الصيغ السابقة

وأعلنتهما بالآتي

بعد الوقائع

وقد اخبر الطالب من الجريمة ويحق له المطالبة بتعريض مؤات ٥٠١ ج وقد
اختصم المعلن اليه الاخير لتحريك الدعوى العمومية .

بناء عليه

ينقل التكليف من احدى الصيغ ثم يدرج القيد والوصف كما يلي :

لانه بتاريخ بدائرة

دخل بيتاً مسكوناً (أو معداً للسكن) أو في إحدى ملحقاته (كجارج مثلاً)
أو دخل سفينة مسكونة أو دخل محلاً معداً لحفظ المال في حيازة الطالب
قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة (أو إرتكاب جريمة فيه) أو دخل بوجه قانوني
ويبقى فيها بقصد منع الحيازة أو إرتكاب جريمة الخ .

(١) مادة القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ونصها كالآتي :

كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكن أو في إحدى ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال
وكانت هذه الاشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو إرتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها
بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب جريمة مما ذكر . يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا
تجاوز ثلثمائة جنيه مصري .

صيغة رقم (٩٦)

جُنحة التواجد في بيت مسكون مختلفاً

عن أعين من لهم حق إخراجه (مادة ٣٧١ ع^(١))

إنه في يوم

ينقل النيابة من إحدى الصيغ

وأعلنتهما بالآتي

القائمتين ثم

وقد اضير الطالب من هذه الجريمة ويحق له المطالبة بتعويض وقد
ادخل المظن اليه الاخير لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

ينقل التكليف من نفس الصيغة ثم القيد والوصف كما يلي :

لانه بتاريخ بدائرة

وجد في بيت مسكون مملوك للطالب (أو مقرر له) أو بيت معد للسكنى أو في
أحد ملحقاته أو وجد في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكان
مختفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه ومنهم الطالب - مرتكباً بذلك الجريمة
المنصوص عليها بالمادة ٣٧١ ع ..

مع إلزامه بالمصروفات الخ .

(١) المحلة بالقانون ٨٢/٢٩ : كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختفياً عن أعين
من لهم حق في إخراجه يعاقب بالعص مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

صيغة رقم (٩٧)

جنتبة سلب الحيازة ليلاً (مادة ٣٧٢ ع^(١))

إنه في يوم

وأعلنتهما بالآتي

تنقل الديباجة من احدى الصيغ السابقة :

بعد الوقائع

وحيث أن الطالب اضيق من الجريمة ويحق له أن يدعى متنبياً بطلب تعويض
مؤقت ٥٠١ ج وقد اختصم المعلن اليه الاخير لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

ينقل التكليف من نفس الصيغة ثم يدرج القيد والوصف كما يلي :

لانه بتاريخ يدائرة

دخل بيتاً مسكوناً (أو معداً للسكن) أو في أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو
محل معد لحفظ المال في حيازة الطالب قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة
..... أو ارتكاب جريمة فيه

دخل ليلاً بيتاً مسكوناً (أو معداً للسكن) في حيازة الطالب بوجه قانوني وبقي
فيه بقصد سلب حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه .

دخل ليلاً بيتاً مسكوناً (أو معداً للسكن) في حيازة الطالب بواسطة الكسر (أو
التسلق - أو شخص يحمل سلاحاً) قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب
جريمة فيه (٢) . مرتكباً بذلك الجريمة الواردة بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢/٢ من قانون
المقوبات المعدلة بالقانون ١٩٨٢/٢٩ .

مع الزام المعلن اليه الاول (أو المعلن اليهم) متضمنين المصروفات
ومقابل الاعتاب وشمول الحكم بالنفاذ

(١) م ٣٧٢ : اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلاً تكونت المقوية الجسدية مدة لا تتجاوز
سنتين .

اما اذا ارتكب ليلاً بواسطة كسر أو تسلق من شخص حامل لسلاح فتكون المقوية الجسدية .

(٢) راجع - مصلحى مجدى درج - المرجع السابق من ٣٧ .

صيغة رقم (٩٨)

جنحة دخول ارض زراعية (مادة ٣٧٣ ع) (١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن بسراى النيابة
بمحكمة مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى (٢)

الطالب يمتلك قطعة الأرض الزراعية الكائنة بجهة والمحددة
بالصود و و و

أو - الطالب يمتلك منزلاً بجهة بعنوان

أو - الطالب يمتلك سفينة مسجلة بجهة ورأسية بجهة

وحيث أنه فوجيء بالمعلن اليه الاول متواجداً بأرض الطالب (أو بالمنزل المعد
للسكنى ... أو بالسفينة ... الخ .

وقد نبه الطالب على المعلن اليه الاول بالخروج منها الا أنه رفض بدون وجه

(١) مادة ٣٧٣ ع المحلة بالقانون ٨٢/٢٩ .

كل من دخل ارضاً زراعية أو قضاء أو مهابى أو بيتاً مسكوناً أو مدناً للسكن أو فى احد ملحقاته أو سفينة
مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق فى ذلك يداقب بالحبس مدة لا
تجاوز ستة اشهر أو بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

(٢) للمادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات التى كانت تمنح النيابة العامة سلطات واسعة فى منازعات المعازاة قد
ألغيت بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ المصوب به من اول أكتوبر ١٩٩٢ (راجع المادة ١١ منه)

حق وقد تحرر بذلك المحضر رقم..... ادارى قسم

وحيث أن ما اتاه المعلن اليه يشكل اركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٧٣ عقوبات وكان يحق للطالب ان يدعى مدنياً بتعويض الاضرار التي اصابته من الجريمة وقد ادخل المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسماعه الحكم بطلبات المعلن اليه الاول عقابه بالمادة ٣٧٣ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب تعويضاً مؤقتاً قدره ٥٠١ ج والمصروفات ومقابل الاتعاب لانه بتاريخ بدائرة قسم لو مركز

- ١ - دخل ارضاً زراعية (أو قضاء) مملوكة للطالب .
 - ٢ - دخل بيتاً مسكوناً (أو معداً للسكنى) أو أحد ملحقاته .
 - ٣ - دخل سفينة مسكونة .
 - ٤ - دخل محلاً معداً لحفظ المال .
- ولم يخرج منه بناء على تكليفه بذلك ممن لهم الحق في ذلك .

صيغة رقم (٩٩)

جئحة الاتلاف عهد (مادة ٣٦١ عقوبات)^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا المحضر بمعية الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن بسراى النيابة
مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

اعتاد الطالب ان يترك سيارته رقم ملكى الاسكندرية امام منزله الكائن
بجهة بروض الفرج تبع قسم ويتاريخ لدى شروع
الطالب فى استعمال السيارة فوجيء بأن جميع إطاراتها قد افرغ منها الهواء
وبالاسؤال والتحرى علم أن المعلن اليه الاول هو الذى قام بهذا العمل المؤثم قانوناً
فأبلغ الطالب بذلك وتحرر المحضر رقم قسم (ويمكن أن يقال ما
يلى) وقد تبين للطالب كسر هواية السيارة مما ترتب عليه اتلاف زجاج الباب
الاييسر للسيارة وهذه التلغيات تقدر بأكثر من خمسين جنيهاً وقد علم ان المعلن
اليه الاول هو الذى ارتكب هذه الجريمة فأبلغ بذلك وتحرر المحضر رقم
قسم وحيث انه يحق للطالب اثبات الجريمة بشهادة الشهود وقد ترتب على

(١) مديان القانون رقم ١٢٠/١٩٨٢/٢٩٦٢.

كل من خرب أو اتلف عمداً أمراً ثابتة أو متوقلة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطّلها بأى طريقة
يمتدح بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين الطريقتين فإذا ترتب
على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيهاً أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستين وغرامة لا تتجاوز
خمس مائة جنيه أو بإحدى هاتين الطريقتين

وقوعها ضرر بالطالب وتعميل لمصالحه ويجبى له والحالة هذه أن يدعى مدنياً بمبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الوقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى لياشرة الدعوى العمومية .

بناءً عليه

ينقل التكليف ثم يضاف القيد والوصف كالاتى :

لانه بتاريخ بدائرة ائلف عمداً مالاً متقولاً مملوكاً للطالب وهو السيارة رقم أو عطلها أو جعلها غير صالحة للاستعمال وقد نتج عن ذلك ضرر مالى تقدر قيمته بأكثر من عشرة جنيهات مرتكباً بذلك الجريمة المشار اليها بالمادة ٣٦١ ع .

صيغة رقم (١٠٠)

جثة اتلاف منقولات بإهمال

ملادة ٣٦١ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب تنقل النيابة من الصيغة الأولى

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ أثناء وقوف سيارة الطالب الملاكى رقم على الجانب
الايمن من الطريق بشارع أمام فوجيء بالمعلن اليه الاول الذى
كان يقود السيارة رقم ملاكى ... يصطدم بسيارة الطالب صدمة أدت الى
وقوع أضرار بالأبواب وكسر بعض الفوانيس وهو ما ثبت من المعاينة ومن
المحضر رقم لسنة الذى أجرى بمعرفة شرطة حيث قدم
المعلن إليه للمحاكمة الجنائية بتهمة السير على يسار الطريق بحالة ينجم عنها
الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته بأن قادها بسرعة وعلى يسار الطريق وقد
حكم عليه فى مخالفة المرور التى ارتكبها بالغرامة

وحيث أن الطالب أخير من الجريمة وهذا الضرر مادي يتمثل فى اتلاف
سيارته على النحو الثابت بالأوراق وحيث أن السيارة تعتبر منقولاً^(١) ، وقد جرم
المشرع اتلاف المنقول باهمال بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل
قانون العقوبات^(٢) ، وكان الطالب قد أخير من الجريمة بما يحق له معه أن يدعى
مذنياً بطلب تعويض مؤقت مما أصابه من أضرار وقد اختصم المعلن اليه الثانى
لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة بعقاب المعلن اليه الاول طبقاً للقيد والوصف .

(١) كل شيء مستقل بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار وكل ما جاز ذلك من شيء فهو منقول
(ملادة ٨٨٤/١ مدنى)

(٢) لم يكن المشرع حتى صدور هذا القانون يعرف جريمة اتلاف المنقول باهمال وهو ما إنضبطت عليه احكام
محكمة النقض (راجع تقرير جنائى رقم ٩١٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٧/٩ ص ٢٩ قاعدة ٢٤١ ص ٩٦٦ - مجموعة
للمكتب النقض)

بناءً عليه

ينقل التكليف الوارد بالصيغة رقم (١) ثم يقال.....

وذلك لكي يسمع المعلن اليه الأول طلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادة ٣٦١ ج المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاز .

لأنه بتاريخ بدائرة أتلّف بإهمال سيارة الطالب المبيّنة وصفاً بالمصحفة وذلك على النحو الوارد بالمحضر رقم جنحة أو مخالفات مرور أو إداري أو أحوال

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٠١)

جُنْحَة تعطيل مزاد (مادة ٣٤٤ عقوبات)

إنه في يوم

تنقل الديباجة

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعطن بسراى النياية

متخاطباً مع .

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ وقع الطالب حجزاً تنفيذياً على بعض المنقولات الموجودة بديكان السيد/ ولاء لدين لم يسدده وتحدد يوم لاجراء البيع بالمزاد العلنى .

وفى اليوم المحدد للبيع حضر محضر المحكمة القائم بالتنفيذ مع وكيل الطالب الى مكان المنقولات المحجوزة كما قصر بعض المزايديين وعند يده افتتاح المزاد فوجيء الحاضرون بالملن اليه الاول (وهو جار المدين المحجوز عليه او أنه قريبه أو أية قرابة وقد لا يكون قريباً له)

وقد أحضر بعض الغوغاء المأجورين وتدخلوا فى المزاد بقصد افشاله وتعطيله كما عملوا على بعض الحاضرين وهرب بعضهم بينما القى القبض على البعض الآخر وتحضر بذلك المحضر رقم لسنة (إدارى أو جنح ألخ) وقد تبين من التحقيقات أن المحرض على تعطيل المزاد هو الملن اليه الاول - وحيث أن المادة ٣٤٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً متعلقاً ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقاً بمقابلة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك يعاقب بالسجن مدة لا تقل على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

ولما كان ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل اركان هذه الجريمة وكان الطالب قد اضير من جرائمها ويحق له أن يدعى ممتنياً بتعويض مؤقت عما اصابه من ضرر وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية حسب القيد والوصف .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ينقل التكليف ثم يقال وذلك لكي يسمع المعلن اليه الاول الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل الاتعاب .

لاته بتاريخ بدائرة عطل عمداً بواسطة التهديد والتطاول باليد المزاد الخاص ببيع المنقولات المحجوز عليها وذلك على النحو الثابت بصلب الصحيفة ومحضر الحجز وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التهديد والتطاول باليد مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٠٢)
جنتة تخريب زربية مواشى
مادة ٣٠٤ عقوبات

إنه فى يوم

..... تنقل النيابة

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويطن بسرائى النيابة
متخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

يمتلك الطالب (أو يستأجر) أرضاً زراعية بجهة وقد الحق بالجهة القبلية
من الأرض زربية مواشى أحاطها بسور من اللبن^(١) وقد فوجيء الطالب بتاربخ
..... بالطن اليه الاول وقد هدم جزءاً من السور وقام بكسر وتخريب
الأحواض التى تاكل وتشرب فيها الماشية وقد ابلغ الطالب نقطة شرطة
حيث تحرر المحضر رقم أحوال النقطة بتاربخ وجرى التصرف
فيه بمعرفة النيابة .

وحيث أن ما اتاه المطن اليه الاول تتحقق به الجريمة المنصوص عليها بالمادة
٣٥٤ التى جرى نصها على أن « كل من كسر أو خرب لغيره شيئاً من آلات
الزراعة أو زرائب المواشى أو عيش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على
سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه » . وإذ كانت هذه الجريمة قد أضرت بالطالب
بما يحق معه أن يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت عملاً بالمادة ٢٥١ من قانون
الاجراءات الجنائية وقد اختصم المطن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى
الجنائية والمطالبة يعقاب التهم طبقاً للقيد والوصف .

(١) بتشديد اللام وكسر الياء - وهو الطوب الذى يستعمله الفلاحون فى بناء بيوتهم .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر ينقل التكليف ثم يقال

لكى يسمع المعلن اليه الاول.مطلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمادة ٣٥٤
مقويات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١
ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالنفاذ
لانه بتاريخ بدائرة خرب زريبة المواشى الخاصة بالطالب على
النحو المبين بالاوراق
ولأجل العلم

صيغة رقم (١٠٣)

جُنحة شروع في قتل حمار بالسم

مادتان ٤٥ و ٣٥٥ عقوبات^(١)

إنه في يوم تنقل الديباجة

..... الى كل من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته وعلان بسرأ النيابة

مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

الطالب يمتلك حماراً ويستخدمه في الحمل والجر وقد خصص له مكاناً لايوانه وريطه بجوار المبنى الذي يقيم به الطالب في أرضه الزراعية بناحية ويتأريخ ضبط المعلن اليه الاول وهو يحاول وضع مادة سامة عامداً الى قتل الحمار بدون مقتضى وقد علل ذلك بأنه كان يريد أن يقتل الفئران في أرضه المجاورة لأرض الطالب وذلك باستعمال مادة فوسفيد الزنك السامة ولكن هذا التعليل لا يستقيم مع واقع الحال وإنما يدل تصرف المعلن اليه الاول على تعمد قتل الحمار بدون مقتضى وقد اضررت هذه الجريمة بالطالب الذي يحق له أن يدعى متنبياً بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الخ وذلك لكي يسمع المعلن اليه الاول الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادتين ٤٥ و ٣٥٥ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل

(١) المادة ٤٥ تصرف الشروع في الجريمة .

الاعتاب لانه يتأريخ يدائرة شرع في تسميم حيوان من حيوانات
الجر والحمل (حمار) وذلك دون مقتضى الامر المعاقب عليه بالمادة ٢٥٥ ثانياً فقرة
ثانية عقوبات المستبدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (١) .
ولأجل العلم

(١) يجوز حمل الجاني تحت ملاحظة البرابيس مدة ستة على الاقل وستين على الاكثر

صيفة رقم (١٠٤)

جنتة ائلاف اشجار خضراء

مادة ٣٥٨ عقوبات

إنه فى يوم

..... تنقل الديباجة

١ - السيدة / المقيمة متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته وعلان بسرأى النيابة
وأعلنتهما بالآتى

العلن اليها الاولى تستاجر بدروماً فى اسفل العقار المملوك للطالب والكائن
بجهة

وبتاريخ قامت بكسر وخلع وإتلاف بعض الاشجار الخضراء التى
كان الطالب قد غرسها حول المنزل فلبلغ الطالب شرطة النجدة حيث ثبتت واقعة
الاتلاف وقد بررت المعلن اليها الاولى مسلكها بأنها قطعت الشجيرات المواجهة
للمطل الخاص بالبىروم لانها تحجب عنها الضوء وقد تبين كذب هذا الزعم حيث
أن المساحة بين الشجرة والمطل هى عرض رصيف الشارع - أى حوالى أربعة
امتار ومن ثم فإن هدف المعلن اليها لا يكون ما تدعيه وإنما تنقياً من ذلك
الاستيلاء على جزء من الممر الذى يوصل الى مدخل المنزل وهو ما كشفت عنه
المعاينة اثناء تحقيق بلاغ الطالب .

وحيث أن ما ارتكابه المعلن اليها تتحقق به الجريمة المنصوص عليها بالمادة
٣٥٨ عقوبات وكان الطالب قد أضرير بما يحق معه أن يدهى مئنيماً بطلب تعويض
مؤقت عملاً بالمادة ٢٥١ اجراءات وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته صاحب
الدعوى العمومية لمباشرتها والمطالبة بمقاب المتهمه بالتقيد والوصف .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ وذلك لكى تسمع طلبات النيابة عقابها

بالمادة ٢٥٨ عقوبات المستبدلة بالقانون ١٩٨٢/٢٩ وإلزامها بأن تؤدي الطالب مبلغ
٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل لأنها بتاريخ
بدائرة أثلقت الاشجار الخضراء على النحو السوارد بالمحضر
رقم
ولأجل العلم

صيغة رقم (١٠٥)

جثة الاف غيط ميذور

مادة ٣٦٧ ثانيا عقوبات

إنه في يوم

..... تنقل الديباجة .

واعلنتهما بالاتي

بتاريخ الى المعلن اليه الاول بعض النباتات الضارة في الغيط الملوك
للطالب والكائن جهة وقد ابلغ الطالب نقطة الشرطة حيث ثبت من
المعينة ولقوع الاتلاف (المحضر رقم احوال نقطة) وهي جريمة
يعاقب عليها القانون بالحبس مع الشغل وقد اضرير الطالب من هذه الجريمة بما
يحق له أن يدعى مدنياً بطلب تعويض الضرر .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر ينقل التكليف

وذلك لكي يسمع المعلن اليه الاول طلبات المعلن اليه الثاني عقابه بالمادة ٣٦٧
ثانياً عقوبات والزامه بأن يدفع للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت
لانه بتاريخ بدائرة بث في الغيط الملوك للطالب حشيشاً
ونباتاً مضرراً على النحو الثابت بمحضر المعاينة مع الزامه المصاريف ومقابل
اتعاب المحاماه وبشمول الحكم بالنفاد .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى .

ولأجل الطم

صيغة رقم (١٠٦)

جنتحة قتل حيوان مستأنس (م ٣٥٧ ع ٨)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ووطن بسراى النيابة
مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب يمتلك كلب حراسة مرخص بموجب الترخيص رقم الصادر
بتاريخ وهو حيوان مستأنس معتاد عدم الخروج الى الشارع حيث ابقاه
الطالب في منزله للحراسة ودائم العناية به .

وحيث أنه بتاريخ قام المعلن اليه الاول ويدون أى سبب مشرّع أو
مقتضى بإلقاء بعض الاطعمة للكلب في غياب الطالب وبعد أن عاد الطالب وجد
الكلب راقدًا ويجواره بقايا هذه الاطعمة فحملة الى الطبيب البيطرى الذى أثبت
ان هناك بعض السموم موضوعة فى الاطعمة التى تناولها الكلب وبعثاً حاول
الطبيب انقاذه حيث مات مسموماً بتأثير هذا الطعام الذى رماه اليه المعلن اليه
الاول والذى تبين فيما بعد أن بعض الجيران شهدوا بهذه الواقعة ، وعليه فقد
ابلى الطالب قسم الشرطة حيث تحرر المحضر رقم شهد فيه اثنان من
الجيران بصديق الواقعة كما قدم الطالب الشهادة الصادرة من الطبيب البيطرى

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ونصها كالآتي :

يحاطب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه كل من قتل سداً بدون ملتقى أو
سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة فى المادة ٢٥٥ أو اشهر به ضرراً كبيراً .

الذى أجرى فحص الكلب قبل نفوقه .

وحيث ان النيابة حفظت المحضر وكان من حق الطالب أن يحرك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر خصوصاً وأنه أضيع من جراء فقد كلبه العزيز عليه ، وقد اختصم الطالب للمطن اليه الثانى بوصفه صاحب الدعوى العمومية لمباشرتها .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل من المطن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى مستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المطن اليه الثانى عقابه بالمادة ٢٥٧ ع والزامة بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت لانه بتأريخ بدائرة قسم قتل بدون مقتضى حيواناً مستأنساً مملوكاً للطالب بأن ألقى اليه عمداً طعاماً مسموماً فالتقمه ومات على اثره .

مع الزامة المصروفات ومقابل الاتعاب .

ولأجل العلم

الفصل الرابع

الصيغ الخاصة بجرائم الموظفين العموميين
مواد ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣٤ عقوبات

صيغة رقم (١٠٧)

جنتحة امتناع موظف عن تنفيذ القوانين واللوائح

ملادة ١٢٣ عقوبات^(١)

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / وكيل نيابة بصفته^(٢) (تذكر وتليفته) ويعلن بمقر عمله
بجهة مخاطباً مع

٢ - السيد / بصفته الشخصية والوظيفة^(٣) ويعلن بمحل اقامته
بجهة

٣ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلن بسرأي النيابة
مخاطباً مع

(١) م ١٢٣ : يعاقب بالمعس والعزل كل موظف عمومي استغل سلطته وتليفته في وقت تنفذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تخيير تحصيل الاموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة كذلك يعاقب بالمعس والعزل كل موظف عمومي إمتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من انذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الامر دليلاً في اختصاص الموظف .

(٢) (٣) : المتهم بإحد وهو الموظف الذي نسب اليه الامتناع ويلزم ذكر اسمه وإلا كانت الدعوى غير مقبولة لانه في المحاكمات الجنائية توجه التهمة والطلبات ضد الأشخاص وليس ضد مسميات وتليفته فمن الخطأ الجسيم أن تحرك الدعوى ضد محافظ القاهرة مثلاً أو رئيس مصلحة كذا كما أن الاعلان في مقر العمل غير كاف إلا إذا اعلن لشخصه ومن هنا يتعين اعلانه ايضاً على محل اقامته أو في موطنه ويعتبر مقر العمل موطناً على ما نذهب اليه بعض المحاكم الجنائية (راجع تفاصيل ذلك كتابنا - اللجنة المبلشرة سنة ٨٥ ص ٩٢ وما بعدها) .

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ صدر للطالب حكم في القضية رقم من محكمة القضاء الإداري قضى بترقيته الى الدرجة مع صرف الفروق المستحقة له من الى وتأييد هذا الحكم من المحكمة الادارية العليا كما رفض الاشكال المقام من الحكومة في تنفيذه وذلك اصبح حكماً نهائياً واجب النفاذ .

وحيث أن المعلن اليه الاول اصدر امراً بوقف تنفيذ هذا الحكم كما استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ احكام القانون واللوائح والتي تلزم جهات الادارة بعدم الاعتراض على الاحكام الصادرة من الجهات القضائية^(١) .

ولما كان المعلن اليه الاول بهذا التصرف قد ارتكب الجريمة المشار اليها بالمادة ١/٢٣ عقوبات وقد تسبب عنها الاضرار بالطالب الذي يحق له معه أن يدعى مدنياً بتعويض مؤقت ٥٠١ ج .

وحيث أن الطالب قد حصل على إذن من السيد المستشار المحامي العام لنيابات القاهرة برفع الدعوى العمومية ضد المعلن اليه الاول بوصفه موظفاً عمومياً وقد اختصم الطالب المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى العمومية .

بناءً عليه

ينقل التكليف ثم - القيد والوصف لانه بتاريخ بدائرة استعمل سلطة وظيفته من وقت تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة كما أوقف تنفيذ الحكم القضائي المشار اليه بصدر الصحيفة .

مع إلزامه المصروفات الخ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

(١) تظهر الصيغة التنفيذية المسجلة على الحكم بمثابة امر صادر من الحكومة يتبع على كافة السلطات تنفيذه .

صيغة رقم (١٠٨)

جئحة امتناع موظف عن تنفيذ حكم قضائى

مادة ١٢٢ع^(١)

إنه فى يوم

تتقل النيابة من الصيغة السابقة

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ صدر للطالب حكم فى الدعوى رقم مستعجل القاهرة
والمؤيد استئنافياً بالاستئناف رقم كذا مستعجل مستأنف القاهرة قضى بهدم
العقار المملوك للطالب الكائن بجهة والمحدد الحدود والمعالم كما يلى
وذلك بعد إخلائه من السكان والمنقولات .

وبحث أنه قد رفضت جميع الاشكالات المرفوعة لوقف تنفيذ هذا الحكم ومن
ثم اصبح واجب النفاذ وقد قام الطالب بإعلانه للمستأجرين الصادر ضدهم
ولكنهم لم يتركوا المنزل وهو متهاك وانتهى عمره الافتراضى ويخشى مع وجوده
على الارواح والاموال ولذلك فقد لجأ الطالب الى المعلن اليه الاول (رئيس مجلس
الحى) والمعلن اليه الثانى (مأمور شرطة) لمساعدة المحضر فى تنفيذ
الحكم وإخلاء السكان إلا أن المعلن اليهما ١ و ٢ لم يحركا ساكناً فاضطر الطالب
الى انذارهما على يد محضر بتاريخ ولكنهما لم يمتثلوا وبذلك تكون الجريمة
الواردة بالمادة ١٢٢/٢ ع قد تحققت ويحق للطالب والحالة هذه أن يدعى مدنياً
بمبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت وقد أدخل المعلن اليه الاخير بمصفته

(١) راجع الهوامش السابقة ، ويلاحظ أنه لا يلزم فى هذه الجريمة بالذات الحصول على إذن النيابة برفع الدعوى
للباشرة صلاً بحكم المادة ٦٢ اجراءات التى تنص على أنه فيما عدا الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٢ عقوبات
لا يجوز لغير النائب العام فى المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم
عام أو أحد رجال الضبط لجنائية أو جئمة واقعة منه أثناء تديته وتظيفته أو بسببها ، كذلك تطبيقاً لحكم المادة
٢٢٢ اجراءات المدلة بالتانوين رقمى ١٠٧ لسنة ١٧٠ و ١٧٠ لسنة ١٩٨١ والتي تقضى بعدم جواز قيام الدعى
الذى يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالمقصور امامها فى حالتين منها حالة ما إذا كانت
الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة واقعة منه أثناء تديته وتظيفته أو بسببها
ما لم تكن من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٢ عقوبات .

للباشرة الدعوى الموصية .

بناءً عليه

ينقل التكليف ثم التقيد والوصف كالآتي :

لأنه بتاريخ بدائرة

امتناعاً عمداً عن تنفيذ الحكم الموضح بيانه بصدر الصحيفة رغم انذارهما
على يد محضر طبقاً للقانون ورقم كون التنفيذ يدخل في اختصاصيهما مرتكبين
بذلك الجريمة المشار اليها بالمادة ٢/١٢٣ عقوبات الخ .

صيغة رقم (١٠٩)

جئحة أهانة شخص مكلف بخدمة عمومية

مادة ١٢٣/١ عقوبات المعدلة

بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٨٢^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم متخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم بسراى النيابة
بمحكمة متخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب من العاملين بمديرية التربية والتعليم بجهة وقد انكتب بتاريخ
..... للاشراف على لجنة الانتخاب بجهة فى الاستفتاء على
السيد رئيس الجمهورية وأثناء قيام الطالب بمباشرة عمله فى يوم الإستفتاء
المذكور بخل المعلن اليه الاول الى مقر اللجنة للدلاء بصوته وأثناء قيامه بالتأشير
على استمارة ابداء الرأى أحدث جلبية وضوضاء قطب منه الطالب مراعاة الهدوء
إلا أنه لم يلتزم وقال للطالب على مسمع من الحاضرين «أنت تطلع آيه ده أنا
عندى زيك بيقفوا على باب مكتبى» ثم القى باستمارة ابداء الرأى فى وجهه

(١) من أمان بالاشارة الى القول لى التهديد مطلقاً صهيماً أو لحد رجال الضبط لى رأى انسان مكلف بخدمة عمومية
انشاء تائيدية وظيفته أو بسبب تكليفها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة لى ظهور أو بخرامة لا تتجاوز مائتى جنيه
مصرى .

فإذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو إدارية لى مجلس أو على لحد اعضاءه وكان ذلك انشاء انماط الجلسة
تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بخرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

الطالب وقيل خروجه من اللجنة طلب الطالب من الحرس الموجود منعه من الخروج
وقام بإثبات هذه الواقعة في محضر واقعه سكرتير لجنة الانتخاب ثم أحيل المعلن
إليه الأول للشرطة حيث قيدت الواقعة برقم إداري قسم لسنة

وحيث أن المعلن اليه الأول قد أهان الطالب حالة كونه مكلفاً بخدمة عمومية وقد
أخبر الطالب من الجريمة بما يحق له معه أن يدعى مدنياً بطلب تعويض مؤقت
دون الانتظار إلى ما يسفر عنه قرار النيابة بشأن المحضر الإداري المذكور سواء
أحالته النيابة إلى المحاكمة أم أصدرت أمراً جنائياً طبقاً لتعليمات السيد النائب
العام ^(١) أم حتى قامت بحفظ الموضوع ، ذلك أنه لا يوجد في القانون ما يمنع
من التجاء المضرور مباشرة إلى المحكمة الجنائية مادام أنه قد أصابه ضرر من
الجريمة عملاً بالمادة ٢٥١ إجراءات .

وحيث أن المقصود بالأمانة في مجال تطبيق المادة ١/١٣٢ عقوبات هي كل
قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه لزدراء أو سباً أو إفتراء ولا عبرة في الجرائم
القولية بالمدافرة في الأسلوب ما دامت العبارات مفيدة بسياقها معنى الأمانة
(نقض جنائي ٢٢/١٩٣٣) مجموعة القواعد جـ ٣ ق ٩٦ مشار إليه في موسوعة
مصر للتشريع والقضاء للاستاذ عبد المنعم حسني الجزء الثالث - الطبعة الأولى
صفحة ٩٥ هامش رقم ١) .

ولما كان يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الأمانة المنصوص عليها في
المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعمد توجيهه الفاظ تعمل بذاتها معنى الأمانة إلى
الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها ، فتمتئث للمحكمة صدور هذه
الانفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتكليل صراحة في حكمها على أن الجاني
قد قصد بها الإساءة أو الأمانة (نقض جنائي في القضية رقم ١٢١٧ سنة ٢٢
القضائية جلسة ٢٤ من يناير ١٩٥٣ قاعدة ١٥٩ صفحة ٤١٦ - مجموعة المكتب
النفسي للتوبيخ أحكام محكمة النقض السنة الرابعة) .

وحيث أن الغرض من اختصام المعلن اليه الثاني هو مباشرة الدعوى العمومية

(١) يجوز النيابة في هذه الجريمة إسماء أمر جنائي بالحقيرة .

وطلب توقيع العقوبة المقررة قانوناً .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من الوطن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها الطنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسماعه الحكم بطلبات الوطن اليه الثاني عقابه بالمادة ١/١٢٢ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المأثت والمصرفات ومقابل لتعاب المحاماه .

لانه بتاريخ بدائرة قسم اهان الطالب بالقول بأن قال العبارة المسطرة بصلب الصحيفة وارتكب الافعال المهيئة المضار اليها فيها .
ولأجل العلم

صيفة رقم (١١٠)

جنة اهانة موظف عمومى بواسطة التلفزيون

مواد ١٣٤ و ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات

إنه فى يوم

تتقل بىباجة الصيفة السابقة

وأعلنتهما بالآتي

الطالب من العاملين بجهة وهى الجهة المختصة بتلقى شكاوى المواطنين
وقد فوجيء بتاريخ بإرسال بريدية اليه موقعة من المعلن اليه الأول جاء
فيها (تذكر العبارات المهينة الماسة بالكرامة) .

وحيث ان العبارات تتحقق بها جريمة الاهانة المنصوص عليها بالمادتين ١٣٣
و ١٣٤ عقوبات وقد أخير الطالب من ذلك ويحق له ان يدعى مدنياً بطلب تعويض
هذه الاضرار واختصم المعلن اليه الثاني بصفته لىباشرة الدعوى العمومية

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ

وذلك لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمواد
١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات وإلزامه بأن يردى الطالب مبلغ
٥٠٠ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول
الحكم بالنفاذ . لانه بتاريخ بدائرة قسم أرسل للطالب البريدية المنوه
عنها بصلب الصحيفة متضمنة عبارات تحمل معنى الاهانة والخط من الكرامة .
ولأجل العلم

(١) تنص المادة ١٣٧ مكررا على ان يكون المند الأدنى للعقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣
و ١٣٧ و ١٣٧ خمسة عشر يوماً بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشر جنيهات بالنسبة لعقوبة الغرامة اذا كان المندعى
عليه لىبدا مؤثقا صوماليا أو مكلفا بخدمة عامة بالسلكة الحديدية أو شيردا من وسائل النقل العام ويأت عليه
الانضاء التاديبى لها أو تتركها بالمحاصلة .

الفصل الخامس

جرائم التزوير

مواد ٢١٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٩٤ و ٢٩٧

و ٣٠٠ و ٣٠١ عقوبات

صيغة رقم (١١١)
جئئة تزوير (مادة ٢١٥ ع) (١)

إنه فى يوم

ينقل التكليف الوارد بالصيغة رقم (١) .

وأعلنتهما بالآتى

بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ باع الطالب للمعلن اليه الاول العقار الكائن بجهة والبالغ مساحته والمحدد بالمسود والمعامل الآتية : الحد البحرى ، الحد القلبي الخ وذلك لقاء مبلغ اجمالى وبيع المعلن اليه مبلغ للطالب عند تحرير العقد واتفق على سداد باقى الثمن عند التسجيل .

وحيث ان الطالب فوجئ بالمعلن اليه الاول قد أقام الدعوى رقم مدنى كلى الجيزة طلب فيها الحكم على الطالب بمسحة ونفاذ البيع على سند من الزعم بأن المعلن اليه سدد الثمن كاملا .

وحيث أن الطالب لى اطلاع على العقد تبين ان المعلن اليه قام بتغيير الحقيقة بأن اضاف عبارة انه سدد الثمن كاملا كما قام بطمس العبارات فى العقد التى تقيد مديونيته بباقى الثمن وبالتالى فقد تحققت جريمة التزوير فى محدد عرفى وكان القصد من ذلك الاضرار بالطالب مادياً وذلك باغتتال باقى الثمن المستحق له .

ولما كان الطالب قد أضر من هذا التصرف المؤثم الذى آتاه المعلن اليه الاول وقد انحل فى الدعوى السيد المعلن اليه الثانى بوصفه صاحب الدعوى العمومية لتحريكها وتوجيه الاتهام .

(١) مادة ٢١٥ : لكل شخص ارتكب تزويراً فى محررات الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالسجن مع الشغل .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر

ينقل التكليف الوارد بالصيغة رقم (١)

القيد والوصف :

لأنه بتاريخ يدائرة

- عمد الى تغيير الحقيقة في محرر عرقي وهو عقد البيع الابتدائي الموضح في صدر الصحيفة وذلك باضافة بيانات وحذف بيانات وكان يقصد الاضرار بالطالب ما تحقق به اركان جريمة التزوير المعاقب عليها بالمادة ٢١٥ ح .

- استعمل محرراً وهو يعلم انه مزور وذلك بأن الخ .

مع الزامه المصروفات الخ .

ملاحظات

١ - طبيعي انه يمكن الطعن على العقد بالتزوير امام المحكمة المدنية لكن ذلك لا يمنع من رفع هذه الجثة بطريق الادعاء المباشر .

٢ - جريمة التزوير لها ركنان : مادي ومعنوي (تصد جنائي) والركن المادي يتألف من أربعة عناصر :

أولها : تغيير الحقيقة .

وثانيها : في محرر رسمي او عرقي .

وثالثها : باحدى الطرق الواردة في القانون على سبيل الحصر .

ورابعها : أن يكون من شأن التغيير حدوث الضرر .

٣ - طرق التزوير المادي واردة على سبيل الحصر وهي :

(أ) وضع امضات او اختتام او بصمات مزورة .

(ب) تغيير المحررات او الاختتام او الامضات .

(ج) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة .

(د) التقليد .

(هـ) الاصطناع .

٤ - طرق التزوير المعنوي الواردة على سبيل الحصر هي :

(أ) تغيير اقرار أولى الشان .

(ب) جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

(ج) جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

٥ - القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بعلم الجاني بأنه يغير الحقيقة في محرر رسمي أو عرقى وأن هذا التغيير من شأنه أحداث الضرر وأن تتوافر لديه نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

صيغة رقم (١١٢)

جنتة تزوير فى إعلام شرعى

مادة ٢٢٦ عقوبات^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

انا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ توفى المرحوم وترك ما يورث شرعاً (يمكن ان تذكر اعيان
التركة او لا تذكر) ولكنه لم يترك وصية كما انه لا توجد وصية واجبة .

وحيث ان الطالبة زوجة المتوفى بصحيح العقد الشرعى (ويمكن القول بانها
رزقت منه باولاد كذا ... او انها حامل) وتورث شرعاً نصيباً معلوماً فى التركة
إلا ان شقيق المتوفى وهو المعلن اليه الاول تقدم بتاريخ بطلب اثبات وفاة
ورثة وتحدد لنظره جلسة وبذلك الجلسة ذكر اسماء الورثة الشرعيين ولكنه
اسقط عمداً اسم الطالبة وهو اقرار غير صحيح وقد تمعد ذكره فى الجلسة وبناء

(١) م ٢٢٦ مجلة القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على
خمسماية جنيه كل من قرر فى اجراءات تتعلق بتحقيق الرقابة والوراثة والرخصة الواجبة امام السلطة المختصة
بلمنح الاعلام (أو لا غير صحيحة من الوثائق المرغوب اثباتها) وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك
مضى ضبط الاعلام على أساس هذه الاقوال .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسماية جنيه كل من استعمل اعلاماً بتحقيق الرقابة
والوراثة الرخصة الواجبة وضبط على الوجه المبين فى الفقرة الاولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .

عليه ضبط الاعلام على اساس هذه الاقوال او يقال انه اضاف اسم فلان وفلانة كورثة شرعيين على خلاف الواقع .

وحيث ان ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل اركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٦ عقوبات وقد اُصيبت الطالبة من الجريمة ويحق لها ان تدعى مننيا بطلب تعويض مؤقت وقد اُختصمت المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى العمومية.

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيحة مكلفاً الاول المحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستتعد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لئى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٢٦ عقوبات والزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠٠ ج لانه بتاريخ بدائرة قسم أو مركز أقر كذبا وعلى خلاف الحقيقة بأن الطالبة لا تترث فى تركة المرحوم

أو انه أقر كذبا وعلى خلاف الواقع و مع ان الطالبة احدى ورثة المرحوم الشرعية ولها نصيب فى التركة وقد ضبط الاعلام الشرعى على اساس هذا الاقرار المزور .

مع الزامه المصروفات ومقابل الاتعاب .

مع حفظ كافة حقوق الطالبة فى نصيبها فى التركة ومناثر حقوقها الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١١٣)

جنتحة شهادة الزور (مادات ٢٩٤ و ٢٩٧ ع) (١)

إنه في يوم

تتقل الديباجة من احدى الصيغ السابقة :

واعلنتهما بالاتي

اقام السيد / الدعوى رقم ... لسنة ... منى كلى جنوب القاهرة ضد
الطالب ادعى فيها

وحيث انه بجلسة اصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً باحالة الدعوى الى
التحقيق لكى يثبت كل من المدعى والمدعى عليه (أى الطالب) طلباته فى الدعوى
المشار اليها وذلك بطرق الاثبات كافة بما فى ذلك شهادة الشهود .

وحيث انه بجلسة حضر المعلن اليه الاول وشهد كذباً ضد الطالب وأقسم
اليمين على هذه الشهادة الزور التى يكذبها ما هو ثابت بالمستندات التى سيقدمها
الطالب لعدالة المحكمة وكذلك بسانن طرق الاثبات .

ولما كانت الشهادة زوراً التى صدرت من المعلن اليه الاول مع علمه بكذب ما
رواه تشكل اركان الجريمة المشار اليها بالمادة ٢٩٧ ع وقد ترتب على هذه
الجريمة احباية الطالب بالاضرار التى يحق له معها ان يدعى مئنيا بمبلغ ١٠٠٠ ج
على سبيل التعويض الموقت .

وحيث ان الطالب قد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته لتحريك الدعوى
العمومية.

بناء عليه

..... ينقل التكليف ثم يذكر القيد والوصف كما يلى :

(١) م ٢٩٤ : كل من شهد زوراً اتهم فى جنائية او عليه يعاقب بالسجن .

م ٢٩٧ : كل من شهد زوراً فى دعوى مدنية يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين (مادة بالتانين رقم ٢٩ لسنة
١٩٨٢)

لأنه بتاريخ بدائرة شهد زوراً في الدعوى رقم لسنة
مدنى كلى جنوب القاهرة على نحو ما توضح تفصيلاً بالصحيفة موكباً بذلك
..... الخ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١١٤)

جنحة اكراه شاهد على عدم أداء الشهادة

مادة ٣٠٠ عقوبات

إنه في يوم

تنقل الديباجة

وأعلنتهما بالآتي

المطالب يستاجر منذ فترة طويلة شقة سكنية بالمنزل الذي يمتلكه المدعو عبد السميع سيد عبد السميع وقد أقام المالك دعوى إخلاء للفصص ضد المعلن اليه الاول تأسيساً على انه يشغل بدون سند من القانون الشقة رقم المواجهة لشقة الطالب وأنه لا يستفيد من حكم الامتداد القانوني لعقد الايجار المبرم بين المالك وبين سلف المعلن اليه الاول .

وحيث ان هذه الدعوى الاجبارية احيلت الى التحقيق وتحدد لها جلسة وعام المعلن اليه الاول ان المالك سوف يستشهد بالمطالب فما كان منه إلا أن توعد الطالب ومنده باتلاف شقته اذا توجه مع المالك لأداء الشهادة .

ولما كان تصرف المعلن اليه الاول ينطوي على اكراه على عدم أداء الشهادة وكانت المادة ٣٠٠ عقوبات تنص على ان ومن اكراه شاهداً على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور وحيث ان الطالب أخير من الجريمة بما يحق له من أن يدعى مدنياً بطلب تعويض موقت وقد اختصم المعلن اليه الثاني بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بمعاقب المتهم طبقاً للقيد والوصف .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر (ينقل التكليف)

وذلك لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٣٠٠ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت

والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

لانه بتاريخ بدائرة قسم ذكره الطالب على عدم أداء الشهادة في
القضية رقم لسنة ايجارات كلى على النحو الثابت بالصحيفة .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولاجل العلم

الفصل السادس

جنگ متفرقة فى قانون العقوبات

صيغة رقم (١١٥)

جنحة الامتناع عن تسليم طفل لمن له الحق فى حضائته

مادة ٢٨٤ع وم ٢٩٢ع^(١)

إنه فى يوم

تنقل الديباجة من الصيغة رقم (١) .

وأعلنتهما بالآتى

مصدر لصالح الطالبة الحكم رقم ... لسنة أحوال شخصية بضم
المصغير لها حضائته بوصفها حاضنة له طبقا للقانون .

وحيث أن المعلن اليه الاول (والد الطفل أو جده) يحتفظ بالمصغير لديه وقد
طلبت الطالبة بالطرق الودية تنفيذاً للحكم المشار اليه إلا أنه رفض بنون مسوغ
شرعى أو قانونى مما رتب الضرر البالغ بالطالبة وحق لها أن تدعى منخيا بمبلغ
..... لأن ما ارتكبه المعلن اليه الاول هو فعل موثم قانونا وقد اختصمت المعلن
اليه الاخير مباشرة الدعوى العمومية .

أو تكون الصيغة كالآتى :

وحيث أن المعلن اليه الاول بالإشتراك مع الثانى (من ساعده فى خطف
الطفل) قام بخطف الطفل الذى أمرت المحكمة بحفظه وحضائته لدى الطالبة
ورفض رده بنون مسوغ قانونى أو شرعى مما يتحقق معه الضرر البالغ بالطالبة
وقد اختصمت الخ .

(١) م ٢٨٤ ع : «يعاقب بالعس أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا كل من كان متكفلا بطفل، وطلبه من له
حق فى طلبه ولم يسلمه إليه» .

م ٢٩٢ ع : «يعاقب بالعس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا أى من الزائدتين أو
الجدتين لم يسلم والده الصغير أو ولد والده إلى من له الحق فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن
حضائته وكذلك من الزائدتين أو للجدتين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق
حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تساميل أو إكراه .

بناءً عليه

بعد نقل التكليف من الصحيفة رقم (١) .

القيد والوصف : لانه يتاريخ بدائرة

١ - لم يسلم ولده الصغير الى الطالبة الصابر لها الحكم بحضانتها مرتكباً بذلك الجريمة الواردة بالمادة ٢٩٢ ع .

٢ - قام الاول بمساعدة الثاني بخطف الطفل الصغير الصابر للطالبة حكم بحضانتها مرتكباً بذلك الجريمة الخ .

مع حفظ كافة حقوق الطالبة الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١١٦)

جئحة مباشرة ضد مفلس

مادة ٢١٩ تجارى ومادتان ٣٠٢ و ٣٠٣ ع

والمولد ٣٣١/رابعاً و ٣٣٥ و ٣٣٥

ثالثاً ورابعاً من قانون العقوبات^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويطن بسرائى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بموجب حكم صادر بجلسة فى القضية رقم لسنة تجارى
كلى لشهر افلاس المطن الى الاول وعين السيد / وكيلاً للدائنين .

وحيث انه بتاريخ (تاريخ لاحق على حكم الافلاس) ارسل المطن الى
الاول الى الطالب إنذاراً على يد محضر تضمن عبارات كلف وسب وذلك بأن

(١) مادة ٢٢١/رابعاً : متابعيه هذا بعد ترقف الفلع مطلوب لعد دائنيه او تعيينه لشرأوا بيلالى الغرماء او اذا
سمح له بيزية خسرانية يقصد الحصول على قيراه الصلح .

(٢) مادة ٢٢٤ : يعاقب المفلس بالتصهير بالحس مدة لا تتجاوز سنتين .

(٣) مادة ٢٣٥ (معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) : يعاقب الأشخاص الآتى بيانهم فيما هذا احوال الاشتراك
لأكثرنا بالحس ورواوة لا تزود على خمسمائة جنيه مصرى او يلعنى مائتين المليونين فقط .

(أولاً) كل شخص سرق او لطفى او خبأ كل او يحضر أموال للمفلس من المتقلبات او العقارات او كان ذلك الشخص
زوج المفلس او من قروعه او من أصوله او انتسبائه الآتى فى درجة الفرع والاصول ، ثانياً ، ثالثاً ، رابعاً الخ

استند الى الطالب امورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه قانونا لو احتقاره عند أهل وطنه حيث جاء في الانتذار ان الطالب تاجر مزور ومتهرب من الضرائب ويعمد الى الغش في التجارة الخ .

وحيث ان هذا الاستناد باحدى طرق العلانية المشار اليها بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات وهي الكتابة التي تداولها الناس وبالتالي تحققت اركان جريمة القذف

ولما كان الطالب قد أضرير من ذلك بما يحق له معه عملا ينص المادة ٢٥١ إجراءات ان يدعى مدنيا بطلب تعويض هذه الاضرار التي نشأت عن الجريمة ، وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية وتوجيه الاتهام والمطالبة بانزال العقوبة المقررة قانونا .

وحيث ان الدعوى الجنائية ملك النيابة العامة ممثلة في المعلن اليه الثاني ويجوز فيها اختصام المعلن اليه الاول بصفته الشخصية رغم اشهار افلاسه وما يترتب على ذلك من حرمانه من أهلية التقاضي إلا انه عملا بالقواعد العامة وامتنالا لحكم المادة ٢١٩ من القانون التجارى التي تنص على ان الدعاوى المتعلقة بنفس المظلس يجوز اقامتها منه او عليه اما الدعوى المدنية فهي ملك الطالب ويتعين ان توجه الطلبات فيها لمن يمثل المظلس قانونا وهو وكيل الدائنين إلا انه لا يمكن اختصامه في جنحة مباشرة بل يمكنه التدخل فيها باعتباره مسئولا مدنيا لما عسى ان يحكم به على المظلس من عقوبات كما يمكن للمحكمة الجنائية عند نظر هذه الجنحة ان تأمر بإسقاله لهذا السبب .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح^(١) الكائن مقرها بجهة بجلساتها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني

(١) راجع موالف الصيخ للقانونية للدعوى التجارية سنة ١٩٨٨ الصفحة رقم ٤٠ وما بعدها .

توقيع العقوبة الواردة بالمواد ١٧١ و٢٠٢ و٢٠٦ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المفقوت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة قسم ارسل للطالب المكتوب الموضح البيان يصدر هذه الصحيفة متضمنا اسناد وقائع للطالب تشكل جريمة القذف وكان ذلك بأحدى طرق العلانية المقررة قانونا مرتكبا بذلك الجريمة المشار اليها بمواد الاتهام حسب الوصف والتحديد .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١١٧)

جنتة تعطيل شعائر دينية

ملادة ١٦٠/أولا عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / إلخ تنقل الديباجة

وأعلنتهما بالآتي

الطالب امام مسجد الكائن بجهة والمعلن اليه الاول يستلجر محلا تجاريا قريبا من المسجد . وفى يوم الجمعة الموافق أثناء اقامة الشعائر الدينية وتلاوة القرآن الكريم فوجئ الطالب بالمعلن اليه الاول يدير جهاز كاسيت ستيريو بسماعات قوية ينبعث منها اصوات غناء هابط وموسيقى صاخبة فخرج الطالب اليه ووجه نظره الى انه بهذا الجهاز الذى يديره يشوش على شعائر الصلاة إلا انه لم يستجب وتمادى فى تصرفه مما اضطر الطالب الى ابلاغ الشرطة حيث انتقلت سيارة النجدة وصارت الجهاز وتحرر له محضر رقم أحوال قسم

ولما كان ما أثناء المعلن اليه الاول تتوافر به اركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٦٠ عقوبات التى جاء فى البند أولا منها انه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه مصرى ولا تزيد على خمسمائة جنيه مصرى او باحدى هاتين العقوبتين أولا كل من شوش على اقامة شعائر ملة او احتفال ديني خاص بها او مطالها بالعنف او التهديد .

وحيث انه يحق للطالب كصاحب صفة ومصلحة ان يدعى مدنيا بطلب تعويض الاضرار وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية (١) .

(١) وادى ان أى مسلم باستلامه اقامة هذه الدعوى لانها تعتبر من دماوى الحسبة امتثالا لقوله تعالى : ومن اعظم شعائر الله فان ذلك من تقربى القلوب .

بناءً عليه

أنا المحضر الخ ينقل التكليف ... ثم يقال

وذلك لكي يسمع الحكم بطلبات المظن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ١٦٠/أولا من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المأثرت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ .

لانه بتاريخ يدائرة شوش على إقامة شعائر صلاة الجمعة على النحر الثابت بالصحيفة والمحضر المشار اليه فيها .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١١٨)

جنته انتهاك حرمة جبانة

مادة ١٦٠/ثالثا عقوبات

إنه في يوم تنقل البياجة

وأعلنتهما بالآتي

منذ تاريخ يمتلك الطالب جبانة بمنطقة مقابر التونسى بجهة
تقسيم وفقا للمواد ارقام ... من لائحة الجبانات الصادرة بتاريخ
..... وهذه الجبانة مخصصة للفن موتى اسرة الطالب وقد فوجئ بتاريخ
بالمعلن اليه الاول وقد كسر باب الجبانة واقتحمها هو وبعض الاشخاص وحين
ابلق الطالب بهذه الواقعة باصر بتحرير محضر احوال رقم بنقطة شرطة
..... ولما كان ما ارتكبه المعلن اليه الاول تتحقق به الجريمة المنصوص عليها
بالمادة ١٦٠/ثالثا من قانون العقوبات التى نصت على عقاب كل من انتهاك حرمة
القبور او الجبانات او دنسها بالحيس .

ولما كان الطالب قد أخير من الجريمة بما يحق له معه ان يدعى مدنيا قبل
المعلن اليه الاول بطلب تعويض الاضرار الناشئة عن الجريمة وقد اختصم المعلن
اليه الثانى لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ

لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة
١٦٠/ثالثا عقوبات والزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض
الموقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة انتهك حرمة الجبانة المملوكة لطالب وبنسبها
على النحو الوارد تفصيلا بصلب الصحيفة .

ولاجل العلم

صيغة رقم (١١٩)

جنتة نشر ماتم فى جلسة محاكمة جنائية

مادة ١٨٩ عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المحرر بجريدة مخاطباً مع

٢ - السيد / رئيس تحرير جريدة مخاطباً مع

٣ - السيد / وكيل نيابة بصفتة ويعلن بسرائى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهم بالآتى

الطالب كان مجنياً عليه فى الدعوى رقم لسنة جنت وأثناء
المحاكمة قررت المحكمة سماع المرافعة والدفاع فى جلسة سرية يوم نظراً
لما تكشف من ذكر أمور حساسة ووقائع شخصية تمس أسرة الطالب وتمس
كرامته وبالجلسة المحددة انتهت المحكمة من الاستماع لكافة الأطراف وحجزت
الدعوى للحكم إلا ان الطالب فوجئ بالمعلن اليه الاول ينشر خيراً عن مضمون ما
جرى فى الجلسة السرية مع ذكر اسم الطالب فى الخبر وكان هذا النشر فى
جريدة التى يعمل بها وهذا التصرف اساء للطالب كما أضره بما يحق له
ان يدعى مدنياً وقد اختصم المعلن اليه الثالث بصفتة لمباشرة الدعوى الجنائية ،
كما اختصم المعلن اليه الثانى بوصفه مسئولاً مسئولية جنائية لمشاركته الاول فى
اقتراف الجريمة كما انه يعتبر مسئولاً ايضاً طبقاً لقانون الصحافة (١) .

(١) راجع الصيغة رقم ٦٨ ورقم ٧٠

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن اليهم كلا بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الاول والثانى الحكم بطلبات الثالث عقابهما بالمادتين ١٧١ و ١٨٩ عقوبات والزامهما متضامنين بأن يؤديا للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل الاتعاب لانهم بتاريخ بدائرة قاما بنشر خبر عما جرى فى دعوى جنائية قررت المحكمة سماعها فى جلسة سرية وذلك على النحو الثابت بصلب الصحيفة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولاجل العلم

صيفة رقم (١٢٠)

جئحة نشر أخبار بشأن تحقيق فى دعوى طلاق

مادة ١٩٣ (ب) عقوبات

إنه فى يوم

تنقل الديباجة من الصيفة رقم ١١٩ الخ

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ نشر المعلن اليه الاول بصحيفة اليومية (أو الاسبوعية) التى يعمل بها خيراً فى الصفحة عامود أو جزء فيه ما دار فى الجلسة السرية المنعقدة بتاريخ بمحكمة للاحوال الشخصية فى القضية رقم وقد أساء هذا الخبر للطالب لأنه والد المدعية التى تناولها الخبر ووجه الاساءة أنه (يذكر ما تناوله الخبر من تشهير أو اساءة بسمعة المدعية) .

وحيث ان النشر كان بأحدى الطرق المشار اليها بالمادة ١٧١ عقوبات وهى الكتابة التى تداولها الناس بحكم مطالعتهم للجريدة .

ولما كانت المادة ١٦٣/ب من قانون العقوبات تنص على أنه «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور ويغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بأحدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً بشأن التحقيقات أو المرافعات فى دعوى الطلاق أو التفريق أو الزنا» . ولما كانت الجريمة تتحقق وتكامل أركانها بمجرد النشر المحظور لأن الخروج على الحظر يتوافر به القصد الجنائى .

ولما كان الطالب قد أضيف من الجريمة بما يحق له معه أن يدعى مدنياً بطلب تعويض موقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ ينقل التكليف ثم يقال :

لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليهما الاول والثانى بطلبات المعلن اليه الثالث

عقابهما بالمادة ١٩٢/ب عقوبات وإلزامهما بأن يؤديا للطلاب متضامنين مبلغ
١٠٥ ج على سبيل التعويض الملقى والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول
الحكم بالنفاذ .

لأنهما بتاريخ بدائرة قاما بنشر اخبار عن تحقيق ومرافعة في
دعوى الطلاق المشار اليها بصدر الصحيفة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٢١)

جنتة نشر صورة لجنى عليها فى تحقيق جنالى قائم

مادة ١٩٣/ب عقوبات

إنه فى يوم

....نتقل الديباجة من الصيغة رقم ١١٩

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ فوجئت الطالبة بنشر صورتها بصيغة من جريدة التى
يعمل بها المعلن اليه الاول ويرأس تحريرها المعلن اليه الثانى وجاء تحت الصورة
عبارة «النيابة تحقق فى جريمة الاغتصاب - ضبط اثنين من الهناء وفرار الثالث»

ولما كان نشر صورة الطالبة لا يدع مجالاً للشك فى أنها هى المجنى عليها فى
التحقيق الذى تجريه النيابة .

وعلى الرغم من ان المعلن اليه الاول لم يلتقط صورة الطالبة خلسة ولكنه
التقطها بموافقة الطالبة إلا أنها لم تكن فى حالتها الطبيعية بحيث كان يتمين
عليه قبل النشر ان يحصل على موافقتها على الاقل او يستأذن جهة التحقيق
وهو لم يفعل بل أساء للطالبة أبلغ اساءة خصوصاً وان النشر فى ذاته تتحقق به
الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٩٣/ب عقوبات وقد أضررت الطالبة بما يحق
معه ان تدعى مبنياً بطلب تعويض موقت وقد اختصمت المعلن اليه الثالث
لبإشادة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر الخ . ينقل التكليف من الصيغة السابقة ثم
يقال :

وذلك لكى لسماعها الحكم الخ

لانه بتاريخ بدائرة قاما بنشر صورة الطالبة بالجريدة التى

يعملان بها وسطرا تحت الصورة العبارات المنشار اليها وذلك على النحو الوارد
بصدر الصحيفة .
ولأجل العلم

صيغة رقم (١٢٢)

جنتة حبس النصارى بدون وجه حق

ملادة ٢٨٠ عقوبات

إنه فى يوم

تنقل الديباجة .

واعلنتهما بالآتي

الطالب والد الفتاه القاصر المدعوة والبالغ عمرها ستة عشر عاما والتي
تعمل منذ تاريخ لدى المطن اليه (أو المطن اليها اذا كانت الدعوى مرفوعة
ضد المخطومة) وقد ابلغته ابنته ان المطن اليه قام بالاشتراك مع مجهول بحبسها
فى بيروم المنزل لمدة أربعة ايام ومنع عنها الماء والطعام إلا فيما ندر وذلك
الضغط عليها لكي تعترف بواقعة سرقة سوار ذهب زعم انه فقد من شقته
بتاريخ

وحيث ان ما أثاره المطن اليه تتحقق به الجريمة الواردة بالمادة ٢٨٠ عقوبات
المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ والتي جرى نصها على ان كل من قبض
على اى شخص او حبسه او حجزه بدون امر أحد الحكام المختصين بذلك او فى
غير الاحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب
بالحبس او بغرامة مائتى جنيه وقد أبلغ الطالب الشرطة وتحرر المحضر رقم
أحوال وقد أضرير الطالب من الجريمة بصفته وإيا طبعيا المجنى عليها ويحق له
الادعاء مدنيا بطلب تعويض موقت عن الاضرار التى اصابته وقد اختصم المطن
اليه الثانى لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بعقاب المطن اليها الاولى هى ومن
اشترك معها بالعقوبات المقررة قانوناً .

بناء عليه

ينقل التكليف ثم يقال

وذلك لانها بتاريخ بدائرة اشتركت مع مجهول فى حجز المجنى

عليها وحبسها بدون وجه حق لأكراهها على الاعتراف بجرم لم ترتكبه وذلك على
النهر الثابت بمحض جمع الاستدلالات ويصلب هذه الصحيفة .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أي نوع كانت .
ولأجل العلم

صيغة رقم (١٢٣)

جنتحة شروع فى ابدال طفل حديث الولادة

مادة ٢٨٣ عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيدة / المقيمة ومحلها المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيدة / المقيمة مخاطباً مع

٢ - السيدة (أو الأتسة) الممرضة بمستشفى للولادة وتعلن
بصفتها الشخصية والوظيفية بمحل عملها بالمستشفى بجهة تخاطب مع .

٣ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويطن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهم بالآتى

بتاريخ دخلت الطالبة مستشفى للولادة لتضع حملها بتاريخ
وضعت طفلة وكانت المعلن اليها الثانية بحكم عملها ترعى الطالبة والطفلة المولودة
إلا انه بعد مرور يومين ولدى استعداد الطالبة لمغادرتها المستشفى مع طفلتها
تبين لها ان المعلن اليها الاولى والتي كانت تقيم بالمستشفى قد اشتركت مع المعلن
اليها الثانية فى ابدال طفلة الطالبة وذلك على النحو الثابت بمحضر الاحوال
الذى تحرر بمعرفة ادارة المستشفى والذى جرى بسلته اتخاذ الاجراءات
القانونية .

وحيث انه يحق للطالبة رغم ذلك ان تقيم هذه الدعوى بالطريق المباشر حيث
أضيرت من الجريمة التى ارتكبتها المعلن اليها الاولى والثانية وقد اختصت
المعلن اليه الاخير لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناءً عليه

أنا المحضر ينقل التكليف

وذلك لانهما بتاريخ بدائرة

الأول : أبدلت طفلة الطالبة بطفلة أخرى وشرعت في الخروج بها من المستشفى لولا ضبطها .

الثانية : ساعدت ومهلت الأولى في ارتكاب الشروع في الجريمة حيث يعاقب على الشروع بنفس عقوبة الجريمة الأصلية المنصوص عليها بالمادة ٢٨٣ عقوبات .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أي نوع كانت .
ولأجل العلم

صيغة رقم (١٢٤)
جنتة تعريض طفل للخطر
ملذ ٢٨٥٥ عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيدة / المقيمة مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسرائى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

المعلن اليها الاولى مطلقة الطالب وكان قد رزق منها على فراش الزوجية بطفل
يبلغ عمره حالياً أربع سنوات ونصف وهو بهذه المثابة فى حضانتها شرعاً
وقانوناً .

ويتاريخ علم الطالب من جيران مطلقة أن كلباً ضالاً عقر ولده وأنه
فى المستشفى وحين توجه الطالب لرؤية ولده تبين له من ملابس وظروف الواقعة
أن المعلن اليها الاولى كانت قد تركت الطفل فى مكان موحش وعرضت حياته
للخطر وأن ما حدث كان بسبب إهمالها فى رعايته وهو ما حدا بالطالب الى
المزيد من إستقصاء ظروف الواقعة حتى استوثق من خطأ مطلقة وهو خطأ مؤثم
جنائياً بالمادة ٢٨٢ عقوبات وقد أخبر الطالب ويحق له أن يدعى مدنياً بطلب
تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى .

بناءً عليه

أنا المحضر مبالغ الذكر الخ

وذلك لكي تسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٨٥ عقوبات وإلزامها بأن تؤدي الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ . لانها بتاريخ عرضت حياة طفله للخطر بأن تركته في مكان خال من الآمنين ونتج عن ذلك اصابته على النحو الثابت بمحضر جمع الاستدلالات ويصلب الصحيفة .

مع حفظ حق الطالب في اسقاط حضانتها قانوناً .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٢٥)

جُنْحَة اَمْتَنَع عَن دَفْع نَفَقَات اَلْاِقَامَة فِي فَنْدُق

مِلْدَة ٢٢٤ مَكْرُر اَعْقُوبَات

مِلْحُوظَة : هَذِهِ الصِّيْغَة عِبَارَة عَن ادْعَاء مِيَا شَر فِي جُنْحَة مَحَالَة .

إِنِّه فِي يَوْم

بِنَاء عَلَى طَلَب السَّيِّد / صَاحِب وَمَدِير فَنْدُق الكَائِن
بِجَهَة وَالْمَقِيم وَمَحَلَه الْمُخْتَار مَكْتَبُ اَلْاَسْتَاذ المَحَامِي .
أَنَا مُحَضَّر مُحْكَمَة اَلْجُنْثِيَة اَنْتَقَلَتْ فِي تَارِيخِه اِلَى كُل
مِنْ :

السَّيِّد / الْمَقِيم مُخَاطَباً مَعَ

وَأَعْلَنَتْهُ بِالْآتِي

أَحَالَاتِ التَّيَابَة الْمَطْنِ اِلَيْهِ اِلَى الْمُحَاكَمَة اَلْجُنَائِيَة بِاَلْمِلْدَة ٢٢٤ مَكْرُر مِنْ قَانُونِ
اَلْعُقُوبَات فِي اَلْجُنْحَة رَقْم سَنَة لِأَنَّهُ بِتَارِيخ اَمْتَنَع بِغَيْرِ مَهْرٍ عَن
دَفْعِ لَجَرَة شَفَلِ جَنَاح (عُرْفَة وَرْسِيْشِن) بِفَنْدُقِ الطَّالِبِ كَمَا اَمْتَنَع عَن سَدَادِ
فَاتُورَة الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالبَالِغِ قِيَمَتِهَا بِحِجَة اَنِّهَا مَبَالِغٌ فِيْهَا وَلَا تَمَثُلُ
اَلْوَاقِعَ .

وَحَيْثُ اَنْ حَاصِلِ الْمَوْضُوعِ اَنْ الْمَطْنِ اِلَيْهِ كَانَ قَدْ اَقَامَ بِاَلْفَنْدُقِ وَتَتَاوَلَ بَعْضُ
اَلْاَطْعَمَة وَاَلْاَشْرَبِيَة لِمُدَّة وَحِينَ مُطَالَبَتْهُ بِاَجْرَة الْمَبِيْتِ وَطَّعَامِ وَالشَّرَابِ حَاوِلِ
اَلْاَسَاوَمَة بِقَصْدِ تَخْفِيْضِ الْمَبْلَغِ بِدَرَجَة كَبِيْرَة مَعَ اَنْ الْمَبْلَغَ الْمَطْلُوبَ مُطَابِقًا تَمَامًا
لِلْاَسْمَارِ الَّتِي قَرَّرَتْهَا وَزَارَة اَلْسِيَا حَة وَقَدْ اَحْضَطَرَ الطَّالِبُ لِلْاَبْلَاغِ وَتَمَّ اَلْتَحْقِيْقُ مَعَهُ
وَاحِيْلَ لِلْمُحَاكَمَة فِي اَلْجُنْحَة رَقْم لِسَنَة عَلَى اَلنَّحْوِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ .

وَبِجَلْسَة مَثَلُ الطَّالِبِ بِوَكِيْلٍ عَنْهُ وَادْعَى مَدْنِيَا عَلَى سَبِيلِ اَلْتَعْوِيْضِ
اَلْمُؤَلَّاتِ فِي مُوَاجَهَة اَلْحَاضِرِ عَنِ اَلْمُتَّهَمِ وَقَرَّرَتْ اَلْمُحْكَمَة اَلتَّلْجِيْلَ لِمَجْلَسَة
وَصَرَّحَتْ لِّلطَّالِبِ بِاَلْاِعْلَانِ بِاَلطَّلِبَاتِ وَسَدَادِ اَلرَّسْمِ .

وحيث انه نفاذا لما اذنت به المحكمة .

ينام عليه

أنا المحضر سالك الذكر الخ

وذلك لكي يسمع الحكم الى جانب طلبات النيابة العامة في الدعوى الجنائية
عقابه بمواد الاتهام والزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض
المؤقت والمصرفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ . لانه بتاريخ

.....

مع حفظ حق الطالب في استرداد المبالغ التي رفض المتهم (المعلن اليه)
سدادها بدون وجه حق .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٢٦)

جثة انتهاز فرصة احتياج قاصر

مادة ٣٣٨ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم

تنقل الديباجة ... الخ

وأعلنتهما بالآتي

الطالب هو الشقيق الأكبر للسيد / (القاصر الذي لم يبلغ ٢١ سنة والذي جرى انتهاز فرصة ضعفه وهواه) وأثناء وجود الطالب بالخارج أبلغ بتاريخ بوفاة والده التاجر الذي يمتلك محلا تجاريا بجهة فعاد الطالب للبلاد لتقبل العزاء في والده واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن المحل وغيره من الممتلكات التي خلفها المرحوم المورث وأثناء قيام الطالب بعصر دائنية ومديونية والده فوجئ بأن المعلن اليه الاول (وهو المتهم الذي استغل هوى القاصر) يادر فور سماع نبأ الوفاة وقابل شقيق الطالب (القاصر) وتصطنع مواساته واصطحب معه ابنته البالغة من العمر خمسة عشر سنة في محاولة لاستغلال هوى نفس القاصر الذي كان قد مره خبر وفاة والده أبان وجود الطالب في الخارج وقد كان من نتيجة هذا الاستغلال ان قام القاصر بتسلم المعلن اليه الاول بعض الكمبيالات التي كان والد الطالب يداينه بها بحجة أنه سوف يدفع للقاصر نقدا مبلغا من جملة هذه الكمبيالات وقد جرى هذا الاستغلال في ظل ظروف هيات للمعلن اليه الاول ما أراد وحقق منفعة غير مشروعة باستغلال هوى نفس شقيق الطالب وهو الامر المعاقب عليه قانونا ويحق للطالب ان يدعى مننيا بطلب تعويض الاضرار وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية .

بناء عليه

أنا المحضر ينقل التكليف

وذلك لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٢٢٨ عقوبات وإلزامه بأن يؤدى الطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ . لانه بتاريخ يدائرة انتهز فرصة هوى نفس القاصر وتحصل منه اضراراً به على سندات مخالصة متعلقة يدين حسبما جاء بصلب الصحيفة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

تنبيه وتنويه بشأن جريمتى الاقراض

بالربا الفاحش والامتناع عن دفع نفقة الزوجية

أوربنا فيما سبق معظم الجنح المباشرة التي من الممكن رفعها وفقا لنصوص قانون العقوبات ، ولكن يجب التنبيه الى ان هناك جنحا في قانون العقوبات لا يجوز فيها اطلاقا رفعها بالطريق المباشر إما لطبيعة الجريمة نفسها أو لوجود قيد تشريعى فى قانون آخر - مثال ذلك - جريمة الاقراض بالربا الفاحش مادة ٢٣٩ ع وجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم نفقة (مادة ٢٩٣ ع) . وسوف نتناول مبادئ محكمة النقض فى هاتين الجريمتين على التفصيل الآتى :

أولا - جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاحش - مادة ٢٣٩ عقوبات

لقد استقر قضاء محكمة النقض على ان جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاحش لا يجوز فيها الادعاء المدنى امام المحاكم الجنائية سواء أكان المجنى عليه قد تماقد فى قرض ربوى واحد أم أكثر وذلك لأن القانون على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه لا يعاقب على الإقراض فى ذاته وإنما يعاقب على الاعتداء على الاقراض وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين (الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٢ ق ، جلسة ١٩٦٤/٢/٢ قاعدة ١/٣٤ ص ١٦٧ مجموعة المكتب الفنى - الدائرة الجزائية - السنة ١٥) .

كما ان قوام جريمة الاقراض بالربا الفاحش هو الاعتداء الذى يتم عليه توالى القروض الربوية التى يتكون من مجموعها الفعل المثلّم والمبرة فى تحقق جريمة الاقراض بالربا الفاحش المنصوص عليها فى المادة ٢٣٩ فقرة ٢ عقوبات هى بعقود الاقراض ذاتها وايست باقتضاء الفوائد (الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٨ القضائية جلسة ٢٠ مايو ١٩٦٨ قاعدة ٢/١١٣ و ٣/١١٢ ص ٥٧٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ - المرجع السابق) .

وفىما يلى حكم آخر قديم لمحكمة النقض حول جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاحش .

وهو الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٨ ق قاعدة رقم (٩) ص ١١ من مجلة المحاماة

العدد الاول السنة (١٢) .

رفعت النيابة العمومية على متهم بانه اعتاد اقراض آخرين نقودا بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا ، وبخل احد المجنى عليهم مدعيا مدنيا مطالبا بتعويض مع حفظ حقه فيما يكون دفعه زائدا عن الحد القانوني وبلغ التهم بعدم قبول دعوى المدعى المدني فرفضت المحكمة هذا الدفع وحكمت بالادانة والتعويض ، ومحكمة الجنح المستأنفة فصلت في الدفع الفرعي بقبول المدعى المدني في الدعوى وحكمت في الموضوع بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لرفع المدعى المدني نقضا عن هذا الحكم ، ودفع المدعى عليه فرعا بعدم قبول هذا الطعن وقررت محكمة النقض بعدم قبول الطعن لما يأتي - أولا - ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان ليس للمقترضين بالريا الفاحش ان يدخلوا مدينين بحق مدني في الدعاوى التي ترفع على معتادى هذا الاقتراض طبقا للمادة ٢٩٤ مكررة فقرة اخيرة عقوبات لانه بحسب الاصل لم يكن لرافع الطعن حق في رفع دعواه المدنية امام المحكمة الجنائية لدى نظر الدعوى العمومية بها وان هذه الجريمة لا يمكن ان يتصور بوجه من الوجوه ان ينشأ عنها ضرر لاي انسان بعينه ولا يملك ان يكون للمقترض سوى ان يسترد لدى المحكمة المدنية ما يكون قد دفعه من الفوائد زائدا عن الحد . ثانيا - انه اذا صرح من الوجهة النظرية بقبول المدعى المدني في هذه الدعوى فانه لا نتيجة للسير في بحث موضوع الطعن بل ان السير فيه يكون ضريبا من العبث فلو فرض ان موضوع الطعن صار بحثه الآن واجابت المحكمة الطالع بنقض الحكم واعادة نظر الدعوى المدنية لدى محكمة الموضوع ثم حكمت لصالح المدعى المدني واعيد نقض الحكم بطعن من المدعى عليه فان المحكمة لا تتردد في إلغاء الحكم تلييدا للمبادئ المشار اليها .

ثانيا - جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم نفقة (مادة ٢٩٣ ع)

تنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات على ان كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ يدفع نفقة لزوجه أو وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التتبيه عليه بالدفع يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة

لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين» وجرى نص المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه : «إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى التفقات أو برافع ذلك الى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدأرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها ان المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوماً ، أما اذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو احضر كليلًا فإنه يخلو سبيله ..» وقد أصدر الشارع المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٢٧ ونص فى مادته الأولى على انه لا يجوز فى الاحوال التى تطبق فيها المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير فى الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو قد استند الاجراءات المشار اليها فى المادة ٢٤٧ المذكورة بما مفاده ان المشرع اقام شرطًا جديدًا علق عليه رفع الدعوى الجنائية طبقًا لنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، بالاضافة الى الشروط الواردة بها اصلا ، بالنسبة للخاضعين فى مسائل النفقة لولاية المحاكم الشرعية - مقتضاء وجوب سبق إتجاه الصادر له الحكم بالنفقة الى قضاء هذه المحاكم (قضاء الاحوال الشخصية) واستنفاد الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيبها ، لما كان ذلك ، وكان هذا الشرط متصلًا بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها فانه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها - ولو لم يدفع به امامها - ان تعرض له للتأكد من ان الدعوى مقبولة امامها ولم ترفع قبل الاوان . وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت اسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق استنفاد الدعية بالحقوق المدنية للجراءات المشار اليها فى المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء اليها ، بل انساق الى تقرير قانونى خاطئ ، هو ان لها نوايا الخيار بين قضاء الاحوال الشخصية والقضاء الجنائى ، فهو فضلًا عن خطئه فى تطبيق القانون يكون مشوبًا بالقصور .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ س ٢٤ من ١١٢٢)

الباب الثاني

صيغ الجنع في بعض القوانين التي
تتضمن نصوصاً جزائية

(١) قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١

(٢) القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي

(٣) قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

(٤) قانون الزراعة والرسوم بقانون ٥٢/١٧٨ بشأن اصلاح الزراعي المعدل
بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢

(٥) القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ بقمع الفس والتدليس المعدل بالقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٨٠

(٦) قانون الاحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

صيغة رقم (١٢٧)

جُنحة امتناع عن دفع اجر عامل

مادة ٣٢ و ٣٤ من قانون العمل ١٩٨١/١٣٧^(١)

إنه في يوم

تنقل الديباجة من الصيغة رقم (١)

وأعلنتهما بالآتي

بموجب عقد عمل غير محدد أمدة إلحاق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه الاول
بمهنة بأجر يومي أو شهري

وحيث ان المعلن اليه الاول امتنع عمدا ويدون سند من القانون او العقد عن
سرف اجر الطالب عن المدة من الى رغم ان الطالب يؤدي عمله على
اكمل وجه كما ان القانون يقضى بضرورة اداء اجر العامل فورا وإلا اعتبر
مرتكبا لجريمة الامتناع عن اداء الاجر وهي مؤثمة جنائيا بالمادة ١٧٠ من قانون
العمل وحيث ان جرائم قانون العمل ليست من الجرائم التي اوكل المشرع لجهة
ضبط معينة او رجال ضبط معينين تحرير وضبط المخالفات بشأنها كجرائم
التموين مثلا وانما لا يوجد في قانون العمل ما يمنع العامل من اتخاذ الاجراءات
الجنائية وتحريك الدعوى الجنائية عن طريق الادعاء المدني المباشر طبقا للمادة
٢٥١ اجراءات حالة كونه قد اُخبر من الجريمة ويحق له ان يدعى مدنيا بمبلغ
..... على سبيل التعويض الموقت مع حفظ حقه في تقاضى اجره كاملا وقد
ادخل المعلن اليه الثاني بصفته صاحب الدعوى العمومية لتحريكها وتوجيه
الاتهام .

(١) راجع في المزيد من هذه الجنب مؤلفا : ألجيز في شرح قانون العمل طبعة ١٩٨٢ ص ٥٨٦ وما بعدها ،
وراجع أيضا كتابنا المصغ للكتاتبية الدعوى المالية سنة ١٩٨٧ ، حيث اشرنا في هذه المراجع الى احكام
المحكم التي تستجيب للطلبات في مثل هذه القضية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستمتد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمواد ٢٢ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و١٧٠ و١٧٥ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وكذا وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقوت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ . لانه بتاريخ بدائرة قسم ارتكب الجرائم المشار اليها فى مواد الاتهام مسببا الاضرار بالطالب على نحو ما توضح بصدر الصحيفة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٢٨)

جئحة استعمال وسائل غير مشروعة لارغام
العامل على الانضمام او عدم الانضمام الى منظمة نقابية
ملادة ٧٤ من القانون رقم ٧٦/٣٥
بشأن نقابات العمال المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١

إنه فى يوم

..... تنقل البياجة من أى صيغة :

واعلنتهما بالآتي

الطالب عامل بالشركة التى يتولى المعلن اليه الاول ادارتها ومهنته
يأجر أو الطالب عامل لدى المعلن اليه الاول (صاحب العمل) والتحق بالعمل
منذ وحيث انه بتاريخ شكلت لجنة نقابية بالمنشأة وفقا لاحكام قانون
النقابات العمالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وانضم
الطالب الى عضوية الجمعية العمومية لهذه اللجنة النقابية إلا ان المعلن اليه الاول
رغبة منه فى محاربة التشكيل النقابى او لغرض فى نفسه قام بفصل الطالب من
العمل - او من وقع عليه عقوبة انذار او الخصم - لكى يرغمه على الانسحاب من
المنظمة - او لكى يكرهه على عدم الانضمام (فى حالة ما اذا كان التشكيل فى
سبيله الى التكوين) او ان يقال ان الطالب لا يربط الانضمام لتلك المنظمة
النقابية التى اراد المعلن اليه الاول انشاعها فى منشأته ولهذا فقد حاول اكراه
الطالب على الانضمام لعضويتها وفى سبيل ذلك وقع عليه جزاء الوافى عن العمل
لمدة خمسة أيام وحيث ان ما أثاره المعلن اليه الاول يشكل جريمة جنائية
مؤتمة بالمادة ٧٤ من قانون النقابات العمالية سالف الاشارة وقد ترتب على
وقوعها ضرر بالطالب يحق له ان يطالب بتعويض عنه قدره ٥١ ج بصفة مؤقتة
وقد ادخل المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة

مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستتعدد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى
توقيع العقوبة الواردة بالمادة ٧٤ من القانون رقم ٧٦/٣٥ المعدل بالقانون رقم
٨١/١ وكذلك والزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت
والمصروفات ومقابل اتماع المحاماه . لانه بتاريخ بدائرة

- وقع عقوبة كذا على الطالب (أو فصله من العمل) لارغامه على الانضمام
الى المنظمة النقابية (اللجنة النقابية لشركة لو منشأة كذا) .

- وقع عقوبة كذا على الطالب لو فصله من العمل لارغامه على الانسحاب لو
عدم الانضمام للمنشأة النقابية .

مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٧٤ من قانون ٧٦/٣٥ المعدل
بالقانون ١ لسنة ١٩٨١ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

ملاحظات

١ - المنظمات النقابية العمالية هي اللجان النقابية والانتخابات العامة والاتحاد
العام لانتخابات العمال .

٢ - يجوز رفع هذه اللجنة من العامل المضروب دون حاجة الى اذن من أى
جهة لو دون حاجة الى أى اجراء معين .

٣ - يمكن رفع جنح مائة من مخالفات قانون النقابات العمالية .

صيغة رقم (١٢٩)

جئحة امتناع عن اعطاء شهادة نهاية

خدمة الى العامل (مادة ٧٤ من القانون ٨١/١٣٧)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسرائى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بموجب عقد عمل محدد المدة ومؤرخ وينتهى فى أو بموجب
عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه
بوظيفة بمرتب (فى الشهر ، أو فى الاسبوع ، أو فى اليوم) وحيث ان
العقد انتهت مئة فى

أو وحيث ان عقد العمل قد انتهى باستقالة الطالب (أو بفصله ، أو لائى
سبب من اسباب الانتهاء) .

ولما كان الطالب يستحق مجاناً شهادة نهاية الخدمة تبين فيها بتاريخ دخول
الخدمة وتاريخ الخروج منها ونوع العمل والاجر والمزايا التى كان يحصل عليها
الطالب ، كما ان الطالب يحق عملاً بنص المادة ٧٤ من قانون العمل رقم
١٩٨١/١٣٧ الحصول ايضاً على شهادة تحديد خبرته وكفاءته المهنية اثناء
سريان العقد (شهادة خبرة) وهذه الشهادة تعطى ايضاً مجاناً بنص القانون ،
وهو التزام يقع على عاتق المعلن اليه الاول بمقتضى نص أمر تعتبر مخالفته

جريمة جنائية ، وقد طلب الطالب من المعلن اليه الاول اعطائه هاتين الشهادتين مجاناً إلا انه رفض بلا مسوغ قانوني وهو ما رتب الضرر للطالب بما يحق له معه ان يدعى مدنيا بتعويض هذا الضرر وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى العمومية كما وأنه لا يوجد في قانون العمل المشار اليه ما يمنع المجنى عليه (الطالب) من الالتجاء مباشرة الى المحكمة الجنائية لان القانون لم يشترط شروطا معينة لتحريك الدعوى العمومية في جرائم قانون العمل كما لم يشترط بمعرفة ضبطينية قضائية محددة .

ينام عليه

أنا المحضر سالف الذكر أظنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمواد ٧٤ و١٧٠ و١٧٥ من القانون رقم ١٣٧/٨١ وكذا إلزامه بأن يهدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصرفات ومقابل اتعاب المحاماة ويشمول الحكم بالنفاذ .

لأنه بتاريخ رفض اعطاء الطالب شهادة نهاية الخدمة وشهادة الخبرة مرتكبا بذلك الجريمتين المشار اليهما بنصوص العقاب سالف الذكر (١) .

مع حفظ حقوق الطالب في الحصول على الشهادتين وسائر حقوقه الاخرى .

ولأجل العلم

(١) يلاحظ ان الجريمة هنا تعتمد اي ان المتهم يعاقب من عدم اعطاء شهادة نهاية الخدمة وعدم اعطاء شهادة الخبرة لان كل التزام مستقل من الآخر ولا محل لتطبيق المادة ٣٣ طويات (العقوبة الاشد) .
راجع في تفصيل ذلك مؤلفنا - الرهيز في شرح قانون العمل سنة ٨٢ ص ٣٩٩ .

صيغة رقم (١٣٠)

جئحة استعمال لقب محامى بدون وجه حق
مادة ٢٢٧ من القانون ٨٢/١٧ بشأن المحاماة^(١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

أقام الطالب الدعوى رقم لسنة مدنى كلى ضد
السيد / (المدعى عليه فى الدعوى التى يكون منتحل صفة المحامى
حاضراً فيها) ، ويجلسه أثناء نظر القضية اثبت المعلن اليه الاول حضوره
من المدعى عليه المذكور بتوكيل اثبت رقمه وتاريخه وجهة اصداره بمحضر
الجلسة أو اثبت المعلن اليه الاول حضوره مع المدعى عليه المذكور
..... وقد تأجلت القضية لجلسة إلا ان الطالب نما الى علمه ان المعلن
اليه الاول لا يحمل لقب محام فقدم طلباً للسيد الاستاذ رئيس الدائرة التى تنتظر

(١) مادة ٢٢٧ : مع عدم الإخلال بأية عقوبات اشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس
لعدة لا تقل من شهر وبغرامة لا تقل من مائتى جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من
انتحل لقب محام على خلاف أحكام هذا القانون .

وتكون العقوبة غرامة لا تقل من مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه لكل من زاول عمل من اصناف المحاماة
ولم يكن من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين أو كان ممنوعاً من مزاولة المهنة .
وتقول حصيلة الفقرة المحكوم بها الى صندوق الرماية الاجتماعية والصحية .

القضية المشار اليها للتصريح له باستخراج شهادة من نقابة المحامين تبين درجة قيد المعلن اليه الاول وما اذا كان محاميا مشتغلا من عدمه وبعد الالتجاء الى نقابة المحامين تبين ان المعلن اليه الاول غير مفيد بجدولها وحصل الطالب على شهادة بذلك قنمها للمحكمة التي تنتظر القضية حيث قام المدعى باحضار محام آخر مفيد بجدول المحامين وقرر للمحكمة انه لم يكن يعرف ان المعلن اليه الاول غير مفيد بالنقابة ، وبناء عليه استمر تداول القضية وان كان الطالب قد دفع ببطلان الاجراءات التي تمت في حضور المعلن اليه الاول إلا ان ذلك لا يمنع من تحريك الدعوى العمومية ضده لمساпته عملا بحكم المادة ٢٢٧ من قانون المحاماة وهي جريمة مستقلة يجوز محاكمة المعلن اليه بمقويتها حتى ولو لم تتوافر اركان جريمة النصب بانتحال صفة غير صحيحة اذا سلمنا بعدم توافر مظاهر الاحتيال كما انه لا يوجد في قانون المحاماة ما يمنع من التجاء الطالب الى محكمة الجنيح بهذا الطريق المباشر حيث لا يتوقف تحريك الدعوى الجنائية في الجريمة المشار اليها بالمادة ٢٢٧ محاماة سالفة الاشارة على اية اجراءات معينة .

وبحيث ان الطالب قد اُخبر من الجريمة بما يحق له معه ان يدعى مدنيا بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بعقاب المتهم بمواد العقاب .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستتخذ بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمادة ١/٢٢٧^(١) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاماة وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت

(١) ويمكن التامة بجملة المادة ٢/٢٢٧ محاماة عندما تكون الجريمة مزاولاة صل من أصل المحاماة حالة كونه غير مفيد بجدول المحامين المشتغلين او كان ممنوعاً من مزاولاة المهنة .

والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

لانه يتاريخ بدائرة قسم انتحل لقي محام على خلاف احكام القانون .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الاخرى .

ولاجل العلم

صيغة رقم (١٣١)

جئحة اعتداء على حق الغير فى العمل والامتناع

عن اداء اجر (مولد ٢٧٥ عقوبات و٣٣ و٥١ و٥٩ عمل)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

إننا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / عن نفسه ويصفته عضو مجلس الادارة المنتخب
لشركة ويعلن بمقر الشركة بشارع مخاطباً مع

٢ - السيد / رئيس مجلس ادارة شركة بنقش العنوان مخاطباً
مع

٣ - السيد / عضو مجلس الادارة والمسئول الادارى لشركة
ويعلن بذات العنوان مخاطباً مع

٤ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسرارى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

بتاريخ تحرر عقد عمل محدد المدة يبدأ من الى بين الطالب
وبين المعلن اليه الثالث بوصفه الممثل القانونى لشركة واتفق على ان يعمل
الطالب بوظيفة مسئول قسم المبيعات بالشركة بمرتب شهرى قدره ج
يضاف اليه عمولة عن المبيعات التى يحققها للشركة ، وحينما قاربت مدة العقد
على الانتهاء كان الطالب قد حقق للشركة بفضل مجهوداته واتصالاته رقما لم
تكن تحلم به الشركة لمبيعات منتجاتها حيث لم يكن انتاجها معروفاً لويحفز على
ثقة المستهلك فضلاً عن جهود الطالب التى وفرت للشركة مبالغ هائلة كان يتعين

انفاقها على الدعاية لمنتجاتها ، وكانت هذه الجهود المخلصة والمضنية من جانب الطالب هي السبب الذي دفع الشركة الى تجديد العقد معه لمدة غير محددة بذات الشروط ونفس الاجر والوظيفة .

وحين اراد الطالب ان يجنى ثمرة جهده وعرقه على مدى سنتين منذ حتى مطالبا المعلن اليه الثالث بنصيبه في العمولة الذي بلغ حتى التاريخ المذكور حوالي من واقع المبيعات الفعلية لمنتجات الشركة إلا ان المعلن اليهم ١ و ٢ و ٣ تنكروا لهذا الطلب العادل فاضطر الطالب الى ان يناضل عن حقوقه بدءا بالطرق الودية شفافة ثم بخطابات موصى عليها للاول والثاني ثم ارسل انذارا على يد محضر مؤرخا قول بالرفض من جانب المعلن اليهم من الاول للثالث بل أخذوا يتقنون في اضطهاد الطالب ومضايقته في محاولة لارغامه على ترك العمل او على الكف عن المطالبة بحقه في العمولة وهكذا جوزى الطالب جزاء سنمار على ما بذله من جهود في خدمة الشركة .

وقد اتخذت مظاهر اضطهاد الطالب صورا من التصرفات التي اجراها المعلن اليهم من الاول الى الثالث اذ ينص عقد العمل في ديباجته على ان المعلن اليه الثالث هو الممثل القانوني للشركة الا ان المعلن اليهما الاول والثاني اصدرا تعليمات للطالب في خطابات مكتوبة تحمل على الاعتقاد بانهما مسئولين وممثلين للشركة قانونا وهو ما حدا بالطالب الى ان يوجه الى ثلاثتهم انذارا آخر على يد محضر مؤرخا و..... حذرهم فيه من استمرار مخالفتهم لاحكام القانون خاصة وان البند العاشر من عقد العمل يتضمن التزاما على الشركة بتنفيذ احكام قانون العمل وكافة تعديلاته والقرارات الوزارية والتعليمات المنفذة له وكذا احكام القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ وتعديلاته وكافة القرارات المنفذة له .

ومن حيث ان المعلن اليهم رغم هذه الانذارات والاتصالات الودية لم يمتثلوا لاحكام القوانين التي وقعت الشركة على تعهدا باحترامها و اية ذلك انهم امتنعوا عمدا عن الوفاء بمرتب الطالب بواقع جنيها في الشهر اعتبارا من مرتب شهر حتى الآن مخالفين بذلك حكم المادة ٣٢ من قانون العمل رقم

١٣٧ سنة ١٩٨١ كما خرجوا على القيود والشروط الواردة فى عقد العمل مخالفين بذلك حكم المادة ٥٤ من ذات القانون فضلا عن امتناعهم عن اعداد لائحة نظام العمل والجزاءات بالشركة حسبما ينص على ذلك البند السادس من العقد مخالفين بذلك المادة ٥٩ من قانون العمل المشار اليه .

ولما كانت المادة ٣٦ من قانون العمل منالف الاشارة تنص على انه اذا حضر العامل الى مقر عمله فى الوقت المحدد للعمل وكان مستعدا لمباشرة العمل وحالات دون ذلك اسباب ترجع الى صاحب العمل اعتبر كائنه ادى فعلا واستحق أجره كاملا ، وكان الطالب قد حضر الملن اليهم من الأول الى الثالث رسميا بانذارات على يد محضر بعدم التماضى فى خرق احكام القانون والكف عن منع الطالب من مزالة عمله وذلك بمقتضى اجراءات غير مشروعة صدرت منهم فرادى ومجتمعين .

وحيث ان المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات تعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبلغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل تدابير غير مشروعة فى الاعتداء على حق الغير فى العمل ، وقد عدت المادة الافعال التى اعتبرها المشرع من قبيل التدابير غير المشروعة ومن بينها المنع من مزالة العمل بأى طريقة .

ومن حيث انه لا يعفى الملن اليهم من الاول للثالث من العقاب التحدى بان شركتهم خاضعة لقوانين استثمار المال العربى والاجنبى ذلك لان كافة الشركات الإستثمارية خاضعة للقوانين المصرية وعلى رأسها قانون العقوبات فضلا عن خضوعها لتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية بمقتضى نصوص اصدارها ، ولم يعد هناك من يزعم الاحتفاء بجنسيته او بنفوذ عائلته او ما شابه ذلك بعد ان باتت يد القانون ممتدة على الجميع بحيث لا يوجد من هو بمنأى عن المساءلة الجنائية وهو ما سبق ان حضر منه الطالب اكثر من مرة ، كما لا ينال من وقوع تلك المخالفات التعلل بان الشركة على اعتماد ان تقى الطالب اجره بدليل ما أرسله الملن اليهما ١ و٢ من كتابات فى هذا الشأن ان هذه المكاتيب لم ترسل إلا لفرء المسئولية عن الشركة فى محاولة فاشلة لتغطية سلسلة الافعال الموثمة جنائيا التى ارتكبتها الملن اليهم من الأول الى الثالث فى حق الطالب دونما ادنى سبب او مجرد مشروع .

ومن حيث أن مفاد احكام تصوص الباب السابع من قانون العمل رقم ١٢٧ سنة ١٩٨١ (موا من ١٦٠ - ١٦٤) بشأن تفتيش العمل والضبطية القضائية ان جرائم قانون العمل كما يناط ضبطها وكشفها بمعرفة مفتشى العمل الذين لهم صفة الضبط القضائي في تنفيذ احكام القانون فانه لا يوجد ما يمنع من تحريك الدعوى العمومية بطريق الادعاء المباشر بمعرفة المضرور اذ لا يشترط لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين بمخالفة احكامه ان يتم ذلك عن طريق جهة معينة ورجال ضبط محددين مما يحق معه للطالب طبقا للقواعد العامة ان يقيم نفسه مدعيا بالحق المدني مطالبا بتعويضه عن الاضرار التي حلت به نتيجة الافعال المعاقب عليها جنائيا التي ارتكبها المعلن اليهم من الاول الى الثالث ، وقد ادخل الطالب المعلن اليه الاخير لمباشرة الدعوى العمومية قبل المتهمين .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهم من الاول الى الثالث الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمعو الحكم عليهم متضامنين بأن يؤدوا للطالب تعويضا رمزيا مؤقتا قدره ٥٠١ ج عن الاضرار التي اصابته نتيجة تصرفاتهم المخالفة للقانون وكذا سماعهم طلبات المعلن اليه الاخير توقيع العقوبات المقررة بالمواد ٣٢ و ٤١ و ٥٩ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٨١ والمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات لانهم في المدة من حتى الآن بدائرة قسم

اولا : المتهمان الاول والثاني امتثلا عن تسليم الطالب اجره عن الاشهر من الى بواقع جنيتها في الشهر وكذا العمولة المستحقة له رغم اذارهم مخالفين بذلك المادتين ٣/١ و ٣٢ المعاقب عليها بالمادتين ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل رقم ١٢٧ سنة ١٩٨١ .

ثانيا : المتهمان الاول والثاني اصعدوا تعليمات بنقل الطالب الى عمل وهمي بهدف تخفيض اجره الى النصف مخالفين بذلك المادة ٤١ المعاقب عليها بالمادتين ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل المشار اليه .

ثالثا : التهم الثاني امتنع عن اعداد لائحة نظام العمل والجزاءات المشار اليها في عقد العمل لكي يسهل للمتهمين الاول والثاني مخالفة القانون مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٥٩ من قانون العمل ٨١/١٣٧ والمادتين ١ و٢ من قرار وزير القوى العاملة رقم ٢٢ سنة ١٩٨٢ والمعاقب عليها بالمادتين ١٧٠ و١٧٥ من قانون العمل .

رابعا : المتهمون الاول والثاني والثالث استعملوا تدابير غير مشروعة قصد الاعتداء على حق الطالب في العمل وذلك بمنعه من مزاوله عمله بوسائل غير مشروعة وهي اختلاق وظائف وفروع وهمية للشركة على خلاف الواقع مرتكبين بذلك الجريمة المنصوص بالمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات .

مع ملاحظة انه لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المشار اليها بالبند اولاً وثانياً وثالثاً ولا النزول عن الحد الأدنى للغرامة ، كما تتعدد العقوبات المشار اليها في البندين اولاً وثانياً بتعدد الجرائم .

وكذا الزام الملن اليهم الثلاثة الاول متضامنين المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أي نوع كانت .
ولأجل العلم^(١)

(١) راجع اللجنة المباشرة رقم ٥١٥٥ سنة ٨٤ جنح عابدين المحكوم فيها بجلسة ٨٥/٤/٢ باللائحة حيث تمنا برفع هذه اللجنة بذات الصيغة الواردة بالمتن وذلك لصالح لحد الساعات الزملاء (غير متشرد) .

صيغة رقم (١٣٢)

جئحة عدم أداء أكر العامل بالعملة المتداولة قانونا

مواا ٣٣ و ٣٩ و ١٧٠ و ١٧٥ من القانون رقم ١٣٧/١٩٨١

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / (صاحب العمل او المدير المسئول بالمنشأة) المقيم
..... مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه الاول بمهنة بأجر
شهري قدره ولما كان النشاط الذى يقوم به صاحب العمل المعلن اليه الاول
هو تصنيع وبيع الملابس الجاهزة الرجالي والحريمى فقد فوجئ الطالب لدى
قبض مرتب شهر بأخطاره بأنه سوف يحصل على جزء من الاجر فى
صورة بضاعة مما ينتجه المعلن اليه الاول فامتنع الطالب عن استلام الاجر لعدم
شرعية خصم جزء منه وإجبار الطالب على شراء سلع مفروضة عليه ولا يرغب فى
اقتنائها .

وحيث ان المادة ٣٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧/٨١ توجب
أداء الاجر بالعملة المتداولة قانونا كما أن المادة ٣٩ من ذات القانون تحظر الزام
العامل بشراء سلع او أشياء مما ينتجه صاحب العمل أو من محال معينة وكانت
المادة ١٧٠ تعاقب على مخالفة هذه الاحكام بالعقوبة المقررة فيها ولا يجوز وقف

التنفيذ أو النزول عن الحد الأدنى للغرامة المقررة بهذه النصوص عملا بنص المادة ١٧٥ من القانون .

وحيث ان الطالب قد اصابه ضرر من ذلك ويحق له ان يدعى مدنيا بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثاني لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة يعقاب المعلن اليه الاول طبقا للقيد والنصف .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أطلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول المحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها الطنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمواد ٢٣ و ٢٩ و ١٧٠ و ١٧٥ من القانون رقم ٨١/١٢٧ المعدل والزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة قسم (أو بندر) امتنع عن اداء اجر الطالب بالعملة المتداولة قانونا واقتطع من اجره مبلغ لاجباره على شراء سلع مما ينتجه المعلن اليه الاول بهذا الجزء المتقطع من الاجر مرتكباً بذلك المخالفات المشار اليها بمواد الاتهام .

مع حفظ حق الطالب في استثناء اجره كاملا وحفظ سائر حقوقه الاخرى من أى نوع كانت .

ولأجل الظم

صيغة رقم (١٣٣)

جنتحة فصل عامل او انتهاء عقده لعدم اللياقة الصحية
بالمخالفة لاحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩/٧٥ المعدل
مواد ٥٢ و ١٧٠ و ١٧٥ من القانون رقم ٨١/١٣٧

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / (صاحب العمل او المدير المسئول) المقيم
مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلن بسرائى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتى

بموجب عقد عمل غير محدد المدة التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه الاول
وتحت ادارته واشرافه بوظيفة لقاء اجر شهري (أو يومى أو
اسبوعى) قدره وقد تم التأمين على الطالب تحت رقم بمكتب
تأمينات

وبتاريخ أصيب الطالب بمرض مفاجئ أقعده الفراش فاحظر المعلن اليه
الاول حيث تبين بعد ان قام طبيب المنشأة التابع للمعلن اليه الاول بتوقيع الكشف
الطبي على الطالب انه يعانى من نوبستاريا حادة ويحتاج للراحة لمدة اسبوعين
ويعد مضى هذه الفترة عاود طبيب المنشأة الكشف على الطالب وصرح له باجازة
اخرى قدرها سبعة ايام إلا انه قبل مضى هذه الايام السبعة وفى يوم
بالتحديد فوجئ الطالب وهو طريح الفراش بخطاب من المعلن اليه الاول يخطره

فيه بالفصل من العمل لعدم اللياقة الصحية .

وحيث ان هذا الفصل مخالف لصريح نص المادة ٥٢ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ التي حظرت فصل العامل او انهاء عقده لعدم اللياقة الصحية إلا طبقا لما ينص عليه قانون التأمين الاجتماعي وبالرجوع الى هذا القانون كأساس في اثبات اللياقة الطبية او عديمها وعمل بالمواد ٧٦ و٧٨ و٨١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي الموحد وقرار وزير التأمينات رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ يتضح ان اثبات عدم اللياقة الطبية يتم بمعرفة طبيب صاحب العمل او المنشأة او بمعرفة طبيب التأمين الصحي ويتضح من تقرير الطبيب التابع للمعلن اليه الاول انه اشار بمنح الطالب اجازة مرضية لمدة اسبوعين ثم زانها الى اسبوع ثالث مع التأكيد على ان مرض الطالب من الامراض العادية وليس من الامراض المزمنة كما انه لا يوجد اى تقرير من جانب طبيب هيئة التأمين الصحي يؤكد عدم لياقة الطالب وبالتالي يكون مخالفا للقانون وليس له ما يبرره .

وحيث ان ما اتاه المعلن اليه الاول تتحقق به اركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٥٢ من القانون رقم ٨١/١٣٧ والمقاب عليها بالمادتين ١٧٠ و١٧٥ من ذات القانون وقد ترتب على وقوعها حدوث ضرر للطالب بما يحق له منه ان يدعى مدنيا بطلب تعويض موافق وقد اختصم المعلن اليه الثاني بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بعقاب المتهم طبقا للقيد والوصف .

وحيث ان جرائم قانون العمل ليست من الجرائم التي اناط المشرع ضبطها لجهة معينة او لرجال ضبط محددين اذ لا يوجد في قانون العمل ما يمنع من انتهاك الاجراءات الجنائية وتحريك الدعوى العمومية بطريق الادعاء المدني المباشر عملا بالمادة ٢٥١ اجراءات .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة .
كلاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من

هـباح يوم الموافق لكى يصمع الحكم بطلبات المعطن الىه الثانى
توقيع العقوبة الواردة بالمواد ٥٢ و١٧٠ و١٧٥ من القانون رقم ٨١/١٣٧ وإلزامه
بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل
اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ .

لانه بتاريخ بدائرة قسم قام بفصل الطالب (أو انتهاء عقده) لعدم
اللياقة الصحية بالمخالفة لاحكام المواد ٧٦ و٧٨ و٨١ من قانون التأمين الاجتماعى
الموحد رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بمواد الاحالة .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٣٤)

جئحة عدم تحرير عقد عمل بالكتابة

مولد ٣٠ و١٧٠ و١٧٥ من القانون ٨١/١٣٧

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / (صاحب العمل) المقيم مخاطباً مع

.....

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفته (النيابة التى يقع فى دائرتها محل
العمل) ويطن بسراى النيابة بجهة مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

بتاريخ التحقق الطالب بالعمل لدى المطن اليه الاول وتحت ادارته واشرافه
بمهمة لقاء أجر شهرى قدره وعند التحاق الطالب بالعمل وعده المطن
اليه الاول بتحرير عقد العمل بعد اجتياز فترة الاختبار وهى ثلاثة اشهر طبقا
للمادة ٣١ من القانون رقم ١٩٨١/١٣٧ وقد مضت هذه المدة واجتازها الطالب
بنجاح وبعد ذلك طالب المطن اليه الاول بتحرير عقد العمل له إلا انه اخذ يعامل
حتى مضت حوالى خمسة شهور على التحاق الطالب بالعمل دون ان يقي المطن
اليه الاول بوعده ويحرر عقد العمل للطالب .

وحيث ان المادة ٣٠ من القانون ٨١/١٣٧ تلزم صاحب العمل بان يحرر عقد
العمل بالكتابة من ثلاث نسخ لكل من الطرفين نسخة وترسل الثالثة لمكتب
التأمينات المختص .

ولما كان استمرار قيام هذه المخالفة يشكل اضرارا بالطالب وهو ما يحق له

معه عملاً بنص المادة ٢٥١ إجراءات ان يحرك دعواه مباشرة امام المحكمة الجنائية وقد ادخل الملن اليه الثاني بصفتها صاحب الدعوى العمومية لمباشرتها .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول المحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة جلستها العلنية التي ستتعدد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بطلبات الملن اليه الثاني توقيع العقوبة الواردة بالمواد ٣٠ و ١٧٠ و ١٧٥ من القانون ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢ وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

لانه بتاريخ يدائرة قسم امتنع عن تحرير عقد العمل للطالب بالكتابة من ثلاث نسخ وارسال احداها لمكتب التامينات الاجتماعية المختص مرتكباً بذلك الجريمة المشار اليها بمواد الاحالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .

ولاجل العلم

صيغة رقم (١٣٥)

جثة اقتطاع جزء من الاجر مقابل توفير وسائل الحماية له

مواد ١١٥ و ١١٩ و ١٧٢ من القانون ١٩٨١/١٣٧

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / القيم ومحل المختار مكتب
الامتياز المحامي

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من:

١ - السيد / المدير المسئول بمصنع الكائن بجهة
..... مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتك وبعن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

الطالب يعمل بالمصنع الذى يديره ويمثله قانونا المعلن اليه وذلك طبقا لعقد
العمل الموجود تحت يد الطالب والمبلغة صورته لمكتب التأمينات الاجتماعية بجهة
..... وطبقا لعقد العمل فان الاعمال المسندة للطالب هي اللحام بالكهرباء
وتقتضى طبيعة هذا العمل ان يرتدى الطالب اجهزة وقاية منها قفاز مطاطى
ونظارة لحام وقد تسلم الطالب هذه الأدوات منذ بدء العمل إلا أنه فوجئ بتاريخ
..... عند قبض مرتبه الشهرى بخصم مبلغ من المرتب بحجة ان
المصنع يقوم بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية فاعترض الطالب على هذا
الاقتطاع من الاجر وابلغ مكتب الامن الصناعى التابع لمديرية القوى العاملة بجهة
..... إلا انه لم يتخذ أى اجراء حاسم حتى الآن .

واذ كان ما اتاه المعلن اليه الاول يشكل الجريمة المنصوص عليها بالمادتين
١١٥ و ١١٩ من القانون ٨١/١٣٧ حيث يحظر على صاحب العمل ان يقتطع من

اجر العامل اية مبالغ لقاء توفير هذه الحماية التي قررها القانون وبمقابل على مخالفة ذلك بالحبس والغرامة طبقا للمادة ١٧٢ من ذات القانون وقد اخبر الطالب من الجريمة بما يحق معه ان يدعى مدنيا بطلب تعويض موقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته لباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بمقابل المتهم بمواد الاحالة طبقا للقيد والوصف . كما وأنه لا يوجد فى قانون العمل ما يمنع من تحريك الدعوى الجنائية بالطرق المباشرة لانه لا حظر إلا بنص واعمال النصوص لولى من اهمالها .

. بناء عليه .

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمواد ١١٥ و ١١٩ و ١٧٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ وإلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض الموقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ .

لانه بتاريخ بدائرة ... اقتطع من اجر الطالب المبالغ المبينة وصفا وتفصيلا بالصحيفة وكان ذلك لقاء توفير وسائل السلامة والصحة المهنية فى مكان العمل الأمر بالمعاقب عليه بمواد العقاب سالفه الذكر .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الاخرى وخاصة حقه فى استثناء أجره كاملا .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٣٦)

جنتحة عدم اعطاء العامل اجرة عن يوم الراحة الاسبوعية

مواد ١/١٣٧ و ١٧٣ و ١٧٥ من القانون ٨١/١٣٧

المعدل بالقانون ١٩٨٢/٣٣

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الامتياز المحامي .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتة ويطن بسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

واعلنتهما بالآتي

بموجب عقد عمل محدد المدة مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه
الاول وتحت ادارته واشرافه بتوليفة مراجع حسابات بمرتب شهري قدره
وتاريخ أسند المعلن اليه الاول للطالب القيام باعمال اضافية لمواجهة
اعمال الجرد السنوي وقد وافق الطالب على ذلك نظرا للظروف التي تجتازها
المنشأة ويأشر الطالب العمل ثلاث ساعات يوميا لمدة شهرين كما عمل في ايام
الراحة الاسبوعية طوال هذه الفترة وهي تعتبر بمثابة ساعات اضافية كما انها
ذات اجر مضاعف اذا كانت في الفترة المسائية وقد طالب باجره عن هذه الايام
والساعات الاضافية فرفض المعلن اليه (أو يقال فعرض اجرا ناقصا لا
يتمشى مع ما قام به الطالب من عمل اضافي) وهو ما يشكل الجريمة المنصوص
عليها بالمادة ١/١٣٧ من القانون ٨١/١٣٧ والمعاقب عليها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٥
من ذات القانون . وإزاء الضرر الذي حل بالطالب فانه يدعى مدنيا بطلب تعويض

موقت ٥٠١ ج عملا بالمادة ٢٥١ اجراءات وقد اختتم المعلن اليه الثاني بصفته
لمباشرة الدعوى العمومية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة
مكلفاً الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى
توقيع العقوبة الواردة بالمواد ١/١٣٧ و ١٧٢ و ١٧٥ من القانون رقم ٨١/١٣٧
المعدل بالقانون رقم ٨٢/٣٣ وإلزامه بأن يئدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل
التعويض المأقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ .

لانه فى المدة من الى امتنع عن اعطاء الطالب اجره عن ايام الراحة
الاسبوعية والساعات الاضافية على النحر المبين تفصيلا بالاوراق ويصلب
الصحيفة .

مع حفظ حق الطالب فى الاجر المستحق له وكافة حقوقه الاخرى من أى نوع
كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (١٣٧)

جنتة مباشرة ضد مستأجر أرض زراعية

أهمل إهمالا جسيما فى العناية بها

مادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/١٧٨

المعدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٢٥١ اجراءات جنائية

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / المقيم مخاطباً مع

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتة ويعان يسراى النيابة بمحكمة
..... مخاطباً مع

وأعلنتهما بالآتي

بموجب عقد ايجار أرض زراعية مؤرخ استأجر المعلن اليه الاول من
الطالب قطعة أرض زراعية مساحتها (تذكر المساحة والحدود) لمدة بأجرة
سنوية قدرها وتضمن العقد التزام المستأجر بالعناية بالأرض المجررة
والعناية بزراعتها والعمل على إبقائها فى حالة صالحة للإنتاج وفقاً لطبيعة
الأرض والعرف الزراعى .

وحيث أنه أثناء تنفيذ العقد حدث نقص جسيم فى معدن الأرض نتيجة تعمد
المعلن اليه الاول إهمالها ذلك الإهمال الذى ثبت بصور حكم فى الدعوى رقم
لسنة مدنى جزئى ... والمؤيد استئنافيا بالاستئناف رقم س

وحيث أن المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/١٧٨ المعدلة بالقانون رقم
٦٧ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر

وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر يتقاضى عمداً من المستأجر أجرة تزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه في المادتين ٢٣، ٢٢ مكرراً^(١) .

وبعاقب بذات العقوبة كل مستأجر يخالف عمداً أو يهمل في التزامه بالعناية بالأرض المؤجرة أو بزراعتها على وجه يؤدي إلى نقص جسيم في معدنها أو في غلتها على أن يسبق إقامة الدعوى العمومية في الحالتين قرار من المحكمة الجزئية المختصة ويجوز الحكم على المؤجر علاوة على العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى بالزامه بأن يؤدي إلى المستأجر مبلغاً تقديراً تقدره المحكمة لا يجاوز ثلاثة أمثال الزيادة التي ثبت أنه تقاضاها من المستأجر .

وحيث أنه وقد صدر حكم نهائي من المحكمة الجزئية بثبوت المخالفة في جانب المعلن إليه الأول وثبوت أهماله أهمالاً جسيماً أدى إلى نقص جسيم في معدن الأرض وغلتها ومن ثم فقد تحققت أركان الجريمة وحق العقاب .

ولما كان الطالب قد أفسد من الجريمة بما يحق له معه أن يدعى مدنياً عملاً بالمادة ٢٥١ إجراءات بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن إليه الثاني بصفته لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة بعقاب المتهم طبقاً للقيد والوصف .

ومن نافذة القول أنه لا يوجد ما يمنع من إقامة الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر حيث أن نصوص المرسوم بقانون رقم ١٧٨/١٩٥٢ لم تוכל تحريك الدعوى العمومية لجهة معينة أو للمأمور ضبط محددين ومن ثم فلا حذر على حق الطالب في الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية المختصة^(٢) .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أظنت المعلن إليهما كلا بصورة من هذه الصحيفة مكلفاً الأول الحضور أمام محكمة جنح الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستمتد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من

(١) حكم أثبات حالة الإحكام لاختلاف الأعمال مثلاً .

(٢) دى المحكمة التي يقع في دائرتها محل إقامة المتهم (المستأجر) أو مكان شبته أو مكان وقوع الجريمة .

صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثانى
توقيع العقوبة الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٢ مكررا و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقوانين ارقام ٢٤ لسنة ٥٨ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ١٧ لسنة
١٩٧٥^(١) و إلزامه بأن يئدى للطالب مبلغ ٥٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت
والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاد .

لانه بتاريخ بدائرة اعمل عمدا فى زراعة الارض المؤجرة الميينة
الحدود والمعالم بصدر هذه الصحيفة وعلى وجه أدى الى النقص الجسيم فى
معناها (أو فى غلتها) وقد ثبت هذا الاعمال بالحكم الصادر فى الدعوى رقم
..... لسنة مدنى جزئى ... والمؤيد استئنافيا بالحكم رقم لسنة
ق^(٢) .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم

(١) طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ المصوب به من لول أكتوبر سنة ١٩٩٢ فإن المادة ٣٤ على بانتهاء الخمس
سنوات للمصار إليها بالامدة ٢٢ مكررا .

** تصاب لخصاص القاضى الجزئى فى حده الاثنى من خمسين جنيهها الى خمسماية جنيه ورابع العد
الاقصى من خمسماية جنيه الى خمسة آلاف جنيه ومن ثم فإن الانعاء بـ ٥١ ج لا يجوز استئنافيه وأهذه فإن
للبلع المدعى به يكون ٥٠١ ج موقتا حتى يجوز استئنافه .

(٢) اذا لم يكن هناك حكم نهائى بانبات الاعمال (كالطرد مثلا لهذا السبب) تتمتع الدعوى الجنائية غير مقبولة -
وبغير بالذكر ان القاضى لا يتقيد بالحكم للمدنى اذ يجوز ان يقضى بالبراءة رغم ثبوت الاعمال على المستاجر .

صيغة رقم (١٣٨)

جنحة غش تجاري

المواد ٢ و ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بقمع الغش والتليس المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠

إنه في يوم

بناء على طلب السيد / تتقل النيابة

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ تعاقد الطالب مع المعلن اليه الاول على توريد عدد من (تذكر السلعة المتفق عليها) وقد تحدت مواصفات البضاعة على النحو المتفق عليه وهو (تذكر المواصفات)

وحيث انه بعد تسلم الطالب البضاعة تبين ان المعلن اليه الاول ادخل التليس على الطالب حول حقيقة البضاعة وطبيعتها وصفاتها الجوهرية وما تحتويه من عناصر من حيث الكم وذاتية البضاعة اذ انه عمد الى (تذكر مظاهر خدع الطالب والتليس عليه) .

ولما كان ما اتاه المعلن اليه الاول تتحقق به جريمة الغش ^(١) المشار اليها بالمادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ المعدل للقانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ بقمع الغش والتليس وقد اضرير الطالب من الجريمة بما يحق له معه ان يسمى مدنيا بطلب تعويض الاضرار التي اصابته وقد اختصم المعلن اليه الثاني بصفته لمباشرة الدعوى الجنائية والمطالبة بمقاب الجاني طبقا للتقيد والوصف .

وحيث انه لا يوجد ما يمنع في قانون قمع الغش والتليس المشار اليه من ان ترفع الدعوى العمومية ضد المتهم بطريق الادعاء المباشر لان ما لا يحظره القانون فهو مباح .

(١) يطالب ايضا على الشرع في الجريمة بذات العقوبة

بنام عليه

أنا المحضر سالف الذكر..... ينقل التكليف ...

لانه بتاريخ بدائرة ... خدع الطالب (أو شرع في خداعه) حول عدد
ومقدار وذاقية البضاعة على النحو المشار اليه بصدر الصحيفة .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم

صيفة رقم (١٣٩)

جنتة من ملاح ضد ريان سفينة

مواد ٢ و ٧ و ١٨ من القانون رقم ١٥٨/١٩٥٩

بشأن عقد العمل البحري

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار مكتب
الاستاذ المحامى

أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل
من :

١ - السيد / بصفته ريان السفينة التجارية «تيجر» ووطن يميناء
..... طبقاً للقانون مخاطباً مع

٢ - السيد وكيل نيابة (ينقل من أى صيفة أخرى) .

واعلنتهما بالآتي

بموجب عقد عمل بحرى مؤرخ التحق الطالب بالعمل على السفينة «تيجر»
التي يتولى المعلن اليه قيادتها ويمثلها قانوناً امام مجهز السفينة والغير وقد تعدد
اجر الطالب فى العقد بمبلغ جنيها شهرياً وحينما حل ميعاد دفع اجر شهر
..... كانت السفينة لا تزال خارج المياه الاقليمية وقد عرض المعلن اليه على
الطالب سداد الاجر بالفرنك الفرنسى على اساس السعر الذى حدده وهو سعر
مغالى فيه ويزيد عن اسعار العملات الاجنبية السائدة فى سوق المعاملات النقدية
وقد رفض الطالب وامر على تسليمه اجره بالعملة الوطنية عملاً بحكم المادة
السابقة من القانون رقم ١٥٨/٥٩ بشأن عقد العمل البحري التى جرى نصها
على ان «تؤدى الاجور وغيرها من المبالغ المستحقة للملاح بالعملة الوطنية غير انه
اذا استحققت والسفينة خارج المياه الاقليمية جاز أدائها بالعملة الاجنبية بشرط
قبول الملاح ذلك كتابة» .

وحيث انه لا يوجد فى نصوص هذا القانون ما يمنع من تحريك الدعوى الجنائية ضد المعلن اليه لارتكابه جنحة الامتناع عن أداء الاجر بالعملة الوطنية والمعاقب عليها بالعقوبة المقررة بالمادة ١٨ من ذات القانون وقد اضرير الطالب بما يحق معه ان يدعى متنبيا بطلب تعويض مؤقت وقد اختصم المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى العمومية والمطالبة يعقاب المعلن اليه طبقا للقيد والوصف (١).

بنام عليه

أنا المحضر سالف الذكر ينقل التكليف ثم يقال :

وذلك لانه بتاريخ بدائرة امتنع عن سداد اجر الطالب نقدا بالعملة الوطنية .

مع حفظ حق الطالب فى استثناء الاجر

ولأجل العلم

(١) لا تسرى احكام هذا القانون على الاشخاص الذين يعملون فى السفن التجارية البحرية التى لا تنقل حمولتها الكلية عن خمسمائة طن .

صيغة رقم (١١٠)

جنحة من مطلقة ضد مطلقها لعدم

اخطارها بإيقاع الطلاق

مادتان ٥ مكررا و ٢٣ مكررا من القانون

رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل قانون الاحوال الشخصية ٢٥/٢٥

إنه في يوم

تنقل الديباجة

وأعلنتهما بالآتي

بمعقد زواج شرعى مؤرخ ... تزوج المعلن اليه بالطالبة وظلت مقيمة معه وفى طاعته الى ان دب بينهما الخلاف منذ فذهبت الطالبة للإقامة لدى والدتها إلا انها فوجئت بان المعلن اليه قد طلقها غيابيا منذ تاريخ ولم يخطر بها بهذا التطبيق حتى الآن .

وحيث ان المادة ٥ مكررا من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المعدل للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن الاحوال الشخصية تنص على انه وعلى المطلق ان يوثق اشهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يوما من ايقاع الطلاق - وترتب آثار الطلاق من تاريخ ايقاعه إلا اذا اخفاه الزوج عن الزوجة فلا ترتب آثاره من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى إلا من تاريخ علمها بها . كما تنص المادة ٢٣ مكررا من ذات القانون على أن ديعاقب المطلق بالمعس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين اذا خالف أيا من الأحكام المنصوص عليها فى المادة ٥ مكررا من هذا القانون .

ولما كانت الطالبة قد اضررت من الجريمة ويحق لها ان تدعى مننيا بطلب تعويض مؤقت وقد اختصمت المعلن اليه الثانى لمباشرة الدعوى العمومية

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ... ينقل التكليف ...

لانه بتاريخ بدائرة أوقع الطلاق غيابيا على الطالبة ولم يخطرهما به
خلال ثلاثين يوماً من ايقاعه على النحو الثابت بمصدر الصحيفة .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من أى نوع كانت .
ولاجل العلم

فهرس

الصفحة	الموضوع	الفرقة
٢	فصل تمهيدى	
٥	ماهية اللجنة المباشرة	١
٥	الدعوى المدنية والدعوى الجنائية	٢
٧	نظام اللجنة المباشرة فى التشريعات الاجنبية	٣
٩	طبيعة الحق فى الدعوى المباشرة	٤
٩	تقسيم موضوعات الكتاب	٥
	القسم الاول	
	الاحكام الموضوعية والاجرائية للجنة المباشرة	
	الباب الاول	
١٣	شروط قبول الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية	
١٣	النصوص التشريعية	٦
	الفصل الاول : ان يكون الفعل جريمة	
١٥	الجريمة الجنائية	٧
١٦	الجريمة متوافرة الاركان	٨
	الفصل الثانى : تحقق الضرر	
١٩	تعريف الضرر	٩
١٩	نوعا الضرر	١٠
٢١	كون الضرر نتيجة مباشرة للجريمة	١١
٢١	احكام محكمة النقض فى الضرر المادى والضرر الادبى	١٢
٢٢	احكام محكمة النقض فى الضرر المباشر	١٣
٢٤	الحكم بتعويض الضرر لا يتعداه الى رد الحقوق	١٤
٢٥	اثبات الضرر	١٥
٢٦	تعلق الضرر بالنظام العام	١٦
٢٧	استثناء من شرط ترتب الضرر على الجريمة	١٧
٢٨	شخصية الضرر ورأى محكمة النقض	١٨

٢٠	احتمال الضرر ورأى محكمة النقض	١٩
٢٢	تقويت القرينة يعتبر ضرراً محقق الوقوع	٢٠
٢٣	تقدير حصول الضرر والتعويض عنه	٢١
	الفصل الثالث : تجميع الدعوى المدنية للدعوى الجنائية	
٢٥	النص التشريعي	٢٢
٢٥	قاعدة التجميع وتطبيقاتها في قضاء محكمة النقض	٢٣
٢٨	ما العمل اذا اغفلت المحكمة الفصل في الدعوى المدنية	٢٤
٢٨	قاعدة التجميع من النظام العام	٢٥
٢٩	الاستثناء واحكام محكمة النقض	٢٦
	الفصل الرابع - التعويض ميناء الجريمة	
	تأسيس طلب التعويض على ذات الفعل المرفوعة به الدعوى	٢٧
٤٣	الجنائية	
٤٣	تطبيقات محكمة النقض	٢٨
	الباب الثاني	
	خصوص الدعوى المدنية	
٤٧	تمهيد وتقسيم	٢٩
٤٨	قيود على سلطة النيابة العامة في بعض الدعوى الجنائية	٣٠
	الفصل الاول : المدعى بالحق المدني	
٥١	من هو المدعى بالحق المدني	٣١
	البحث الاول : صفة المدعى بالحق المدني	
٥١	الصفة والمصلحة	٣٢
٥٢	صفة رافع الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية	٣٣
٥٣	احكام محكمة النقض في الصفة والمصلحة	٣٤
٥٣	دور القاضي في التحقق من الصفة	٣٥
	البحث الثاني : اهلية المدعى بالحق المدني	
٥٥	الشخص الطبيعي والشخص المعنوي	٣٦

٢٧	تطبيقات القضاء	٥٥
٢٨	الدفع بانعدام الاهلية	٥٨
٣٩	هل يجوز رفع دعوى الحسبة بطريق الجنحة المباشرة	٥٨
٤٠	انتقال حق المدعى المدني الى ورثته	٦٠
٤١	انتقال حق المدعى المدني الى دائتيه	٦٣
٤٢	انتقال حق المدعى المدني الى المحال اليهم	٦٤
٤٣	حق المدعى المدني المستند الى مركز لا يحميه القانون	٦٥
٤٤	حق المدعى المدني اذا ساهم في الجريمة	٦٥
	الفصل الثاني : المدهى عليه بالحق المدني	
٤٥	على من ترفع الدعوى المدنية	٦٧
٤٦	الفاعلون الاصليون والشركاء	٦٧
٤٧	المستولون عن الحقوق المدنية	٦٨
٤٨	تطبيقات محكمة النقض	٦٩
٤٩	التبوع العرضي	٧١

الباب الثالث

اجراءات رفع الجنحة المباشرة

٥٠	تقسيم	٧٣
	الفصل الاول : الاختيار بين الطريقين المدني والجنائي	
٥١	التصوص التشريعية	٧٥
٥٢	الدفع بسبق اختيار المدعى المدني للطريق المدني	٧٥
٥٣	اختيار الطريق المدني	٧٦
٥٤	الدعوى الجنائية امام القضاء الجنائي قبل الاختيار	٧٦
٥٥	اتحاد الدعويين خصوصاً وسبباً وموضوعاً	٧٨
٥٦	تطبيقات محكمة النقض حول وحدة السبب والموضوع	٧٩
٥٧	الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي	٨١
	الفصل الثاني : قيود رفع الجنحة المباشرة	

٥٨	تمهيد وتقسيم	٨٣
	المبحث الأول : حظر الادعاء مدنيا لو رفع الجثة المباشرة	
	امام بعض المحاكم	
٥٩	لا يجوز الادعاء مدنيا امام محاكم أمن الدولة	٨٣
٦٠	حظر الادعاء مدنيا امام المحاكم العسكرية	٨٥
٦١	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة	
	العسكرية	٨٥
٦٢	لا يجوز الادعاء مدنيا امام محكمة القيم	٨٦
٦٣	لا يجوز الادعاء مدنيا امام محاكم الاحداث	٨٦
٦٤	لا يجوز الادعاء مدنيا لأول مرة امام محكمة الاستئناف	٨٦
٦٤ م	هل يجوز الادعاء مدنيا في مرحلة المعارضة	٨٧
	المبحث الثاني : عدم جواز رفع الجثة المباشرة في بعض	
	ال جرائم وبالنسبة لبعض الاشخاص	
٦٥	وقوع الجريمة خارج الجمهورية	٨٨
٦٦	الجثة المباشرة ضد عضو الهيئة القضائية	٨٨
٦٦ م	الجثة المباشرة ضد عضو مجلس الشعب أو مجلس الشوري	٩٠
٦٧	الجثة المباشرة ضد رئيس الجمهورية	٩١
٦٨	الجثة المباشرة ضد الوزراء	٩١
٦٩	الجثة المباشرة ضد الموظف العمومي	٩٣
٧٠	جريمة الموظف التي لا تتصل بعمله	٩٥
٧١	جريمة الموظف التي تتصل بعمله	٩٦
٧٢	قرار النيابة بحفظ الاتهام قبل الموظف	٩٦
٧٣	قرار النيابة بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية	٩٦
٧٣ م	الطعن في قرار الحفظ والقرار بالآ وجه	٩٧
٧٤	جرائم المادة ١٢٢ عقوبات	٩٨
٧٥	العاملون بقطاع الاعمال العام ليسوا موظفين عموميين في	
	حكم المادة ١٢٣ عقوبات	٩٨

٧٦	هل يجوز الادعاء مدنيا ضد متهم مجهول	٩٩
٧٧	هل يتقيد رفع الجنحة المباشرة بما تتقيد به الدعوى العمومية	١٠٢
٧٨	أولا : الشكوى	١٠٢
٧٩	محصلة الجنحة المباشرة تعتبر بمثابة شكوى	١٠٤
٨٠	عدم قبول الدعوى اذا رفعت بعد ثلاثة اشهر	١٠٤
٨١	ثانيا : الطلب	١٠٥
٨٢	ثالثا : الاذن	١٠٧
	الفصل الثالث : كيفية اقامة الجنحة المباشرة	
٨٣	طريقة الادعاء مدنيا	١٠٩
٨٤	مبلغ التعويض المدعى به	١١٠
٨٥	تطبيقات محكمة النقض	١١١
٨٦	آثار قبول الادعاء المدني	١١٢
٨٧	الجهة التي يدعى امامها مدنيا	١١٣
	الباب الرابع	
	نثار الجنحة المباشرة والحكم فيها	
٨٨	تقسيم الباب	١١٥
	الفصل الاول : اجراءات نظر الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية	
٨٩	خضوع الدعوى المدنية للاجراءات الجنائية	١١٧
٩٠	تطبيقات محكمة النقض	١١٧
٩١	المحكمة المختصة محليا	١١٨
٩٢	الطعن بالاستئناف من قوت ميعاده	١١٩
٩٣	اغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية	١٢١
٩٤	مواعيد المرافعات	١٢٢
٩٥	اعتبار الدعوى المدنية كأن لم تكن	١٢٢
٩٦	حق الطعن اذا وقع بطلان في الحكم	١٢٣
٩٧	الحكم الغيابي والحكم الحضورى الاعتباري	١٢٤

١٢٥	٩٨	مد أجل الحكم
١٢٥	٩٩	تعديل الطلبات في الدعوى المدنية
١٢٥	١٠٠	وجوب الفصل في الدعوى الجنائية والمدنية معا
١٢٧	١٠١	سلطة المحكمة الجنائية في تغيير أساس الدعوى المدنية
		الفصل الثاني : الحكم في الدعوى المدنية
١٣١	١٠٢	الحكم بعدم الاختصاص
١٣١	١٠٣	تطبيقات محكمة النقض
١٣٣	١٠٤	الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية
١٣٤	١٠٥	تطبيقات محكمة النقض
١٣٥	١٠٦	استبعاد القضية من الزول
١٣٦	١٠٧	الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية
١٣٦	١٠٨	تطبيقات محكمة النقض
١٣٩	١٠٩	الحكم بالإدانة وأثره على الدعوى المدنية
١٤٠	١١٠	تكافؤ السيئات
١٤٢	١١١	تطبيقات محكمة النقض
١٤٢	١١٢	هل يجوز للمحكمة أن تحكم بالرد والتعويضات من تلقاء نفسها
١٤٤	١١٣	وقف تنفيذ العقوبة لا يؤثر على التعويض المدني
١٤٥	١١٤	الحكم في مضاريف الدعوى المدنية
١٤٥	١١٥	الحكم بمصروفات الدعوى المدنية ليس حكما بالتعويض
١٤٧	١١٦	حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية
١٤٧	١١٧	قاعدة الجنائي يوقف المدني
١٤٧	١١٨	مبدأ تقيد القاضى المدني بالحكم الجنائي
١٤٩	١١٩	هل المدني يوقف الجنائي
١٤٩	١٢٠	الوقف الوجوبى للدعوى الجنائية
١٥٠	١٢١	الوقف الجوازى للدعوى الجنائية
١٥١	١٢٢	هل الإدارى يوقف الجنائي ؟
١٥١	١٢٣	شروط تطبيق قاعدة الجنائي يوقف المدني

١٥٢	١٢٤	تطبيقات محكمة النقض
		الفصل الثالث : الطعن في الحكم الصادر في
		الدعوى المدنية
١٥٥	١٢٥	طرق الطعن ومن لهم حق الطعن
١٥٦	١٢٦	عدم جواز المعارضة والتماس إعادة النظر
١٥٦	١٢٧	الطعن بالاستئناف
١٥٧	١٢٨	أحكام محكمة النقض
١٦٢	١٢٩	حق المدعى المدني في الاستئناف مستقل عن حق المتهم
	١٣٠	انطباق قاعدة عدم تسوية مركز المحكوم عليه في الدعوى
١٦٢		المدنية
١٦٢	١٣١	الطعن بالنقض
١٦٤	١٣٢	عدم جواز الاستئناف بترتب عليه حتماً عدم جواز النقض
١٦٤	١٣٣	تطبيقات محكمة النقض
		الباب الخامس
		النقض الدعوى المدنية بالتقادم والتنازل والترك
		الفصل الاول : التقادم المسقط والوفاء والصلح
١٦٧	١٣٤	السقوط بالتقادم القصير والتقادم الطويل
١٦٩	١٣٥	سقوط الدعوى العمومية مع قيام الدعوى المدنية
١٧٠	١٣٦	سقوط الدعوى المدنية مع قيام الدعوى العمومية
١٧٠	١٣٧	وفاء المتهم أثناء نظر الدعوى المدنية
١٧٢	١٣٨	انتهاء الدعوى المدنية صلحاً
		الفصل الثاني : التنازل والترك
١٧٥	١٣٩	ماهية الترك ومياده ومشكلته
١٧٦	١٤٠	ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على الدعوى الجنائية
١٧٧	١٤١	هل ترك الدعوى المدنية يعني التنازل عن الشكوى
١٧٧	١٤٢	أثر ترك الدعوى المدنية على أصل الحق
١٧٨	١٤٣	ترك الدعوى المدنية في جريمة الزنا

- ١٤٤ اثر ترك الدعوى المدنية على المصروفات والتعويضات ١٧٨
 ١٤٥ التنازل عن الدعوى المدنية مانع من اعادة رفع الجثة
 المباشرة ١٧٩
 ١٤٦ اثر التنازل على حقوق الورثة ١٧٩
 ١٤٧ تطبيقات محكمة النقض في الترك والتنازل ١٨٠

الباب السادس

اساءة استعمال حق رفع الجثة المباشرة

- ١٤٨ حق المتهم في التعويض ١٨٥
 ١٤٩ اساس حق المتهم هو فكرة التعسف ١٨٦
 ١٥٠ صور التعسف في استعمال الحق ١٨٧
 ١٥١ اساءة استعمال الحق يرتب المسؤولية ١٨٨
 ١٥٢ صورة التعسف في حكم المادة ٢٦٧ اجراءات ١٨٩
 ١٥٣ ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على طلب التعويض ١٩٠

القسم الثاني

الصيغ القانونية للجنح المباشرة

الباب الاول

في قانون العقوبات

الفصل الاول

المبحث الاول : جنح خيانة الامانة

مواد ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات

اولاً - التسليم على وجه الوديعة

- ١٩٧ صيغة رقم (١) جنحة تبديد كتب سلمت على سبيل الوديعة
 صيغة رقم (٢) : جنحة تبديد جهاز فنيو مسلم تسليمياً
 اعتبارياً على سبيل الوديعة ١٩٩
 صيغة رقم (٣) : جنحة تبديد جهاز تليفزيون سلم على سبيل
 الوديعة ٢٠١
 صيغة رقم (٤) : جنحة تبديد امتعة مسلمة لفندق على سبيل

٢٠٣	الوديعة
	صيفة رقم (٥) : جنحة تبديد منقولات زوجية مسلمة على سبيل
٢٠٥	الوديعة
٢٠٧	صيفة رقم (٦) : جنحة تبديد منقولات زوج
٢٠٩	صيفة رقم (٧) : جنحة تبديد منقولات شقيق زوج
٢١١	صيفة رقم (٨) : جنحة تبديد نقود ضد أمين خزانة
٢١٣	صيفة رقم (٩) : جنحة تبديد أشياء مودعة للاستحمام
	صيفة رقم (١٠) : جنحة تبديد أموال سلمت على وجه وكالة
٢١٥	استبدلات بوديعة .
٢١٧	صيفة رقم (١١) : جنحة تبديد منقولات من والد ضد ولده .
٢١٩	صيفة رقم (١٢) : جنحة تبديد منقولات من أخت ضد أخيها
	ثالثاً : التسليم على وجه الاجارة .
٢٢١	صيفة رقم (١٣) : جنحة تبديد منقولات عين مؤجرة مفروشة
	صيفة رقم (١٤) : جنحة تبديد أشجار كانت مفروشة وملحقة
٢٢٣	بمقار .
	صيفة رقم (١٥) : جنحة تبديد سيارة مباحة بالتقسيط مع
٢٢٥	الاحتفاظ باللكية .
	صيفة رقم (١٦) : جنحة تبديد آلات كتابية سلمت على سبيل
٢٢٧	الاجارة بعقد باطل
	ثالثاً : التسليم على وجه عارية الاستعمال :
	صيفة رقم (١٧) : جنحة تبديد منقولات زوجية مسلمة على
٢٢٩	سبيل عارية الاستعمال .
	صيفة رقم (١٨) : جنحة تبديد مصنوعات سلمت على سبيل
٢٣١	عارية الاستعمال .
	صيفة رقم (١٩) : جنحة تبديد عفش شقة مسلم على سبيل
٢٣٣	عارية الاستعمال .
	صيفة رقم (٢٠) : جنحة تبديد كتب سلمت على سبيل عارية

- ٢٣٥ . الاستعمال .
 صيغة رقم (٢١) : جنحة تبديد اثاثات مبيعة ضمن فندق
 ٢٣٧ مفروش .
 صيغة رقم (٢٢) : جنحة تبديد ادوات مائدة سلمت لاستعمالها
 ٢٣٩ في وايمة .
 رايماً : التسليم على وجه الرحمن :
 ٢٤١ صيغة رقم (٢٣) : جنحة تبديد مصوغات مرمونة .
 خامساً : التسليم على وجه الوكالة بصورها
 المختلفة
 ٢٤٢ صيغة رقم (٢٤) : جنحة تبديد نقود مسلمة بإيصال امانة .
 ٢٤٥ صيغة رقم (٢٥) : جنحة تبديد سيارة .
 صيغة رقم (٢٦) : جنحة تبديد ريع اطيان زراعية سلمت على
 ٢٤٧ وجه الوكالة .
 صيغة رقم (٢٧) : جنحة تبديد بضاعة او ثمنها سلمت على
 ٢٤٩ وجه الوكالة بالعمولة ولا محل فيها للدفع بالاستبدال .
 صيغة رقم (٢٨) : جنحة تبديد سيارة سلمت اوراقها للتخليص
 ٢٥١ عليها من الجمرك .
 صيغة رقم (٢٩) : جنحة تبديد مستندات مسلمة على وجه
 ٢٥٢ الوكالة .
 صيغة رقم (٣٠) : جنحة تبديد شيك سلم لصرفه .
 ٢٥٥ صيغة رقم (٣١) : جنحة تبديد صورة تنفيذية لحكم .
 ٢٥٧ صيغة رقم (٣٢) : جنحة تبديد عقد قسمة مهايأة لتركه
 ٢٥٩ صيغة رقم (٣٣) : جنحة تبديد اعمدة زراعية مسلمة لوكيل
 ٢٦١ لبيعها لحساب جمعية زراعية .
 ٢٦٢ صيغة رقم (٣٤) : جنحة تبديد ضد وصي يبدد أموال قاصر .
 ٢٦٥ صيغة رقم (٣٥) : جنحة تبديد ضد قيم يبدد مال المحجور عليه
 صيغة رقم (٣٦) : جنحة تبديد ضد حارس قضائي يبدد أموالاً

- ٢٦٧ موهومة تحت حراسته .
- ٢٦٩ صيغة رقم (٢٧) : جنحة تبديد أموال شركة
- صيغة رقم (٢٨) : جنحة تبديد سيارة سلمت بقصد بيعها
٢٧١ لصاب مالکها .
- صيغة رقم (٢٩) : جنحة تبديد ثلاثة سلمت لاصلاحها
٢٧٢ فاختلسها الصانع .
- صيغة رقم (٤٠) : جنحة تبديد ضد سندك تقيسة
٢٧٥ صيغة رقم (٤١) : جنحة تبديد قماش سلم الى ترزى لتصنيعه
- ٢٧٧ صيغة رقم (٤٢) : جنحة تبديد خامات مسلمة لمقاول البناء .
- ٢٧٩ صيغة رقم (٤٣) : جنحة تبديد دفاتر تجارية سلمت لمحاسِب
٢٨١ لاعداد ميزانية منشأة
- ٢٨٢ صيغة رقم (٤٤) : جنحة تبديد ضد متعدد نقل
- ٢٨٥ صيغة رقم (٤٥) : جنحة تبديد تركة ضد ورثة .
- صيغة رقم (٤٦) : جنحة تبديد ضد حارس قضائي توطأ مع
٢٨٨ أحد الملاك .
- ٢٩٠ صيغة رقم (٤٧) : جنحة ضد حارس بدد اشياء محجوزة
- ٢٩٢ صيغة رقم (٤٨) : جنحة خيانة امانة في سند موقع على
بياض
- ٢٩٤ صيغة رقم (٤٩) : جنحة خيانة امانة على ورقة ممضاة على
بياض
- ٢٩٦ صيغة رقم (٥٠) : جنحة تزوير وخيانة امانة في ورقة موقعة
على بياض
- ٢٩٨ صيغة رقم (٥١) : جنحة سرقة سند أو ورقة سلمت الى
المحكمة
- المبحث الثاني جنح النصب والشيك
- مواد ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ عقوبات
- ٣٠١ صيغة رقم (٥٢) : جنحة تصرف في مال مملوك للغير

- صيفة رقم (٥٣) : جنحة نصب (استيلاء على نقود بطريق
 ٢٠٣ الايهام بوجود مشروع كاذب)
- صيفة رقم (٥٤) : جنحة نصب (استيلاء على عروض بطريق
 ٢٠٥ الايهام بأمل كاذب)
- صيفة رقم (٥٥) : جنحة نصب (استيلاء على سند دين
 ٢٠٨ باسطناع واقعة مزورة)
- صيفة رقم (٥٦) : جنحة نصب باتخاذ صيفة غير صحيحة .
 ٢١٠
- صيفة رقم (٥٧) : جنحة نصب باتخاذ اسم كاذب .
 ٢١٢
- صيفة رقم (٥٨) : جنحة نصب بالايهام بوجود ربح وهمي .
 ٢١٤
- صيفة رقم (٥٩) : جنحة شروع في نصب
 ٢١٦
- صيفة رقم (٦٠) : جنحة اعطاء شيك بدون رصيد
 ٢١٨
- الفصل الثاني : صيغ الجنح الخامسة بالاعتبار
 السب ، القذف ، البلاغ الكاذب .
- صيفة رقم (٦١) : جنحة قذف .
 ٢٢٥
- صيفة رقم (٦٢) : صيفة أخرى لجنحة قذف .
 ٢٢٧
- صيفة رقم (٦٣) : صيفة أخرى لجنحة قذف .
 ٢٢٩
- صيفة رقم (٦٤) : صيفة أخرى ضد محام عن جريمة قذف .
 ٢٣١
- صيفة رقم (٦٥) : جنحة سب علني
 ٢٣٤
- صيفة رقم (٦٦) : جنحة سب علني عن الفاظ ثابتة بمحضر
 جلسة
 ٢٣٦
- صيفة رقم (٦٧) : جنحة تعرض لانتش في الطريق العام
 ٢٣٨
- صيفة رقم (٦٨) : جنحة طعن في عرض الافراد أو سمعة
 المائلات
 ٢٤٠
- صيفة رقم (٦٩) : جنحة قذف بطريق التليفون .
 ٢٤٢
- صيفة رقم (٧٠) : جنحة قذف بطريق النشر بالصحف .
 ٢٤٤
- صيفة رقم (٧١) : جنحة بلاغ كاذب
 ٢٥٢
- صيفة رقم (٧٢) : جنحة بناء على بلاغ كاذب عن تهريب

٢٥٥. ضريبي .
صيفة رقم (٧٣) : جنحة بناء على بريقة كاذبة من مطلقة ضد
مطلقها .
- ٢٥٧
صيفة رقم (٧٤) : جنحة ضد شاهد أدلى بإخبار كاذب في
قضية مدنية .
- ٢٥٩
صيفة رقم (٧٥) : جنحة ضد شاهد أدلى بإخبار كاذب في
دعوى ايجارية
- ٢٦١
صيفة رقم (٧٦) : جنحة عن اخبار كاذب مسطر بمحضر خبير .
منتدب في دعوى ايجارية متداولة .
- ٢٦٢
صيفة رقم (٧٧) : جنحة ضد شاهد ادلى ببلاغ كاذب في
دعوى جنائية .
- ٢٦٦
صيفة رقم (٧٨) : جنحة ضد فاعل اصلى وشريك عن بلاغ
كاذب مسطر في صحيفة جنحة مباشرة .
- ٢٦٨
صيفة رقم (٧٩) : جنحة عن واقعة كاذبة سبق التبليغ عنها من
غير المتهم .
- ٢٧١
صيفة رقم (٨٠) : جنحة من موظفة عن بلاغ كاذب ارسل من
مجهول لجهة عملها .
- ٢٧٢
صيفة رقم (٨١) : جنحة بلاغ كاذب مقترنة بقذف بعبارات
مكتوبة
- ٢٧٥
صيفة رقم (٨٢) : جنحة بلاغ كاذب مقرفة بقذف بعبارات
شفهية .
- ٢٧٧
صيفة رقم (٨٣) : جنحة بلاغ كاذب مقترفة بسبب علنى ثابت
بمحضر جلسة
- ٢٧٩
صيفة رقم (٨٤) : جنحة اعتداء على حرمة الحياة الخاصة .
- ٢٨٢
صيفة رقم (٨٥) : جنحة ازعاج بالتليفون
- ٢٨٥
صيفة رقم (٨٦) : جنحة اذاعة تسجيل اخذ باسترقاق السمع .
- ٢٨٩
صيفة رقم (٨٧) : جنحة افشاء الاسرار .
- ٢٩١

الفصل الثالث : صيغ الجنح الماسة بالجسم

والمال

المبحث الاول : جنح الضرب والقتل الخطأ وغيرها .

صيفة رقم (٨٨) : جنحة ضرب بسيط من زوجة ضد زوجها ٢٩٥

صيفة رقم (٨٩) : جنحة ضرب بسيط من زوج ضد زوجته : ٢٩٨

صيفة رقم (٩٠) : صحيفة اعلان بالطلبات فى جنحة ضرب ٤٠٠

صيفة رقم (٩١) : جنحة اصابة خطأ . ٤٠٢

صيفة رقم (٩٢) : صحيفة ادعاء مدنى فى جنحة قتل خطأ . ٤٠٥

المبحث الثانى - جنح اغتصاب الحيازة والاتلاف والحريق .

صيفة رقم (٩٣) : جنحة انتهاك ملك الغير أو سلب الحيازة ٤٠٩

صيفة رقم (٩٤) : جنحة انتهاك حرمة ملك الغير أو سلب

الحيازة ٤١٠

صيفة رقم (٩٥) : جنحة دخول بيت مسكون بقصد حيازته

بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . ٤١١

صيفة رقم (٩٦) : جنحة التواجد فى بيت مسكون مخفياً عن

أعين من لهم حق إخراجه . ٤١٢

صيفة رقم (٩٧) : جنحة سلب الحيازة ليلاً . ٤١٣

صيفة رقم (٩٨) : جنحة دخول أرض زراعية . ٤١٤

صيفة رقم (٩٩) : جنحة اتلاف عمدى ٤١٦

صيفة رقم (١٠٠) : جنحة اتلاف منقول بأعمال . ٤١٨

صيفة رقم (١٠١) : جنحة تعطيل مزاد ٤٢٠

صيفة رقم (١٠٢) : جنحة تخريب زريبة مواشى ٤٢٢

صيفة رقم (١٠٣) : جنحة شروع فى قتل حمار بالسم ٤٢٤

صيفة رقم (١٠٤) : جنحة اتلاف اشجار خضراء . ٤٢٦

صيفة رقم (١٠٥) : جنحة اتلاف غيط مبلور . ٤٢٨

صيفة رقم (١٠٦) : جنحة قتل حيوان مستأنس . ٤٢٩

الفصل الرابع : الصيغ الخاصة بجرائم الموظفين

العموميين

- صيفة رقم (١٠٧) : جنحة امتناع موظف عن تنفيذ القوانين
٤٣٢ واللوائح
- صيفة رقم (١٠٨) : جنحة امتناع موظف عن تنفيذ حكم
٤٣٥ قضائي .
- صيفة رقم (١٠٩) : جنحة امانة شخص مكلف بخدمة عمومية
٤٣٧
- صيفة رقم (١١٠) : جنحة امانة موظف بواسطة التلغراف .
٤٤٠
- صيفة رقم (١١١) : جنحة تزوير
٤٤٣
- صيفة رقم (١١٢) : جنحة تزوير في اعلام شرعى .
٤٤٦
- صيفة رقم (١١٣) : جنحة شهادة زور
٤٤٨
- صيفة رقم (١١٤) : جنحة اكراه شاهد على عدم اداء الشهادة
٤٥٠
- صيفة رقم (١١٥) : جنحة الامتناع عن تسليم طفل لمن له الحق
في حضائته .
٤٥٥
- صيفة رقم (١١٦) : جنحة ضد مفلس بالتقصير .
٤٥٧
- صيفة رقم (١١٧) : جنحة تعطيل شعائر دينية .
٤٦٠
- صيفة رقم (١١٨) : جنحة انتهاك حرمة جبانة
٤٦٢
- صيفة رقم (١١٩) : جنحة نشر ما تم في جلسة محاكمة
جنائية
٤٦٣
- صيفة رقم (١٢٠) : جنحة نشر اخبار بشأن تحقيق في دعوى
طلاق .
٤٦٥
- صيفة رقم (١٢١) : جنحة نشر صورة لجنى عليها في تحقيق
جنائي قائم
٤٦٧
- صيفة رقم (١٢٢) : جنحة حبس إنسان بدون وجه حق .
٤٦٩
- صيفة رقم (١٢٣) : جنحة شروع في ابدال طفل حديث الولادة
٤٧١
- صيفة رقم (١٢٤) : جنحة تعريض حياة لطفل للخطر
٤٧٣
- صيفة رقم (١٢٥) : جنحة امتناع عن دفع نفقات الإقامة في
فندق .
٤٧٥

- ٤٧٧ صيغة رقم (١٢٦) : جنحة انتهاز فرصة احتياج قاصر
تنويه وتنبيه بشأن جريمة الريا والامتناع عن دفع نفقة
الزوجة .
٤٧٩ أولاً : جريمة الاعتياذ على الاقراض بالريا الفاحش - مادة
٢٢٩ عقوبات .
ثانياً : جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم نفقة مادة ٢٩٣٦
عقوبات

الباب الثاني

- صبيغ الجنح في بعض القوانين التي تتضمن نصوصاً جزائية
١ - قانون العمل رقم ١٣٧/١٩٨١ .
٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بشأن التأمين
الاجتماعي .
٣ - قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ٨٢ .
٤ - قانون الزراعة والمرسوم بقانون رقم
١٩٥٢/١٧٨ بشأن الاصلاح الزراعي المعدل
بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٠ .
٥ - القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ بقصد الغش
والتدليس
٦ - قانون الاحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة
١٩٨٥ .

- صيغة رقم (١٢٧) : جنحة امتناع عن دفع اجر عامل .
٤٨٥ صيغة رقم (١٢٨) : جنحة استعمال وسائل غير مشروعة
لارغام العامل على الانضمام الى منظمة نقابية .
٤٨٧ صيغة رقم (١٢٩) : جنحة امتناع عن اعطاء شهادة نهاية
خدمة الى العامل .
٤٨٩ صيغة رقم (١٣٠) : جنحة استعمال لقب محامي بدون وجه حق
٤٩١ صيغة رقم (١٣١) : جنحة اعتداء على حق الغير في العمل

- ٤٩٤ والامتناع عن أداء اجر .
- صيفة رقم (١٣٢) : جنحة عدم أداء اجر عامل بالعملة المتداولة قانوناً .
- ٤٩٩ صيفة رقم (١٣٣) : جنحة فصل عامل لعدم اللياقة صحياً .
- ٥٠١ صيفة رقم (١٣٤) : جنحة عدم تحرير عقد عمل بالكتابة
- ٥٠٤ صيفة رقم (١٣٥) : جنحة اقتطاع جزء من اجر العامل لقاء توفير الحماية له .
- ٥٠٦ صيفة رقم (١٣٦) : جنحة عدم اعطاء العامل اجراء عن يوم الراحة الاسبوعية .
- ٥٠٨ صيفة رقم (١٣٧) : جنحة مباشرة ضد مستأجر أرض زراعية
- ٥١٠ صيفة رقم (١٣٨) : جنحة غش تجارى .
- ٥١٣ صيفة رقم (١٣٩) : جنحة من ملاح ضد ريان سفينة
- ٥١٥ صيفة رقم (١٤٠) : جنحة من مطلقة ضد مطلقها لعدم اخطارها بإيقاع الطلاق .
- ٥١٧

تم بحمد الله

رقم الايداع

٩٢ / ٩٦١ .

I.S.B.N

977-5160-05-7

جمع الحروف

كهوين سنتر

٤٤ ش سوتير - الازارطة

